

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

LMD- SEGC-



الموضوع

إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص: محاسبة

إشراف الأستاذ:

- أ.د. بن عيشي بشير

إعداد الطالب:

- عقبي حمزة

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة بسكرة	أ.د. غوفي عبد الحميد
مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة	أ.د. بن عيشي بشير
مناقشا	جامعة بسكرة	أ.د. أحمد قايد نور الدين
مناقشا	جامعة بسكرة	أ.د. يحيى مفيدة
مناقشا	جامعة باتنة	أ.د. يحيى نعيمة
مناقشا	جامعة الوادي	د. زين يونس

السنة الجامعية: 2016 - 2017

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا
لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا
أَنْ هَدَانَا اللَّهُ

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي الى:

من قال في شأنهما الله عز وجل

(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا اياه وبالوالدين احسانا)

والذي الكريمين أطال الله في عمرهما

الذان بذلا كل ما في وسعهم لإرضائي وبلوغ مبتغاي.

كل أفراد أسرتي: محمد فؤاد، أكرم، محمد رافع الصادق، رنيم، زبيدة

كل أفراد عائلتي وأقاربي

كل أفراد عائلة عقبي: عبد المجيد، علي، يوسف، سمية، مليكة.

كل أحبائي: جلاب إسماعيل، سعيدي عبد الحلیم، بولطيف بلال، راييس عبد الحق، مسعودي

زكريا، محبوب سراج الدين.

زملائي بجامعة بسكرة وخص بالذكر قسم العلوم التجارية وجميع الأساتذة الذين درسوني وعرفتهم

كل زملائي في الطور الثالث دكتوراه.

عقبي حمزة

كلمة شكر وتقدير

«من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

حديث رواه (أحمد، أبو داود والترمذي)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان الى يوم الدين
وعرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى يخرج هذا العمل إلى نور أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الفاضل:
الدكتور بن عيشي بشير الذي قبل تواضعا وكرامة الإشراف على هذا العمل، فله أخلص تحية وأعظم تقدير على كل ما
قدمه لي من توجيهات وإرشادات، وعلى كل ما خصني به من جهد ووقت طوال إشرافه على هذا العمل
أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الأفاضل: دادن عبد الغني، مدني بن بلغيث، جبار محفوظ، مفتاح صالح، دبلة فاتح،
مزهودة عبد المالك، عباسي صابر، حفصي رشيد، بلقاسم سفيان، قورين حاج قويدر
كما أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، إلى كل من أمدني بيد العون ولو
بكلمة طيبة مشجعة
كما أتقدم بالشكر الجزيل الى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا إجازة العمل لهذه المرحلة وخصص كل أستاذ من
أساتذتها وقت لقراءة وتقييم هذا العمل
إلى كل هؤلاء أقول شكرا جزيلاً.....

عقبى حمزة

الملخص:

تتعلق هذه الدراسة من أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وتبيان مدى انعكاس تطبيق مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة المعلومات المحاسبية و المالية، وأثرها على قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، من خلال دراسة النظام المحاسبي المالي وكشف إلى أي مدى يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في ذلك.

وإذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة الشغل الشاغل للمسيرين و الأطراف المهتمة من مساهمين ومستثمرين أصبح من الضروري توفير تلك المعلومات بما يتماشى مع احتياجاتهم خاصة إذا تعلق الأمر بتلك المدرجة في سوق الأوراق المالية، ونظرا للأهمية النسبية للشركات المدرجة في السوق المالي ودور الفعال في تحريك عجلة الاقتصاد، فإن الباحث اختار دراسة مجموعة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لتحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي له أن يساهم بالنهوض بسوق الأوراق المالية من خلال توفير معلومات محاسبية تمتاز بالملائمة والمصدقية في تبيان الوضعية المالية الحقيقية من خلال المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية للشركات المدرجة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الأداء المالي، المؤشرات المالية، سوق الأوراق المالية.

Résumé :

Cette étude part de l'importance de l'application du système comptable financier (SCF) et de montrer le reflet de l'application des principes et règles du système comptable financier (SCF) sur la qualité de l'information comptable et financière, et son impact sur la mesure et l'évaluation de la performance financière des institutions algériennes, à travers l'étude du système comptable financier a révélé la mesure dans laquelle le système peut comptabilité financière qui contribue à elle. Si la situation financière de la préoccupation de l'institution pour les gestionnaires et les parties intéressées par les actionnaires et les investisseurs deviennent essentiel que l'information est fournie en fonction de leurs besoins en particulier en ce qui concerne ceux qui sont énumérés sur le marché boursier, et compte tenu de l'importance relative des sociétés cotées sur le marché financier, le chercheur a choisi Un échantillon d'entreprises cotées à la Bourse pour voir dans quelle mesure les points de vue et divulgués conformément au système comptable financier à contribuer au développement de la performance financière des sociétés cotées sur le marché boursier.

Mots clés: système comptable financier, la performance financière, marché boursier

قائمة المصطلحات والرموز

The significance	الرمز/Code	الدلالة
International Accounting Standards Board	IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
Financial Accounting Standards Board	FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية
International Accounting Standards Committee	IASC	اللجنة معايير المحاسبة الدولية
International Financial Reporting Standards Foundation	IFRS Foundation	مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية
International Accounting Standards Committee Foundation	IASC Foundation	مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية
International Organization Of Securities Commissions	IOSCO	المنظمة الدولية لهيئات سوق المال
Securities And Exchange Commission	SEC	هيئة تداول الأوراق المالية
International Federation Of Accountants	IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين
International Accounting Standards	IAS	معايير المحاسبية الدولية
International Financial Reporting Standards	IFRS	معايير التقارير المالية الدولية
Standard Interpretations Committee	SIC	لجنة الدائمة لتفسيرات المعايير
Ifrs Interpretations Committee	IFRIC	لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية
Standards Advisory Council	SAC	المجلس الاستشاري للمعايير
Comité De La Mise En Place Du SCF	/	لجنة متابعة تنفيذ تطبيق النظام المحاسبي المالي
Conseil National De Comptabilité	CNC	المجلس الوطني للمحاسبة
Commission d'Organisation Et De Surveillance Des Opérations De Bourse Algérie	COSOB	لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
Direction Générale De Comptabilité Algérie	DGC	المديرية العامة للمحاسبة

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
I	فهرس المحتويات
VI	فهرس الأشكال
VII	فهرس الجداول
VIII	فهرس الملاحق
أ- ل	المقدمة العامة
الفصل الأول: تقديم عام للنظام المحاسبي المالي	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: الإطار النظري والتنظيمي لنظام المحاسبة المالية
02	I- طبيعة وماهية النظام المحاسبي المالي
16	II- أهداف وخصوصيات وأهمية النظام المحاسبي المالي
24	المبحث الثاني: قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي
25	I- قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي
27	II- قواعد خاصة بالتقييم والتسجيل المحاسبي
50	المبحث الثالث: القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي
50	I- الميزانية
55	II- جدول تدفقات الخزينة
73	III- جدول حسابات النتائج
81	IV- جدول تغيرات الأموال الخاصة
84	V- الملاحق
89	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: الأداء المالي مفهومه و مؤشراتاه	
91	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء
91	I- تعريف الأداء
94	II- أنواع الأداء
98	III- تقييم الأداء
107	المبحث الثاني: تعريف الأداء المالي
107	I- تعريف الأداء المالي

108	II- أسباب تباين مفاهيم الأداء المالي
110	III- أهمية تقييم الأداء المالي
111	IV- ضرورة تقييم الأداء المالي
112	المبحث الثالث: مؤشرات و معايير تقييم الاداء المالي
112	I- التوازن المالي
122	II- السيولة واليسر المالي
128	III- المردودية
144	IV- إنشاء القيمة
156	المبحث الرابع: انعكاسات النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي
157	I- انعكاسات مبادئ النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي
160	II- انعكاسات طرق التقييم وفق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي
163	III- انعكاسات التسجيل وفق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي
166	IV- انعكاسات إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي
176	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مؤشرات الأداء المالي	
178	المبحث الأول: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحليل التوازن المالي
179	I- الدراسة الساكنة للتوازن المالي
187	II- انعكاسات جدول تدفقات الخزينة على تحليل التوازن المالي
200	المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحليل المردودية
200	I- أهم المفاهيم الواردة وفق النظام المحاسبي المالي و المؤثرة على تحليل المردودية
205	II- أثر المعالجة المحاسبية للتثبيات المادية وفق النظام المحاسبي المالي على المردودية
211	III- أثر معالجة الأصول غير الملموسة وفق النظام المحاسبي المالي على المردودية
215	IV- أثر معالجة انخفاض قيم الأصول على المردودية
222	V- أثر معالجة المخزونات وفق النظام المحاسبي المالي على المردودية المالية
223	VI- أثر منافع المستخدمين على المردودية المالية
225	المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على إنشاء القيمة
225	I- انعكاسات النظام المحاسبي المالي على إنشاء القيمة
226	II- كيف يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في قياس إنشاء القيمة - وما هي الحدود
229	III- أهمية النظام المحاسبي المالي على إنشاء القيمة للمساهمين و المستثمرين
232	IV- المعالجة المحاسبية لعناصر القوائم المالية

234	المبحث الرابع: الانعكاسات النظام المحاسبي المالي على أداء السوق الأوراق المالية
234	I- تعريف سوق الأوراق المالية
234	II- مكونات سوق الأوراق المالية
236	III- الهدف من دخول سوق الأوراق المالية
236	IV- أهمية سوق الأوراق المالية
237	V- كفاءة سوق الأوراق المالية
341	VI- انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية
246	VII- تأثير المعلومات المالية على كفاءة سوق الأوراق المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي
250	VIII- إسهامات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية في الجزائر
261	خاتمة الفصل
الفصل التطبيقي: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية	
263	المبحث الأول: تقديم عام سوق الأوراق المالية في الجزائر و مؤسسات الدراسة
263	I- نشأة سوق الأوراق المالية في الجزائر
266	II- تطور سوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر)
268	III- تحليل تطور نشاط بورصة الجزائر
273	II- تقديم وتوطئة عامة حول المؤسسات محل الدراسة المدرجة بورصة الجزائر
278	المبحث الثاني : تحليل انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في السوق الأوراق المالية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD)
278	I- عرض منهجية الدراسة
285	II- تقديم طريقة التحليل العاملي التمييزي Analyse Factorielle Discriminante
288	المبحث الثالث: اختبار التميز في الأداء المالي للمؤسسات باستخدام طريقة التحليل التمييزي
289	I- اختبار BOX لتساوي مصفوفات التباين
290	II- استخلاص المتغيرات المميزة
294	III- إستخراج دوال التمييز بين المجموعات
295	IV- اختبار دوال التمييز المستخرجة

295	V- دالة التمييز القانونية المعيارية
296	VI- إحدائيات مركز ثقل المجموعات
297	VII- المصفوفة الهيكلية
298	VIII- إستخراج دوال التصنيف
299	IX- نتائج التصنيف
301	المبحث الرابع: تحليل الأداء المالي باستخدام طريقة المحاور العاملة الأساسية (Principal Axis Factoring)
301	I- تقديم طريقة التحليل العملي
301	II- تطبيق طريقة المحاور الأساسية على عينة الدراسة
308	III- استخراج القيم الذاتية
313	IV- تسمية المحاور العاملة المستخرجة
317	الخاتمة العامة
328	قائمة المراجع
339	الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
04	النصوص القانونية والتنظيمية للنظام المحاسبي المالي	1-1
05	مكونات النظام المحاسبي المالي	2-1
28	تقييم الأصول الثابتة المادية	3-1
37	مكونات تكلفة المخزونات	4-1
44	القيم في المحاسبة	5-1
51	الشكل العام للميزانية	6-1
80	سير جدول حسابات النتائج وفق حسابات النظام المحاسبي المالي	7-1
83	جدول التغير في الأموال الخاصة	8-1
118	أسباب المتغيرات في رأس المال العامل	1-2
190	علاقة جدول تدفقات الخزينة بالميزانية وجدول حسابات النتائج	1-3
201	تقييم الأصول الثابتة المادية	2-3
216	مراحل اختبار انخفاض قيمة الأصول وفقا للنظام المحاسبي المالي	3-3
235	مكونات السوق المالي	4-3

239	نموذج عن سلوك الأسعار في ظل الصيغ الثلاثة للكفاءة	5-3
240	رد فعل الأسواق اتجاه المعلومات	6-3
244	نموذج عن أثر المعلومات المالية على الأسواق المالية والنمو الاقتصادي	7-3
249	النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق	8-3
268	التسعيرة الرسمية لبورصة القيم	1-4
268	تطور حجم التداول	2-4
269	حجم التداول	3-4
269	التسعيرة الرسمية في لبورصة القيم	4-4
270	القيم التداول للمؤسسات المدرجة	5-4
270	اتجاهات الأسعار أسهم Alliance Assurances	6-4
271	اتجاهات الأسعار أسهم NCA ROUIBA	7-4
271	اتجاهات الأسعار أسهم EL-AURASSI	8-4
272	اتجاهات الأسعار أسهم SAIDAL	9-4
272	الرسملة في البورصة Capitalisation boursière	10-4
286	يوضح قدرة الدالة في فصل المجموعتين	11-4
300	رسم بياني لكل مجموعة	12-4
311	التمثيل البياني للقيم الذاتية حسب طريقة Cattell	13-4

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مقارنة طرق تقييم	38
2-1	أثر التضخم على بعض عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة	48
3-1	الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي	52
4-1	التطور التاريخي لجدول تدفقات الخزينة	58
5-1	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	62
6-1	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	67
7-1	أثر الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية	59
8-1	تحليل النتيجة وفق جدول حسابات النتائج	74
9-1	حساب النتيجة وفق النظام المحاسبي المالي	78

81	يوضح أهم التغيرات في حقوق الملكية	10-1
95	مصادر الأداء	1-2
95	الأداء الذاتي والأداء الخارجي	2-2
97	الأداء الاقتصادي و الاداء الاداري	3-2
101	علاقة تقييم الأداء بإتخاذ القرار	4-2
103	مراحل اعداد معايير ومؤشرات الأداء	5-2
117	رأس المال العامل من أعلى الميزانية	6-2
117	رأس المال العامل من أسفل الميزانية	7-2
119	احتياج رأس مال العامل	8-2
121	الخزينة و دورة الاستغلال	9-2
130	شكل يبين مفهوم المردودية	10-2
134	مفهوم تكلفة رأس المال	11-2
135	يبين تمويل الأصل الاقتصادي وكيفية توزيع الثروة المولدة عنه	12-2
138	تكوين الهامش التجاري	13-2
139	تكوين القيمة المضافة	14-2
140	تخصيص القيمة المضافة	15-2
141	تكوين الفائض الإجمالي للاستغلال	16-2
141	تكوين نتيجة الاستغلال	17-2
142	تكوين النتيجة الجارية قبل الضريبة	18-2
142	النتيجة الصافية	19-2
143	أثر مختلف السياسات على نتيجة المؤسسة	20-2
146	الأشكال المختلفة لخلق القيمة	21-2
170	علاقة القيمة المضافة برقم الأعمال و الإنتاج	22-2
183	العناصر المؤثرة في رأس المال العامل	1-3
185	الميزانية الوظيفية	2-3
196	الفروق الأساسية بين جدول حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية	3-3
266	تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر	1-4
273	السندات المستحقة للتسديد Titres arrivés à échéance	2-4
278	المؤشرات المالية المعتمدة في التحليل	3-4

280	معايير القرار المالي	4-4
288	يوضح تصنيف و تسمية المجموعات	5-4
289	جدول نتائج اختبار BOX تساوي مصفوفات التباين	6-4
290	استخلاص المتغيرات المميزة باستخدام أسلوب التدرج Stepwise Statistique	7-4
294	القيمة الذاتية لدالة التمييز	8-4
295	اختبار دوال التمييز المستخرجة	9-4
296	معاملات دالة التمييز القانونية المعيارية	10-4
296	القيم الوسطية التي تأخذها الدوال التمييزية في مراكز المجموعات	11-4
297	المصفوفة الهيكلية Matrice de structure	12-4
298	معاملات دوال التمييز الخطية لـ Fisher	13-4
299	نتائج التصنيف Résultats du classement	14-4
302	مصفوفة معاملات الارتباط لـ Pearson ^(a)	15-4
304	نتائج اختبار KMO و Bartlett	16-4
305	مصفوفة المعاملات الصورية Matrices anti-images	17-4
307	جودة تمثيل المتغيرات	18-4
308	القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملة	19-4
310	مجموع مربعات العوامل المستخرجة للتدوير	20-4
312	مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور ^(a) (Matrice des composantes)	21-4
313	تلخيص العوامل	22-4
314	تلخيص العوامل	23-4

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	بعض من القوائم المالية المستخدمة	339
02	جدول المشاهدات	358
03	نتائج التحليل الإحصائي Analyse Factorielle Discriminante	358
04	نتائج التحليل الإحصائي Principal Axis Factoring	369
05	الرسوم البيانية	372
06	إضافات أخرى	373

المقدمة

I- تقديم الإشكالية و أهمية البحث:

في ظل التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية للجزائر، كالتوجه نحو اقتصاد السوق و الشراكة الأوروبية و المفاوضات من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وظل الانفتاح على الأسواق الخارجية، ورأس المال الأجنبي و تحرير الأسعار و إنشاء سوق للأوراق المالية، إرتأت الجزائر إلى مواكبة هذه التغيرات بما يتماشى معها من خلال إجراء إصلاحات جذرية على النظام المحاسبي المعتمد منذ 1975، وعلى هذا الأساس كللت جهود الإصلاح بتبني نظام محاسبي جديد هو النظام المحاسبي المالي SCF ، من خلال إصدار القانون رقم 11/07 الصادر في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي. الذي يحدد لنا مفهوم المحاسبة المالية وإطارها التصوري و ينص على أن : " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"

وعليه سعت الجزائر من خلال هذا النظام إلى تطوير نظام المعلومات المحاسبي، من نظام كان يعتمد على أساليب تقليدية إلى أسس ومعايير دولية تمكن من تحقيق الشفافية والمصادقية للمعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من طرفة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الموجهة خاصة للأطراف الخارجي ولعل أهمها الأسواق المالية لأن المعلومات المحاسبية الملائمة تعتبر المصدر الأساسي في وضع وتركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية، وتعتبر هي العنصر الأساس والذي تعتمد عليه المؤسسات الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ولكي تستطيع الأسواق المالية القيام بدورها يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة والفعالية، كواحدة من أهم الأركان التي تتركز على كفاءة السوق المالي هو وجود نظام فعال للمعلومات بحيث يضمن تدفق هذه المعلومات في كل وقت وبأقل تكلفة ممكنة.

كما أن الجزائر تسعى من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد على حث المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تقديم معلومات تمتاز بالشفافية والمصادقية تبين الوضعية المالية الحقيقية لها، وتحفيزها على المشاركة وتفعيل السوق المالي، وكذا تحفيز مختلف المتعاملين في السوق المالية من خلال تقليل المخاطر المتعلقة بالمعلومات المالية والمحاسبية. لإدراكها أن المعلومات المحاسبية وبوجه خاص الأرباح السنوية ذات قيمة بالنسبة للمستثمرين في سوق الأسهم، لذلك فإن المعلومات المحاسبية باعتبارها المحتوى الإعلامي للرسالة الإعلامية المحاسبية والمتمثلة في مجموعة التقارير والقوائم المالية والمحاسبية تلعب دورا هاما في تنشيط السوق وتحقيق كفاءته من خلال توفير المعلومات المتعلقة بحقيقة ما تعرضه القوائم والتقارير المالية ، لذلك ازداد

اهتمام المحاسبين في السنوات الأخيرة بتوفير المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها المستخدمون لها في تقييم أداء تلك المؤسسات

وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الجوهرى الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الأطروحة يمكن صياغته على النحو التالي: إلى أي مدى يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في تحسين تقييم الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

❖ هل تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تحسين تقييم التوازن المالي (الدراسة الحركية للتوازن المالي)؟

❖ هل تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تحسين تقييم السيولة (اليسر و العسر المالي)؟

❖ هل تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تحسين تقييم المردودية المالية؟

❖ هل تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في إنشاء القيمة؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

❖ الفرضية (01): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي و تحسين تقييم التوازن المالي مقاسه بالاحتياج في رأس المال العامل (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية)

❖ الفرضية (02): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي و تحسين تقييم السيولة مقاسه بمؤشر السيولة العامة (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية).

❖ الفرضية (03): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي و تحسين تقييم المردودية مقاسه بمؤشر ROI و ROE (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية).

❖ الفرضية (04): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي و تحسين الأداء المالي من خلال إنشاء القيمة مقاسه بمؤشرات ذات طبيعة مالية .

II- تحديد إطار الدراسة:

إن زيادة إهتمام الباحثين والمهنيين بالنظام المحاسبي المالي كان نتيجة للتطور المتزايد للحاجات المختلفة بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للأطراف المتعاملة معها، والتي كانت وليدة التغيرات المستمرة في العالم، ففرض عصر السرعة والمعلوماتية العديد من المتطلبات، وكان أبرزها المعلومات المؤهلة، لأنها سوف تعتمد في

صنع العديد من القرارات والتي يرجى من ورائها تحقيق أهداف معلومة، لهذا حددنا إطار الدراسة في العنصرين الآتيين:

1- الحدود المكانية:

ترتبط هذه الدراسة بوجه عام بالكيفية التي تمارس فيها وظيفة المحاسبة في المؤسسات وكإسقاط على واقع الحال بالنسبة للمؤسسة المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر).

2- الحدود الزمنية:

إعتمدنا في هذه الدراسة على حدود زمنية مختلفة فتم التطرق للجذور التاريخية الأولى للمحاسبة و معايير المحاسبة الدولية بصفة عامة والنظام المحاسبي المالي الجديد بصفة خاصة، كما تناولت الدراسة أهم الممارسات المختلفة للمحاسبة إلى غاية اليوم، وعند القيام بإجراء إسقاط على حال المؤسسة الجزائرية فحددنا المجال الزمني للدراسة 2005 - 2015 .

III- أسباب إختيار الموضوع:

تعود أسباب إختيار هذا الموضوع إلى الإعتبارات الآتية:

1- إعتبارات ذاتية: ترتبط هذه الاعتبارات بشخص الباحث وهي فيما يلي:

- محاولة التعمق في دراسة قواعد و آليات المحاسبة بصفة عامة و النظام المحاسبي المالي بصفة خاصة؛
- الرغبة في التحكم المبادئ وقواعد سير النظام المحاسبي الجديد ؛
- العمل على التكوين العلمي الجيد والمؤهل للباحث على أمل ممارسة مهنة المحاسبة بصورة سليمة وفعالة مستقبلا؛
- تنمية القدرات المعرفية في المجالات المختلفة التي يستعان فيها بالمحاسبة كأداة مفعلة؛
- الإهتمام بالموضوع من خلال الإطلاع المستمر على الدراسات المتخصصة في المحاسبة المالية؛

2- إعتبارات موضوعية: إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع لعدة إعتبارات وهي:

- إن الإهتمام المتزايد بالمحاسبة من قبل المهنيين والباحثين لإيجاد أفضل الطرق والسبل لتطبيق نظام محاسبي فعال، في ظل ثورة هائلة من التغيرات في جميع الميادين أدت بالباحث إلى التطرق لهذا الموضوع من أجل تحديد الأبعاد النظرية والتطبيقية لوظيفة المحاسبة.

- نظرا لأهمية المعلومة المحاسبية في المؤسسة بمختلف مستوياتها، تحاول المؤسسة الجزائرية تفعيل هذه النظام من حيث التعرف عليه بالشكل الذي يسمح لها بالتأقلم مع مختلف التغيرات المحيطة به من أجل تسهيل عملية الانتقال إلى النظام المالي الجديد وتخطي جل الصعوبات والمشاكل التي تواجه عملية الانتقال، وتحديد البدائل الممكنة لحلها، ومحاولة اختيار أفضلها بما يقلل إحتمال فشلها، ومحاولة إيجاد طرق لتنفيذها وتطبيقها، حتى تضمن للمؤسسة بذلك عدم ضياع أصولها والتوفيق في بلوغ أهدافها.
- التأصيل المنهجي والعلمي والتطبيقي للمحاسبة المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في محاولة منه لاستخدامها للوصول إلى تحقيق أهدافها بفاعلية وكفاءة.

IV- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وتبيان مدى انعكاس تطبيق مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة المعلومات المحاسبية و المالية، وأثر ذلك على قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، من خلال دراسة النظام المحاسبي المالي وكشف إلى أي مدى يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في ذلك.

- محاولة تشخيص واقع المحاسبة في المؤسسة الجزائرية للوقوف على أهمية النظام المحاسبي المالي بالنسبة لهذه المؤسسات في عملية تقييم الأداء المالي، وأهمية إستخدامها لتحقيق نتائجها من جهة أخرى؛

- محاولة الوقوف على واقع سوق الأوراق المالية في الجزائر من أجل تحديد إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على أداء المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية من خلال رفع كفاءة السوق المالي.

V- الدراسات السابقة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إثراء الدراسات السابقة من خلال التطرق إلى موضوع البحث من منظور آخر وإشكالية بحث مكملة للدراسات السابقة، وتتمثل أهم الدراسات فيمايلي:

1- أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث مداني بن بلغيث، جامعة الجزائر، 2004، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية، حيث قام باستعراض بعض نماذج التوحيد المحاسبي وفق الإطار

الدولي للتوحيد والتوافق المحاسبي، كما سلط الضوء على التجربة الجزائرية ومتطلبات الإصلاح المحاسبي ضمن مسار التوحيد المحاسبي، وخلصت الدراسة إلى أن هناك إجماع كبير حول أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر ، وبالتالي أوصى بأن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات يعد أمراً ضروري الضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر .

2- الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي :حالة **British Petroleum**

Petroleum، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث شعيب شنوف، جامعة الجزائر، 2007، حيث سعى الباحث من خلالها إلى عرض أهمية المحاسبة الدولية وتحليل طبيعة التوافق والتوحيد المحاسبين الدوليين، كما تعرض الباحث إلى المشاكل التي تواجه الشركات المتعددة و بالأخص شركات المحروقات . وخلصت الدراسة إلى أن القوائم المالية المقدمة غير متجانسة وتختلف باختلاف الأنظمة المحاسبية، وهو ما يمثل عائقاً أمام الشركات متعددة الجنسيات، مما يقتضي توفيق الممارسة المحاسبية الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية، وعليه أوصى الباحث بضرورة تبني معايير المحاسبية الدولية في مجال إعداد التقارير والقوائم المالية.

3- ضرورة تكيف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2013

، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث آيت محمد مراد، جامعة الجزائر، 2013، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر ومدى تأييد ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن دوافع الإصلاح المحاسبي كانت نتيجة التحولات الاقتصادية الهامة التي عرفتها الجزائر ، وأن قرار عملية الإصلاح المحاسبي كان قراراً صائباً، و عليه أوصى بضرورة الإسراع في توفير كل الظروف اللازمة أجل التطبيق الفعال لهذا النظام و تحقيق أهدافه.

4- التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية و أثره على مهنة المدقق :أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث حواس صلاح، جامعة الجزائر، 2008 ، تطرق الباحث من خلال هذه

الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي، ومن ثم تحليل وتقييم انعكاساتها على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال الدولية، بالإضافة إلى القيام بعملية مقارنة بين القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، كما خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير مباشر لهذه المعايير على مهنة المحاسبة والتدقيق، وأوصى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن عملية تبني معايير المحاسبة الدولية

يمكن أن تساهم في توفير معلومات محاسبية تلبي إحتياجات المستثمرين و سواق الأوراق المالية بما يضمن زيادة كفاءته.

5- مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد مع معايير المحاسبة الدولية (دراسة اختيارية دولية مقارنة)، أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية إدارة الأعمال، من إعداد الباحث توفيق جوادي، جامعة الجنان بطرابلس، لبنان، 2009 ، تطرق صاحبها إلى مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد مع معايير المحاسبة الدولية، من خلال دراسة مقارنة، وخلصت الدراسة إلى أن توافق البيئة الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية انطلاقا من النظام المحاسبي المالي الذي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر مع المعايير الدولية، نتيجة اعتماده على الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية رغم وجود بعض الفوارق التي يجب تصحيحها وتداركها، وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومة المالية.

6- النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث بن بلقاسم سفيان، جامعة الجزائر، 2010، حاول الباحث من خلالها تقديم نظرة تحليلية نقدية عن أبعاد مشكلة تنوع الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي و تحديد المبادئ المستند إليها لتحقيق الإصلاحات الضرورية لتغيير هذا الواقع بما يتماشى مع العولمة و تطور الأسواق المالية، و من بين ما توصل إليه الباحث هو ضرورة اعتماد الأنظمة المحاسبية للاستجابة لمتطلبات اتخاذ القرار في إطار البيئة المتميزة بأسواق حرة وبحركية في عملية الاستثمار والتوظيف و المخاطرة، والاعتماد على محاسبة تعكس تغيرا القيمة و تحدد آثارها على قواعد الاستثمار وعلى معطيات المركز المالي للمؤسسات.

7- تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث عمراني أمين، جامعة الجزائر، 2013 ، حاول من خلالها الباحث إبراز بعض النقائص التي كانت في المخطط المحاسبي الوطني السابق، وتسليط الضوء على محتويات النظام المحاسبي المالي من خلال استعراض كيفية إعداد وعرض القوائم المالية، وقواعد التقييم المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى صعوبات ومزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي على عينة من المؤسسات الاقتصادية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن أهداف المخطط المحاسبي الوطني أصبحت لا تتماشى مع إحتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية، وان عملية الانتقال للنظام المحاسبي المالي ستؤثر

على وظائف المؤسسة، كما بينت الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية غير جاهزة لتطبيق النظام المحاسبي المالي في الأجل المحددة.

8- تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، من إعداد الباحث شناي عبد الكريم، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد أوجه التقارب والاختلاف بين المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي، واستنتاج الرهانات والآثار المحتملة جراء اعتماد هذه الإصلاحات المحاسبية، وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييفها مع معايير المحاسبة الدولية، وتوصل الباحث إلى أن القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي ستؤدي إلى تحسين و مقارنة المعلومة المالية التي ستكون كاملة و صادقة وواضحة، تشجع المستثمرين على الاستثمار والاطمئنان على أموالهم وكذا إنتاج وثائق مالية قليلة تسهل من قراءة و شرح الأرقام والنتائج، الأمر الذي يمكن الوحدة من اتخاذ القرارات الصحيحة، و رسم السياسات، و الإشراف و متابعة التنفيذ، و تقييم الأداء.

9- انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث نوي الحاج، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008. يهدف البحث إلى إبراز انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية وما تضمنته من خصائص نوعية للمعلومة المالية الجيدة وتحديد الانعكاسات التي يمكن أن تظهر عند تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وتوصل الباحث إلى أن قائمة التدفقات النقدية توفر مزيدا من المعلومات عن الأصول النقدية المدرجة في الميزانية وتكون على علاقة وثيقة بها.

10- أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد SCF في تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التجارية، من إعداد الباحثة فكير سامية، جامعة الجزائر، 2009، الهدف من هذا الدراسة هو معرفة علاقة معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي ومحاولة الربط بينهما، كما تطرقت الباحثة إلى سوق الأوراق المالية وأهمية النظام المحاسبي المالي في تنشيطها. وخلصت هذه الدراسة إلى انه توجد العديد من الصعوبات والمشاكل التي تقف أمام استيعاب سوق الأوراق المالية لتطبيق النظام المحاسبي المالي تتعلق بخصائص الاقتصاد الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى بالنظام المحاسبي المالي في حد ذاته.

11- أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير في علوم التجارية، من إعداد الباحث بوعلام صالح، جامعة الجزائر، 2010، وكان موضوع

هذه الدراسة يدور حول أعمال إصلاح البيئة المحاسبية في الجزائر وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي، في ظل البيئة الحالية للمحاسبة في الجزائر، مع إبراز السبل الكفيلة بتنفيذ وانجاح عملية الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة للنظام المحاسبي المالي الجديد. وخلص الباحث إلى أن نجاح الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي، يكون مبنياً على حصر المتطلبات الضرورية للانتقال ومدى استعداد البيئة المحاسبية الجزائرية لذلك.

12- Les normes internationales de comptabilité (IAS-IFRS) et leur application en Algérie -Cas du système comptable et financier algérien (SCF).

أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، من إعداد الباحث لخضر خلاف، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2013، تطرق فيها الباحث إلى التطورات المحاسبية للنماذج المحاسبية المطبقة في البيئة الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال، وبين الباحث من خلالها أسباب اعتماد المخطط الوطني للمحاسبة سنة 1975 ، مبيناً مزايا وعيوب هذا النموذج، ثم سلط الضوء على النظام المحاسبي المالي كنموذج ثالث تم اعتماده من خلال القانون الصادر سنة 2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي، ومدى تقارب هذا الأخير مع المعايير المحاسبية الدولية.

13- Le projet du nouveau système comptable Algérien: Anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS.

رسالة ماجستير في علوم التسيير، من إعداد الباحث سمير مرواني، المدرسة العليا للتجارة، 2007 تطرقت هذه الدراسة بعد التعرض إلى المحاسبة ومبادئها، إلى التوافق المحاسبي الدولي ثم الإصلاحات المحاسبية في الجزائر التي نتجت عن نقائص المخطط الوطني للمحاسبة، كما عالجت برمجة التطبيق والتحضير للنظام المحاسبي المالي الجديد، من حيث الإطار القانوني ومهنة المحاسبة والانعكاسات الجبائية من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، ومدى تحضير المؤسسات له، واختتمت بمقارنة بين النظام المحاسبي المالي الجديد والمخطط الوطني للمحاسبة.

14- Impact du passage aux normes IFRS sur la perception et l'analyse de l'information financière.

رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، من إعداد الباحثة صبيحة سليمان، جامعة الجزائر، 2011، وكان الهدف من هذا البحث هو إبراز أثر التغيير في السياسة المحاسبية والمراجع المحاسبية على العرض والإفصاح، وجمع وتحليل المعلومات المالية والمحاسبية. وكانت نتائج هذا البحث تظهر على وجه الخصوص أن عرض المعلومات المالية والمحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الكندية (PCGR) والمخطط المحاسبي الجزائري مختلف كثيراً.

-VI أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة تحديد إطار النظري للنظام المحاسبي المالي، مع تبيان مدى استفادة المنظومة المحاسبية الجزائرية من الإصلاحات المحاسبية؛
- محاولة الولوج عبر الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي و انعكاساته على التحليل المالي؛
- إبراز الأهمية تقييم الأداء المالي إنطلاقاً من مؤشرات الأداء المالي ودرجة الاستفادة من تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- محاولة تشخيص واقع المحاسبة في المؤسسة الجزائرية للوقوف على أهمية النظام المحاسبي المالي بالنسبة لهذه المؤسسات في عملية تقييم الأداء المالي، وأهمية إستخدامها لتحقيق نتائجها من جهة أخرى؛
- محاولة الوقوف على واقع سوق الأوراق المالية في الجزائر من أجل تحديد إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على أداء المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية من خلال رفع كفاءة السوق المالي.

-VII المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة إستخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الإقتصادية، لهذا يكون المنهج وصفيًا في بعض الأجزاء المرتبطة بعرض النظام المحاسبي المالي، كما يكون تحليليًا في الجوانب المتعلقة بالربط المباشر بين الإصلاحات المحاسبية و النظام المحاسبي المالي من خلال العلاقة السببية القائمة بينهما، كما تم المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة الميدانية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية أين تمت الاستعانة كذلك بمنهج التحليل التمييزي AFD و كذا التحليل إلى عوامل أساسية ACP لعينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر انطلاقاً من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية ما قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، لنكشف من خلاله الأبعاد الميدانية للنظام المحاسبي المالي، والتطرق أيضاً لتوجهات المؤسسة الجزائرية نحو تطبيق فعال لمشروع النظام المحاسبي، و الولوج أكثر للاستفادة من خصائص النظام المحاسبي المالي في عملية تقييم الاداء المالي.

و إنطلاقاً من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، فيتناول الفصل الأول النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال

تناول التعاريف والمبادئ المحاسبية مرورا بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وإعداد القوائم، وصولا إلى آليات سيرورة النظام المحاسبي المالي الجديد.

أما فيما يخص الفصل الثاني فإنه يحاول تسليط الضوء على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، هادفة إلى تحليل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والأداء المالي. بدءا بتحديد مفهوم الأداء المالي وأهميته وأسباب تباين تحديد مفهومه، مرورا بعلاقة النظام المحاسبي المالي بالأداء المالي.

أما فيما يخص الفصل الثالث فسيحاول الباحث دراسة انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و هذا من خلال تتبع أثر هذه التغيرات على مؤشرات الأداء، انطلاقا من مدى قدرة النظم المحاسبية المالي أن يستجيب إلى احتياجات معدي ومستخدمي القوائم المالية . وفي محاولة تتبع أثر تغيير طرق العرض والإفصاح على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية تبعا لتغيرات الحاصلة على مستوى إعداد وعرض القوائم المالية.

وبهدف تثمين البحث قمنا بإجراء إسقاط على واقع المؤسسة الجزائرية وذلك من خلال دراسة بعض المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر في الفصل الرابع، استخدام منهج التحليل التمييزي AFD و التحليل إلى عوامل أساسية ACP لمجموعة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر انطلاقا من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية ما قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، للوقوف على انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تقييم الأداء المالي، والتطرق أيضا لتوجهات المؤسسة الجزائرية نحو تطبيق فعال لمشروع النظام المحاسبي، و الولوج أكثر للاستفادة من خصائص النظام المحاسبي المالي في عملية تقييم الأداء المالي.

وقد تم اختتام هذا البحث بخاتمة عامة للموضوع، تضم جملة من النتائج والتوصيات المقترحة.

الفصل الأول:

تقديم عام للنظام المحاسبي

المالي

تمهيد:

يشهد العالم منذ بداية القرن الحالي تغيرات في العديد من النواحي خصوصا الاقتصادية منها، و لعل أبرز هذه التحولات نمو و توسع التكتلات الاقتصادية و الإقليمية، وفي ظل تنامي العلاقات الاقتصادية الدولية ، أصبحت معظم الدول تتبنى جملة من الإصلاحات لتسهيل عملية الاندماج في الإقتصاد العالمي و خاصة تلك الدول التي عرفت اقتصادياتها تحولا من الإقتصاد الموجه نحو آليات اقتصاد السوق، ومن أجل مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وانفتاحها على العولمة من خلال محاولاتها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، قامت بجملة من الإصلاحات الاقتصادية، والتي مست عدة جوانب، من بينها القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية الرامية إلى مواكبة متطلبات المحاسبة الدولية من أجل إصلاح المنظومة المحاسبية من خلال تبني نظام محاسبي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية، أملا في الاستجابة لاحتياجات مستخدميها والتي يأتي في مقدمتها المستثمرون المحليين والدوليون من خلال توفيق البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية ، من خلال تلافي مختلف عيوب المخطط الوطني للمحاسبة نسخة 1975 .

وعليه فقد قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري والتنظيمي لنظام المحاسبة المالية؛

المبحث الثاني: قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي؛

المبحث الثالث: القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري والتنظيمي لنظام المحاسبة المالية

لقد اعتمدت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا يستجيب والمعايير الدولية للمحاسبة منذ 2007 ، و يعتبر النظام المحاسبي المالي أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي، حيث يحتوي هذا النظام على جزء مهم من معايير المحاسبة الدولية المنصوص عليها في إطار إعداد وعرض القوائم المالية.

وبدأ هذا النظام حيز التنفيذ مع مطلع سنة 2010 ، وأصبح إجباري التطبيق على كل المؤسسات الاقتصادية التي تحكمها قواعد القانون التجاري. هذا النظام المحاسبي المالي جاء بفلسفة جديدة للمفاهيم والمبادئ المحاسبية مغايرة تماما لما كان معمولا به سابقا في ظل المخطط الوطني المحاسبي، من بينها اعتماد المقاربة المالية بدلا من المقاربة المحاسبية والتي تظهر جليا في التصنيف الجديد للميزانية وجدول النتائج والقوائم الأخرى .

I - طبيعة النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو مجموعة القواعد و الإجراءات التي بتنظيم المعلومات المالية بالشكل الذي يساهم بترتيبها ،تبويبها ، تصنيفها ،تقييمها و تسجيلها وعرض الكشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية لكيان.

I-1 - ماهية النظام المحاسبي المالي

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي

تم اعتماد النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 و حسب المادة رقم 03 من القانون 07-11 فاعن « المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية »¹. هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية القانونية فإن قانون المحاسبة الجديد عرف النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية : «نظام المحاسبة المالية هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 ، العدد 74، الجزائر، 2007، المادة 3، ص3.

الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها¹.

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن:

أ- نظام للمعلومة المالية مبني على المقاربة المالية بدلا من المقاربة المحاسبية.

ب- الجداول المالية تعكس صورة صادقة حول الوضعية المالية

ت- معلومات التي تحويها الجداول المالية تتكون من معطيات عديدة قابلة للقياس النقدي.

ث- امكانية تتبع أداء الكيانات من خلال مقارنة البيانات المالية للسنة السابقة N-1

ج- تحديد الوضعية المالية للكيانات من خلال جدول التدفقات النقدية، أي قدرة الكيان على توليد النقدية وما يعادلها.

ثانيا: مجال التطبيق

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي، ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية²، وعليه يلتزم بمسك المحاسبة كل من:³

❖ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ؛

❖ التعاونيات ؛

❖ الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون لسلع أو الخدمات التجارية و غير تجارية إذ كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة ؛

❖ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

استثناء: الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها حد معين ملزمة بمسك محاسبة مالية مبسطة.

¹ - كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص291.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11، العدد 74، الجزائر، 2007، المادة 2، ص3.

³ - نفس المرجع، المادة 04.

ثالثاً: مكونات الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي

يتكون الإطار التشريعي والتنظيمي المتضمن للنظام المحاسبي المالي ما يلي:

القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي (43 مادة).

1- صدور المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/05/2008 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

2- القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سير الحسابات.

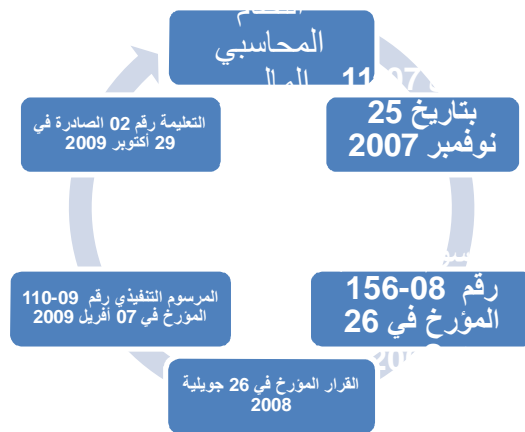
3- القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.¹

4- المرسوم التنفيذي 09-110 المؤرخ في 7 أبريل 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

5- التعلية رقم 02 الصادرة في 29 أكتوبر 2009 المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة.²

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): النصوص القانونية والتنظيمية للنظام المحاسبي المالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة حول النظام المحاسبي المالي.

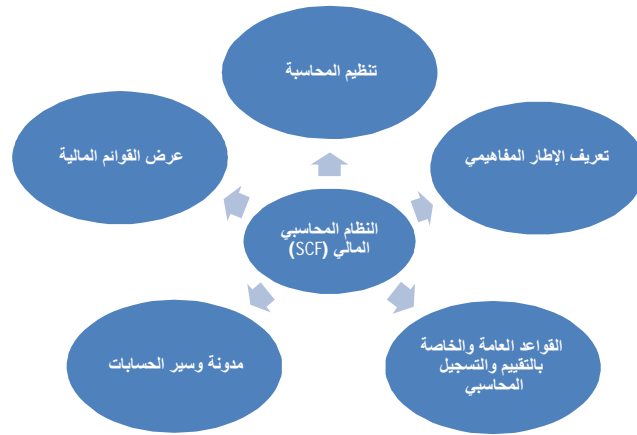
¹ - لقرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

² - Instruction n° 2 du 29 octobre 2009 portant premier application du système comptable financier 2010

2-I- مكونات النظام المحاسبي المالي

يتكون النظام المحاسبي المالي كما ورد في المادة 06 من القانون رقم 07-11 من إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير المحاسبة ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، و الشكل الموالي يوضح مكونات النظام المحاسبي المالي:

الشكل رقم (1-2): مكونات النظام المحاسبي المالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مواد القانون رقم 07-11 الصادر حول النظام المحاسبي المالي.

أولاً: الإطار التصوري

فالإطار التصوري حسب (FASB) عبارة عن نظام متماسك يتكون من أهداف ومبادئ أساسية مرتبطة ببعضها، تؤدي إلى معايير متينة، وتبين طبيعة، دور وحدود المحاسبة والقوائم المالية. تمثل الأهداف، النهاية التي تصبوا إليها المحاسبة التي كان لها الحظ الوافر في الاستفادة من امتيازات كثيرة عند وجود إطار تصوري للمحاسبة.¹

وقد عرف وفق النظام المحاسبي المالي على أنه " دليل لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار، الطريقة المحاسبية الملائمة، عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث غير معالجة بموجب معيار أو تأويل"².

¹ - مدني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 72.

² - المادة 07 من القانون رقم 07-11.

وعليه يمكن اعتبار النظام المحاسبي المالي إطاراً تصورياً للمحاسبة المالية من خلال مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها . كما يشكل النظام المحاسبي المالي دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عند ما تكون هناك بعض المعاملات و غيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب تأويل أو معيار، كما يتضمن الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية مفاهيم لكل الأصول، الخصوم المنتجات و الأعباء و مجال التطبيق و المبادئ و الاتفاقيات المحاسبية، كما يجد طريقة تقييمها إضافة إلى أنواع الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية و كيفية عرضها.

1- الغرض من الإطار التصوري للمحاسبة المالية:

تظهر الحاجة إلى إطار تصوري في للأغراض التالية:¹

- يمثل الإطار التصوري دليلاً مهماً للمهنة المحاسبية في وظيفة التوحيد؛
 - يمثل الإطار التصوري مرجعاً لحل المشاكل المحاسبية، التي لا توجد أية معايير لحلها؛
 - يمكن من الرفع في إمكانية المقارنة، و ذلك بالتقليل من عدد الطرق المحاسبية البديلة؛
 - يسمح بتحديد حدود الرأي المهني عند إعداد القوائم المالية؛
 - يمثل الإطار التصوري وسيط في تحسين التدريب المحاسبي، حتى يصبح المحاسب الممارس قادراً على الجمع بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي للمحاسبة؛
 - الإطار التصوري يحمي مهنة المحاسبة من كل أشكال الضغط السياسي و الهجمات، لأنه يمدّها بتبريرات منطقية تمكنها من تباين عقلانية اختياراتها إذا تعلق الأمر بمعايير جديدة.
- ويمكن إبراز أهمية هذا الإطار في العناصر التالية:²

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعدادا و عرض الكشوف المالية.
- يشكل مرجعاً لوضع معايير محاسبية جديدة (دليل عملي).
- يسهل تفسير المعايير المحاسبية و فهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي (أداة تسمح لنا بالفهم الجيد للمعايير).

¹ - مدني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سابق، ص 72.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 27، الجزائر، 2008، المادة 2، ص 11.

ويكون بذلك قاعدة تعتمد عليها المحاسبة التي تخضع لتنظيم شامل يسمح بتوضيح كل الأمور المتعلقة بمسك المحاسبة وأخذ الحسابات وتسجيل العمليات فيها فهو يهدف إلى:¹

- ❖ تطوير المعايير القائمة.
- ❖ تحضير الكشوف المالية.
- ❖ تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.
- ❖ إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

فالإطار التصوري يعرف مختلف المفاهيم والعناصر التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية والمتمثلة على الخصوص في الأصول والخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، النواتج والأعباء، وتوضيح الخصائص النوعية للقوائم المالية، كما يوضح الفرضيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها، بالإضافة إلى تحديد مجال التطبيق والتي سنتطرق لها في العرض التالي بشيء من التوضيح.

2- مجال التطبيق:

لقد حدد القانون 07-11 السابق الذكر وفقا للمواد 02 و 04 و 05 مجالات تطبيق هذا النظام والتي تم التعرض لها سابقا.

ثانيا: المبادئ والفرضيات المحاسبية

تعرف الفروض عموما بأنها تمثل مقدمات يفترض صحتها مسبقا وتكون أساسا لبناء الإطار الفكري للمحاسبة، فهي تمثل أساسا يستخدم في إشتقاق المبادئ المحاسبية التي تستعمل في إعداد القوائم المالية. تراعي الأهداف العامة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية التي تعمل في إطارها المؤسسة. وتتميز الفروض المحاسبية بالخواص التالية:²

- يجب أن تقبل عموما على أنها صحيحة وملائمة من قبل المهتمين بالشأن المحاسبي، لتكون بداية مفيدة للمشاركة في تطوير المعرفة المحاسبية؛
- يجب الفروض المعتمدة مستقلة عن بعضها البعض، إذن لا يجوز أن تستخدم فرض في تبرير فرض آخر؛
- يجب أن تكون عموما قليلة العدد، ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها؛

¹ - نفس المرجع، المادة 03، ص 11.

² - رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 33.

1- الفرضيات الضمنية لتحضير القوائم المالية:

على اعتبار أن القوائم المالية هي أهم مخرجات النظام المحاسبي فان الفرضيات الأساسية لإعدادها تتمثل في مبدئي محاسبة التعهد، واستمرارية الاستغلال ويمكن توضيحها فيمايلي:¹

أ - محاسبة التعهد (الالتزام): Comptabilité d'engagement

وفق هذا المبدأ على المؤسسات أن تسجيل المعاملات عند الإلتزام بها، وعندما ينشأ الحق أو الدين.² على العكس من ذلك، في المحاسبة المالية المبسطة*، حيث لا يتم تسجيل المعاملات إلا عندما يحدث التدفق النقدي، أي انه يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترة التي تخصها، ولكي تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقاً لأساس الاستحقاق (الالتزام).³ وطبقاً لهذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها (وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية سواء تلك التي حدثت في الماضي أو تلك التي سوف تحدث في المستقبل⁴، ولذا فالقوائم المالية توفر معلومات عن العمليات المنصرمة وغيرها من الأحداث التي تعتبر هامة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

أما المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي حيث أكدت على ضرورة محاسبة الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه الأحداث (معاملات) وعرضها في القوائم المالية .

ب - استمرارية الاستغلال (النشاط): Continuité d'exploitation

¹ - بورنان إبراهيم، مخلوف الطاهر مداخلة تحت عنوان، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/ISA)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة- الجزائر، 13-15 أكتوبر 2009، ص02

² - Jacques Richard et Christine Collette, **Comptabilité générale : Système français et normes IFRS**, 8^{ème} édition, Dunod, Paris, 2008, P44.

* - **Rappels historiques** : (La comptabilité de caisse a progressivement cédé la place aux comptabilités d'engagements car elle ne permet pas de refléter toute l'étendue du capital et de mesurer de façon continue la performance. Elle reste cependant directement utilisée dans certaines sphères d'activité (comptabilité publique parfois encore dans certains pays). Elle reste souvent « indirectement » utilisée au sein de la comptabilité d'engagements, par l'obligation qui est faite aux entreprises de publier un tableau de flux de trésorerie à partir des données de la comptabilité d'engagement : charges décaissées et produits encaissés.

³ - بورنان إبراهيم، مخلوف الطاهر مداخلة تحت عنوان، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة

الدولية، نفس المرجع، ص02

⁴ - للإطلاع أكثر الفقرة 22 الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها (Going Concern) وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام.¹ ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك. وعموما يفترض المحاسبون دائما، بأن المؤسسة ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة دون أن يكون هناك أجل محدد لذلك.²

تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، وقد اشر النظام المحاسبي المالي إلى انه إذا لم تعد القوائم المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة، ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق.³

2- الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية:

تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، ويجب أن تتوفر المعلومة الواردة في القوائم المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح وهي:⁴

أ- المعلومة واضحة وسهلة الفهم: Intelligibilité

المعلومات القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم مباشرة من قبل مستخدمي القوائم المالية، فالمعلومة المالية تسمح لمتخذي القرار بأخذ رؤية واضحة حول نشاط وعمليات وحساباتها المؤسسة (الفقرة 25: الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية).⁵

ب- الملاءمة: Pertinence

ما نقصده بالملائمة هي أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها تكون ملائمة للأهداف المنشودة منها¹، كما نقصد بالملاءمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين²، وعليه فاعن

¹ - Hubert de La Bruslerie, **Analyse financière :Information financière diagnostic et évaluation**, 4^{ème} édition ,Dunod, Paris, 2010 ,P16.

²- بورنان إبراهيم، مخلوف الطاهر مداخلة تحت عنوان، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص02.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، المادة 07، ص11.

⁴ - نفس المرجع، المادة 08، ص 12.

⁵ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11، مرجع سابق، المادة 6، ص4.

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في شكل قوائم المالية يجب أن تلبى احتياجات متخذي القرار، من خلال الإفصاح عن الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية بالأخص التي لها تأثيرات على القرارات الاقتصادية.

ت- المعلومات ذات المصدقية: la fiabilité

القوائم المالية يجب أن تعطي صورة صادقة للوضع المالية للوحدة، والصورة الصادقة تتضمن إحترام القواعد المحاسبية وإعداد القوائم المالية بإعطاء المعلومات الملائمة عن الوضعية المالية، الأداء المالي، والتغيرات في الوضعية المالية للوحدة الاقتصادية.*

تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

- البحث عن الصورة الصادقة؛
- الحيطة والحذر؛
- تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني؛
- الشمولية؛
- الحياد؛

ث- القابلية للمقارنة: Comparabilité

يقصد بهذه الخاصية أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لآخر ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى.³

من بين الأهداف المرجوة من القوائم المالية أنها تسمح للمستخدمين القيام بمقارنات ذات معنى عبر الزمن وما بين المؤسسات:⁴

- المقارنة عبر الزمن لنفس المؤسسة تعني استمرارية الطرق؛
- المقارنة بين المؤسسات تعني تشابه أو تجانس الطرق.

¹ - Jacques Richard et Christine Collette, **Comptabilité générale : Système français et normes IFRS**, 8^{eme} édition Dunod, Paris, 2008, P58.

² - رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**، مرجع سابق، ص 72.
* - الفقرة 33 و46: الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية.

³ - حكمت احمد الراوي، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، نظري مع حالات دراسة، دار الثقافة الأردن، 1999، ص110.

⁴ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11، مرجع سابق، المواد 29، ص 5.

3- المبادئ المحاسبية الأساسية:

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمناً مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

أ- الدورة المحاسبية: Périodicité

الفترة المحاسبية أو السنة المالية هي فترة محددة من الوقت الذي تسجل شركة كل الحقائق الاقتصادية التي تساهم في تحديد نتائج عملياتها والمركزها المالي. وتنتهي السنة المالية مع إعداد القوائم المالية الختامية (الميزانية ، جدول حسابات النتائج...إلخ).¹ ومدة الدورة عموماً اثني عشر شهراً (عادة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر من كل عام، على الرغم من أن هذا ليس التزاماً) ، وعليه تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها و السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحداث المتعلقة بها فقط.²

ب- استقلالية الدورات: Indépendance des exercices أي محاسبة دورية تقوم على مبدأ الفصل بين الدورات مما يترتب عليه الفصل بين إيرادات ومصاريف المتعلقة بكل دورة.³ وقد أقر النظام المحاسبي المالي هذا المبدأ إلا أنه يسمح بربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كانت له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية.⁴

ت- قاعدة الوحدة الاقتصادية: Principe de l'entité

وفق هذا المبدأ فإن المؤسسة تأخذ الشخصية المعنوية مستقلة عن المالك وبذلك تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، وعليه فالمؤسسة أصبحت مالكة للأصول وعليها التزامات ألا وهي الخصوم. وحسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تعتبر المؤسسة كما لو كانت وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها لها حقوق وعليها التزامات.⁵

ث- قاعدة الوحدة النقدية: l'unité monétaire

تهتم المحاسبة فقط بالعمليات التي يمكن أن تقاس بالنقود، وبذلك فهي بحاجة إلى وحدة قياس موحدة تربط بين مختلف العمليات و الأنشطة وتسمح بإجراء العمليات الحسابية و المقارنة بينها. وعليه فإن النظام المحاسبي يلزم كل المؤسسات باحترام مبدأ الوحدة النقدية. يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات

¹ - Charlotte Disle et Bouvier, **Introduction à la comptabilité**, édition Dunod, Paris, 2008, P5.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، المادة 12، ص 12

³ - Jacques Richard et Christine Collette, **Comptabilité générale : Système français et normes IFRS**, 8^{ème} édition Dunod, Paris, 2008, P58.

⁴ - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، المادة 13، ص 12.

⁵ - نفس المرجع، المادة 09، ص 12.

المؤسسة. كما انه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها القوائم المالية. لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا. غير أنه يمكن أن تذكر في الملحق بالقوائم المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات اثر مالي.¹

ج- مبدأ الأهمية النسبية: Importance relative

الأهمية النسبية والتي نعني بها أنه يجب الكشف عن المعلومات التي تقدم مساهمة وتأثير على اتخاذ القرار.² فبمقتضى هذا المبدأ تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها إتجاه الكيان³

ح- مبدأ الحيطة والحذر: Principe de prudence

تقوم المحاسبة على أساس مبدأ الحيطة و الحذرة الذي يقوم على تقديرات متحفظة⁴، ووفق هذا المبدأ يجب أن تقيد الإيرادات إلا إذا تحققت و العكس بالنسبة للنفقات إذ يجب تسجيل كل نفقة محتملة الحدوث دون مبالغة، ويسمح هذا المبدأ للمؤسسة بتكوين احتياطات ومؤونات استنادا إلى تقدير معقول للوقائع و الأحداث التي من شأنها أن تؤثر بشكل أو بآخر على نشاط المؤسسة.* فينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والنواتج كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء، ويجب أن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها⁵.

خ- مبدأ ثبات العرض: Permanence des méthodes

يسمح هذا المبدأ إلى تتساق المعلومات المحاسبية على فترات متعاقبة كما يعني إستمرارية تطبيق القواعد والإجراءات.⁶ كما يسمح هذا المبدأ إلى تحسين المعلومات من خلال تمكن الوحدة الاقتصادية من تقييم أداءها. فانسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة يقتضي تطبيق نفس الطرق

¹ - نفس المرجع ، المادة 10، ص 12.

² - Ould Amer Smail , *La normalisation comptable en Algérie : Présentation du nouveau système comptable et financier*, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, Sétif ,N°10 ,2010,P31.

³ - نفس المرجع ، المادة 11، ص 12.

⁴ - Jacques Richard et Christine Collette, *Comptabilité générale : Système français et normes IFRS*, 8e édition, édition Dunod, Paris, 2008, P50.

* - selon Jacques Richard « dans les pays où le choix des principes comptables est réel, la conception de la prudence dépend du type de comptabilité choisi et des objectifs qui lui sont assignés ; on montrera qu'une comptabilité de type dynamique (économique) qui a pour fonction de mesurer la performance ne peut pas avoir la même conception de la prudence qu'une comptabilité statique qui cherche à mesurer la valeur de marché des actifs : ceci n'a rien à voir avec le problème de l'adversité au risque ».

⁵ - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، المادة 14، ص 12.

⁶ - Brigitte Doriath et autres, *Comptabilité et gestion des organisations*, 7^{ème}, édition Dunod, Paris, 2010, P1.

والقواعد المتعلقة بتقييم العناصر وعرض الكشوف، و لا يبزر أي إستثناء عن مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم.¹

د - مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: Intangibilité du bilan d'ouverture

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة،² وهذا ما يتوافق مع فرضية استمرارية النشاط.

ذ - أسبقية الواقع الاقتصادي على الواقع القانوني:

Prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique

تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.³ كما يسمح هذا المبدأ بتقييد الأصول وفق قيمتها الاقتصادية أو القيمة السوقية بدلا من القيمة التاريخية كمعيار للقيمة الأصول.⁴

ر - مبدأ عدم المقاصة: Non compensation

وفق هذا المبدأ تقيد العمليات حسب طبيعتها⁵، و بالتالي لا يمكن إجراء أي المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الأعباء و الإيرادات في حساب النتيجة، غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة وفق ما يسمح به القانون.⁶

مبدأ التكلفة التاريخية: Coût historique

هذا المبدأ ينص على أن يتم التسجيل المحاسبي للأصول المكتسبة بتكلفتها التاريخية الميزانية في حين تسجل السلع و البضائع بالتكلفة حيازتها في حين أن السلع المنتجة تسجل بتكلفة الإنتاج. بخلاف فانه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) وفي حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول و التثبتات المعنوية و غير المعنوية.⁷ وقد نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة

¹ - نفس المرجع، المادة 15، ص 12.

² - نفس المرجع، المادة 17، ص 12.

³ - Ould Amer Smail , *La normalisation comptable en Algérie : Présentation du nouveau système comptable et financier*, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, Sétif ,N°10 ,2010,P32.

⁴ -Hubert de La Bruslerie, *Analyse financière : Information financière et diagnostic et évaluation*, 4 éme édition, édition Dunod, Paris, 2010, P19.

⁵ - Brigitte Doriath et autres, *Comptabilité et gestion des organisations*, 7^{eme}, edition Dunod, Paris, 2010, P1.

⁶ - Conseil National de la Comptabilité, *Projet de system comptable financier*, op-cit, ,P 8

⁷ -Cyrille Mandou, *Comptabilité générale de l'entreprise*, De Boeck université, Bruxelles, 2003, p 27.

تفيد الأصول و الخصوم و المنتجات و الأعباء و تعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على اساس قيمتها في تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغير الأسعار أو تطور القدرة الشرائية للعملة.¹

ز - الصورة الصادقة: Image fidèle

وفق هذا المبدأ على البيانات المالية (ميزانية، جدول حسابات نتائج...) إعطاء صورة صادقة على الوضعية المالية للمؤسسة،² والصورة الصادقة هو الهدف الذي تسعى إليه من خلال طبيعة ونوعية مبادئ المحاسبة المتبعة، تسمح بتوفير معلومات كافية وملائمة حول الوضعية المالية و الأداء وكذا التغير في المركز المالي للمؤسسة.³

س - مبدأ القيد المزدوج: Partie double

تعتمد المحاسبة المالية على مبدأ القيد المزدوج لئلا يخالطه مزايا في اكتشاف الأخطاء في حينها و يشترط في القيد المزدوج في كل عملية محاسبية تسجل تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الأولى و مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية، أي يشترط توازن الأرصدة و ذلك بالنسبة لطرفي أي عملية.

4- مفاهيم مختلفة:

جاء الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي بعدة مفاهيم أهمها ما يلي:⁴

- أ- الأصول: تشمل عناصر الأصول الموارد التي يمكن مراقبتها من خلال الأحداث الإقتصادية الماضية، والتي ينتظر منها منافع إقتصادية مستقبلية، من خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة أن الأصول التي يتم استئجارها لهدف ما تعتبر من عناصر الأصول.
- ب- الخصوم: تشمل الخصوم الإلتزامات الحالية والناجمة عن الأحداث الإقتصادية الماضية، ويتم الوفاء بها مقابل نقصان في الموارد، و ينتظر منها الحصول على منافع إقتصادية، يمكن ملاحظة من هذا التعريف أن مؤونات الأخطار والمؤونات القانونية لا تعتبر عنصرا من عناصر الخصوم.
- ت- الإيرادات: وتتمثل الإيرادات في المنافع الإقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار زيادة الأصول، أو نقصان في الخصوم.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، المادة 16، ص 12.
² - Catherine Deffains-Crapsky, **Comptabilité générale**, 4^{ème} éditions, BREAL, 2006, P12.
³ - Conseil National de la Comptabilité, **Projet de system comptable financier**, op-cit., P8.
⁴ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص ص 31-33.

ث- الأعباء: تتمثل في انخفاض في المنافع الإقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار نقصان الأصول، أو زيادة الخصوم، من خلال التعريف يمكن ملاحظة أنه لا يمكن اعتبار المؤونات المقننة (Provision règlementées) وكذلك الإهلاكات (Amortissements) ضمن عناصر الخصوم .

ج- النتيجة الصافية: تمثل النتيجة الصافية الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء للدورة المحاسبية، كما يمكن الإشارة إلى أنه لا تدخل ضمن النتيجة الصافية عناصر التكاليف والإيرادات للسنوات السابقة، وتعتبر الإيرادات والتكاليف بالنسبة للدورات السابقة أخطاء تعالج مباشرة من خلال الأموال الخاصة.

ثالثا: تنظيم المحاسبة:

- حسب ما جاء في مشروع النظام المحاسبي المالي حول تنظيم المحاسبة فنجد القانون رقم 07-11 في المواد المواد 01-20 و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹
- يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام و المصادقية و الشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها؛
 - يحدد الكيان وتحت مسؤوليته، الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على سواء؛
 - تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية؛
 - تكون الأصول و الخصوم محل جرد مرة واحدة في السنة على الأقل؛
 - لا يمكن إجراء مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم (مبدأ عدم المقاصة).
 - التقيد المحاسبي يتم وفق مبدأ القيد المزدوج؛
 - يجب أن يستند كل قيد محاسبي إلى وثيقة إثبات مؤرخة؛
 - يجب إجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني و ضمان عدم المساس بالتسجيلات؛
 - يجب على المؤسسات أن تمسك المحاسبة في سجلات إجبارية ومساعدة تتوافق مع احتياجات كل مؤسسة كدفتر اليومية و الأستاذ...،وتقيد عليها حركة الأصول والخصوم والإيرادات و الأعباء.
 - يجب أن يحتفظ بالدفاتر المحاسبية والمستندات المؤيدة لها لمدة عشرة (10) سنوات؛

¹ - بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق معايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، منشورات كليك، الجزائر، 2010، ص24.

- ترقم وتؤشر الدفاتر لدى رئيس المحكمة لا يسمح ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان أو نقل إلى الهامش؛¹

- مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي؛

II- أهداف وخصوصيات وأهمية النظام المحاسبي المالي

إن سعي الجزائر نحو تحقيق التوافق الدولي ما هو إلا أحد الأهداف التي تسعى إليها الجزائر من خلال تكيف البيئة المحاسبية الوطنية مع متطلبات الحياة الاقتصادية سواء المحلي أو الدولية، وقد تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي لجملة الخصوصيات التي يتيحها لدى مستخدمي المحاسبة مما أعطاه أهمية لدي المعديين من جهة و المستخدمين (المستثمرين) من جهة أخرى.

II-1- أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع أداة تتكيف مع البيئة المحاسبية الدولية، وتلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:²

- 1- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات.
- 2- جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية.
- 3- نشر معلومات وافية صحيحة وموثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.
- 4- عرض القوائم المالية وفق مستلزمات المعايير الدولية، وتكييفها بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين والمقرضين، وذلك بالتحديد الدقيق لأهداف القوائم المالية.

¹- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 25.

²-Marouani Samir, le projet de nouveau système comptable et financier ,mémoire magistère non publie.ESC d'Alger, P92.

كما يهدف النظام المحاسبي المالي بدرجة أكبر إلى ما يلي:

- 1- السماح للمؤسسات الجزائرية الاقتصادية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية، أكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.
- 2- إيجاد حلول للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني.
- 3- أخذ في الحسبان تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية الدولية قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية.
- 4- ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة

وهذا فضلا عن الأهداف التالية:¹

- ❖ تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.
- ❖ فرض رقابة على المؤسسات التابعة والفروع للمؤسسة الأم.
- ❖ تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به المؤسسات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للمؤسسة الأم.
- ❖ توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة التقييم، عناصر الميزانية، حساب الإهلاكات، كيفية معالجة المؤنات توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

¹- بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 158.

II-2- أهمية النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:¹

1- يسهل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسة، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من طرف المتعاملين معها وعلى رأسهم المستثمرين.

2- يشكل فرصة للمؤسسة من أجل تحسين نوعية علاقتها واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية.

3- يجلب النظام المحاسبي المالي الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي.

4- يعتبر كضمان حيث يساهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبة معترف بها عالميا.

5- يقترح النظام المحاسبي المالي حولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط المحاسبي الوطني منها عمليات القرض الإيجاري.

6- يسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية بتغليب الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيله للتعاملات التي تقوم بها المؤسسة.

7- يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسات، وفي نفس الوقت بين المؤسسات ووطنيا ودوليا، حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة داخل الجزائر وخارجها.

¹ - عزوز علي، متناوي محمد، متطلبات تكيف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

8- يتوافق مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير بأقل جهد وتكلفة.

9- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين بما يفيد في الاعتماد على مصادر أخرى إضافية للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار.

10- يأتي النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات السابقة، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري، وهي الأدوات المعتمدة دولياً والتي من شأنها كشف كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد.

إضافة إلى هذا فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيحقق مزايا أخرى منها:¹

- 1- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
- 2- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال إستحداث قوائم مالية جديدة ، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.
- 3- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات ، إعادة تقييم عناصر الميزانية ، حساب الإهلاكات ، كيفية معالجة المؤنات، و توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.²
- 4- يحفز بروز سوق مالية نشطة، حيث يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال SCF بتوفير الثقة في المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الجزائرية في قوائمها المالية، مما يشجع الاستثمار في أدواتها المالية.

¹ ناصر مراد، مداخلة تحت عنوان: النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني: دراسة مقارنة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية ، الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 17- 18. جانفي 2010 ، ص 09.

² شنوف شعيب ، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر ، 2006 ، ص 65

- 5- يؤدي إلى زيادة دور السوق المالية في الاقتصاد الوطني، ويعمل ذلك على تشجيع الادخار والخصخصة وإنشاء مؤسسات مساهمة مفيدة في البورصة، لأن إنتاج معلومة مالية موثوق بها عالميا في الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات.
- 6- يشجع الاستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين، سهلة القراءة من المحللين الماليين.

II-3- خصوصيات النظام المحاسبي المالي

تعتبر معايير المحاسبة الدولية المرجع الأساسي للنظام المحاسبي المالي، ولكن رغم ذلك توجد بعض الفروقات بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية، فلا يمكن القول بأن النظام المحاسبي المالي متوافق بصفة كاملة مع المعايير المحاسبية الدولية فهو يتميز عنها بما يلي:

- 1- أولوية الحقيقة الاقتصادية عن الظاهر القانوني؛
- 2- طرق جديدة لتقييم الأصول و الخصوم كإعتماد مفهوم القيمة العادلة؛
- 3- إصغاء الصبغة المالية على المحاسبة أي ممولة المحاسبة Financiarisation و هذا ما يظهر خاصة مخرجات النظام (شكل تقديم القوائم المالية)¹؛
- 4- يعالج النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة القطاعات الخاصة، كالبنوك والتأمينات والأدوات المالية، عقارات التوظيف والزراعة، وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم، وهو إجراء تسمح به وليس إجباري في المعايير المحاسبية الدولية.²
- 5- نص النظام المحاسبي المالي على قواعد خاصة بمسك وتنظيم المحاسبة، مدونة حسابات وتسجيل العمليات في هذه الحسابات، وهي العناصر التي لم تعالج في معايير المحاسبة الدولية.
- 6- تطرق النظام المحاسبي المالي إلى المحاسبة الخاصة بالمؤسسات المصغرة التي يسمح لها بمسك محاسبة تركز على حركات الخزينة، بينما معايير المحاسبة الدولية لم تنص على أي إجراء بخصوص هذه المؤسسات.

¹- بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 23.

² - Merouani samir, op.cit, p94.

7- معايير المحاسبة الدولية يسهل تطويرها وتحديثها من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية، لأنها تصدر تباعا تعالج الظروف الجديدة، بينما النظام المحاسبي المالي يكون وقت إعداده يحتوي فقط على نصوص المعايير الصادرة في ذلك الوقت، ويكون الإشكال بالنسبة للمعايير التي تصدر مستقبلا، هل يتم احتوائها من خلال قوانين أو مراسيم أو يتم إعادة تشكيل النظام المحاسبي المالي، خاصة مع ترقب صدور المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي المعايير التي تكون لها أهمية بالغة في الجزائر.

8- يمتاز النظام المحاسبي المالي بغياب القيود المحاسبية ذات الطابع الجبائي، لأنها لا تعكس الحقيقة الاقتصادية بشكل كامل.¹

9- لم يوضح النظام المحاسبي المالي كيفية إجراء الانتقال إلى مرحلة تطبيقه لأول مرة، في حين أن هذه الإجراءات مبينة بوضوح في المعيار المحاسبي الدولي IFRS1

10- لم يتطرق النظام المحاسبي المالي للمعلومة المالية المرحلية، المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 34، وكذلك إلى التسديدات بالأسهم المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي IFRS2 بالإضافة إلى المعيار الدولي IFRS8 الخاص بالمعلومة حسب القطاعات

11- يمكن استعمال القيمة العادلة في تقييم مختلف الأصول والخصوم حسب معايير المحاسبة الدولية، بينما وفق النظام المحاسبي المالي لا يمكن القيام بذلك إلا لبعض الأصول والخصوم فقط، مثل الأصول البيولوجية وبعض أنواع الأدوات المالية التي تقيم بالقيمة الحقيقية أو القيمة العادلة.

12- لم يبين النظام المحاسبي المالي ما يجب فعله عندما لا تكون شروط التسجيل ضمن الأصول والخصوم محققة بشكل كامل، وتحتاج إلى تحقيق أحداث وعوامل غير مؤكدة في المستقبل، عندما يستحيل مثلا تقدير موثوق به أو احتمال ضعيف في الحصول على المنافع الاقتصادية للأصل في المستقبل، لكن معايير المحاسبة الدولية أشارت إلى ذلك من خلال المعيار رقم IAS37 بحيث تعتبر ذلك من الأصول والخصوم المحتملة لا يتم تسجيلها في الميزانية، إلا أنه يجب تقديم التفاصيل اللازمة عنها في الملحق.

¹ -E. Ducasse et autre, **normes comptables internationales IAS/IFRS**, Traduit vers l'Arabe par BEHAR Hasna. Pages Bleues Internationales, Algérie. Novembre 2009.P 74.

بالإضافة إلى هذه الخصائص التي ينفرد بها النظام المحاسبي المالي هناك خصائص أخرى مشتركة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية وفي نفس الوقت تميزه عن المخطط المحاسبي الوطني PCN نذكر منها ما يلي:¹

- 1- تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، أي إطار مفاهيمي وليس قواعد.
- 2- يتوافق النظام المحاسبي المالي مع نظام اقتصاد السوق والمنافسة، وتوجه وفقه المعلومة بالدرجة الأولى نحو الذي يتلاءم مع نظام الاقتصاد المخطط أين يتم تقديم معلومات بالدرجة PCN المستثمرين المحليين والدوليين، عكس الأولى إلى الدولة للقيام بالتخطيط الاقتصادي وتحديد الضرائب المفروضة على المؤسسة.
- 3- إعداد المعايير بالاعتماد على مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات بتغليب جوهر العملية على شكلها القانوني.
- 4- تطبيق إجباري لكل المعايير وكل الشروحات.
- 5- أولوية الميزانية على حساب النتيجة وأهمية الملحقات.
- 6- إدخال مفهوم القيمة العادلة والتي تعوض التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والخصوم وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات وذلك بغية معرفة تقدير جيد لذمة المؤسسة.
- 7- إدخال مفهوم التحيين والذي يهدف إلى معرفة أثر عنصر الزمن على عملية تقييم الأصول والخصوم.
- 8- تفوق الجوهر على الشكل والتطبيق بأثر رجعي.

¹- Stéphan Brun, l'essentiel des normes comptables internationales, Gualino éditeur, Paris, 2004, P 37.

ويمكن تلخيص اهم ما يميز النظام المحاسبي المالي على المخطط المحاسبي الوطني PCN في الجدول التالي:

وجه المقارنة	النظام المحاسبي المالي SCF	المخطط المحاسبي الوطني PCN
تقييم وعرض البضاعة	يجب أن تقيم البضاعة وفقا للتكلفة أو صافي القيمة المحققة أيهما أقل	يجب أن تقيم البضاعة وفقا للتكلفة أو السوق أيهما أقل
البحث و التطوير	محاسبة التثبيات المعنوية	ترسمل ثم يتم اطفائها في أجل أقصاه 5 سنوات.
الأحداث اللاحقة لتاريخ اغلاق الميزانية	يجب إظهار الخسائر والالتزامات الطارئة والمحتملة إذا كانت مرجحة الوقوع وأنه يمكن تقديرها بدرجة معقولة من الدقة	يجب إظهار الخسائر والالتزامات الطارئة والمحتملة إذا كانت مرجحة الوقوع وأنه يمكن تقديرها بدرجة معقولة من الدقة
عرض الأصول الثابته و المتداولة	يتم الافصاح عنها في السياسات المحاسبية .	لا يوجد
محاسبة الممتلكات و المنشآت و المعدات	يجب أن تدرج بالقوائم المالية الأصول الثابتة وبتكلفتها التاريخية أو بقيمة اعادة التقييم التي لا يجب أن تزيد عن صافي القيمة المسترده، وترحل ارباح اعادة التقييم إلى حقوق المساهمين مباشرة أما الخسائر فتحمل على الأرباح.	يجب أن تدرج بالقوائم المالية الأصول الثابتة وبتكلفتها التاريخية أو بقيمة اعادة التقييم مخصصا منها مجمع الاهتلاك المرتبط بها
منافع الموظفين	منافع تعود للموظفين نظير الخدمات التي يقومون بها.	لا يوجد
الإعانات	يتم اظهارها في الميزانية	لا يوجد
الأصول المالية	تظهر في الميزانية و تقييد كأصل متداول بالقيمة السوقية كما انه يمكن إعادة تقييمها وترحل الزيادة أو النقصان إلى رؤوس الأموال.	لا يتطرق المخطط المحاسبي إلى الأصول المالية.
محاسبة انخفاض القيمة	يتم الاعتراف بانخفاض في قيمة الاصول المادية و المعنوية في شكل اهتلاك او اعادة تقييم.	يتم الاعتراف بانخفاض الاصول المادية في شكل اهتلاكات.
الأصول المعنوية	يقيد و فق شروط	لا يوجد
عقارات التوظيف	يظهر في الميزانية	لا يوجد
محاسبة الاهتلاك	مدة الاهتلاك مقدرة و فق العمر	مدة الاهتلاك مقدرة و فق طابع قانوني

	الانتاجي .وتقدر وفق طابع اقتصادي	
محاسبة العمليات الاستثنائية	وجوب الإفصاح عنها في الميزانية وجدول حسابات النتائج و الملاحق	جدول حسابات النتائج (العمليات الاستثنائية)
عقود الانشاء	تظهر في الميزانية باستخدام طريقة تحديد نسب الانجاز	تظهر في الميزانية باستخدام طريقة تحديد نسب الانجاز
محاسبة عقود الايجار	تظهر في الميزانية	لا تظهر
الاعتراف بالايراد	يتم الاعتراف بالإيراد عند التحصيل	يتم الاعتراف بالإيراد عند نقل الملكية
نفقات الاقتراض	ترسمل	تدرج ضمن مصاريف الاستغلال
المعالجة المحاسبية لتغير سعر الصرف	إعادة التقييم المسموح به	إعادة التقييم اعتمادا على معاملات إعادة التقييم التي تصدرها وزارة المالية
التغير في الوضع المالي	وجود قائمة التدفق النقدي	لا توجد
محاسبة الاندماج	يوجد	لا يوجد

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على دراسة عقاري مصطفى، المعايير المحاسبية: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 05، 2005، ص64.

المبحث الثاني: قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي

يسعى النظام المحاسبي المالي من خلال الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في توفير المعلومات عن الوضع المالي والأداء، ومن أجل المضي قدما في توفيق الممارسات المحاسبية فقد ركز النظام المحاسبي المالي الجديد على إدراج الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتجات في الحسابات وفق قواعد خاصة للتقييم و التسجيل، حيث تركز طريقة تقييم هذه العناصر على أساس التكلفة التاريخية، في حين يتم حسب الشروط التي يحددها هذا التنظيم إلى التقييم بعض البنود وفق طرق أخرى ممثلة في القيمة الحقيقية، قيمة الانجاز و قيمة المحينة. وتحقيقا لهذه الغاية تمت المصادقة على الإطار المفاهيمي و هو يتضمن المبادئ المحاسبية ويحدد من خلاله تعاريف لعناصر القوائم المالية ويحدد قواعد تقييمها و قواعد الممارسات المحاسبية الأساسية

III- قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي:

يعتمد إعداد القوائم المالية على مجموعة من المبادئ والأسس وقواعد التقييم والتسجيل وقد جاء النظام المحاسبي المالي ليرسخ هذه القواعد الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية لزيادة درجة الملائمة و الموثوقية.

III-1- مبادئ العامة لتسجيل عناصر القوائم المالية:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي جملة من المبادئ العامة التي يجد النقيدها عند تقيد أي عملية محاسبية تقوم بها المؤسسة ، وهناك شرطين أساسيين للتقييد المحاسبي:¹

- هنالك احتمال أن يقدم ميزات اقتصادية للمؤسسة.
- إمكانية تقييمه أي من خلال تكلفته أو قيمته، التي يمكن تحديدها بمصادقية.

تسجيل الأصول: يسجل الأصل في الميزانية إذا توفر شرطان احتمال حصول المؤسسة على المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة به و أن الأصل يمكن تحديد تكلفته أو قيمته بكل مصادقية. وعليه إذا كانت هنالك مصاريف دفعت ولكن من غير المحتمل أن تنتقل المزايا الاقتصادية المرتبطة بالعنصر، بعد الدورة إلى المؤسسة فإن المصاريف المدفوعة تسجل كأعباء.²

تسجيل الخصوم: يسجل الخصم في الميزانية إذا كان هنالك احتمال خروج موارد ممثلة لمزايا اقتصادية ناتجة عن التخلص من التزام حالي ومبلغه يمكن تحديده بمصادقية.

تسجيل الإيرادات: يسجل إيرادا في حساب النتيجة إذا كانت هنالك زيادة في المزايا الاقتصادية المستقبلية آتية من تزايد أصل أو تناقص خصم وهذا الإيراد يمكن تحديده بمصادقية.

تسجيل الأعباء: يسجل عبء في حساب النتيجة إذا كان هنالك نقصان في المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة آتية بتناقص أصل أو تزايد خصم مع إمكانية تحديده بمصادقية.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، الفقرة 111-1، ص 06.

² - هوام جمعة، المحاسبة المعقدة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية ISA/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2010، ص 39.

في حين حدد النظام المحاسبي المالي قواعد أخرى للتسجيل المحاسبي يمكن إيضاحها فيما يلي:¹

- يجب أن تسجل كل التعاملات المتعلقة بالأصول، الخصوم، رؤوس الأموال، النواتج والتكاليف؛
- غياب التسجيل المحاسبي لا يمكن تبريره أو تعديله بأي معلومة أخرى مكتوبة أو مرقمة؛

III-3- قواعد عامة لتقييم عناصر القوائم المالية:

تحديد المبالغ النقدية التي سجلت بها العناصر في الجداول المالية عند إجراء عملية التسجيل المحاسبي وعند نهاية كل دورة محاسبية.

طريقة تقييم العناصر المسجلة في المحاسبة تعتمد بصفة عامة على أساس قاعدة التكلفة التاريخية، لكن في بعض الحالات والعناصر يمكن إجراء مراجعة التقييم الأولي على أساس:²

- القيمة العادلة (أو التكلفة الحالية) ؛
- القيمة للإنجاز (أو القيمة التاريخية)؛
- القيمة المحدثة (أو قيمة المنفعة) ؛

1- التقييم بالتكلفة التاريخية (**coût historique**) : إن التقييم حسب التكلفة التاريخية كثير الاستعمال في إعداد القوائم المالية حيث تسجل الأصول بقيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي دفعت وذلك في تاريخ شرائها، أو استعمال مفهوم القيمة العادلة الممنوحة للحصول على الأصل و تسجل الخصوم بمبلغ السلع الحاصل عليها التي نشأت عنها هذه الخصوم .

2- التقييم بالتكلفة الحالية (**coût actuel**): تسجل الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة، التي كانت ستدفع مقابل حياة أصل مشابه أو معادل للأصل الحالي، وتسجل الخصوم بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة غير المحدث (**non actualise**) التي يتطلب الأمر سدادها فيما لو تم الوفاء بالتعهد حالياً .

3- التقييم بالقيمة القابلة للتحويل (**valeur de réalisation**): تقييم الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن تحصيلها حالياً إذا أريد بيعه حالياً ، ويسجل الخصم بالمبلغ المستحق الأداء دون تحديث وفي الظروف العادية، للتخلص من الإلزام .

¹ - Conseil National de la Comptabilité, **Projet de system comptable financier**, op-cit, p12.

² - Idem, p 13.

4- التقييم بالقيمة الحالية (valeur actualisée): يقيم ويسجل الأصل بالقيمة الحالية للمداخل الصافية المستقبلية التي تحققها المؤسسة خلال نشاطها العادي، كما تسجل الخصوم بالقيمة الحالية للتدفقات الخارجة المستقبلية للوفاء بالالتزامات خلال نشاط المؤسسة العادي.¹

كما يحدد المعيار الدولي ISA32 الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية مفهوم القيمة العادلة (la notion de juste valeur) ويعرفها على أنها المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مستقلة، وعلى معرفة وبيئة بالحقائق المحيطة بالصفقة وفي ظل آليات السوق²، أي أنها تعبر عن المبلغ الذي من أجله يستطيع أن يستبدل أصل أو يسدد دين بين أطراف على معرفة أو موافقة في إطار معاملة مبرمة في ظروف عادية.

و في هذا الإطار فإن المؤيدين للمحاسبة وفق القيمة العادلة أصبحت ضرورة حيث أنها توفر مقاييس للأصول و الخصوم و الإيرادات أكثر ملائمة من تك التي توفرها التكلفة التاريخية .

IV- قواعد خاصة بالتقييم والتسجيل المحاسبي:

إضافة إلى القواعد العامة للتقييم والتسجيل المحاسبي توجد قواعد خاصة نوجزها كالآتي:

IV-1- الأصول الثابتة المادية والمعنوية:

الأصل الثابت المادي: هي الموارد الاقتصادية التي يتم الاعتراف بها وقياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. كما يمكن تعريف الأصول بأنها منافع اقتصادية مستقبلية حصلت عليها المؤسسة نتيجة لمعاملات أحداث في وقت سابق وتحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار وللاستعمال في أغراض إدارية، والذي يفترض أن تكون مدة استعماله أكثر من سنة مالية.

يولي المعيار ISA 16 بالأصول الثابتة المادية ويعالجها من جميع النواحي وتجدر الإشارة الى أن نطاق هذا المعيار يشمل كل الاصول الثابتة المادية باستثناء:

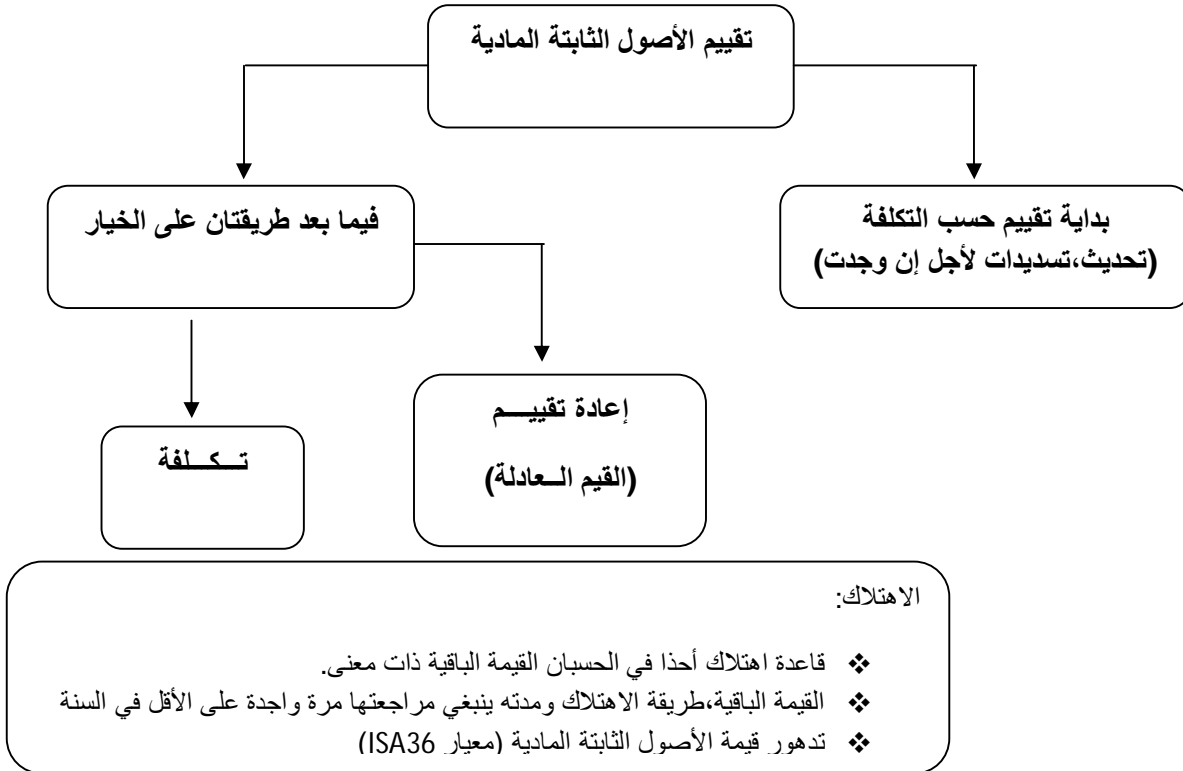
- الأصول الموجهة للبيع.
- الأصول البيولوجية (يحكمها المعيار ISA41)
- الحقوق المنجمية و احتياطات المناجم.

¹ - محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، Pages Bleus، ص 60.

² - طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 296.

و الشكل الموالي يوضح مجال تطبيق المعيار ISA16

الشكل رقم (1-3): تقييم الأصول الثابتة المادية



المصدر: محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، مرجع سبق ذكره، ص 97.

تقييم الأصول الثابتة المادية في حالة توفر شروط تسجيلها، كأصل بتكلفة شرائها (سعر شراء صافي من كل التخفيضات التجارية و المالية، بما في ذلك خصم تحصيل الدفع و حقوق الجمارك ان وجدت وكل الرسوم القابلة للاسترجاع. ويضاف الى تكلفة الشراء هذه التكاليف المباشرة التي يتطلب دفعها لتصبح جاهزة للاستعمال خاصة:¹

- تكاليف الشحن و النقل و التسليم.
- مصاريف اقامتها وتركيبها.
- مصاريف المستخدمين مرتبطة بشكل مباشر بالحصول على الاصل.
- مصاريف اختيارات التشغيل.

و تشتتنى ولا تدخل في تكلفة الأصل المصارف التالية:

- مصاريف انطلاقها ومصاريف ما قبل التشغيل.
- خسائر استعمالها الأول.

¹ - محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.

- تكاليف ترحيل أو إعادة تنظيم النشاطات أو جزء من هذه النشاطات.
 - تكاليف القرض (قروض الحصول على الأصل، بناء الأصل أو إنتاجه) لا تدخل في تكاليف الأصل إلا إذا استعملت المؤسسة ما يقترحه المعيار ISA 23 (تكاليف القروض).¹
 - كما تؤخذ بعين الاعتبار النفقات اللاحقة المرتبطة بالأصل المادي و المسجلة ضمن التثبيات المادية. فتسجل ضمن التكاليف إذا كان الغرض منها الإصلاح و الصيانة للحفاظ على أداء الأصل ، أو الرفع من كفاءة الأصل.²
 - و تسجل ضمن التثبيات المادية إذا كان الغرض زيادة القيمة المحاسبية للأصل، يعني أن المنافع الاقتصادية المتوقعة ستزيد عما كانت عليه في الأول، وعليه يجب توافر احد الشروط التالية³:
 - حدوث زيادة في العمر الإنتاجي للأصل
 - حدوث زيادة في كمية الوحدات التي ينتجها الأصل
 - حدوث تحسن واضح في نوعية الوحدات التي ينتجها الأصل.⁴
- أما فيما يخص التقييم اللاحق Evaluation Postérieur للأصل فنجدها تقييم وفق طريقتين هما:
- التكلفة و إعادة التقييم

❖ طريقة التكلفة: تحدد القيمة المحاسبية للأصل حسب هذه الطريق كمايلي:

القيمة المحاسبية = التكلفة التاريخية – الاهتلاكات – خسائر القيمة

❖ طريقة إعادة التقييم: تحدد القيمة المحاسبية للأصل حسب هذه الطريق كمايلي:

القيمة المحاسبية = القيم العادلة بتاريخ إعادة التقييم – الاهتلاكات المستقبلية – خسائر القيمة المستقبلية

ويشترط في تطبيق إعادة التقييم إمكانية قياس القيم العادلة بمصدقية كما يشترط تطبيق الطريقة من دورة إلى أخرى بصفة منتظمة على جميع الأصول الثابتة المادية التي تنتمي إلى نفس المجموعة، ويجب

¹ - نفس المرجع، ص 99.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 19، الجزائر، 2009، المادة 06-121، ص 08.

³ - Conseil National de la Comptabilité, **Projet de system comptable financier**, op-cit, p16.

⁴ - دونالد كيسو، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج المحاسبة المتوسطة، الطبعة العربية الثانية، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، السعودية، ص 478.

تطبيقها كلما تطلب الأمر ذلك، أي كلما كانت القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه تختلف بشكل معتبر عن القيمة المحاسبية للأصل.

وتظهر الأصول المعاد تقييمها في الميزانية كمايلي:¹

- بالنسبة للأصول التي قيمت بقيم السوق، تلغى هذه القيمة الأصلية ومجموع الاهتلاكات وتحل محلها.
- بالنسبة للأصول المقيمة بالتكلفة الاستبدالية المهتلكة لا بد من إعادة تقدير القيم الإجمالية للاهتلاكات تناسيباً.

يسجل فرق إعادة التقييم الموجب في الأموال الخاصة إلا إذا كان يعوض خسارة سابقة سجلت مع الأعباء.

وفي حالة كون هذا الفرق سالب فإنه يحمل على فرق إعادة التقييم الموجب المحدد سابقاً و الباقي (ما زاد عن فرق إعادة التقييم) يظهر مع الأعباء.

يمكن ترحيل فروق إعادة التقييم إلى الاحتياطات الموجودة بقدر اهتلاك الأصل المعني أو إن ترحل الاحتياطات في حالة التنازل عن الأصل المعني المعاد تقييمه.

أما فيما يتعلق باهتلاك الأصول الثابتة المادية فهناك عدة عناصر يجب توفرها لحساب وتسجيل اهتلاك الأصل و المتمثل في :المبلغ القابل للاهتلاك، القيمة المتبقية، العمر الإنتاجي للأصل (مدة الاستعمال، مدة المنفعة) وطريقة الإهلاك.²

المبلغ القابل للاهتلاك و يمثل في الفرق ما بين القيمة الأصلية (قيمة الحصول على الأصل) و القيمة الباقية.

$$\text{المبلغ القابل للاهتلاك} = \text{القيمة الأصلية (قيمة الحصول على الأصل)} - \text{القيمة الباقية}$$

وعليه يمكن تعريف القيمة الباقية Valeur Résiduelle بأنه المبلغ الذي تتحصل عليه المؤسسة مقابل تنازلها عن الأصل عند نهاية مدة المنفعة مع احتساب تكاليف إخراجها.

مدة المنفعة (العمر الإنتاجي للأصل، مدة الاستعمال) Durée d'utilité هي مدة الاستغلال المحددة من طرف المؤسسة أو عدد الوحدات الإنتاجية المقدر إنتاجها نتيجة استغلال الأصل.

أما فيما يخص طريقة الاهتلاك فهناك ثلاثة طرق للاهتلاك، على المؤسسة اختيار إحداها وهي:

- طريقة الاهتلاك الخطي Amortissement Linéaire أو طريقة القسط الثابت.

- طريقة الاهتلاك المتناقص Amortissement dégressif .

¹ - Conseil National de la Comptabilité, **Projet de system comptable financier**, op-cit, pp 16-17

² - محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، مرجع سبق ذكره ، ص 103.

- طريقة الاهتلاك بحسب عدد وحدات الإنتاج المقدر .
- و ما يجب أن نشير إليه أن على المؤسسة إعادة النظر في القيمة المتبقية،مدة المنفعة،طريقة اهتلاك الأصل كل سنة على الأقل. وعليه لا بد تسجيل تلك التغييرات .
- ويحدث أن تتبادل المؤسسة الأصل الثابت ماديا مقابل أصول ففي هذه الحالة يقيم الأصل المادي الذي حازته المؤسسة بالقيمة العادلة ما عدا حالة كون التبادل الحاصل لا تمثل حقيقة تجارية Réalité commerciale أو أنه يستحيل تجديد القيمة العادلة بموضوعية سواء كان ذلك بالنسبة للقيمة العادلة للأصل الحاصل عليه أو المتنازل عليه.
- الأصل الثابت المعنوي: هو أصل غير نقدي وغير مادي معترف به، تراقبه وتستعمله المنشأة في إطار أنشطتها العادية، و المقصود منه مثلا شهرة المحل المكتسبة، العلامات التجارية، البرمجيات المعلوماتية، رخص الاستغلال الأخرى...الخ.¹ أو بعبارة أحر أصل غير نقدي قابل للتشخيص وغير ملموس في الواقع.
- و عليه يمكن أن تميز الأصل الثابتة المعنوية لجملة الخصائص التالية:²
- عنصر قابل للتشخيص:معروف يمكن عزله بمفرده عن بقية الأصول،بيعه،انتقاله وتحويله،إيجاره وتبديله،كما يمكن إن يكون عقود تنشأ عنها حقوق و التزامات.
- مورد تحت الرقابة: تحقق المؤسسة من خلاله مزايا اقتصادية ويمكن لها أن تمنع الاستفادة غير منها.
- وجود مزايا اقتصادية مستقبلية منتظرة.
- وعليه تعد العناصر التالية من الأصول المثابتة المعنوية:
- شهادات المعلوماتية.
- حقوق اعادة الطبع و النشر.
- حصص الاستيراد Quotas d'importation.
- حقوق الاعفاء.
- العلاقات مع الزبائن خارج العلاقات التعاقدية وخارج ما ينتج تجميع الشركات، شريطة أنه يمكن تبادل هذه العلاقات.
- و يستثنى منها و لايعتبر أصل ثابت معنوي العناصر التالية:
- نفقات التأسيس.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،المرسوم التنفيذي رقم 08-156،العدد19،الجزائر،2009، ص08.

² - محمد بوتين،المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدوليةISA/IFRS، مرجع سبق ذكره، ص133.

- مصاريف التكوين.
- مصاريف الإشهار والترويج.
- مصاريف تحويل أماكن الإنتاج أو إعادة التنظيم et de **Dépenses de délocalisation et de réorganisation**.
- فرق لـ **goodwill** المجنى داخليا.
- و لتسجيل الأصول الثابتة المعنوية يشترط توفر شرطين أساسيين:
- احتمال حصول المؤسسة على مزايا اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل المعني.
- إمكانية تقييم تكلفة الأصل بمصدقية.
- وعليه يمكن الحصول على الأصل المعنوي وفق الطرق التالية: بصفة منفردة (عملية الشراء)، نتيجة إنتاجه من المؤسسة نفسها، أو عن طريق تبادل بين مؤسستين، أو عن طريق الاندماج.
- ويقيم الأصل الثابت المعنوي في المرحلة الأولى بتكلفة حيازته، ويفرق هنا بين أربع حالات لكل حالة في طريقتها في تحديد التكلفة وهي:
- **الحصول على الأصل منفردا:** وفي هذه الحالة تحدد تكلفة الأصل المعنوي بسعر الشراء مضاف إليه التكاليف المباشرة الملحقة به.

تكلفة الأصل الثابت المعنوي = سعر الشراء + التكاليف المباشرة

- وعليه فسعر الشراء وهو سعر الشراء الصافي أي خالي من كل التخفيضات إن وجدت بما في ذلك خصم تعجيل الدفع. أما التكاليف المباشرة فهي جملة المصاريف المتعلقة بتشغيل الأصل.
- ويحدث إن يقتنى الأصل المعنوي و يكون الدفع لأجل وعليه فإن الأصل يقيم بالقيمة الحالية **Cout à actualiser si paiement différé**
- إنتاج الأصل المعنوي من طرف المؤسسة: يقيم الأصل الثابت غير المادي المنتج داخل المؤسسة بتكلفة الإنتاج والمتمثلة في التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل، وتبدأ المؤسسة باحتساب تكاليف الأصل الثابت الغير مادي عند توفر الشروط العامة السابقة.
- تبادل الأصل: يقيم ويسجل الأصل الثابت المادي محل التبادل بالقيمة العادلة أما إذا لم يتم تحديد القيمة العادلة بموضوعية فيسجل الأصل المتحصل عليه من طرف المؤسسة بالقيمة المحاسبية الصافية للأصل المتبادل.

- الحصول على الأصل نتيجة اندماج: يقيم الأصل الثابت غير المادي، الذي تم الحصول عليه في إطار تجميع شركات، بالقيمة العادلة بتاريخ الحصول على الأصل

ونشير هنا إذا كانت مدة منفعة الأصل معروفة فهذا دليل على قدرة المؤسسة على تحديد القيمة العادلة للأصل بمصادقية.

أما التقييم اللاحقة للأصل الثابت غير المادي بعد تقييمها الأول بطريقتين: طريقة التكلفة و طريق إعادة التقييم.

- طريقة التكلفة: تحسب القيمة المحاسبية للأصل الثابت غير المادي كمايلي:

- طريقة إعادة التقييم: تحسب القيمة المحاسبية للأصل الثابت غير المادي حسب طريقة إعادة التقييم

وفق القيمة العادلة.

$$\text{القيمة المحاسبية} = \text{التكلفة} - \sum \text{الاهتلاكات} - \sum \text{خسائر القيمة}$$

أما فيما يخص إهلاك و تدهور الأصول الثابتة غير المادية فيعتمد حساب و تسجيل الإهلاك من عدمه على تحديد مدة المنفعة وهي المدة التي تحقق مزايا اقتصادية من خلال التدفقات الأصل المعني وعليه يمكننا القول إن الأصل قابل للإهلاك إذا تم تحديد مدة المنفعة، أما إذ لم تستطع المؤسسة تحديد منفعة الأصل فإن الأصل غير قابل للإهلاك أو لا يهتك.

و المبلغ القابل للإهلاك هو تكلفة الأصل مطروح منه القيمة الباقية *Valeur Résiduelle* ، أما بخصوص طريقة حساب الإهلاك فإن المؤسسة تختار إما الإهلاك الخطي، أو المتناقص، أو حسب الوحدات المنتجة. ففي حالة صعوبة مدى إهلاك المزايا الاقتصادية المستقبلية فإن طريقة الإهلاك الخطي هي المختارة. مع مراجعة مدة الإهلاك في نهاية كل دورة على الأقل.

وفي حالة خروج الأصل من دفاتر المؤسسة فيظهر الأصل في حساب النتيجة بعد تحديد نتيجة التنازل إما إيراد أو عبء وهذا بعد طرح مبلغ التنازل و القيمة المحاسبية.

$$\text{الإيراد الصافي لخروج الأصل} - \text{القيمة المحاسبية} = \text{إيراد أو عبء}$$

2-IV- عقارات التوظيف

تتمثل عقارات التوظيف في الأراضي أو المباني التي تحوزهم المؤسسة من اجل الحصول على تدفقات نقدية من استغلاله من خلال تأجيره أو تحقيق فائض من خلال بيعه و ما يميز هذه الأصول أنها لا تدخل في الاستغلال المباشر للمؤسسة.¹ وعليه يمكن أن تتمثل في :

¹- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 19، الجزائر، 2009، المادة 121-16، ص 10.

- أراضي لا تدخل ضمن الاستغلال العادي للمؤسسة.
- مباني ملك للمؤسسة أجرته للغير في إطار عقد (أو عقود).
- عقار شاغر قدم أو اجر للغير في إطار عقد أو إيجار بسيط.

يسجل عقار التوظيف في الدفاتر كأصل إذا توفرت فيه شروط تسجيل الأصل، ويظهر عند الحصول عليه بتكلفة الحصول عليه أو تكلفة إنتاجه مثله مثل الأصول الثابتة المادية الأخرى حسب المادة 121-17 من القانون 08-156 (بتكلفة الشراء بإضافة المصاريف المباشرة الملحقة بالعملية).

تسجل المصاريف التي تنفق على العقار مبدئياً مع الأعباء إلا إذا كان هنالك من يبرر اعتبارها كأصول أو جزء من الأصول.

أما التقييم اللاحق لعقارات التوظيف Evaluation postérieur فللمؤسسة الخيار بين طريقتين:¹

طريقة التكلفة وطريقة القيمة العادلة. وتطبق الطريقة المختارة على جميع عقارات التوظيف.

ويمكن تغيير طريقة التقييم إذا كانت الطريقة الجديدة هي المثلى أي تؤدي إلى إظهار أحسن للقوائم المالية للمؤسسة. غير أن المعيار ISA40 يكاد ينفي طريقة التكلفة في حالة اختيارها بدل طريقة القيمة العادلة المناسبة أكثر في تقديم القوائم المالية.²

وتهلك عقارات التوظيف المقيمة حسب طريقة التكلفة خلال مدة منفعتها وتقيم عند ذلك بتكلفتها مطروحا منها مجموع الاهتلاكات و خسائر القيمة إن وجدت.*

وفي حالة اتباع طريقة القيمة العادلة في تقييم عقارات التوظيف، ينبغي أن تظهر هذه العقارات في نهاية الدورة بقيمتها العادلة وتصبح غير قابلة للاهلاك ولا يحسب اهتلاكها، كما تؤخذ تغيرات القيمة المضافة بعين الاعتبار وتسجل في نتيجة الدورة التي حدثت فيها وليس مع الأموال الخاصة.³ كما إن تطبيق طريقة القيمة العادلة يفرض على المؤسسة القيام بمراجعتها سنويا.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 19، الجزائر، 2009، المادة 121-17، ص 10.

² - محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، مرجع سابق، ص 141.

* - يصبح تطبيق طريقة التكلفة إجباريا إذا تعذر تحديد القيمة العادلة بمصادقية (ISA40, 53). وهذا ما أقرته المادة 121-17.

³ - محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، مرجع سابق، ص 142.

3-IV- الأصول المالية (التثبيات المالية):

الأصول المالية: وتتمثل في الأصول المالية غير الجارية و مكونة من العناصر الأربعة التالية:¹

- سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها بشكل دائم .
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة التي تهدف من خلالها المؤسسة تحقيق مردودية مرضية، لكن دون تدخل في تسيير الشركات التي تمت الحيازة على سنداتها.
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل و التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها.
- القروض و الحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة و التي لا تتوي التخلي عنها في الأجل القصير (الحسابات الدائنة لدى الزبائن، وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال و القروض التي تفوق مدتها 12 شهرا).

وتعرف سندات المساهمة بأنها تلك السندات التي تمتلك بشكل دائم و المعبرة عن نشاط المؤسسة المصدرة لها، وتسمح لحاملها بممارسة تأثير على المؤسسة المصدرة لتلك الأسهم وفرض الرقابة عليها.²

ويتم تقييم سندات المساهمة عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين بما في ذلك جميع المصاريف و الرسوم المتعلقة بالعملية، عدا الحصص و الفوائد المتوقع استلامها المدفوعة و المستحقة قبل الاكتساب.

أما التقييم اللاحق لها فهناك طريقتان لتقييم **بالتكلفة المهلكة** أي التكلفة التاريخية مطروحا منها الاسترجاع من الأصل، مضافا أو مخفضا الاهتلاكات المجمعة من أي فرق بين القيمة الأصلية و القيمة في تاريخ الاستحقاق، و مخفضا منه أيضا خسائر القيمة أو غير قابلة للتحصيل. أو **التقييم بالقيمة العادلة** و تمثل المبلغ الذي بواسطته يمكن استبدال أصل أو تسديد دين، بين طرفين لديهم معلومات كافية ومتراضين عن الصفقة المنجزة في ظل شروط التنافس.

أما **التوظيفات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق** و المتمثلة في الأصول المالية و التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها و كذلك القروض و الحسابات الدائنة التي تصدرها المؤسسة ولم يتم حيازتها لأغراض

¹ - Conseil National de la Comptabilité, **Projet de system comptable financier**, op-cit, P19.

² - عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص 106.

معاملة تجارية فتقيم بالتكلفة المهتلكة، وتخضع كذلك عند إقفال السنة المالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول.

أما فيما يخص الإقراضات و الحقوق المقدمة من قبل المؤسسة مثل الإقراض الممنوح من قبل المؤسسة الأم إلى أحد فروع المجموع. و الكفالات و حقوق الأخرى طويلة الأجل فتقيم بالتكلفة التاريخية. الأصول المالية المعتبرة كجهازه للبيع: هي الأصول المالية التي تمتلكها المؤسسة و لا تريد بيعها في المدى القصير، هذه الأصول المالية تسجل محاسبيا انطلاقا من تاريخ الالتزام (إمضاء العقد) بتكلفتها المتمثلة بالقيمة العادلة، في مقابل احد حسابات النقديتات المقدمة (حالة الأصل) أو المستلمة (حالة الخصم)، و تقيم بالتكلفة المهتلكة.

وعند القيام بالتنازل عن تقيتات مالية، تدرج القيم الفائضة أو الناقصة كمنتجات أو أعباء استغلال.

الإيراد الصافي لخروج الأصل - القيمة المحاسبية = إيراد أو عبء

4-IV- المخزونات و قيد التنفيذ:

1- تعرف المخزونات: على أنها الأصول الجارية المحتفظ بها من أجل النشاط العادي (لا تتعدى 12 عشر

شهورا أي دورة الاستغلال)، وهذا لأجل بيعها كبضائع أو أنها مواد أو لوازم تحفظ بها المؤسسة قيد استغلالها في دورة الإنتاج لغرض تقديم سلع وخدمات. ¹ وهي: ²

- مخزونات تم الحصول عليها بهدف بيعها أثناء النشاط العادي.
- مخزونات الانتاج قيد الانجاز، تباع بعد انتهاء من انتاجها.
- مخزونات المواد الاولية و المواد الاستهلاكية و اللوازم التي تشتري لتستهلك في العمليات الانتاجية أو تستهلك في تقديم الخدمات.

فيما يستثنى ولا تعد مخزونات: البناءات قيد النجاز، الوسائل المالية، الاصول البيولوجية العائد للنشاط الفلاحي، أصول منتجي الفلاحة.... الخ.

¹ - Conseil National de la Comptabilité, Ministère de finance " Note méthodologique, les stock ", 2009, document Internet disponible sur le site, <http://www.CNC.dz>, P 3.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 19، الجزائر، 2009،

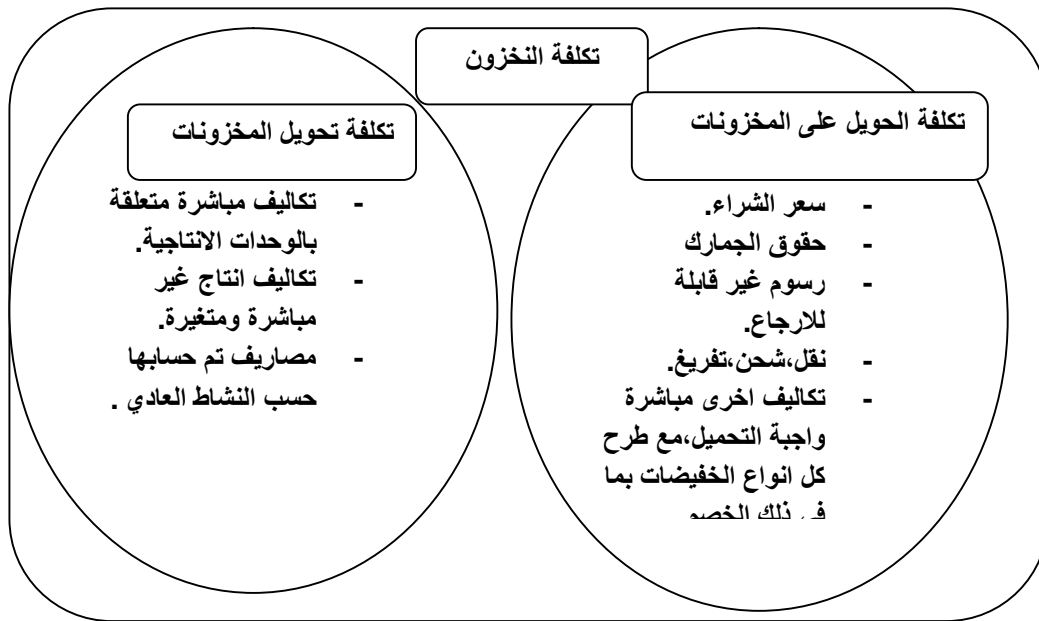
المادة 01-123، ص 12.

وتقييم المخزونات في العادة المخزونات مرتين، مرة عند إدخالها إلى المخازن ومرة عند جردها في نهاية الدورة. ففي البداية تقييم المخزونات بتكلفة الاقتناء التي تشمل ثمن الشراء والتكاليف الأخرى المرتبطة بإقتناء البضائع وكذا الحقوق و الرسوم. أو بتكلفة التحويل و المرتبطة مباشرة بالوحدات المنتجة مثل الأعباء العامة الثابتة و المتغيرة اللازمة لتحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة.

تكلفة المخزون = تكلفة الحصول عليه + تكلفة تحويله + تكاليف أخرى ناتجة عن حالة المخزون ومكان تواجده

والشكل الموالي يبين مكونات هذه التكلفة

الشكل رقم (1-4): مكونات تكلفة المخزونات



المصدر: محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، مرجع سبق ذكره، ص 167.

ويمكن القول أن للمخزونات طرق تقييم وفق طريقتين:

- **طريقة التكاليف الحقيقية** وهذا باعتماد تكاليف الإنتاج المنفقة فعلا، إما بالنسبة للعناصر التي تعتبر سريعة التلف فإنها تقيم باستعمال طريقة الداخل أولا الصادر أول (FIFO) أو التكلفة المتوسطة للوحدة المرجحة (CMUP) المخزون الذي تمت مراجعته ألغى استعمال طريقة الداخل أخيرا الصادر أولا (FIFO).

الجدول رقم(1-1): مقارنة طرق تقييم

النظام المحاسبي المالي (SCF)	النظام المحاسبي الفرنسي	معايير المحاسبة الدولية (IFRS)
حسب النظام المحاسبي الجديد فإنه يفضل استعمال طريقة التكلفة المتوسطة CMUP أو باستعمال طريقة الوارد أولاً الصادر أول FIFO .	يمكن استعمال احدى الطريقتين: 1- الوارد أولاً الصادر أول FIFO 2- التكلفة المتوسطة المرجحة CMUP	تقييم المخزون ينبغي أن يكون بإحدى الطريقتين: 3- الوارد أولاً الصادر أول FIFO 4- التكلفة المتوسطة المرجحة CMUP

المصدر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، الجزء 1، بودواو، الجزائر، ص111

- طريقة التكاليف المعيارية: يمكن استخدام هذه الطريقة لاعتبارات تطبيقية إذ تعطي نتيجة قريبة من التكلفة الحقيقية، و يجب إعادة فحصها بانتظام. كما أن التكاليف المعيارية تأخذ في الاعتبار مستويات استخدام المواد الخام واللوازم، وتتم مراجعتها بانتظام إذا لزم الأمر، مع مراعات الظروف الحالية.¹

2- تقييم المخزون أثناء الجرد

تدرس المؤسسة مدى تدهور قيم المخزونات وذلك بمقارنة القيمة الصافية القابلة للتحقيق Valeur nette de réalisation للمخزون المعني مع تكلفة إدخاله ويكون هنالك تدهور، وتدهور ضروري إذا كانت القيمة القابلة للتحقيق أصغر من تكلفة إدخاله إلى المخازن عند الحصول عليه. يقيم المخزون عند الجرد بالمبلغ الأصغر ما بين المبلغين: مبلغ القيمة الصافية القابلة للتحقق و تكلفة المخزون عند الحصول عليه.²

و تعرف القيمة القابلة للتحقق بأنها السعر المقدر للبيع في سياق النشاط العادي مطروحا منه التكاليف المقدرة للإكمال و التكاليف الضرورية المقدرة لإتمام عملية البيع.³

القيم الصافية القابلة للتحقيق = سعر البيع المقدر في إطار النشاط العادي - التكاليف المقدرة لإنتاج المخزون - التكاليف الضرورية لتحقيق عملية البيع.

¹ - Hubert de La Bruslerie , **Analyse financière :Information financière, diagnostic et évaluation** ,4édition, Dunod, Paris, 2010,P64.

² - محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، مرجع سابق، ص169.

³ - Hervé Stolowy, Yuan Ding, Georges Langlois, **Comptabilité et analyse financière: Une perspective globale**, 3édition, De Boeck Supérieur, Paris, 2013,P474.

ونميز هنا بين القيمة الصافية القابلة للتحقق للبضائع أو المنتجات التامة و القيمة الصافية القابلة للتحقق للمواد الأولية واللوازم ففي حالة البضائع و المنتجات يبقى سعر السوق هو المرجع، أما فيما يخص مخزون المواد الأولية أو اللوازم فان المادة 123-04 من المرسوم التنفيذي 08-156 تشير أنه لا يجب تخفيض قيمة هذه العناصر ما دام أن المنتجات التي ستستعملهم، يمكن بيعها بسعر أكبر أو يساوي من تكلفتهم.

و تكون القيمة الصافية القابلة للتحقيق أصغر من تكلفة ادخال المخزون في الحالات التالية:

مخزون معطوب، مخزوم انخفض سعر بيعه في السوق، مخزون ارتفعت تكاليف انجازه أو تكاليف بيعه.

و في هذه حالة فانه يتطلب تسجيل خسارة القيمة ضمن الأعباء في جدول حسابات النتائج، كل سلعة على حدا.

V- المدينون و الأدوات المالية:

1-V- تقييم حسابات المدينين:

تقيم الحقوق القصيرة الأجل التي تكون بدون فوائد بمبلغ الفاتورة الأصلي.

واستثناء لما يكون الحق طويل الأجل وبمعدل محدد له أثر، فانه لا يقيم بتعيين التدفقات المستقبلية وإنما بالقيمة التاريخية.

1- حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها :

في حالة احتمال عدم تحصيل المبالغ المستحقة، يتطلب هنا ملاحظة النقص الذي يمثل خسارة في الإيراد، بتشكيل مؤونة خسائر القيمة. التي تكون مساوية للقيمة المحاسبية مخفضا منها القيمة المسترجعة.

2- تقييم سندات التوظيف :

تقيم هذه السندات بالقيمة العادلة، فإذا كانت هذه السندات مسجلة في البورصة فان القيمة العادلة تساوي القيمة السوقية، و في حالة العكس لما تكون غير مسجلة فان القيمة العادلة تمثل القيمة المحينة لتدفقات الخزينة المستقبلية.

2-V- تقييم عناصر الخصوم:

تمثل الخصوم من الديون الناتجة عن أحداث ماضية ، والتي يمثل انقضاؤها خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية، وتصنف الخصوم إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية كما أن عناصر الخصوم أهمية مثل عناصر الأصول لأنها تؤثر بشكل او بأخر على نتيجة الدورة مما يستوجب تقييمها.

1- مؤونة الأعباء و الخسائر

تطبيقا لمبدأ الحيطة و الحذر يجبر القانون التجاري الجزائري في مادته 718 المؤسسة أخذ هذه الأمور بعين الإعتبار عند تسجيلها في دفتر المحاسبة ، وذلك بتكوين مؤونات.و تعرف المؤونة على أنها انخفاض من

نتيجة الدورة المالية و مخصصة لمواجهة الأعباء و الخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول . كما تعرف على أنها انخفاض غير عادي في قيمة الأصول و الخصوم.

والمؤونة يجب أن تسجل فقط إذا كان للمؤسسة التزام حالي (قانوني أو مقدر) نتيجة حدث وقع في الماضي، و الذي يتطلب احتمال خروج موارد من أجل إطفاء هذا الالتزام، و أن مبلغ هذا الالتزام يمكن تقديره بصفة موضوعية.

وحسب النظام المحاسبي المالي فمؤونات الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، من التعريف نستنتج أنه من أجل تشكيل مؤونة الأعباء لابد من توافر بعض الشروط:¹

- عندما يكون على المؤسسة التزام حالي (قانوني أو ضمني) نتيجة لحدث سابق؛
- عندما يكون من المحتمل أن يكون موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام؛
- عندما يمكن القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا به.

في نهاية كل دورة لا بد من مراجعة المؤونات و التقييم يعدل حتى يعكس أفضل تقدير في هذا التاريخ فلما تحين المؤونة تزيد قيمتها كل سنة بدلالة عامل الزمن. الأمر الذي يستوجب تحديد الهدف من المؤونة بكل وضوح. كما لا يستعمل أي مؤونة للأعباء إلا في النفقات التي من أحلها تم إدراجها أصلا في الحسابات.

2- القروض و الديون المالية الأخرى

عند الحصول على القرض أو حدوث الدين المالي يسجل محاسبيا بالتكلفة التي تمثل القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها، وبعد الاقتناء تقوم الخصوم المالية حسب التكلفة المهتلكة و المتمثلة في المبلغ الذي يم به تقييم الخصم المالي عند إدراجه الأصلي في الحسابات ، مخفضا منها التسديدات من الأصل، مضافا إليها أو مخفضا للاهلاك المجمع الناتجة عن الفرق بين المبلغ الأصلي و المبلغ عند استحقاقه²، باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري و التي تقييم بقيمتها الحقيقية.

وتدرج تكاليف (الفوائد) القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إذا أدمجت في كلفة الأصل طبقا للمعالجة المحاسبية (البديلة) المرخص بها، حيث تدمج تكاليف (فوائد) الاقتراض المنسوبة مباشرة إلى الاقتناء أو بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة من التحضير (أكثر من 12 شهر) قبل أن يستعمل أو

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 19، الجزائر، 2009 ص 14.

² - نفس المرجع ، ص 14.

يباع في كلفة هذا الأصل، ويتم التوقف عن إدماج تكاليف الاقتراض في حالة انقطاع نشاط الإنتاج أو انتهاء عملية الأنشطة الضرورية لتحضير الأصل قبل استعماله أو بيعه.

و تنشر التكاليف الملحقة المترتبة لتنفيذ قرض من القروض وعلاوات تسديد قرض أو إصداره بصورة حسابية على مدى مدة القرض ويندرج في تكاليف القرض:¹

- الفوائد المترتبة على الكشوفات المصرفية و القروض؛
- اهتلاك علاوات الإصدار أو التسديد المتعلقة بالقروض وكذلك اهتلاك التكاليف الملحقة المترتبة عن تنفيذ القرض؛
- الأعباء المالية التي تقتضيها عمليات الإيجار التمويلي؛
- فوارق الصرف الناتجة عن القروض بالعملة الأجنبية إذا كانت مماثلة لتكاليف الفوائد.

توضيح بعض المصطلحات المتعلقة بالقروض

- القيمة الاسمية: هي المبلغ الذي من خلاله تحسب الفوائد.
- سعر الإصدار: هو المبلغ المدفوع من طرف المكتتبين إلى المصدر.
- سعر التسديد: يمثل المبلغ المسدد من طرف المقترض في تاريخ الاستحقاق.
- علاوة الإصدار: هي الفرق بين القيمة الاسمية و سعر الإصدار.
- علاوة التسديد: تمثل الفرق بين سعر التسديد و القيمة الاسمية هذه العلاوات تمثل أعباء إضافية للقرض توزع عادة على عمر القرض في شكل اهتلاكات .

3- تقييم الأعباء والمنتجات المالية:

تؤخذ الأعباء و المنتجات المالية في الحسبان تبعاً لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها، أما العمليات التي يترتب عنها تأجيل الدفع، سواء الممنوحة أو المتحصل عليها بشروط أقل من شروط السوق تدرج بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتج المالي أو التكاليف المالية المرتبطة لهذا التأجيل، و الفرق بين القيمة الاسمية للمقابل و القيمة الحقيقية للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكمنتجات مالية في حسابات البائع.²

أما الأعباء و المنتجات الناتجة عن العقود الطويلة الأجل (هي عقود تتخلل عدت سنوات مالية) فتسجل عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع و بمقياس انجاز العملية (التسجيل حسب طريقة التقدم)، وإذا

¹ - نفس المرجع ، ص 14.

² - نفس المرجع ، ص 15.

تعذر ذلك فانه تسجل الأعباء و المنتوجات بمبلغ يعادل الأعباء المثبتة و التي يكون تحصيلها محتملا (التسجيل حسب طريقة الإتمام)، وفي تاريخ الجرد إذا توقع أن مجموع التكاليف العقد سيقوم مجموع منتجاته أو وقوع حوادث طارئة أو معروفة في ذلك التاريخ فإنه يلجأ الى تكوين رصيد بما يفوق الخسارة الإجمالية للعقد غير الموضحة بعد التسجيلات المحاسبية.¹

4- الضرائب المؤجلة:

تركز طريقة جدول حسابات النتائج للالتزام على فروق التوقيت، التي تمثل الفروق بين النتيجة الضريبية والنتيجة المحاسبية التي تنشأ في فترة واحدة وتتعرض في فترة أو أكثر لاحقة. (حيث أن النتيجة الضريبية هي النتيجة المحاسبية للمؤسسة محددة وفقا للقواعد الضريبية للبلد، و تسمح بحساب مبلغ الضريبة المطلوبة) أما (النتيجة المحاسبية فهي تتناسب النتيجة الاقتصادية قبل الضريبة، و تسمح بحساب عبئ أو ناتج الضريبة و تحتوي على الضريبة الحالية و الضريبة المؤجلة).

بينما تركز طريقة الميزانية للالتزام على الفروق المؤقتة، التي تكون بين القاعدة الضريبية لأصل أو التزام وقيمة ذلك الأصل أو الالتزام المسجلة في الميزانية. (حيث أن القاعدة الضريبية لأصل أو التزام هي المبلغ الذي يعزى لذلك الأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية).

- التزامات ضريبية مؤجلة تتناسب مبالغ الضرائب التي ستدفع خلال الفترات اللاحقة بينما هي نشأت نتيجة عمليات حققت خلال سنوات سابقة من فرضها .
- أما أصول ضريبية مؤجلة فتتمثل في مبالغ الضرائب التي سيتحصل عليها خلال الفترات المستقبلية، بينما هي نتيجة عمليات سنوات سابقة للإنقاص. و تسجل الضرائب المؤجلة سواء كانت أصول أم خصوم في نهاية الفترة بكل الفروق.

5- العقود الايجارية

- يعرف عقد الإيجار بأنه (حق استعمال أصل مقابل تسديد أو مجموعة تسديدات)، و يميز بين:
- عقد الإيجار التشغيلي (العادي): الذي يتم فيه الاتفاق بين المؤجر و المستأجر على مبلغ معين متفق عليه خلال فترة الإيجار، يكون بمثابة مصروف يتحمله المستأجر خلال الدورة، و إيراد بالنسبة للمؤجر .
- و عقد الإيجار التمويلي: الذي يحول للمؤجر مخاطر و منافع الأصل المؤجر، إلى المستأجر بعد انتهاء مدة العقد، أو أن يكون للمستأجر الحق في شراء الأصل المستأجر في نهاية مدة العقد بأقل من قيمته

¹ - مسعود درواسي و اخرون، مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بمعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، 29 و 30 نوفمبر 2011. ص5.

العادلة¹. فالاستثمارات المتحصل عليها في إطار القروض الإيجارية تسجل ضمن الأصول و الخصوم (ديون مالية)، بالقيمة الأقل بين القيمة العادلة و القيمة المحينة للتسديدات المتفق عليها حسب العقد . و الاهتلاك يسجل ضمن المصروفات إذا كان الاستثمار ملك للمؤسسة بشرط²:

- أن يؤدي الاستئجار لنقل ملكية الأصل للمستأجر .
- أن يتضمن عقد الاستئجار حق اختيار للمستأجر في الشراء بسعر يتفق عليه .
- أن تكون مدة الاستئجار مساوية لنسبة 75% أو أكثر من العمر الاقتصادي للأصل المستأجر .
- أن تساوي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار أو تزيد عن 90% من القيمة العادلة لأصل

VI- إيجابيات قواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين المحتوى الاعلامي للقوائم المالية:

من خلال ما تم التطرق اليه حول قواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي SCF بشكل معمق من خلال التطرق إلى طرق التقييم التي أقرها النظام الجديد في تقييم عناصر الميزانية التي تطرقنا لها فيما سبق ، كما أن من المبادئ التي أقرها النظام المحاسبي المالي نجد مبدأ إستمرارية النشاط *continuité de l'exploitation* وهذا ما يقودنا إلى القول أن القوائم المالية يجب أن تأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية و المالية من اجل تحقيق هذا المبدأ وتحقيق استمرار نشاط المؤسسة .وعليه من أجل تحقيق هذا المبدأ يجب على قيم عناصر القوائم المالية تمتاز بالموثوقية و المصادقية.

ونذكر أن طرق التقييم في المحاسبة تنتمي الى مقاربتين³:

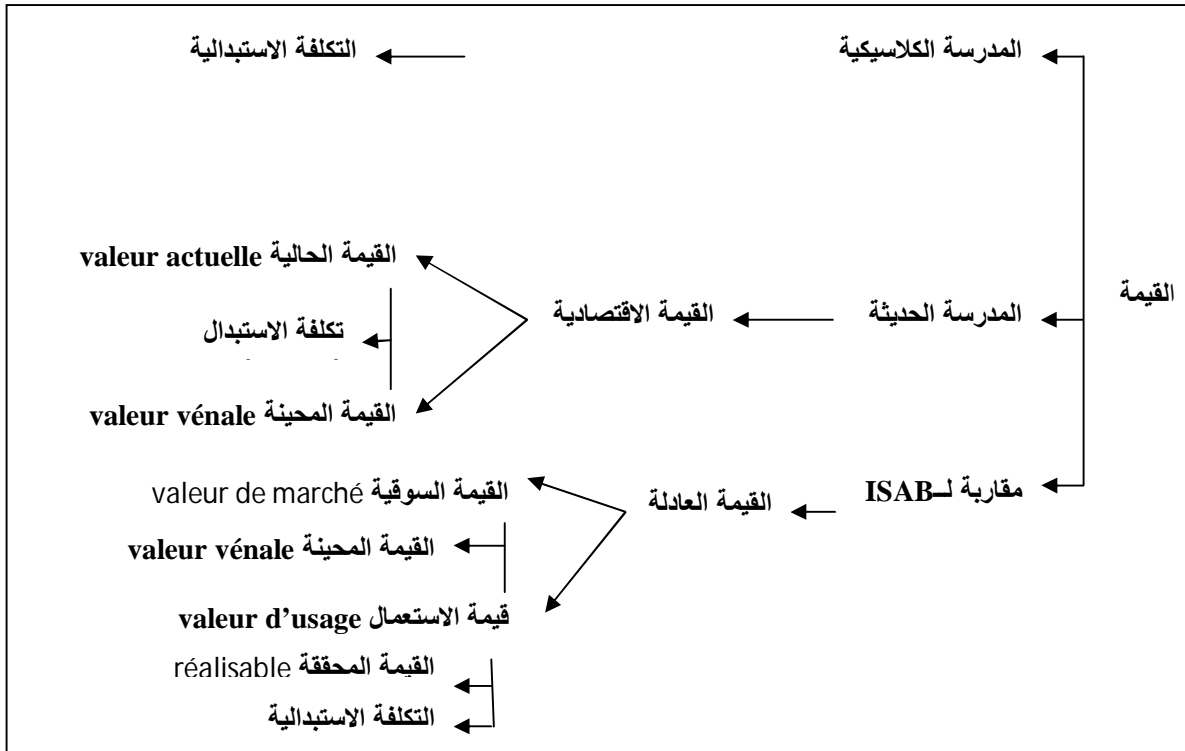
- **المقاربة الكلاسيكية:** وهي مدعومة من المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية للمحاسبة ترى أن المحاسبة مبنية على القيمة التاريخية (التكلفة التاريخية)
- **المقاربة الحديثة:** تقوم هذه المقاربة على القيمة الحالية *valeur actuelle*، وتعد هذه القيمة أكثر تنوع ، وتحسب حسب قاعدة القيمة لـ Bonbright (1937) للمدرسة الحديثة .

¹ - شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة في،جامعة الحاج لخضر باتنة، ص95.

² - دونالد كيسو، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، مرجع سابق، ص 552 .

³ - Bernard Apothéoz et autre , **Maitrise l'information comptable**, volume2,4 édition, presses polytechniques et universitaires romandes, Lausanne,2008, P223

الشكل رقم (1-5): القيم في المحاسبة



المصدر: Bernard Apothéloz et autre , *Maitrise l'information comptable* ,P223

من خلال التطرق الى تطور القيمة حسب المدارس الكلاسيكية و الحديثة و التطرق الى مقارنة ISAB حول القيمة و مبدأ التكلفة التاريخية في التقييم ، ولان القيم التي تحتويها القوائم المالية ذات اهمية لأعطاء صورة صادقة و موثوقة لاعمال المؤسسة فقد جاء النظام المحاسبي المالي ليعالجها بإعتماده على طرق تقييم تتماشى مع واقع المؤسسة (القيمة العادلة (أو التكلفة الحالية) ، القيمة للإنجاز (أو القيمة التاريخية) ، القيمة المحدثة (أو قيمة المنفعة) ¹ . لمعالجة بعض المشاكل التي كانت في المخطط المحاسبي .

إن اعتماد المخطط المحاسبي على مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء أو تكلفة الاقتناء) رغم أن هذا المبدأ معمول به في أغلب الأنظمة المحاسبية في العالم، وكما هو معروف فإن مبدأ التكلفة التاريخية يقر بتسجيل مختلف عناصر الميزانية على أساس تكلفة الاقتناء ، أو تكلفة الإنتاج، مع افتراض ثبات قوة الشراء لوحدته النقد المستعملة في القياس المحاسبي. ²

¹ - Conseil National de la Comptabilité, *Projet de system comptable financier*, op-cit, P12.

² - شعيب شنوف، مدى توافق المخطط المحاسبي الجديد للمؤسسات في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 4، 2008، ص 191.

وعليه فإن مبدأ التكلفة التاريخية لا يعطي صورة حقيقية على وضعية المؤسسة ، و بالتالي عملية لأخذ القرارات غير عقلانية ، لاعتمادها على الأسعار التاريخية، فالعديد من عناصر القوائم المالية ينبغي إعادة تقديمها بطرائق أكثر عقلانية و رشاده تتماشى مع الاقتصاد التضخمي.¹

وعليه فقد جاء النظام المحاسبي المالي ليعالج بعض النقائص التي واجهت المخطط المحاسبي ومن بينها مشكل التضخم وما ينتج منها و التي نذكر منها:

أولاً : أثر التضخم على عناصر قائمة الميزانية: بما أنه يتم المحاسبة وفق مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغير في القوة الشرائية للنقود فإن بنود الميزانية تتأثر بظاهرة التضخم²، ونذكر:

- **الأصول الثابتة :** تظهر الأصول الثابتة في قائمة الميزانية و المقتناة مند فترة طويلة بقيمة محاسبية (دفترية) تبتعد كثيراً عن قيمتها الحقيقية ،ونتيجة لذلك ينشأ فارق كبير بين القيمة الدفترية للموجودات وقيمتها الحالية.

- **الإهلاك:** عدم كفاية أقساط الإهلاك لاستبدال الأصول الثابتة بأصول جديدة لها نفس القوة الإنتاجية للأصول القديمة لأن أقساط الإهلاك السنوية حسبت على أساس التكلفة التاريخية المنخفضة للأصول الثابتة، فالإهلاك من الناحية المالية يعد تخصيصاً من أجل استرجاع المبلغ المنفق في شراء الأصل وذلك طيلة مدة حياته، الأمر الذي يستلزم إتباع رأي المفكر Rives-Lange والذي أكد على ضرورة إضافة إهلاكات تكميلية للإهلاكات المحسوبة وقد يطلق عليها تسمية إهلاكات استثنائية بغية المساعدة في تجديد الأصول الثابتة، ومن ثم المحافظة على المعنى الاقتصادي لقائمة الميزانية، وهذه الإهلاكات التكميلية تدخل ضمن المصروفات الاستثنائية، كما أن هذه الإهلاكات قد لا تخصم من الربح الخاضع للضريبة بهدف تشجيع الشركات على إتباع هذا الأسلوب بالتعجيل في حساب الإهلاكات خلال فترة التضخم.³

- **المخزون:** يتميز المخزون بعدم بقائه فترة طويلة داخل المؤسسة، و التجدد و الحركة المستمرة التي لا تسمح باتساع الفارق بين تكلفته التاريخية وقيمتة الحالية في ظل الارتفاع البطيء للأسعار، وتبتعد

¹ - نفس المرجع، ص 191.

² - أحمد قايد نور الدين، مداخلة تحت عنوان: الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، ص 5.

³ - كويسي محمد، آثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص ص 53-55.

عنها إذا حصلت قفزات سريعة في الأسعار، وعليه من غير الممكن الاعتماد على التكلفة التاريخية لتقييم المخزون، ولذلك عدم تعديل إجمالي القيمة النقدية للمخزون يمكن أن يقود إلى انخفاض كميته المادية ومن ثم يشكل خطر حدوث خسارة مادية مهمة.

- **الحقوق:** يترتب على حيازة الأصول النقدية خلال فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار خسائر في القوة الشرائية.

ثانياً : أثر التضخم على عناصر جدول حساب النتائج: يؤدي تجاهل التغير في القوة الشرائية للنقود إلى تأثيرات على جدول حساب النتائج وهذا كما يلي:

- **سداد ضرائب على أرباح صورية:** في ظل مبدأ التكلفة التاريخية تظهر الإيرادات في القوائم المالية معبرا عنها بوحدة النقد الحالية السائدة خلال العام، بينما تقابلها بعض المصروفات كالإهلاك وتكلفة المبيعات التي تظهر معبرا عنها بوحدة نقدية غير متماثلة هي خليط من الوحدات النقدية لفترات سابقة والسائدة خلال العام، وحتى يتم قياس أرباح المشروع على أساس سليم ينبغي تعديلها للتعبير عنها بما يقابلها من سلع وخدمات استخدمت في سبيل الحصول على الإيرادات ويستخدم لهذا الغرض أحد الأرقام القياسية العامة أو الأرقام القياسية الخاصة لتعديل كل مفردة من مفردات مصروفات وإيرادات المنشأة لقياس القيمة الحقيقية لصافي الربح. وإن إخضاع الأرباح المحققة وفقاً لأساس التكلفة التاريخية للضرائب يعني جزئياً تحمل رأس المال هذه الضريبة وتقطع منه علاوة وهو أمر يتسم بالخطورة لأنه يعني تعريض رأس المال للنقص وتعريض الشركة للخطر.

- **تحديد سعر البيع في ضوء تكاليف تاريخية:** إن استعمال التكلفة التاريخية غير المعدلة تتضمن إساءة في ملائمة التكلفة المخصصة للإنتاج التي تعكس مستويات أسعار ماضية بالإيرادات التي تعكس مستويات أسعار جارية مما يجعل سعر البيع لا يمثل التضحية الاقتصادية الحقيقية التي تقدمها الوحدة الاقتصادية في المنتج.

ثالثاً: واقع القوائم المالية و المعلومات المحاسبية في ظل التضخم

إن واقع المعلومات المالية والمحاسبية في ظل تجاهل انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية له عدت سلبيات على مصداقية و موثوقية المعلومات المحاسبية. فإن إجراءات المحاسبة التقليدية في ظل تغيرات الأسعار تجمع أرقاماً غير معبر عنها بنفس النوع من وحدة القياس، ولقد أوضحت المشكلة هيئة المحاسبين القانونيين بأمريكا: "إن الدولار كأسلوب من أساليب القياس المحاسبي مرن وغير مستقر، فإذا نظرنا للدولار على

أساس مقدرته على شراء السلع والخدمات، فإنه يعبر عن أشياء مختلفة في التواريخ المختلفة، وعليه يكون من المناسب أن نميز بين دولار 1940 ودولار 1960، "حيث إن كلا منهما يمثل كمية مختلفة من القوة الشرائية العامة، أي يمثل كمية مختلفة من السلع والخدمات. فالدولار عند نقطتين مختلفتين من الزمن لا يمكن جمعه أو طرحه أو مقارنته بأية طريقة أخرى نتوقع بواسطتها أن نحصل على نتائج ذات دلالة أو معنى.¹

مما سبق، فإن عدم مراعاة التغير في القوة الشرائية للوحدة النقدية يترتب عنه أخطاء في القياس المحاسبي، والتي تجعل المعلومات المحاسبية غير متجانسة فيما بينها و غير قابلة للمقارنة.² إن عدم قابلية الأرقام المحاسبية ذات التواريخ المختلفة للمقارنة على جانب كبير من الخطورة فيما يتعلق بدراسة سلوك الاتجاهات المختلفة في الزمن للقيم المحاسبية مستقبلاً، حيث تعبر خاصية الملائمة عن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية عن الأحداث المستقبلية مثل التغير في سعر السهم وتوزيعات الأرباح، فإن التضخم يؤثر سلباً على إمكانية التنبؤ بأسعار الأسهم ويؤدي إلى فقدان الربح المحاسبي لصفة الاستقرار ويضعف ارتباطه بالتغيرات في أسعار الأسهم،³ وإن كان حاملي الأسهم يحتاجون عند اتخاذ قراراتهم بشأن شراء الأسهم أو بيعها، وهذا يحتاج في الغالب إلى بيانات عن الأرباح المتوقعة والمركز المالي والمقدرة على السداد، وهناك أساليب تحليلية متعددة لتحقيق ذلك وكلها تعتمد على بيانات تتعلق بالمستقبل، ولا يمكن الاعتماد على البيانات التاريخية فقط في اتخاذ مثل هذه القرارات، لذلك وجب تعديل تلك البيانات التاريخية بما يخدم اتخاذ القرار ويخدم عملية التنبؤ.⁴

وبصفة عامة فإن إتباع مبدأ التكلفة التاريخية في وجود ظاهرة التضخم ينتج عنه قوائم مالية غير قابلة للتفسير ولا تعبر عن الحقيقة وتفترق إلى القابلية للمقارنة والملائمة؛ والجدول التالي يلخص الآثار المحاسبية السابقة.

¹ - تيجاني بالرقى، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة، مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص 345.

² - مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، مارس 2006، ص 122.

³ - كويسي محمد، آثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب، مرجع سابق، ص 56.

⁴ - تيجاني بالرقى، مرجع سابق، ص 347.

الجدول (1-2): أثر التضخم على بعض عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة

عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة	آثار التضخم
أهداف القوائم المالية	يؤثر التضخم سلباً على قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالتغير في أسعار الأسهم وعلى إمكانية تقييم أداء المؤسسة.
فرض ثبات وحدة النقد	يؤدي التضخم إلى عدم صحة هذا الفرض مما يؤدي إلى عدم صحة العمليات الحسابية التي تجرى على الأرقام الموجودة بالقوائم المالية لعدم تساوي القوة الشرائية لوحدة النقد بين السنوات المختلفة.
مبدأ التكلفة التاريخية	يؤدي ارتفاع الأسعار إلى عدم إظهار التكلفة التاريخية للعناصر و القوائم المالية للحقائق الاقتصادية التي ترتبط بهذه العناصر.
مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات	يؤدي التضخم إلى مقابلة الإيرادات المقاسة بالأسعار الجارية مع المصروفات المقاسة بالأسعار التاريخية ، مما يؤدي إلى عدم إظهار الربح الحقيقي للمؤسسة.
ملائمة المعلومات المحاسبية	يؤدي ارتفاع الأسعار إلى التأثير سلباً على ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، وإضعاف القدرة التنبؤية لهذه المعلومات
موثوقية المعلومة (درجة الاعتماد عليها)	يؤثر التضخم على ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية لعدم ارتباطها بالحقائق الاقتصادية الخاصة بعناصر القوائم المالية.
إمكانية المقارنة	يؤدي ارتفاع الأسعار إلى اختلاف القوة الشرائية لعناصر القوائم المالية في السنوات المختلفة، مما يصعب من عملية إجراء المقارنات بين هذه القوائم ما لم تعدل المعلومات المحاسبية بالمستوى العام للأسعار

المصدر : كويسي محمد، مرجع سابق، ص 56.

رابعاً: أهمية التقييم وفق متطلبات النظام المحاسبي في تحسين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية

جاء النظام المحاسبي المالي ليعالج مشكل التقييم المؤسسة في الظروف الحالية للاقتصاد الوطني ، ومن بين الايجابيات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي استبدال القيم التاريخية للمعلومات المالية بالتقييم الفعلية مع مراعاة ظاهرة التضخم، من خلال تشريعه لمجموعة من بدائل التقييم المحاسبي، وهذا لإعطاء تمثيل صادق لقيم مختلف الحسابات الواردة في القوائم المالية، وبالنظر الى علاقة هذه الطرق مع الخصائص النوعية نلاحظ تناقضا ،فمثلا التقييم وفق التكلفة التاريخية يعطي معلومات مالية جد موثوق فيها بالنظر إلى قيمة الأصل أثناء الحياة مع توفر جميع السندات المثبتة لذلك،أما القيمة العادلة أو القيم الأخرى فتعطي معلومات مالية ملائمة من خلال تقييم مختلف الأصول و الخصوم بقيمتها أثناء الدورة المالية مما سمح بإعطاء معلومات

تتناسب مع الأحداث الاقتصادية الحالية¹، وعليه فقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 08-156 ليحدد قواعد التقييم، ومن بين إيجابيات هذا المرسوم التنفيذي على القوائم المالية نذكر منها:²

- القيمة الحقيقية لكل عنصر من عناصر ميزانية المؤسسة (القيمة الاستبدالية، التكلفة الجارية، القيمة العادلة...)؛
- الصورة الفعلية للمعلومات المحاسبية والمالية التي تحتويها عن طريق تقديم معلومات شفافة وكاملة، لأجل الحكم على وضعية المؤسسة، ومن ثم اتخاذ قرار الاستثمار؛
- يمنح المسيرين الوسائل اللازمة لمقارنة مختلف النتائج بصفة دقيقة، وتحديد أهداف المؤسسة على أساس الأسعار الحالية؛
- التوصل الى نتائج المعدلة خلال قيام المؤسسة بنشاطها العادي في ظروف التضخم؛
- الحفاظ على قيمة رأس المال الاقتصادي للمؤسسة؛
- السماح للمؤسسة التعامل مع مخلف المتعاملين الاقتصاديين من موردين و مقرضين وهيئات الدولة انطلاقا من وضعية مالية صحيحة.

وخلاصة القول أن الجمع بين هذه الطرق من خلال تقييم من خلال تقييم الأصول و الخصوم كل حسب الطريقة التي تتناسب معه، يسمح بتوفير معلومات مالية و محاسبية تتصف بالموثوقية و الملائمة مما ينعكس إيجابيا على القيمة الاعلامية لهذه القوائم.

¹ - هواري سويسي، بدر الزمان خمقاتي، مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي وفي مواجهة معايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليلة، 2011، ص 11.

² - ارواجي عبد الناصر، أهمية تقييم المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد السادس، 2006، ص 173.

المبحث الثالث: القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي

لما كان الهدف الأساسي للمحاسبة، هو إعداد معلومات مالية عن المؤسسة، وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات المصممة لمقابلة احتياجات الأطراف المهتمة ولمقابلة كل هذه الاحتياجات فقد أقر النظام المحاسبي المالي مجموعة من القوائم المالية التي تلبي معظم ما تحتاجه الأطراف المهتمة. وكما تعد القوائم المالية احد المؤشرات في تقييم أداء المؤسسات.

I- الميزانية

تمثل الميزانية ترجمة لمكونات المؤسسة حيث تعرض أصول وخصوم تلك المؤسسة و إيراداتها ومصروفاتها وبعبارة اخرى يمكن تشخيص قدرة المؤسسة من خلال استعراض تلك الأصول والخصوم للوفاء بالتزاماتها من جهة وقدرتها على مواصلة عملها في الميدان الاقتصادي حيث تشخص مركزها المالي بين المؤسسات ونتيجة نشاطها من ربح أو خسارة.

I-1- تعريف الميزانية:

الميزانية هي وثيقة ملخصة تعكس وضعية المؤسسة في وقت معين، وكذا تظهر الوضع المالي للشركة وبيان أصولها وهيكل مواردها. كما تعرق الميزانية على أنها صورة للمؤسسة في تاريخ محدد وهذا من خلال تسليطها الضوء على كل ما تمتلك الشركة من أصول وكل ما تحتاجه والخصوم.¹ كما تعرف الميزانية على أنها ترجمة لوضعية ممتلكات المؤسسة من خلال عرض توضيحي مفصل لمختلف استخدامات المؤسسة و الموارد التي سمحت بتمويلها خلال فترة زمنية معينة.²

ومن خلال ذلك فالميزانية:³

- تعبر في نهاية الدورة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- تشتمل الميزانية على حسابات السنة السابقة وتضيف التغيرات الدورة.
- ترتب الأصول حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها.

كما تظهر:

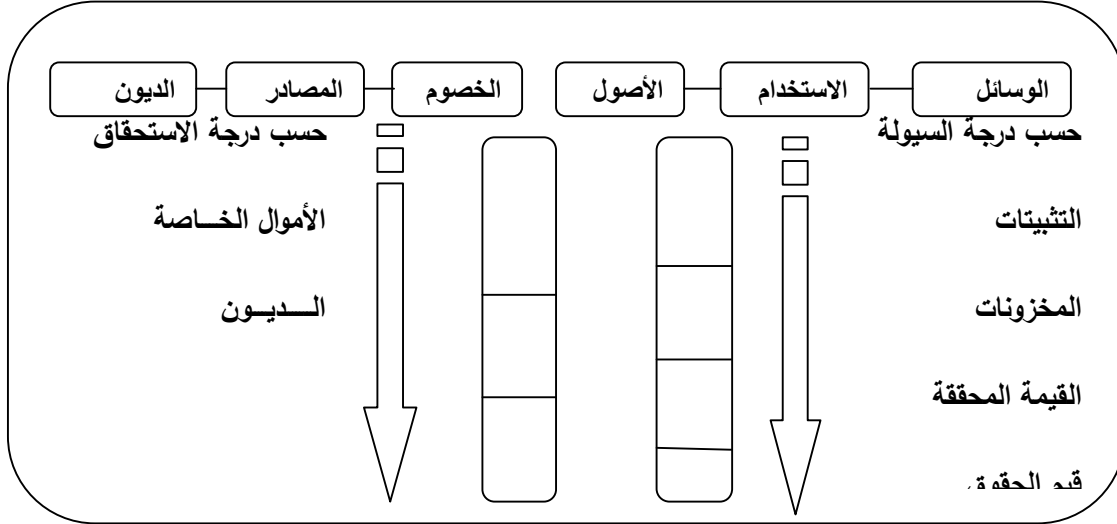
¹ - Dominique Rou , Daniel Soulie, **Gestion**, Presses universitaires de France, 1996, 2 édition, P 95.

² - A. Boukhezar, P. Conso, **La Gestion Financière**, OPU, P51 .

³ - G. Raimbault, **Comptabilité Générale et Analyse Financière**, Chihab-Eyrolles, 1994, P 20.

- الميزانية جدول مصادر الأموال واستعمالات الأموال.
- تعطي الميزانية تكوين الذمة وقيمتها.
- الميزانية وثيقة محاسبية تظهر ذمة المؤسسة وتهتم بالعناصر القابلة للتقييم بالنقود فقط

الشكل رقم (1-6): الشكل العام للميزانية.



المصدر: G.Raimbault, *Comptabilité Générale et Analyse Financière*, Op.cit, P 20

تمثل الميزانية إحدى الركائز المهمة التي تظهر صورة المؤسسة مع الأطراف المتعاملة معها وهي بذلك تترجم ما لديها بالأرقام سواء من أصول أو خصوم وقد حدد النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى للإفصاح، ويتم تبويب الأصول و الخصوم إلى جارية وغير جارية فمعيار التمييز يتمثل في المدة أي ما كان أكثر من سنة فهو أصل غير جاري أما الذي قل عن سنة فهو أصل جاري.

2-I- نموذج الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي:

يتحدد نموذج الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي في شكلها الذي يشبه الحرف T (باللاتينية) بحيث تمثل ميزانا بين الأصول بالجانب الأيمن والخصوم في الجانب الأيسر ، حيث نلاحظ بأن هناك 3 أعمدة:

- **العمود الأول:** يسمح بأن يذكر أمام كل فصل الإحالة إلى الملاحظات التفسيرية التي قد يرد ذكرها عند الاقتضاء في الملحق،
- **العمود الثاني:** يخص مبالغ السنة الحالية،
- **العمود الثالث:** يخص مبالغ الدورة السابقة.

الجدول رقم (1-3): الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي

رقم الحساب	الوصف	نوع الحساب	القيمة الإجمالية	الاضرابات	القيمة المحاسبية N	القيمة السابقة N-1	رقم الحساب	الوصف	نوع الحساب	القيمة السابقة N-1
20	الأصول غير المتداولة						101	رؤوس الأموال الخاصة		
203	القيم الثابتة المعهودة						105	رأس المال الخاص		
204	مصاريف الترميم القابلة للتبويب						106	فرق إعادة التقدير		
205	برامج المعلومات وما شابهها						109	الإحتياطات		
208	الاشتراكات والمخزونات والبرامج والرخص						11	رأس المال غير المطلوب		
21	القيم الثابتة للمعدنية الأخرى						12	الفرج من جليد		
211	القيم الثابتة للمعدنية الأرضية							نتيجة السنة المالية		
212	مبان							مجموع الأصول الخاصة		
218	القيم الثابتة للمعدنية الأخرى						134	التضارب غير المتداولة		
22	القيم الثابتة في شكل امتياز						15	الاضراب للموجلة على الخصوم		
23	القيم الثابتة التجاري انحارها						16	المؤنات للأجراء - الخصوم غير الجارية		
207	القيم الثابتة للمالية						17	الاقترضات والديون للمدانة		
26	قازق الاثناء - Good will							الديون المرتبطة بالمساهمات		
261	مساهمات وحسابات دائنة ملحقة							ديون أخرى غير جارية (أكثر من سنة)		
265	سندات القروض المستسقة									
27	الحسابات الدائنة للملحقة بقرارات في حالة									
133	قيم ثابتة مالية أخرى									
	الاضراب الموزعة على الأصول									
	مجموع الأصول غير المتداولة							مجموع الخصوم غير المتداولة		
3	الأصول المتداولة						16	التضارب المتداولة		
30	المخزونات والمستودعات قيد التصنيع						17	الاقترضات والديون للمدانة		
31	مخزونات بضائع						40x	الديون المرتبطة بالمساهمات		
32	المواد الأولية والكرام						419	الموردون وحسابات الملحقة		
33	مخزونات أخرى						4xx	التزامات الدائنين		
34	سلع قيد الإنتاج						51x	ديون أخرى		
35	خدمات قيد الإنتاج							ديون مالية أخرى		
4	مخزونات لتتجات									
409	حسابات الغير									
41x	الموردون للمدينين									
42x	التزامات وحسابات الملحقة									
43x	المستخدمين وحسابات الملحقة									
44x	المراتب الإحصائية وحسابات الملحقة									
45x	الدولة، الجماعات العمومية والمراتب الدولية									
46x	الجمع والشركاء									
48x	مختلف الدائنين ومختلف المدينين									
5	الأجراء أو المشتريات المدانية مسبقا والمؤنات									
50	الأصول المالية المتداولة									
51	القيم المتوقعة للتوظيف									
52	الديون والمؤسسات المالية، وما يأتها									
53	الأدوات المالية المنقطة									
	الصندوق									
	مجموع الأصول المتداولة							مجموع الخصوم المتداولة		

3-I - تحليل مكونات الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي:

الميزانية جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة مع الحفاظ على تساوي الطرفين. وتتألف الأصول من المجموعات الجزئية التالية:

1- الأصول Actifs :

تعرف الأصول موارد تحت رقابة المؤسسة ناتج عن أحداث ماضية حصلت عليها المؤسسة من أجل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية أو منافع مستقبلية، ويتضمن:

أ- الأصول غير الجارية أو غير المتداولة **Actifs non courants**

وتشمل الأصول التي تحوزها المؤسسة بغرض الاستخدام لا البيع أي انها تستخدم في أنشطة المؤسسة بصورة دائمة للتصنيع و التخزين، و تدرج الأصول الثابتة في الميزانية مرتبة طبقا للبنود الأكثر ثباتا وهكذا. وتشمل الأصول غير المتداولة على:

- القيم الثابتة المعنوية وتشتمل مصاريف التنمية القابلة للتثبيت، برمجيات المعلومات وما شابهها الامتيازات والحقوق البراءات والرخص... الخ.
- القيم الثابتة المادية تحتوي على قيم الأراضي و المباني و القيم الثابتة الأخر و القيم التي حصلت عليه المؤسسة في شكل امتياز وكما تحوي القيم الثابتة الجاري انجازها.
- القيم الثابتة المالية ويمكن حصرها في الفئات الأربعة التالية: سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة و السندات المثبتة لنشاط المحفظة، السندات المثبتة، القروض و الحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا يسعها القيام ببيعها في الأجل القصير.
- الأصول الضريبية المؤجلة
- عقد الإيجار- تمويل

ب- الأصول الجارية أو المتداولة **Actifs courants**

تحتوي الأصول الجارية على المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ **Stocks et encours** وتشتمل مخزونات بضائع، المواد الأولية واللوازم، تموينات أخرى، سلع قيد الإنتاج، خدمات قيد الإنتاج، مخزونات المنتجات.

يتم تصنيف أصل في شكل أصول متداولة (مخزونات) أو في شكل أصول غير متداولة (تثبيتات عينية) ليس على أساس نوع الأصل بل تبعا لوجهته أو استعماله في إطار نشاط المؤسسة.

ت- حسابات الغير **Comptes de tiers** ويشتمل هذا الحساب على:

- حسابات الموردين المدينون و كذا حسابات الزبائن والحسابات الملحقة ويشمل هذا الحساب الديون المرتبطة ببيع السلع والخدمات كالزبائن، الزبائن المشكوك فيهم، أوراق القبض، فواتير قيد التحرير، باستثناء الحساب 419 الزبائن الدائنون **Clients créditeurs** الذي يجب أن يرد مبلغه في

خصوم الميزانية، والذي يمثل التسبيقات أو الدفعات المدفوعة على الحساب التي تستلمها المؤسسة على الطلبات المقرر تسليمها أو الأشغال الواجب تنفيذها أو الخدمات الواجب تقديمها.

- المستخدمون والحسابات الملحقة
- الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة
- الدولة، الجماعات العمومية والهيئات
- المجمع والشركاء
- مختلف الدائنين ومختلف المدينين
- الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا.

ث- الأصول المالية المتداولة Actifs financiers courants: تضم القيم المنقولة للتوظيف و البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها، الأدوات المالية المشتقة، الصندوق.

2- الخصوم Passif:

تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.

أ- رؤوس الأموال الخاصة Capitaux propres: تمثل رؤوس الأموال الخاصة، فرق إعادة التقدير، الاحتياطات، رأس المال غير المطلوب، الترحيل من جديد، نتيجة السنة المالية . وتتمثل هذه الأخيرة في الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها. وحسب المادة 12 من النظام المحاسبي المالي فإن النتيجة الصافية هي:

تسجل النتيجة الصافية كرصيد حسابات الأعباء وحسابات المنتوجات السنة المالية ويمثل رصيد نتيجة السنة المالية ربحا إذا كانت المنتوجات بمبلغ يفوق الأعباء (رصيد دائن) أو خسارة في حالة العكس (رصيد مدين).

ب- الخصوم غير المتداولة وهي عادتا الالتزامات المستحقة على المؤسسة عن شراء أصول طويلة الأجل بحيث يتم الالتزام بها عن طريق أقساط وما يجب الإشارة إليه أن قيمة القسط يجب أن تظهر في الميزانية ويشمل:

- الاقتراضات والديون المماثلة.
- الديون المرتبطة بالمساهمات

- المؤونات للأعباء - الخصوم غير

- الضرائب المؤجلة على الخصوم

ت-الخصوم المتداولة Passifs courants: وهي الالتزامات المستحقة الأداء خلال سنة واحدة وتضم الاقتراضات والديون المماثلة، الديون المرتبطة بالمساهمات، الموردون والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون، ديون أخرى، ديون مالية أخرى .

II- جدول تدفقات النقدية (الخرينة):

إن التغييرات الحاصلة على المستوى الاقتصادي وكذا المحاسبي الدولي أفرز جملة من التغييرات ولأن المعلومات المحاسبية ذات أهمية أصبح من الضروري إيجاد وسائل تتلاءم مع هذه الحاجات ولأن الميزانية و جدول حسابات النتائج هما المسؤولين على تحديد المركز المالي للمؤسسة ظلت هاتان القائمتان المعدتان وفق أساس الاستحقاق محور الاهتمام لكافة مستخدمي القوائم المالية، حيث تقدمان صورة كاملة للوضع المالي للمؤسسة إلى أن برزت الحاجة لوجود قائمة تعد وفق الأساس النقدي .ومن هنا بدأ العمل على إيجاد هذه القائمة والتي عرفت بعد ذلك بقائمة التدفقات النقدية.

II-1- مفاهيم عامة حول التدفقات النقدية:

1- التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية:

لقد حلت قائمة التدفقات النقدية محل قائمة التغييرات في المركز المالي لتزويد معلومات عن المقبوضات و المدفوعات النقدية للمنشأة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة كهدف أساسي ، حيث ظهرت هذه القائمة قائمة التدفقات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987 من طرف Financial Accounting Standards Board بموجب المعيار المحاسبي رقم(95)، كما أصدر مصف خبراء المحاسبة (OEC) في 1988 أول نموذج لجدول تدفقات النقدية (الخرينة) مستوحى من (FAS n°95).¹ كما أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني قوائم التدفق النقدي سنة 1991 بموجب معيار التقرير المالي رقم 10 المتعلق بـ قائمة مصادر الأموال و أوجه استخدامها* و في عام 1992 قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية.¹

¹ - Hubert de La Bruslerie , **Analyse financière :Information financière, diagnostic et évaluation** ,4^{eme} édition, Dunod, Paris, 2010,P313.

* - La Banque de France propose dans les dossiers d'analyse de la centrale des bilans un tableau emplois-ressources inspiré de la conception « pool de fonds » qui écarte a priori toute idée d'affectation. Celui-ci n'est pas très convaincant. Les emplois nets mis en évidence sont globalement couverts

2- المراحل التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية

لقد مرت قائمة التدفقات النقدية بمراحل عديدة قبل أن تخرج بشكلها الحالي فقد بدأ التفكير بها منذ عقد الستينيات وحتى هذه اللحظة للوصول إلى قائمة مالية تكمل أغراض القوائم المالية الأخرى وتدعمها، وسوف أستعرض هذه المراحل على النحو التالي:²

❖ مرحلة قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي

كانت البداية في الدراسة التي أصدرها Mason في عام 1961 تحت إشراف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA حيث أوصت الدراسة بإصدار قائمة بعنوان قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي بحيث تخضع هذه القائمة لفحص مدقق مهني.

❖ مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

أصدر مجلس مبادئ المحاسبة المنبثق من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA في العام 1963 الرأي رقم (03) بأن تصدر الشركات قائمة مصادر الأموال واستخداماتها على أن يكون ذلك اختيارياً، وفي عام 1970 أصدرت هيئة البورصات الأمريكية ASEC بياناً ألزمت فيه جميع الشركات المدرجة في السوق المالي الأمريكي بأن تتضمن قوائمها المالية معلومات عن التدفقات النقدية. ثم أصدرت الهيئة الحكومية المشرفة على الأسواق المالية نشرة رقم (117) في العام 1971 ألزمت فيها الشركات المسجلة في الأسواق المالية أن تعد هذه القائمة ضمن قوائمها الأساسية.

❖ مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي

وكان هذا دافعاً بأن يقوم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بجعل إعداد قائمة مصادر إجبارية حيث أصدرت FASB الرأي رقم (19) للعام 1971 والذي عرف بقائمة التغيرات في المركز المالي، وفي أول بيان له أكد مجلس FASB البيان رقم (1) للعام 1978 على أن أحد الأهداف الأساسية الثلاثة للتقرير المالي هو تقدير مقدار وتوقيت درجة عدم التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية.

par un « pool » de ressources composé d'abord de l'autofinancement (ressource interne), puis des apports nets des actionnaires et des prêteurs. Sur ce tableau

¹- مرزاقه صالح، بوهين فتحة، المعيار الدولي رقم 07، مجلة الاقتصاد و المجتمع، عدد 06، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص84.

²- سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (07)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، صص 40-41.

❖ مرحلة تقرير لجنة ترولود

أكد تقرير مجموعة العمل لدراسة أهداف التقارير المالية الصادرة عام 1973 والمعروف لجنة باسم ترولود التابع لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA على أن من أهداف القوائم المالية تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية للتعويض بالتدفقات النقدية.

❖ مرحلة التقرير عن تدفقات الأموال والسيولة والمرونة المالية

وظل الوضع هكذا إلى أن أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مذكرة للمناقشة في العام 1980 بعنوان التقرير عن تدفقات الأموال والسيولة والمرونة المالية والتي ناقشت مشكلات التقرير عن تدفقات الأموال.

ز - مرحلة معيار الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مشروع معيار جديد بعنوان الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمؤسسات الأعمال، والذي أهتم المجلس فيه بمناقشة دور قائمة التدفقات النقدية وهياً لإصدار الرأي رقم (5) عن مفاهيم المحاسبة المالية بنفس العنوان، والذي أكد أن قائمة التدفقات النقدية هي واحدة من المجموعة الكاملة للقوائم المالية للمؤسسات.

❖ مرحلة المعيار رقم (95) الخاص بقائمة التدفقات النقدية

ونظراً إلى أن القوائم المالية مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في المركز المالي تعد على أساس الاستحقاق والذي لا يوفر معلومات عن التغيرات التي تحصل في المركز المالي والنقدي للمنشآت في خلال السنة المالية أدى ذلك إلى التفكير في ابتكار قائمة تعد وفق الأساس النقدي . فقد توجهت البحوث المحاسبية منذ مطلع الثمانينيات إلى سد هذه الثغرة وإرساء الأساس النقدي للبيانات المالية ذات المصدر المحاسبي الأهمية التي يستحقها مع عدم التفريط بأساس الاستحقاق.

وقد تلقت FASB أكثر من 450 رسالة تتضمن تعليقا على مشروع رقم (5) ورداً على في ديسمبر للعام 1986 بالاجتماع مع فريق غير رسمي من المحللين الماليين لمناقشة احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وفي نوفمبر من العام 1987 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB القرار رقم (95) والخاص بقائمة التدفقات النقدية وهذا المعيار يتطلب أن تتضمن قائمة التدفقات النقدية في جميع التقارير المالية والذي يلزم المنشآت المساهمة بإصدار قائمة التدفقات النقدية بدلاً من قائمة التغيرات في المركز المالي على أن يتم تحليل التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من النشاطات التشغيلية وتدفقات نقدية من النشاطات الاستثمارية وتدفقات نقدية من النشاطات التمويلية.

❖ مرحلة المعيار رقم (7) الخاص بقائمة التدفقات النقدية

وهنا بدأ يتبلور الفكر المحاسبي لقائمة التدفقات النقدية في العام 1992 حيث أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المعيار رقم (7) بشأن قائمة التدفقات النقدية .

الجدول رقم (1-4): التطور التاريخي لجدول تدفقات الخزينة

التاريخ	البيان
1976	E07: قائمة مصادر استخدامات الموارد المالية
أكتوبر 1977	IAS7: صدور المعيار قائمة التغيرات في المركز المالي
جانفي 1979	تطبيق المعيار IAS7
جويلية 1992	مسودة العرض E36: قائمة التدفقات النقدية IAS7
ديسمبر 1992	صدور المعيار المعدل IAS7 المعدل بعنوان جدول تدفقات النقدية
جانفي 1995	بداية تطبيق المعيار ISA7 الصادر سنة 1992 و الذي ألغى IAS7 لسنة 1977

المصدر: مرزاقه صالح، بوهرين فتيحة، المعيار الدولي رقم 07، نفس المرجع ، ص 85.

II-2- مفهوم جدول تدفقات الخزينة وأهميته:

1- مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

قائمة التدفقات الخزينة هي عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة، أو هو تقرير موجز في الغرض منه الكامل لهذا لشرح الكامل لصافي التدفقات النقدية للمؤسسة. ويحدد بالتالي المقبوضات (مصادر التدفق النقدي) و المصروفات (تعيينات التدفقات النقدية) التي لها تأثير على التدفقات النقدية خلال الفترة المعنية.¹ من ناحية أخرى، فإنه يصنف التدفقات النقدية وفقا لمصدرها: العمليات والأنشطة وأنشطة تمويل والاستثمار. والمتمثلة في:

أ- **تدفقات دورة الاستغلال:** وهي التدفقات من النشاطات الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على الإيراد الرئيسي للمؤسسة بالإضافة إلى النشاطات الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.²

تدفقات دورة الاستغلال = قدرة التمويل الذاتي (CAF) + التغير في الاحتياج في رأس المال العامل

¹ -J-Y.Eglem,A.Philipps,Raulet, **Analyse comptable et financière**,8^{eme} edition,Dunod,2000, P143.

² - محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، 2008، ص 96.

حيث: القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاك (+/-) فائض/ نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات

9 التغيير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = التغيير في مستحقات العملاء + التغيير في إنتاج مخزون + التغيير في مخزون المواد والبضائع - التغيير في مستحقات الموردون

زمن دورة الاستغلال، اما نفقات الاستثمار فنتميز بضخامة الاعتماد المالية هذا من جهة وامتدادها لعدة دورات استغلال¹. وهي تمثل شراء الاصول الطويلة الاجل وبيعها وشراء الاستثمارات المالية وغيرها.

تدفقات الاستثمار (TI) = الاستبعاات من (القيم الثابتة المادية وغير المادية) - الاستثمارات

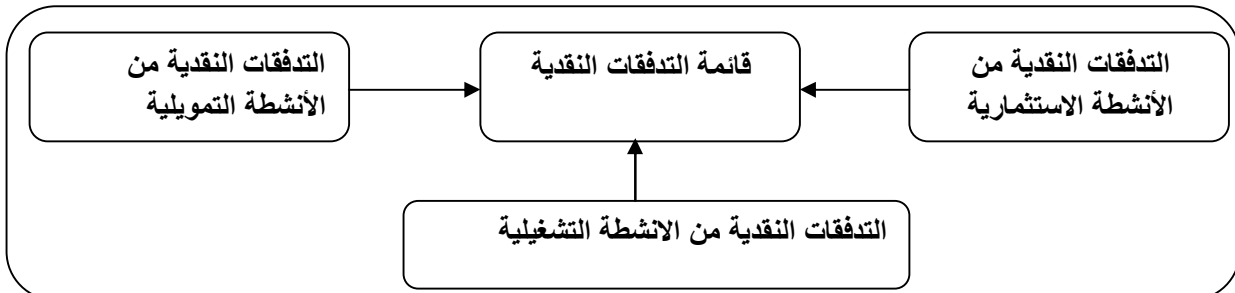
ت-تدفقات التمويل: وتتضمن تلك الانشطة المتعلقة بالحصول على تمويل من مصادر خارجية وتشمل:²

- الزيادة (أو تخفيض) في رأس المال؛
- تغيير في حجم القروض؛
- تغيير في النقدية الدائنة.

كما أن هذا التدفق ناتج عن اختيارات وعوائق التمويل. تمول الاحتياجات المالية الناتجة عن دورتي الاستغلال والاستثمار بمجموعة من الموارد الداخلية والخارجية الناتجة عن المصدرين الرئيسيين ألا وهما رأس المال ودورة الاستدانة.

تدفقات التمويل (TF) = زيادة رأس المال + قروض طويلة الاجل (EN) - أتاوات القرض طويلة الاجل (RLT) - الاتاوات القروض قصيرة الاجل (RCT)

الشكل وقم (1-7): أثر الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية



المصدر: يحيوي مفيدة، عريف عبد الرزاق، أثر المعايير المحاسبية الدولية ias/ifrs على التحليل المالي بالمؤسسة، ص7.

¹ - يحيوي مفيدة، عريف عبد الرزاق، مداخلة تحت عنوان: أثر المعايير المحاسبية الدولية ias/ifrs على التحليل المالي بالمؤسسة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي و المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب، آفاق، 17- 18 جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي، ص07.

² - Josette Peyrard, *analyse financière*, 8 édition, Vuibert, Paris, , P170.

2- أهداف قائمة التدفقات النقدية:

- إن الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تقديم معلومات مفيدة حول حركة الخزينة وكذا النقدية التي تمت خلال الدورة.
- تقديم معلومات تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقاً نقدياً داخلياً أو خارجياً.¹

3- أهمية قائمة التدفقات النقدية:

- تظهر أهمية جدول تدفقات الخزينة من خلال:²
- يساهم جدول تدفقات الخزينة من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال التوازن ما بين التدفقات الصادرة والواردة من أجل استمرارية المؤسسة؛
- يساهم جدول تدفقات الخزينة بتقديم معلومات حول الواردات والصادرات النقدية خلال الفترة، مما يوفر معلومات حول السيولة. وتبيان مدى قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات المستحقة من خلال السيولة المتوقعة؛
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين؛
- توفر القائمة بيانات عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة المالية التي يصعب الحصول عليها من القوائم المالية الأخرى.
- توفير معلومات محاسبية تساعد المستخدمين في تقييم التغيرات التي تحدث في صافي أصول المؤسسة وهيكلها المالي وتوقيت تحقق التدفقات النقدية بهدف توافقها مع الظروف.
- تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم وضعية المؤسسة.

4- مراحل إعداد قائمة التدفقات النقدية:

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام المعلومات المالية الناتجة عن الميزانية الختامية، جدول حسابات النتائج بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية المتعلقة بإعداد قائمة التدفقات النقدية، ويتم وفق المراحل التالية:¹

¹ - Hervé Stolowy, Yuan Ding, Georges Langlois, **Comptabilité et analyse financière: Une perspective globale**, Op.cit ,P799.

² -Georges Legros, **Mini Manuel de Finance d'entreprise**, édition Dunod, Paris, 2010, P80.

المرحلة الأولى: إجراء الفرق بين ميزانيتين اقتصاديتين لفترتين متتاليتين ثم تحليل حسابات النتائج من أجل حساب المؤشرات المالية المتعلقة بالخرزينة.

المرحلة الثانية: توزيع التدفقات المالية وفقا لدورة الاستغلال والاستثمار والتمويل.

المرحلة الثالثة: تصنيف التدفقات المالية حسب نموذج جدول تدفقات الخرزينة المستخدم.

II-3- طرق إعداد جدول تدفقات الخرزينة:

وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 07، و النظام المحاسبي المالي يوجد طريقتان لإعداد جدول تدفقات الخرزينة هما الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة. و الاختلاف بين هاتين الطريقتين يكمن في طريقة احتساب وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أما عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متشابه في كلتا الطريقتين.² وعليه فالمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي مجبرة على عرض التدفقات النقدية باستخدام إما:³

1- الطريقة المباشرة:

الطريقة المباشرة لعرض التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة الاستغلال والتي بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات و المدفوعات النقدية خلال الفترة.⁴

كما أن الطريقة المباشرة التي أوصى بها النظام المحاسبي المالي تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب...) قصد الحصول على تدفق للخرزينة صافي، ثم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية، وبعبارة أخرى نقصد بالطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخرزينة ذلك الأسلوب الذي يقوم على احتساب المتحصلات والمدفوعات النقدية الفعلية للدورات الرئيسية الثلاث لنشاط المؤسسة بطريقة مباشرة من خلال معرفة كم قبض فعلا؟ وكم دفع فعلا؟ لكل عنصر من عناصر الدورات الأساسية أنظر الملحق (01) جدول تدفقات الخرزينة حسب الطريقة المباشرة.

¹ - يحياوي مفيدة، عريف عبد الرزاق، أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة، مرجع سابق، ص 07.

² - E. Ducasse et autre, Normes comptable internationales IAS/IFRS, DE BOECK, 2005, Paris, P33.

³ - Conseil National de la Comptabilité, **Projet de system comptable financier**, op-cit, P41.

⁴ - op-cit, P41.

يركز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتماداً على دورة الاستغلال إلا في مرحلة انطلاق النشاط، وفي غير ذلك يتم اعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأ يتم اللجوء إليه لتغطية العجز الناجم عنهما وذلك باعتبار أن المؤسسة تنشط في الاقتصاديات الرأسمالية أين تكون السوق المالية على قدر كبير من الكفاءة والفعالية.

تتطلب عملية الإعداد حسب هذه الطريقة مبلغ كل عنصر من عناصر الدورات الرئيسية وآجال تسديده، والمدة الممنوحة بالتحديد، مما يعني أن هذه الطريقة سهلة بالنسبة للمسير المالي داخل المؤسسة، وصعبة جداً بالنسبة للمحلل الخارجي إن لم نقل غير ممكنة أصلاً.

و الجدول الأتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة :

الجدول رقم (1-5): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

السنة المالية ن - 1	السنة المالية ن	ملاحظات	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصايف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

يحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات:¹

أ- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة و غيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار و التمويل) و تحدد كما يلي:²

التحصيلات المقبوضة من الزبائن.

- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين.

- الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة.

- الضرائب عن النتائج المدفوعة .

+ / - تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي :

❖ التحصيلات المقبوضة من الزبائن و تحسب كمايلي : حساب (70) المبيعات من البضائع و

المنتجات المصنعة ،الخدمات المقدمة و المنتجات الملحقة ماعدا حساب (709) التخفيضات

والتنزيلات و الحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات - التغير في رصيد

حساب (41) الزبائن و الحسابات الملحقة(رصيد آخر مدة - رصيد أول مدة).

وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر و هي : حساب (74) إعانات الاستغلال + حساب (757)

المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + حساب (758) المنتجات الاخرى للتسيير الجاري + التغير

في حساب (487) المنتجات المسجلة مسبقا .

❖ المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين و تحسب كمايلي : حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا

حساب(609) التخفيضات و التنزيلات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة

على المشتريات + حساب(61) الخدمات الخارجية + حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم

¹ -Conseil National de la Comptabilité, **Projet de system comptable financier**, op-cit, P41.

² - نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف، مداخلة بعنوان جدول تدفقات الخزينة،الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سعد دحلب البليدة- الجزائر، 13-15 أكتوبر،ص5.

على القيمة المضافة للخدمات الخارجية و الخارجية الأخرى - التغيير في رصيد حساب(401) المورد و المخزونات و الخدمات - التغيير في رصيد حساب(467) الحسابات الاخرى الدائنة أو المدينة + حساب (63) أعباء المستخدمين - التغيير في حساب(42) المستخدمين و الحسابات الملحقة - التغيير في حساب(43) الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة.

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر و تحدد على النحو الآتي :حساب(64) الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة + حساب(65) الأعباء العملياتية الأخرى - التغيير في رصيد حساب (445) الدولة ،الضرائب على رقم الأعمال - التغيير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا.

- ❖ فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة تتمثل في حساب(66) الأعباء المالية.
 - ❖ الضرائب على النتائج المدفوعة و تحسب كمايلي : حساب(695) الضرائب على الارباح المبنية على نتائج الانشطة العادية - التغيير في رصيد حساب (444) الدولة و الضرائب على النتائج.
 - ❖ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية و تتحدد بالفرق بين حساب(77) منتجات العناصر غير العادية و حساب (67) أعباء العناصر غير العادية .
 - ب- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) و تحدد كما يلي :
- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية.
 - + التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية.
 - تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.
 - + التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.
 - + الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.
 - + الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.
- و يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الآتي:

- ❖ تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية و تحسب حسب العلاقة الآتية :التغيير في القيم الثابتة المادية و المعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

❖ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

❖ تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية وتحسب حسب العلاقة الآتية: التغيير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

❖ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

❖ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال وتتمثل في حساب (76) المنتوجات المالية.

ج- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض)، و تحدد كما يلي :

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.

- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

+ التحصيلات المتأتية من القروض.

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الآتي :

❖ التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم تتمثل في التغيير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال

الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال +التغيير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.

❖ الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة

- الغير في حساب(106) الاحتياطات.

❖ التحصيلات المتأتية من القروض وتتمثل في التغيير في حساب(16) الاقتراضات و الديون المماثلة +

تسديدات القروض في السنة المالية.

❖ تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة

المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) - التغيير في حساب(16) الاقتراضات و الديون المماثلة.

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات و شبه السيوليات فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق و الوداع و الالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات ذات الأجل القصير و بالغة السيولة) سهلة التحول إلى سيولة.

2- الطريقة غير المباشرة:

إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري تركز على تصحيح و تسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:¹

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردن...)
- حساب تأثير النقدية من التحولات بسبب التأخير الدفع، هذا التعديل الثاني هو تقديم التغييرات في التشغيل على رأس المال العامل BFR؛
- التسويات من خلال اقضاء الإيرادات والمصروفات التي لا تؤدي إلى تدفق النقدي (أو تدفق كاذبة). هذه التعديلات الأولية يمكن بناؤها على أساس التدفق النقدي (MBA)² أن عرفنا في الفصل على تحليل الربحية؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كل على حدا.

إن هذا النموذج لجدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة تم تبنيه من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي³، والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط إلى كل من الاستغلال، الاستثمار والتمويل بحيث نجد حسب هذا التقسيم ما يلي:⁴

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال؛
- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار؛

¹ -Bruno BACHY et Michel SION, **Analyse financière des compte consolidés normes IFRS**, 2^{eme} édition, Dunod, Paris, 2009, P215.

² -marge brute d'autofinancement (MBA)

³ - Georges Legros, **Mini Manuel de Finance d'entreprise**, édition Dunod, Paris, 2010, P95.

⁴ - op-cit, P95.

- تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

يتم الاعتماد على القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لإعداد جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة، مما يميز هذه الطريقة عن سابقتها بسهولة الحصول على المتطلبات، ويسر الفهم والتحليل، و الجدول الآتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة :

الجدول رقم(1-6):جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

السنة المالية ن_ 1	السنة المالية ن	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال
			صافي نتيجة السنة المالية
			تصحيحات (تسويات) :-
			الاهلاكات والمؤونات
			تغير الضرائب المؤجلة
			تغير المخزونات
			تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى
			تغير الموردين والديون الأخرى
			نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
			تسديدات لحيازة قيم ثابتة
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة
			تأثير تغيرات محيط الإماج (التجميع) (1)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
			الحصص المدفوعة للمساهمين
			زيادة رأس المال النقدي
			إصدار قروض
			تسديد قروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)
			تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: Ministère des finances, Projet 7 De Système Comptable Financier, document de travail, octobre 2004 ,P50.

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال، وتبقى باقي التدفقات الأخرى و المتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض بنفس الطريقة المباشرة وعليه.

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال وتحدد كمايلي:¹

صافي نتيجة السنة المالية

+ الإهلاكات و المؤونات.

-تغير الضرائب المؤجلة.

-تغير المخزونات.

-تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى.

-تغير الموردين و الديون الأخرى.

-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي :

- ✓ الإهلاكات و المؤونات و تتمثل في حساب (68) المخصصات للاهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة .
- ✓ تغير الضرائب المؤجلة و تتمثل في التغير في حساب (442) الدولة،الضرائب و الرسوم القابلة للتحويل من أطراف أخرى.
- ✓ تغير المخزونات و يتمثل في تغير حسابات المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ.
- ✓ تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى و يتمثل في التغير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة و حساب (42) المستخدمين و الحسابات الملحقة و حساب (43) الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية ناقص التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير .
- ✓ تغير الموردين و الديون الأخرى و يتمثل في التغير في حساب (40) الموردين و الحسابات الملحقة.
- ✓ نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب و يتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها ،فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

¹ - نصر الدين بن نذير، عمار بوشناق، مداخلة بعنوان جدول تدفقات الخزينة ،مرجع سبق ذكره، ص9.

3- تحديد الاختلاف بين طريقتي إعداد جدول تدفقات الخزينة:

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل). فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة فتقدم هذا النوع من التدفقات بشكل عناصر رئيسية لدخول وخروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردون والضرائب وغيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كإهلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي والزيائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات. وتبقى باقي التدفقات الأخرى والمتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كل على حدا وبنفس الطريقة المباشرة وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعين الآخرين تم عرضهم .

والجدول التالي يلخص محتوى قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقتين:

الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
إيرادات نقدية من الأنشطة العملية	النتيجة الصافية للدورة
+/- التغير في الحقوق العملية	- إيرادات غير نقدية (إيرادات مسجلة)
- أعباء ذات طابع نقدي عملية	+ أعباء ذات طابع غير نقدي (مسجلة)
+/- التغير الديون العملية	+/- الاحتياج رأس المال العامل BFR
+/- التغير في المخزون	+/- إيرادات وأعباء مرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل
= التغير العملياتي في الخزينة	= التغير العملياتي في الخزينة

المصدر: A.Kaddouri et A.Mimeche : Cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007, ENAG editions, algerie,2009, P104.

II-4- أهمية الانتقال من النتيجة نحو التغيير في الخزينة:¹

نهدف من خلال هذا الجزء إلى التفريق بين مفهومي النتيجة والخزينة، وذلك بالتحويل التدريجي من التدفقات المالية المبنية على النتيجة إلى التدفقات المالية للخزينة، أي تبيان الأسس والمراحل التي تبني بها تدفقات الخزينة.

وتنقسم هذه العملية إلى مراحل تبعا للدورات المكونة للنشاط وهي دورة الاستغلال ودورة الاستثمار ودورة التمويل حيث سنبين كيفية الانتقال من نتيجة الاستغلال إلى خزينة الاستغلال إلى خزينة الاستثمار وخزينة التمويل ومن ثم تجميع الخزينة الصافية الإجمالية.

وللقيام بعملية التحويل هذه سنقوم بالتعريف بالمجموعتين الأساسيتين من المؤشرات إلى حسابات النتائج والثانية إلى حسابات الخزينة، وتتوسطهما حسابات الميزانية.

1- تحليل عناصر النتيجة من منظور الخزينة:²

أ- إيرادات الاستغلال: تتمثل إيرادات الاستغلال في مبيعات المؤسسة لمدة زمنية معينة (رقم الأعمال) إلا أن تحصيل هذه الإيرادات لا يتم إلا بعد فترة زمنية معينة بسبب الآجال الممنوحة للعملاء ومن ثم يمكن تحديد علاقة الانتقال³ من الإيراد (النتيجة) إلى التحصيل (الخزينة) من خلال العلاقة التالية:

$$\text{رقم الأعمال (المبيعات)} = \text{الارتفاع في مستحقات العملاء} + \text{الانخفاض في مستحقات العملاء} = \text{تحصيلات}$$

من خلال العلاقة أعلاه نجد أننا أهملنا الإنتاج المخزن ضمن إجراءات الاستغلال، واعتمدنا بشكل مطلق على رقم الأعمال ويرجع ذلك إلى أن التغيير في المخزون لا يشكل أي تأثير على الخزينة.

ب- مصاريف الاستغلال: بنفس الطريقة التي تم بها التحويل من الإيرادات إلى التحصيلات يتم الانتقال من مصاريف الاستغلال إلى نفقات الاستغلال، وذلك لأن هناك آجال تتأثر بها المصاريف وهي:

❖ الآجال المتعلقة بتسديد مستحقات الموردين.

❖ الآجال المتعلقة بالمشتريات التي يتم استهلاكها أثناء الدورة المالية.

وتحدد الفروقات في التسديد من خلال العناصر التالية:

¹- للاطلاع أكثر: أنظر إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: دروس و تطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 200.

²- عبدالقادر دشاش و حود منيسة جمال، مداخلة تحت عنوان: قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 07) (بناء و تحليل جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مطاحن الواحات)، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011 ص 10.

³- P.Vernimmen, *Finance d'entreprise*, 6^{eme} édition, Dalloz, paris, 2005, P68.

- التغيرات في ديون الاستغلال

- التغيرات في المشتريات والاستهلاكيات

توضح العلاقة التالية الانتقال من المصاريف إلى النفقات:

$$\text{نفقات الاستغلال} = \text{مصاريف الاستغلال المستهلكة} + (-) \text{الارتفاع (الانخفاض) في مخزون المواد والبضائع} \\ + (-) \text{الارتفاع (الانخفاض) في قروض الموردين}$$

من أجل تحديد دقيق للعلاقة بين عنصر النتيجة من جهة (الإيرادات والمصاريف) وعناصر الخزينة (التحصيلات والنفقات) من جهة أخرى نلجأ إلى المؤشرات المحددة في الجدول التالي:

حسابات النتيجة	الفروقات	جدول النفقات
إنتاج مباع + إنتاج مخزن - مصاريف الاستغلال المستهلكة	- التغير في مستحقات العملاء - إنتاج مخزن + التغير في مستحقات الموردين - التغير في مخزون المواد والبضائع	تحصيلات الاستغلال نفقات الاستغلال
= الفائض الإجمالي للاستغلال EBE	- التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال	فائض خزينة الاستغلال ETE

المصدر (بتصرف): P.Vernimmen, *Finance d'entreprise*, 6^{ème} édition, Dalloz, paris, 2005, P68

يظهر الجدول أعلاه الكيفية التي يتم بها حساب التدفقات المالية لخزينة الاستغلال انطلاقاً من حسابات النتائج، حيث تخلص في أسفل الجدول إلى مؤشرات تبعا لكل منظور ويمكن حساب هذه العناصر بشكل عمودي من خلال العناصر المكونة له وبشكل أفقي من خلال الانتقال من النتيجة إلى الخزينة مروراً بالتغير في الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال.¹

ج- تدفقات الاستثمار: تؤثر نفقات الاستثمار بشكل مباشر في أصول المؤسسة دون أن يكون لها ارتباط مباشر بالنتائج المحققة (الثروة) وبالتالي فلا تظهر في جدول حسابات النتائج في حين تسجل ضمن تدفقات الخزينة لأنها تنتج تدفق مالي سلبي. في حين أن الاستثمار من منظور الثروة يظهر من خلال تحمل دورة الاستغلال للتناقص في قيمة الاستثمار عن طريق مخصصات الاهتلاك والتي لا تعبر عن أي تدفق من منظور الخزينة، وبالتالي فعلاقة الاستثمار بحسابات النتائج هي علاقة غير مباشرة.

¹- P.Vernimmen, *Finance d'entreprise*, 6^{ème} édition, Dalloz, Paris, 2005, P69.

د- **تدفقات التمويل:** بنفس المنطق الذي يسلكه الاستثمار مع حسابات النتائج فان دورة الموارد المالية ترتبط ارتباطا مباشرا بالخرينة إلا فيما يتعلق بمكافأة هذه الموارد حيث تتحمل الثروة المصاريف المالية والاقطاعات البنكية الناتجة عن عمليات الاستدانة وتوزيع الأرباح الناتجة عن رفع رأس المال وعليه فكل من القروض والمصاريف المالية تظهر في جدول تدفقات الخرينة إلا انه لا بد من التفريق بين تسديد القروض وتسديد الفوائد على القروض والتي تظهر من خلال جدول حسابات النتائج¹، وعليه يمكن التفريق بين عدة مفاهيم كالآتي:

- إن المصاريف المالية والضرائب على الأرباح يظهران في جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخرينة.

- مكافئات رأس المال (أرباح الأسهم) لها تأثير على وضعية الخرينة وعلى النتيجة الصافية بعد توزيع أرباح الأسهم (وليس على النتيجة).

- تسديد القروض ومختلف الموارد لها تأثير على الخرينة مؤسسة، ولا يحدث أي تأثير على النتيجة.

2- فوائد التحليل المالي بواسطة جدول تدفقات الخرينة:

يسمح التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات ب²:

- تحليل تدفقات الخرينة يلعب دور مهم في التحليل المالي لأنه يسمح للمسيريين من خلال اعطاء صورة واضحة حول التوازن المالي للمؤسسة على المستوى القصير و الطويل الاجل؛

- يساهم جدول تدفقات الخرينة لأعطاء صورة واضحة حول قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي L'autofinancement و كذا احتياجات الدورة fond de roulement .

- تقييم تدفق الخرينة التشغيلي الشيء الذي يسمح بقياس الخرينة الناتجة من النشاط، حيث نعلم أن بقاء واستمرارية المؤسسة هو مربوط بقدرتها على توليد وإيجاد فائض في الخرينة من نشاطها؛

- تقييم مردودية الاستثمارات، حيث الاستثمار المهم هو ذلك الاستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخرينة يتجاوز الإنفاق المبدئي؛

- أن تدفقات وسيلة أساسية لتحليل القيمة لان المستثمر يهتم بالتدفقات أكثر من اهتمامه بالنتيجة³؛

- من جانب التمويل، فيتم البحث فيما إذا كان تدفق الخرينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل؛

- مراقبة عملية تحصيل المؤسسة لحقوقها وذلك لان أي تأخير سوف يؤدي إلى اختلال في توازن الخرينة؛

¹-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: دروس و تطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص202.

²-Pierre Conso et Farouk Hemici, **Gestion financière de l'entreprise**, 10^{eme} édition ,Dunod,Paris,2002,P268.

³-Jean Pierre Lahille, **Analyse financière** ,édition DOLLOZ ,Paris,2001,P177.

III- جدول حسابات النتائج:

إن متطلبات الإفصاح المحاسبي تقتضي ضرورة إعداد مجموعة من القوائم المالية، وحسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإن كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد جدول حسابات النتائج، ويساهم جدول حسابات النتائج في إعطاء صورة أكثر حيوية عن المؤسسة حيث تقيس أداء المؤسسة خلال الفترة المالية المنتهية وتبيان نتيجة هذا الأداء ربحا أو خسارة، وذلك عن طريق مقارنة الإيرادات بالتكاليف.

III-1- تعريف جدول حسابات النتائج:

حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء و الإيرادات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة¹، والإيرادات تمثل الزيادة في الأصول (التدفق النقدي الداخل) أو الزيادة في الأرصدة القابلة للتحصيل والناجمة عن عمليات المؤسسة التي تحدد وتقاس وفق مبادئ المحاسبة المقبولة²، أما الأعباء هي مجموع الأعباء التكاليف بنشاط المؤسسة. ويقسم جدول حسابات النتائج الى ثلاثة أقسام:

- أعباء و إيرادات الاستغلال؛

- الاعباء المالية و الايرادات المالية؛

- الاعباء و الارادات الاستثنائية؛

التكاليف هي القيمة الاقتصادية لأية تضحية اختيارية سواء مادية أو معنوية والتي يمكن قياسها بالعملة النقدية التي تبذل في سبيل الحصول على منفعة حاضرة أو مستقبلية أو هي المبالغ المقدمة في سبيل نشاط المؤسسة العادية (المصرف المرتبطة بالنشاط) و المالية (كالمؤونات المتعلقة بالقيم المالية، الفوائد، خسائر القيمة عن التثبيات المالية، الفرق السالب للسعر الصرف...)، و الاستثنائية وتقسّم إلى ثلاث فئات وهي مصاريف استثنائية عن أنشطة التسيير، أنشطة حول رأس المال، المصاريف الاستثنائية عن الاهتلاكات و المؤونات. وبالمنظور العكسي اذ تطرقنا للإيرادات.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 19، الجزائر، 2009، ص 24.

² - احمد نور، المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية، الدار الجامعية،

مصر، 2000، ص 181.

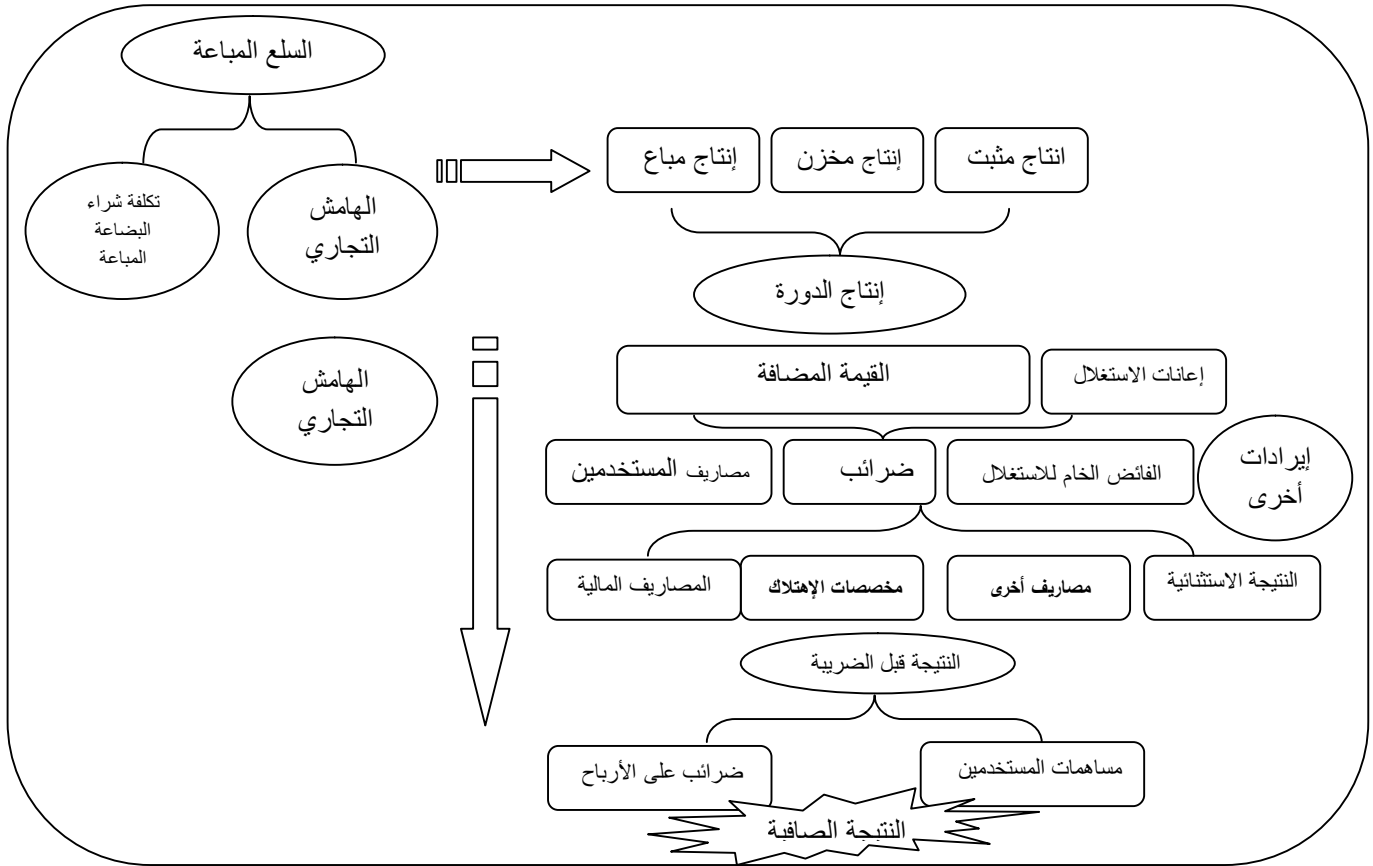
III-2- تحليل مجاميع التسيير الرئيسية لحساب النتائج أو النتائج الوسيطة:

لقد قدم النظام المحاسبي المالي التوليفة التي من خلالها يمكن تكوين النتيجة وهذا من خلال تصنيف الإيرادات و الأعباء وفق منهج منظم في جدول حسابات النتائج يسمح من خلاله باظهار الحسابات الوسيطة للتسيير. والتي يمكن من خلالها تحديد خمس نتائج التالية:¹

- نتيجة الاستغلال؛
- النتيجة المالية؛
- النتيجة الصافية.
- النتيجة العادية قبل الضريبة؛
- النتيجة الاستثنائية؛

وأیضا بالإمكان من خلال جدول حساب النتائج حساب الأرصدة الأخرى المتعلقة بالنتائج الوسيطة للتسيير المستعملة في التحليل المالي مثل: الهامش الإجمالي، رقم الأعمال، القيمة المضافة؛ الفائض الإجمالي للاستغلال

الشكل رقم (1-8): تحليل النتيجة وفق جدول حسابات النتائج



المصدر: Josette Peyrard, *Analyse Financière*, 8^{ème} édition, Vuibert, Paris, , P48.

¹ -Josette Peyrard, *analyse financière*, Op.cit , P: 47.

1- الهامش الإجمالي: يمثل الفرق بين الإنتاج المباع و تكاليف الإنتاج المباع. كما يساهم الهامش الاجمالي في الحكم على أداء المؤسسات.¹

2- رقم الأعمال **Chiffre d'affaire** : وهو مجموع ما تم تحقيقه المؤسسة من عمليات البيع أو تقديم خدمات خلال فترة معينة

3- إنتاج الدورة **Production** : رقم الأعمال لا يترجم جميع أنشطة المؤسسة، وعليه فإن إنتاج الدورة يساوي رقم الأعمال زائد تغير مخزونات المنتجات المصنعة و قيد الصنع زائد الإنتاج المثبت زائد إعانات الاستغلال.

4- القيمة المضافة **Valeur ajoutée**: بحيث تمثل الدور المستحدث للمؤسسة، وهي تمثل الزيادة في القيمة الناتج عن نشاط المؤسسة من إنتاج أو بيع. وهي الفرق بين إنتاج الدورة و استهلاكات الوسيطة الدورة. حيث:

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج الدورة - استهلاكات الوسيطة الدورة

الاستهلاكات الوسيطة تمثل السلع والخدمات المشتريات من الخارج وتشمل:

- مشتريات مواد أولية و مواد استهلاكية؛
- تغيرات المخزونات الأخرى؛
- المصاريف الخارجية الأخرى.

إنتاج الدورة	الاستهلاكات الوسيطة
	القيمة المضافة

كما تساهم القيمة المضافة في احتساب الاقتطاعات **Rémunération** للأطراف الفاعلة في عملية الإنتاج كالعمال و المقرضين... الخ.².

5- الفائض الخام للاستغلال **L'excédent brut d'exploitation**:

يتوافق الفائض الخام للاستغلال مع النتيجة الاقتصادية للمؤسسة، بحيث يتم إنشاؤها بواسطة نفس العمليات ويتم احتسابه من خلال الفرق من خلال القيمة المضافة للاستغلال مضاف إليها إعانات الاستغلال

¹ -Dominique Roux, Daniel Soulié, **Gestion**, Idem, P 105.

² - Josette Peyrard, **analyse financière**, Idem, P 50.

subvention d'exploitation مطروح منها أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة.

الفائض الخام للاستغلال EBE = القيمة المضافة VA + إعانات الاستغلال - أعباء المستخدمين - الضرائب و الرسوم - المدفوعات المشابهة.

يقيس الأداء الكلي الإقتصادي للمؤسسة عن طريق استغلال مواردها البشرية و المادية، و هو يمثل الفائض الإقتصادي الناتج فقط عن عملية الإستغلال، و هو يحدّد بذلك المردودية الحقيقية للإستغلال. بمعنى أنه يدل على مدى مساهمة دورة الاستغلال في خلق ثروة المؤسسة.¹

6- نتيجة الاستغلال: تساوي إلى الفائض الخام للاستغلال زائد الإيرادات العملية الأخرى ناقص الأعباء العملية الأخرى ناقص مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خسائر القيم زائد استرجاع خسائر القيمة و المؤونات.

نتيجة الاستغلال = الفائض الخام للاستغلال + الإيرادات العملية الأخرى - الأعباء العملية الأخرى - ناقص مخصصات الإهلاكات - المؤونات - خسائر القيم + استرجاع خسائر القيمة و المؤونات.

تدل النتيجة الاستغلال على مدى مساهمة دورة الاستغلال و دورة الاستثمار معا في خلق الثروة. إن التثبيات لا تدخل مباشرة في خلق الثروة لكن يتم استغلالها لهذا الغرض، ومنه في حساب النتائج لا تظهر التثبيات (عنصر من عناصر الميزانية) ولكن أثر استخدامها، و هو تدهور قيمتها بالقدر الذي تحملته الدورة المالية.²

الاهتلاك والإطفاء والمخصصات	الفائض الخام للاستغلال EBE
المصاريف الأخرى	
نتيجة الاستغلال	الإيرادات الأخرى

¹- زويّة محمد الصالح، ساحل فاتح، مداخلة تحت عنوان، دور حساب النتائج حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي - في قياس أداء المؤسسة، ملتقى وطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق هراس ماي 2012، ص 12.

²- نفس المرجع، ص 12.

7- النتيجة المالية: تمثل النتيجة المالية في الفرق بين الإيرادات المالية و الأعباء المالية.

$$\text{النتيجة المالية} = \text{الإيرادات المالية} - \text{الأعباء المالية}$$

وهي تعبر عن ربحية العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة كاستثمار في الأسهم والاستثمارات المالية، والقروض و كما أنه يجمع بين عناصر متنوعة جدا، تصعب من عملية تحديد (تفسير) هذه النتيجة.¹

8- النتيجة العادية قبل الضرائب: تساوي مجموع النتيجتين الاستغلال و المالية، تستثني هذه النتيجة

الأعباء و الإيرادات الاستثنائية ولكن ويشمل حصة الربح من العمليات المشتركة وكذا المخصصات

و الاهتلاكات ذات الصفة المالية وكذا الأعباء و الإيرادات المالية.²

$$\text{النتيجة العادية قبل الضرائب} = \text{نتيجة الاستغلال} + \text{الإيرادات المالية} + / - (\text{حصة الربح}) - \text{الأعباء المالية}$$

و هي بذلك تعبر عن النتيجة الإجمالية النشاط العادي من جهة وعن السياسة المالية للمؤسسة.

9- النتيجة الاستثنائية: هي الفرق بين الإيرادات الاستثنائية و الأعباء غير العادية، ويتم احتسابها بطريقة

مستقلة عن النتائج الأخرى، من جهة قياس أثرها على النتيجة الدورة.³

$$\text{النتيجة الاستثنائية} = \text{الإيرادات الاستثنائية} - \text{الأعباء غير عادية}$$

و النشاط غير العادي كل ما يخرج عن مهنة المؤسسة، من الصعب تحديد أبعاده ميدانيا، لهذا في حالة

تسجيل المؤسسة لأعباء أو إيرادات غير عادية يجب توضيحها. من الأفضل أن تستبعد هذه النتيجة عند تقييم

أداء المؤسسة مثلا عند حساب المردودية بشتى أنواعها. و لا تستبعد عند توزيع الأرباح.⁴

10- النتيجة الصافية: تساوي النتيجة العادية قبل الضرائب زائد أو ناقص النتيجة الاستثنائية ناقص

مشاركة الموظفين ناقص الضرائب الواجبة على النتيجة العادية زائد الضرائب المؤجلة على الأصول

ناقص الضرائب المؤجلة على الخصوم.

$$\text{النتيجة الصافية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} + / - \text{النتيجة الاستثنائية} - \text{مشاركة الموظفين} -$$

$$\text{الضرائب الواجبة على النتيجة العادية} + \text{الضرائب المؤجلة على الأصول} - \text{الضرائب المؤجلة على الخصوم}.$$

¹ - Josette Peyrard, *analyse financière*, Idem, P 52.

² - Idem, P 52.

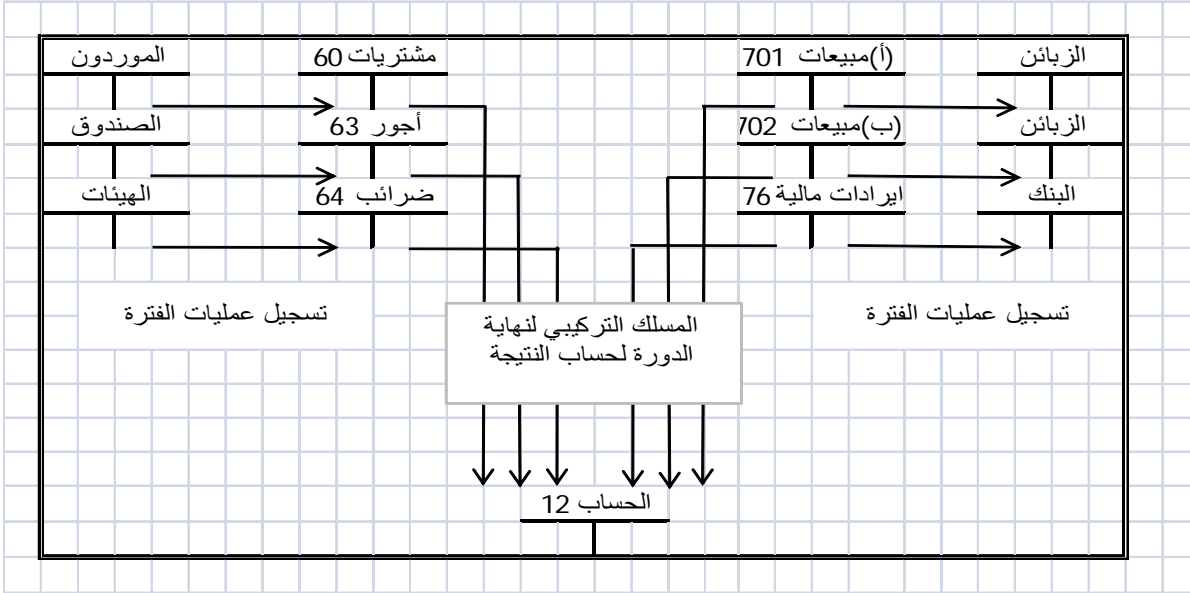
³ - Ibidem.

⁴ - زويتة محمد الصالح، ساحل فاتح، عنوان مداخلة تحت عنوان، دور حساب النتائج حسب الطبيعة - وفق النظام المحاسبي

المالي المؤسسة، مرجع سابق، ص 14.

والشكل التالي يوضح حساب النتيجة وفق النظام المحاسبي المالي:

الشكل رقم (1-9): حساب النتيجة وفق النظام المحاسبي المالي



المصدر: Stéphane Griffiths, *Comptabilité financière*, Vuibert, 5^éditions, Paris, 2006, P64.

III-3- نموذج جدول حساب النتيجة وفق النظام المحاسبي المالي:

هنالك طريقتان لإعداد جدول حسابات النتائج هما ترتيب الأعباء بحسب طبيعتها (سلع، بضائع، مواد أولية مستهلكة، نفقات المستخدمين... الخ)، وترتب هذه الأعباء بحسب الوظيفة (تكاليف التصنيع، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية... الخ).

1- حسب الطبيعة: من خلالها يأخذ جدول حسابات النتائج الشكل التالي:

البيان	الملاحظات	ن	ن-1
رقم الأعمال			
التغير في مخزون المنتجات التامة والمنتجات قيد الصنع			
إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة			
إعانات الاستغلال			
I- إنتاج الدورة			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
II- استهلاكات الدورة			
III- القيمة المضافة للاستغلال			
مصاريف العاملين			
الضرائب والرسوم			
IV- الفائض الإجمالي للاستغلال			
النواتج الأخرى التشغيلية			
المصاريف الأخرى التشغيلية			
مخصصات الإهلاكات والمؤنات			

			استرجاعات نقص القيمة والمؤونات
			V - النتيجة التشغيلية
			الإرادات المالية
			المصاريف المالية
			VI - النتيجة المالية
			VII - النتيجة العادية قبل الضريبة (V+VI)
			الضرائب المستحقة على النتيجة العادية
			الضرائب المؤجلة (التغير) على النتيجة العادية
			مجموع إيرادات الأنشطة العادية
			مجموع تكاليف الأنشطة غير العادية
			VIII - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			عناصر غير العادية (الإرادات)
			عناصر غير العادية (المصاريف)
			XI - النتيجة غير العادية
			النتيجة الصافية للدورة

المصدر: Ministère des finances, Projet 7 De Système Comptable Financier, document de travail, octobre 2004, P 45.

2- حسب الوظيفة: من خلالها يأخذ جدول حسابات النتائج الشكل التالي:

N-1	N	الملاحظات	البيان
			رقم الأعمال
			تكلفة المبيعات
			الهامش الإجمالي
			الإرادات الأخرى التشغيلية
			التكاليف التجارية
			المصاريف الإدارية
			المصاريف الأخرى التشغيلية
			النتيجة التشغيلية
			تفصيل المصاريف حسب طبيعتها
			(مصاريف العاملين، الإهلاكات و المؤونات)
			المصاريف المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب المستحقة على النتيجة العادية
			الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية (التغير)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			المصاريف غير العادية
			الإرادات غير العادية
			النتيجة الصافية للدورة

المصدر: Ministère des finances, Projet 7 De Système Comptable Financier, document de travail, octobre 2004, P 46.

وبطبيعة الحال فإن الطريقتان تؤديان إلى نفي النتيجة إلا أنه يشجع على استعمال الأولى (الأعباء بحسب الطبيعة)، وفي حالة اختيار طريقة ترتيب الأعباء بحسب الوظائف، ينبغي إعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء، خاصة فيما يخص الإهلاكات، التدهورات، نفقات المستخدمين¹.

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، مرجع سابق، ص 73.

III-4- الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج (حسب الطبيعة):

يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-7): سير جدول حسابات النتائج وفق حسابات النظام المحاسبي المالي

العملية	البيان	سير جدول حسابات النتائج وفق حسابات النظام المحاسبي المالي SCF
إنتاج الدورة	إنتاج الدورة=المبيعات من البضائع و الخدمات+الإنتاج المخزن+الإنتاج المثبت+إعانات الاستغلال	إنتاج الدورة= ح70+ح71+ح73+ح74
إستهلاك الدورة	إستهلاك الدورة= المشتريات المستهلكة+الخدمات الخارجية+ استهلاكات أخرى	إستهلاك الدورة= ح60+ح61+ح62
القيمة المضافة	القيمة المضافة للاستغلال= إنتاج الدورة - استهلاكات الوسيطة الدورة	القيمة المضافة= (ح70+ح71+ح73+ح74)- (ح60+ح61+ح62).
الفائض الخام للاستغلال EBE	الفائض الخام للاستغلال EBE= القيمة المضافة VA+ إعانات الاستغلال -أعباء المستخدمين- الضرائب و الرسوم - المدفوعات المشابهة.	الفائض الخام للاستغلال= القيمة المضافة- ح63- ح64
نتيجة الاستغلال	نتيجة الاستغلال= الفائض الخام للاستغلال + الإيرادات العملية الأخرى- الأعباء العملية الأخرى -ناقص مخصصات الإهلاكات - المؤونات - خسائر القيم + استرجاع خسائر القيمة و المؤونات	نتيجة الاستغلال= الفائض الخام للاستغلال+ ح75- ح65- ح68+ ح78
النتيجة المالية	النتيجة المالية = الإيرادات المالية - الأعباء المالية	النتيجة المالية= ح76- ح66
النتيجة العادية قبل الضرائب	النتيجة العادية قبل الضرائب= نتيجة الاستغلال+الإيرادات المالية +/- (حصة الربح)- الأعباء المالية	
النتيجة الاستثنائية	النتيجة الاستثنائية = الإيرادات الاستثنائية - الأعباء غير عادية	النتيجة الاستثنائية= ح77- ح67.
النتيجة الصافية	النتيجة الصافية = النتيجة العادية قبل الضرائب +/- النتيجة الاستثنائية - مشاركة الموظفين - الضرائب الواجبة على النتيجة العادية + الضرائب المؤجلة على الأصول - الضرائب المؤجلة على الخصوم.	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

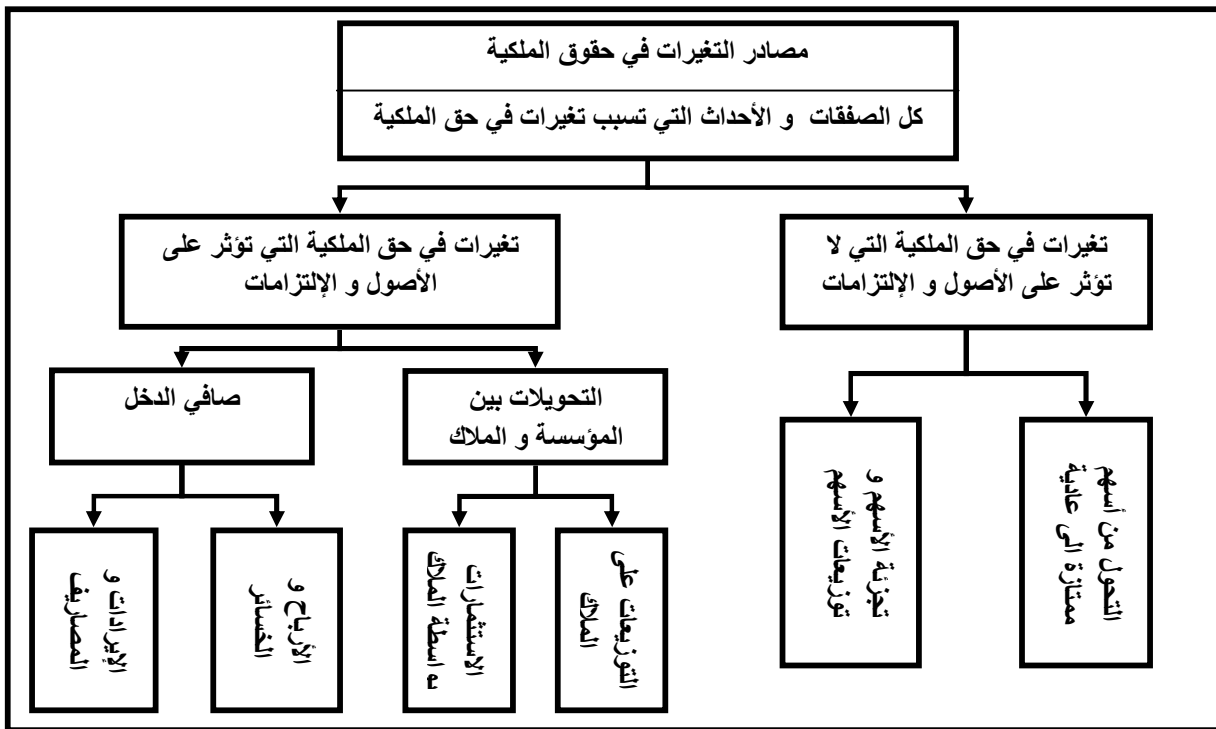
IV- جدول تغيرات الأموال الخاصة:

حسب نص النظام المحاسبي المالي فإن جدول تغيرات الأموال الخاصة هو جدول يلخص الاحداث التي حدثت خلال الدورة وتؤثر على بنود رأس المال وحقوق المساهمين من توزيع الارباح،زيادة رأس المال.

IV-1- مفهوم جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية¹، وإعتبر النظام المحاسبي المالي جدول تغير الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية ويظهر من خلاله التغيرات التي تطرأ على بنود رأس المال و حقوق المساهمين والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة،وعليه يمكن تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة بأنه جدول يهدف إلى توضيح مختلف التغيرات التي تصاحب رؤوس الأموال و الاحتياطات ما بين فتح وغلق السنة المالية.²

الشكل رقم (1-10): يوضح أهم التغيرات في حقوق الملكية



المصدر: عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضر

بسكرة، العدد الأول، جوان 2007، ص22.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 19، الجزائر، 2009، ص26.

² - Josette Peyrard, *analyse financière*, Idem, P 115.

IV-2- الهدف من إعداد قائمة التغير في الأموال الخاصة:

تهدف قائمة التغير في حقوق الملكية إلى تقديم معلومات مفيدة عن مصادر التغير في عناصر رؤوس الأموال و الملكية، كما إن إظهار هذه التغيرات على رؤوس الأموال في الميزانية لا يكفي أو في الملاحق كما كان في السابق ، وعليه فإن النظام المحاسبي المالي يلزم المؤسسات على إظهار هذه التغيرات و بالأخص تلك المعاملات التي تؤثر في حقوق أصحاب رأس المال في قائمة التغير في الأموال الخاصة لتوضح هذه التغيرات بصورة كاملة خلال المدة المالية وذلك فيما يتعلق بكافة الحسابات التي يشملها الجزء الخاص بحقوق أصحاب رأس المال في الميزانية .

IV-3- أهمية قائمة التغير في الأموال الخاصة:

- تتبع أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية من ربطها بالميزانية وجدول حسابات النتائج ،واعتبر النظام المحاسبي المالي جدول تغير الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية، وهذا اعتراف ضمني بأهميته من خلال:
- يظهر جدول التغير في الأموال الخاصة مختلف التغيرات في رأسمال الشركة و العلاوات و فارق التقييم وفارق إعادة التقييم وكذا التغيرات في الأرباح المبقاة المخصصة (الاحتياطيات) والأرباح المبقاة غير المخصصة خلال المدة المالية.
- يظهر جدول التغير في الأموال الخاصة مختلف التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء.
- يظهر جدول التغير في الأموال الخاصة مختلف التغيرات الناتجة عن عملية إعادة تقييم أصول الميزانية.
- يظهر جدول التغير في الأموال الخاصة مختلف الحصص المدفوعة.
- يجب أن تبين هذه القائمة التغيرات في الأموال الخاصة المدفوعة و علاوات الإصدار. والاحتياطيات والأرباح المبقاة المخصصة وغير المخصصة (كلا على حدة).
- كما يجب إن يظهر جدول التغير في الأموال الخاصة صافي نتيجة السنة المالية.

4-IV- نموذج قائمة التغير في الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي:

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلاً للعمليات التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية، ويحوي على البيانات التالية:

1- أفقياً: تغيير الطريقة المحاسبية، تصحيح الأخطاء الهامة، إعادة تقييم التثبيات، الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج، الحصص المدفوعة، زيادة رأس المال، صافي نتيجة السنة المالية.

2- عمودياً: رأسمال الشركة، علاوة الإصدار، فارق التقييم، فرق إعادة التقييم، الاحتياطات والنتيجة.

الجدول رقم (1-8): جدول التغير في الأموال الخاصة

ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2					
تغيير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء المهمة					
إعادة تقييم التثبيات					
الأرباح و الخسائر غير المدرجة في TCR					
الحصص المدفوعة					
زيادة رأس المال					
صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N-1					
تغيير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء المهمة					
إعادة تقييم التثبيات					
الأرباح و الخسائر غير المدرجة في TCR					
الحصص المدفوعة					
زيادة رأس المال					
صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N					

5-IV- محتوى قائمة التغير في الأموال الخاصة: تتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- النتيجة الصافية للدورة.
- أثر تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء والتي تم تسجيل أثارها في رؤوس الأموال الخاصة.
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال المسجلة.
- العمليات والتغيرات التي تمس رأس المال (زيادة أو تخفيض). وهي 1- تغيرات رأس المال الجماعي، 2- تغيرات في الاحتياطات، 3- توزيع الحصص الأرباح للشركات المجموعة.
- توزيعات النتيجة الصافية.

V- الملاحق:

يبحث المساهمون وأصحاب المصالح عن المعلومات التفصيلية و التي لا يمكن أن تظهر في القوائم المالية ولهذا فقد نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة التوسع في الإفصاح من خلال الملاحق والإيضاحات المتممة وتمثل الملاحق في المعلومات ذات الأهمية التي تلحق بالقوائم بغرض إعطاء فهم أوسع لبنود القوائم.

1-V- مفهوم الملاحق:

تتمثل الملاحق إحدى الوثائق التي تتألف منها الكشوف المالية، وتشتمل على معلومات أو شروح أو تعليقات ذات أهمية معتبرة ومفيدة بالنسبة إلى مستعملي الكشوف المالية على أساس إعدادها و الطرق المحاسبية الخاصة المستعملة و الوثائق الأخرى التي تتألف منها الكشوف المالية، ويتم عرضها بكيفية نظامية.¹

كما تعرف بأنها وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية، و هي توفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحسابات النتائج ويتم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات.²

وتشتمل ملاحق الكشوف المالية على معلومات التي تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية وتخص النقاط التالية:³

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة، وكل مخالفة لها مفسرة و مبررة)؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحسابات النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغيير الأموال الخاصة؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

كما ألزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات أن تفصح من خلال الملاحق والتي تعني:

- تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضع تقديم منظم بما يساهم في الإعلام المناسب له؛

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 19، الجزائر، 2009، ص 81.

² - نفس المرجع، ص 38

³ - نفس المرجع، ص 27

- الحوادث أو تصحيح (تقويم) بعد تاريخ الإقفال فيجب الإعلام بها من خلال الملاحق بالأخص تلك

المعلومات ذات أهمية وإغفالها يؤثر في القرارات و النظام المحاسبي ألزم الإعلام مايلي¹:

• طبيعة الحادث؛

• تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.

- تقدم المؤسسات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية

لمستعملي الكشوف المالية² من أجل:

- فهم النجاعة الماضية؛

- تقييم الأخطار ومردودية المؤسسة.

2-V- خصائص المعلومات التي يجب إظهارها في الملاحق:

هنالك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملاحق³:

- الطابع الملائم للإعلام؛

- الأهمية النسبية.

وعليه فإن الملاحق يجب أن تحتوي المعلومات الهامة و التي لها تأثير في عملية اتخاذ القرار فيما يخص أداء المؤسسة ووضعيتها المؤسسة المالية وكذا النتيجة.

3-V- محتوى الملاحق الكشوف المالية:

تحتوي الملاحق على المعلومات المتعلقة بالقواعد المحاسبية وكذا المتممات الإعلام الضرورية لفهم

الجدول المالية وكذا المعلومات التي تخص الكيانات المجموعة وكذا المعلومات ذات الطابع العام وهي:

¹ - نفس المرجع، ص 27

² - نفس المرجع، ص 27

³ - نفس المرجع، ص 38.

1- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة:

تشتمل الملاحق على المعلومات الآتية حول القواعد والطرق المحاسبية متى كانت مهمة:¹

- مدى مطابقة المعايير من عدمه مع التبريرات؛
- بيان طرق التقييم المطبقة على مختلف عناصر الميزانية ولا سيما:
 - إهلاك عناصر الأصول؛
 - تقييم سندات المساهمة؛
 - تقييم عناصر الأصول والخصوم.
- الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الاختيارات المتبعة عند وجود طرق تقييم أخرى مقبولة؛
- تفسير عدم إدراج الحسابات في المحاسبة أو عملية إعادة ترتيب أو التعديلات للمعلومات الرقمية الخاصة بالسنة السابقة لجعلها قابلة للمقارنة،
- التأثير في نتيجة التدابير الإعفاية الممارسة من اجل الحصول على تخفيضات جبائية؛
- التفسيرات المتعلقة بتغيير الطريقة وكذا طريقة الإدراج في المحاسبة.
- بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية، وطريقة إدراجها.

2- المكملات الإعلامية للكشوف المالية:

تشتمل الملاحق على مكملات الإعلامية التالية:²

- بيان الأصل المثبت موضحا بالنسبة إلى كل باب؛
- بيان الاهتلاكات وخسائر القيمة مع تبيان أنماط الحسابات المستعملة وكذا المخصصات؛
- ذكر ما يتعلق بالقرض الايجاري، من خلال ذكر طبيعته، المعالجة المحاسبية، ومبلغ الاستحقاق؛
- توضيحات حول الديون الخاصة غير مجددة الأجل و المدة ومعالجتها المحاسبية؛
- توضيحات حول المؤونات؛
- توضيحات حول الأصول المعاد تقييمها، مع ذكر المعلومات ذات الصلة؛
- توضيحات حول مبالغ الإيرادات و المصاريف المتعلقة بالمنتجات التي تصنعها المؤسسة لنفسها؛
- بيان أجال الاستحقاق للحسابات الدائنة و الديون في تاريخ وقف الحسابات؛

¹ - نفس المرجع، ص 38.

² - نفس المرجع، ص 39.

- توضيحات حول طريقة تحديد قيمة السندات، وطريقة معالجة تغيرات القيمة السوقية للتوظيفات؛
- التوضيحات فيما يخص استهلاك بعض الأصول المتداولة (كالمخزونات،سندات)؛
- توضيح طبيعة خسائر القيمة ومبالغها وتطوراتها أو الاهتلاكات و المعالجة المحاسبية المتعلقة بمايلي:

• الأموال التجارية أو goodwill؛

- فوارق التحويل إلى العملة الوطنية للعناصر المقتناة بعملة أجنبية؛
- المنتجات المطلوب تحصيلها والأعباء المطلوب دفعها خلال السنة المالية؛
- المنتجات و الأعباء القابلة للانتساب إلى سنة مالية أخرى؛
- العناصر غير العادية؛

• الديون و الحسابات الدائنة و الضرائب المؤجلة؛

- المؤونات و الالتزامات المتعلقة بالمعاشات و التعويضات المماثلة؛
- حصص النتيجة عن عمليات تمت بصورة مشتركة.

- طبيعة وموضوع كل احتياطي من الاحتياطات الواردة في رؤوس الأموال؛

3- المعلومات المتعلقة بالكيانات المجمعة: وتتمثل

- بيان التثبيات المالية و الحسابات الدائنة والديون وكذا المنتجات المالية التي تخص الشركة الأم وفروعها؛

- طبيعة العلاقات، و أنماط المعاملات وحجم ومبالغ المعاملات التي تمت خلال السنة المالية؛

- المعلومات ذات الطابع الهام التي تسمح بتقدير محيط ممتلكاتها ووضعيتها المالية ونتيجة المجمع

- توضيح فوارق الاندماج الأول وكذا طريقة اهتلاك فوارق الاقتناء الايجابي goodwill.

4- المعلومات ذات الطابع العام:

وتخص المعلومات المتعلقة بشركات رؤوس الأموال وهي¹:

- كل ما يخص الأسهم ويهم حملتها(عدد الأسهم،قيمتها،تطور عددها خلال السنة،الأسهم التي تحوزها المؤسسة،الأسهم المحتفظ بها للإصدار،وكذا حقوق الامتياز و القيود المحتملة للأسهم)؛
- مبلغ توزيع الحصص المقترح،ومبلغ الحصص ذات الامتياز غير المدرجة في الحسابات؛

¹ - نفس المرجع،ص 41.

- الالتزامات المالية واجبة الدفع للمساهمين أو التحصيل؛
- مبلغ الالتزامات المالية غير المسجلة في الميزانية؛
- الالتزامات الملتمزم بها في مجال المعاشات؛
- معلومات حول العمليات التي تمت خلال السنة في الأسواق المالية متى كانت تمثل قيما ذات أهمية؛
- مخاطر وخسائر غير قابلة للقياس في تاريخ إعداد الكشوف المالية ولم تكن موضوع مؤونة؛
- حوادث حصلت بعد إقفال السنة المالية بالأخص تلك المعلومات ذات أهمية وإغفالها يؤثر في القرارات؛
- إعانات عمومية غير مدرجة في الحسابات بفعل طبيعتها (كتدابير حكومية تخص قطاع معين كمنح ضمانات، وضع دراسات تحت تصرفها، منح قروض، وضع سياسات شراء ترمي إلى دعم المبيعات).

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكننا من القول أن إصدار النظام المالي المحاسبي المالي الذي يعوض ويلغي المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ، يأتي تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة وتكريسا لانضمام الجزائر لاقتصاد السوق، بحيث يعبر هذا النظام المحاسبي عن مجموع القواعد والممارسات المحاسبية فهو الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب وتسجيل العمليات وإثباتها في الدفاتر والسجلات، واستخراج البيانات والكشوف المحاسبية والإحصائية وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام. و حسب القانون الجزائري رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي والصادر في الجريد الرسمية العدد 47 نص على أن: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

و قد بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001 وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، و تم تحديد أحكام نظام المحاسبة المالية الجديد في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي قواعد التقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء و المنتجات ومحتوى الكشوف المالية و طريقة عرضها و كذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، ويقر النظام المحاسبي المالي الجديد حسب هذا القرار محاسبة الأصول والخصوم والأعباء و المنتجات وكذا القواعد العامة للتقييم ،وبخصوص القواعد الخاصة بالتقييم والمحاسبة فقد تطرق النص إلى التثبيبات العينية والمعنوية و المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ والإعانات والقروض بالإضافة إلى تقييم الأعباء و المنتجات المالية .وفيما يخص الكيفيات الخاصة بالتقييم والمحاسبة فقد أشار النص إلى عمليات منجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير وشركات المساهمة وامتيازات المرفق العمومي. كما حددت في هذا النص العقود طويلة الأجل.

ويشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، و الذي يعمل على تلبية مختلف إحتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ، و ذلك في مجال الإفصاح و القياس، قصد توفير معلومات مالية وافية ، و تدعيم شفافية الحسابات ، و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة .

الفصل الثاني:

الأداء المالي مفهومه

و مؤشرات

تمهيد:

إن مسعى أي مؤسسة هو الاستمرارية وإن كان استمرار أي مؤسسة مرتبط بقدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، يقودنا إلى الحديث على الأداء، و يعد مفهوم الأداء عموما و الأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة و شمولاً، وعليه فإن هذا التنوع في تعريف الأداء ما هو إلا نتيجة التطور الذي تعرفه المؤسسة من جهة و كذا المعايير أو المقاييس أو الزاوية التي يعرف بها الأداء ، وعلى الرغم من هذا الاختلاف في تقديم مفهوم موحد، فإن المنظرين و الكتاب و المسيرين يتفقون أن الأداء مفهوما جوهريا في مجال التسيير، و ما هو إلى دالة لكافة أنشطة المؤسسة، أو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة.

وعليه سنحاول في هذا الفصل إلى التطرق إلى مفهوم الأداء و الأداء المالي من خلال جملة المباحث

التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء؛

المبحث الثاني: تعريف الأداء المالي و أهميته؛

المبحث الثالث: مؤشرات و معايير تقييم الاداء المالي؛

المبحث الرابع: إنعكاسات النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء

يعد الأداء مفهوماً جوهرياً وهاماً للمؤسسات بشكل عام، وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء التسيير، كما أنه يعد عنصراً محورياً لجميع فروع وحقول معارف التسيير، فضلاً عن كونه البعد الأكثر أهمية لمختلف المؤسسات و الذي يتمحور من خلاله وجود المؤسسة من عدمه، وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تتناول الأداء، إلا أن المجال لا يزال مفتوحاً لمزيد من الأبحاث لتحديد مفهوم شامل للأداء، خاصة وأنه لم يعد مفهوم بسيط بمعايير محددة يتفق عليها الجميع، يبقى مفهوم الأداء مجالاً خصباً للبحث و الدراسة ومحتوياته متجددة بتجدد وتطور محيط المؤسسة.

I- تعريف الأداء:

يعتبر الأداء من المفاهيم التي تنتم بالديناميكية في محتواها المعرفي، حيث عرف مفهوم الأداء تطورات عديدة، باعتباره يعكس النتيجة المنتظرة من كل نشاط، إن هذه الأهمية جعلت من إسهامات الباحثين في هذا الحقل المعرفي غزيرة، نابعة من تعدد المعايير المعتمد في دراسة الأداء وقياسه ، لأنه على ضوء تعريفه تتحدد مؤشرات قياسه وإجراءات تحسينه. وقبل التطرق إلى تحديد مفهوم الأداء نشير في المقام الأول إلى لأصوله التاريخية، فمصطلح الأداء مشتق من الكلمة الفرنسية *parformer* التي يعود وجودها في القرن الثالث عشر¹، و المشتقة من اللفظة اللاتينية *Performare* التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما²، و التي استعملت هذه اللفظة في الإنجليزية *Performance* في القرن الخامس عشر³ التي تعني انجاز العمل أو " الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه " ⁴.

فمن منطلق أن الأداء " يمثل مدى النجاح في أي مجال " ⁵ كمفهوم عام، ولتبريره يرى Legendre " أن الأداء يمثل النتيجة المحصلة من طرف الشخص لنشاط ما من خلال العمل المنجز بنوعية ومنفذ وفق قواعده الخاصة " ⁶. وفي هذا السياق يعبر Eccles على الاداء بأنه "انعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهدافها"، ويتفق معه Robins & Wiersema اذ يعتبران عن الأداء بكونه " قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها

¹ - Y. Pesqueux, *la notion de performance globale*, 5ème forum international sur La Performance Globale de l'Entreprise, Université Tunis Carthage, 1er - 2 Décembre, 2004, P2

² - عبد الملوك مزهوده، الأداء بين الكفاءة و الفاعلية: مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001، ص 86

³ - Y. Pesqueux, *la notion de performance globale*, Op.cit, P2

⁴ - عبد الملوك مزهوده، الأداء بين الكفاءة و الفاعلية: مفهوم و تقييم، مرجع سابق، ص 86

⁵ - Grand Larousse « réussite dans n'importe quel domaine ».

⁶ - Sylvie Saint-Onge et Victor Haines, *gestion des performances au travail*, de Boeck, Bruxelles, 2007. P60.

طويلة الأمد"¹. في حين يرى آخرون أن الأداء مرتبط بكيفية استغلال المؤسسة لمواردها، وهذا ما يؤكد Miller&Bromiley بأن الأداء محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية و البشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق الأهداف.² وبمعنى آخر فالأداء يمثل الكيفية التي تؤدي بها المؤسسة مهامهم أثناء العمليات الإنتاجية و العمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة وفق طبقا البرنامج المسطر و الأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة. وهذا ما يؤكد Zahar & Pearce فالأداء هو "النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية و التأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المؤسسة في تحقيق أهدافها".³

وان كان الأداء يمثل درجة القيام بالمهام أو درجة تنفيذ الأعمال فيعرفه A.Kherkhem "تأدية العمل أو انجاز عمل أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد إلى الوصول إلى الأهداف المسطرة"⁴. فمن خلال هذا التعريف نلاحظ ارتباط تعريف الأداء بقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ويمكن القول أن الأداء يمثل تلك النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها. وضمن هذا الإطار يرى Wright أن الأداء يمثل نتائج لا يعرف مستواها مفترضا منذ البداية قدرة المنظمة على تحقيق مستوى عال لأدائها.⁵

من خلال التعاريف السابقة يمكن ربط تعريف الأداء وفق منظورين بأنه المرآة العاكسة للنتائج المطلوب تحقيقها في حين يعتقد بعضهم الطريقة التي يتم من خلالها الاستخدام الكفاء للمواد وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن الكفاءة و الفعالية.

حيث يقصد **بالكفاءة (l'efficience)** فيقصد بها القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة بأقل التكاليف، فالعملية الكفاءة أما هي العملية الأقل تكلفة.⁶ في حين يقصد **بالفعالية (l'efficacite)** تعني القدرة على

¹ -وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص38.

² - نفس المرجع، ص38.

³ - نفس المرجع، ص39.

⁴ - الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص216.

⁵ - وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، مرجع سابق، ص39.

⁶ - Bernard Martory, Christine Delay, Fabien Siguier, Piloter les performances RH : La création de valeur par les ressources humaines, Liaisons, Paris, 2008, P21

تحقيق الأهداف المسطرة للوصول إلى النتائج محدد. فالعملية الفعالة هي تلك العملية التي تبلغ أهدافها بالضبط.¹ ولو أن هنالك من يرى يعكس المصطلحين-الكفاءة و الفعالية-من حيث المدلول.²

ويتفق كثير من الباحثين على ان الفعالية تعني مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها. وهذا يعني تقاس درجة فعالية المؤسسة بمدى تحقيق أهدافها، أما الكفاءة تقاس بنسبة المخرجات الى المدخلات (هي أنجاز أكبر قدر من الأهداف المحددة بنفس التكلفة أو تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة).

وللفاعلية عدة مداخل (مدخل الأهداف، ومدخل النظم) ونقول أن الأداء فعال بمعنى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها فوق مدخل الأهداف فالفعالية تعني تحقيق الهدف والوصول إلى النتائج التي تم تحديدها. أما وفق مدخل النظم فالفعالية تنحو وفق هذا إلى الأداء الكلي للمنظمة وإدخال الكفاءة إلى جانب الفعالية، حيث ينظر إلى المنظمة على أنها نظام متكامل يتكون من أجزاء متداخلة لتحقيق هدف مشترك.³

وفي الواقع الكفاءة و الفعالية هما وجهان لعملة واحدة إذا تعلق بتعريف الأداء وعليه "قالأداء العلاقة بين النتيجة و المجهود و هو أيضا معلومة كمية في اغلب الأحيان تبين حالة أو درجة بلوغ الغايات و الأهداف و المعايير و الخطط المتبعة من طرف المؤسسة"⁴، وهذا ما يؤكد Miller et Bromiley حيث ينظران هذان الكاتبان إلى الأداء على انه "انعكاس استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية، واستغلالها بكفاءة و فعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"⁵، نلاحظ من هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال موارد المؤسسة، ونقصد بذلك عامل الكفاءة، والنتائج (الأهداف) المحققة من ذلك الاستخدام، ونعني بذلك عامل الفعالية، أيضا يمكن أن نستشف من التعريف نفسه أن أهمية هذا المفهوم بالنسبة لمنظمات ومؤسسات الأعمال تكمن في أن الأداء يستعمل للحكم على هذه المؤسسات من حيث قدرتها على تحقيق أهدافها، ومدى التزامها بالرشادة في الوصول إلى ذلك (أي مدى عقلانية الطريقة المتبعة).⁶

غير أن مفهوم الأداء عرف تطورا جديدا في محتواه، تبعا إلى التطورات التي يشهدها محيط المؤسسة عند تحديد مفهوم الأداء ففي حين كان ينظر للأداء على انه تخفيض التكاليف انتقل مفهومه إلى المردودية

¹ -Op.cit, P21

² - عبد المليك مزهوده، الأداء بين الكفاءة و الفعالية: مفهوم و تقييم، مرجع سابق، ص 87.

³ - مدحت محمد أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2008، مصر، ص 84.

⁴ - عبد المليك مزهوده، الأداء بين الكفاءة و الفعالية: مفهوم و تقييم، مرجع سابق، ص 87.

⁵ - الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مرجع سابق، ص 218.

⁶ - نفس المرجع، ص 218.

الاقتصادية و المالية ليتوسع ويشمل بذلك مصالح الأطراف الأخذة وهذا بظهور ما يسمى الفكر الاستراتيجي في الإدارة. حيث عرف Lorino الأداء وفق هذه المنظور "الأداء يتمثل في قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية"¹. وعليه يمكننا القول أن الأداء "فعل يعكس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها (الكفاءة) سواء على المستوى الاستراتيجي أو العملي باستغلال كامل وعقلاني للموارد (الفعالية) المتاحة"². أن هذا المفهوم للأداء ما هو إلا سبب توجه المنظمات إلى نظام إدارة الأداء إلى بداية ظهور الأداء الاستراتيجي، من خلال النظرة التكاملية بين أهداف إدارة الأداء و أهداف المؤسسة³.

كما يضاف إلى ما سبق أن التطورات السابقة وغيرها أفضت إلى تكوين مفهوم جديد للأداء.

II-أنواع الأداء:

إذا كان مفهوم الأداء بصفة عامة يحتل مكانة بارزة في علوم التسيير فإن البحث في أنواع الأداء لا يقل أهمية عن ذلك لأن معرفة هذه الأنواع من شأنه أن يساهم في تحديد مفهوم للأداء، بما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط إلى حد بعيد بالأهداف، وتصنيف الأداء يعتبر ذا أهمية يتطلب الدقة في اختيار المعايير، وتحديد أنواع الأداء يفرض تحديد تلك المعايير، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة.

II-1- حسب معيار المصدر

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى أداء داخلي وأداء خارجي:

1-الأداء الداخلي Performance intrinsèque : كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة وبما أن

الأداء دالة تابعة فإن الأداء الداخلي يشكل أساسا من التوليفة التالية: الأداء البشري، الأداء التقني، الأداء المالي، وينتج من تفاعل مختلف الأداءات الجزئية متمثلة في الأداء البشري أي أداء المورد البشري في المنظمة، والأداء التقني الذي يتعلق بجانب الاستثمارات، والأداء المالي الخاص بالإمكانات المالية المستعملة⁴.

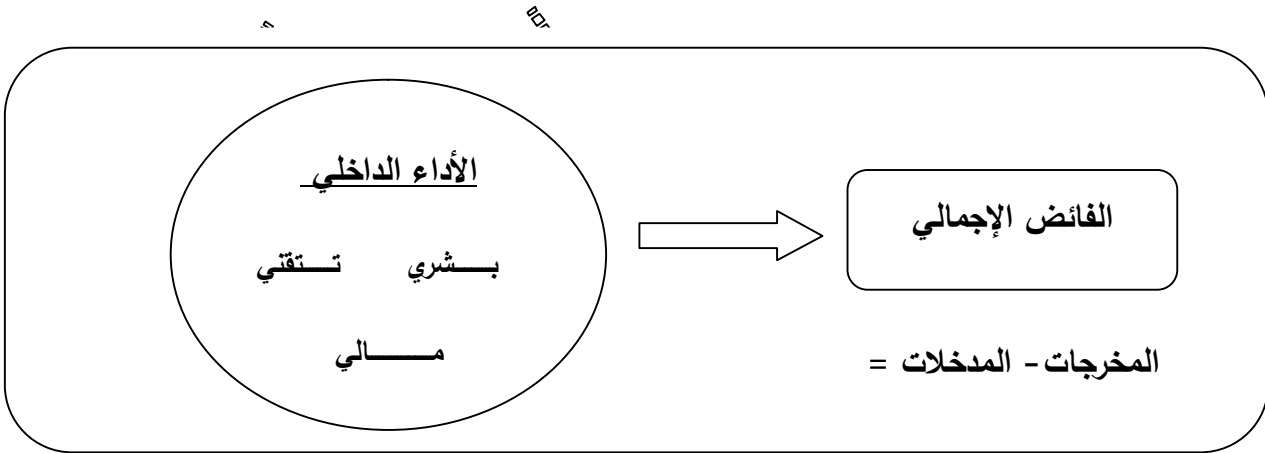
¹ - Hicham Attouch, **La performance globale de l'entreprise revisitée**, REVUE Des économies nord Africaines N°5 P 50.

² - يحيوي نعيمة، أدوات مراقبة التسيير بين النظرية و التطبيق دراسة حالة قطاع صناعة الحليب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 219.

³ - نفس المرجع، ص 223.

⁴ -Bernard Martory, Christine Delay, Fabien Siguier, **Piloter les performances RH : La création de valeur par les ressources humaines**, Liaisons, Paris, 2008, P23

شكل رقم (2-1): مصادر الأداء

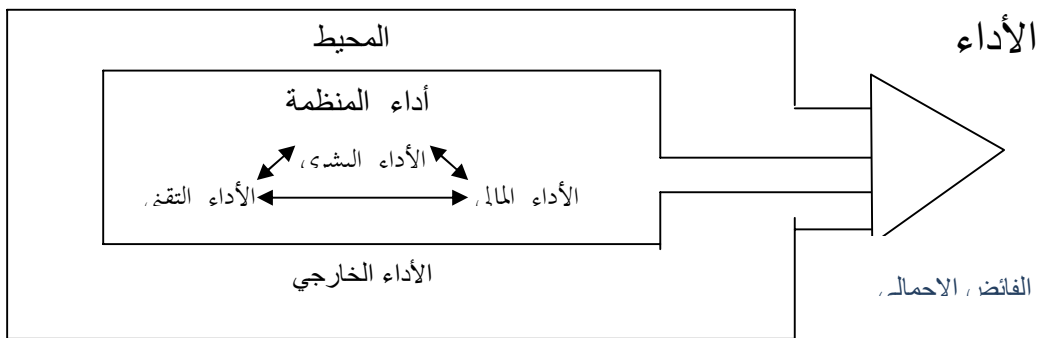


Bernard Martory, Christine Delay, Fabien Siguier, **Piloter les performances RH : La création de valeur par les ressources humaines**, Liaisons, Paris, 2008, P23 بتكيف من الباحث

2- الأداء الخارجي Performance extrinsèque: وفق هذا المعيار فالأداء الخارجي هي تلك

الآثار الإيجابية التي تؤثر في المؤسسة كما يمكن تعريفه الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة فهو ينتج عن المحيط الخارجي للمؤسسة، وبالتالي فهي مجموعة التغيرات و القيود و المواقف الخارجة عن سيطرة المؤسسة وبالتالي فإن المؤسسة لا يمكنها التحكم بها. وبالتالي فهي تمثل محيط المؤسسة وحسب H.Mintzberg بأنه « كل ما هو خارج المؤسسة»، وعليه فقد يأخذ الأداء الخارجي شكل فرص يسمح إستغلالها تحسين أداء المؤسسة بل يتعدى إلى خلق الفرص (وضع استراتيجيات) التي بدورها تساهم في تحقيق الأهداف أو في شكل آثار سلبية تفرض على المؤسسة تجنبها أو التكيف معها للتخفيف من أثارها.¹

شكل رقم (2-2): الأداء الذاتي والأداء الخارجي



المصدر: Bernard Martory, **Contrôle de gestion sociale**, 2ème édition, Vuibert, Paris, 1999, P237

¹ - عبد المليك مزهوده، الأداء بين الكفاءة و الفاعلية: مفهوم و تقييم، مرجع سابق، ص91.

II-2- حسب معيار الشمولية:

فحسب معيار الشمولية الذي قسم الأهداف إلى كلية وجزئية يمكن تقسيم الأداء إلى:¹

1- الأداء الكلي: و هو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر و الوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، و لا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى و كفاءات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالإستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو...

2- الأداء الجزئي: وهو الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تبعا لفروع المؤسسة ونقسياتها فنجد مثلاً أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة التسويق... الخ. ونشير هنا إلى أن الأداء الكلي ما هو إلى حاصل تجميع وتفاعل الأنظمة الفرعية.

II-2- حسب معيار الطبيعة: وفق هذا المعيار فإن المؤسسة تقسم أهدافها إلى أهداف اقتصادية،

أهداف اجتماعية، أهداف إدارية...، يمكن تصنيف الأداء إلى:

1- الأداء الاقتصادي: يمثل الأداء الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تحاول المؤسسة بلوغها، من خلال تحقيق الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها وتدنية مستويات استخدام مواردها²، ويتم قياسه عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة، ويعتمد في ذلك على سجلات ودفاتر المنظمة أو المؤسسة محل التقييم، وكذلك ما تعده من قوائم وتقارير، ومن ثم فإن أدوات تقييم الأداء الاقتصادي هي التحليل المالي بما يعتمد عليه من نسب ومؤشرات مالية.³

2- الأداء الاجتماعي: ويعرف Carroll, Wood الأداء الاجتماعي بأنه "ترتيب المبادئ التنظيمية للمسؤولية الاجتماعية، من خلال العمليات والبرامج والسياسات والنتائج الملحوظة التي ترتبط بالعلاقات الاجتماعية للمؤسسة".⁴

¹ - عبد الملك مزهوده، الأداء بين الكفاءة و الفاعلية: مفهوم و تقييم، مرجع سابق، ص89.

² - نفس المرجع، ص89.

³ - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2009

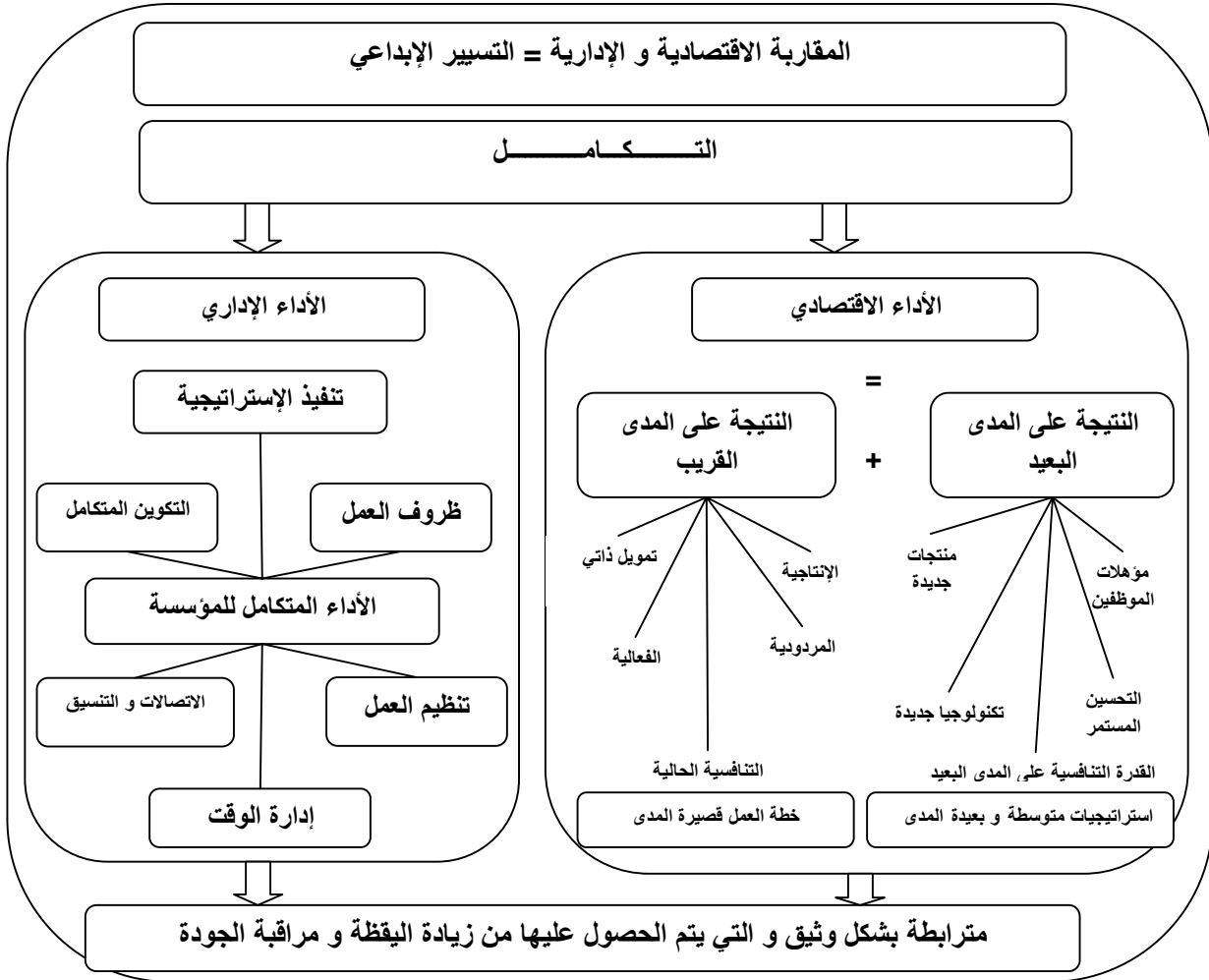
ص116،

⁴ - Angèle DOHOU, Nicolas BERLAND, *Mesure de la performance globale des entreprises*, P17-18, in site internet : <http://www.iae.univ-poitiers.fr/afc07/Programme/PDF/p154.pdf>

ويعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، حيث تتمثل الأهداف المؤسسة على المستوى الاجتماعي من خلال مساهمة المؤسسة في النشاط الاجتماعي و الثقافي و البيئة المحيطة ويتميز هذا النوع من الأداء بنقص المقاييس الكمية المتاحة لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها و بين الجهات التي تتأثر به.¹

3- الأداء الإداري: يمثل الأداء الإداري للخطط و السياسات و التشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية، ويتم تحقيق ذلك بحسن اختيار أفضل البدائل التي تحقق أعلى المخرجات الممكنة، ولتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات وكذا البرمجة الخطية.²

شكل رقم (2-3): الأداء الاقتصادي و الاداء الاداري



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد Hicham Attouch, La performance globale de l'entreprise revisitée,

REVUE Des économies nord Africaines N°5 P 57

¹ - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، مرجع سابق، ص 117.

² - نفس المرجع، ص 117.

III- تقييم الأداء:

إن التطورات الحاصلة في بيئة المؤسسة وذلك من خلال اشتداد المنافسة من جهة وتطور التكنولوجي وكذا القيود الاقتصادية والاجتماعية انعكست بشكل مباشر في نظم قياس وإدارة الأداء وهذا في سبيل الوصول إلى أدوات قياس تساهم في دعم قرارات المؤسسة، وعليه فإن نظم قياس وإدارة الأداء قد تأثرت بالتطور الحاصل في مفاهيم التسيير وبالأخص إذا تعلق الأمر بحاجة المؤسسة للمعلومات المالية و غير المالية مما أُلزم نظم قياس وإدارة الأداء للارتقاء بمنظومة قياس وتقييم أداء المؤسسات و العمل على نقلها من مجرد تحليل في الماضي إلى دراسة و تحليل السلوك المستقبلي لهذا الأداء.

III-1- تعريف تقييم الأداء

تحتاج المؤسسة إلى أداة تستطيع على أساسها الحكم على فعالية وكفاءة أنظمتها، وتتوقف فعالية المؤسسة على القياس الفعال للأداء وهذا إنطلاقاً من النتائج المحققة استناداً على الموارد المستخدمة، وعليه فإن المؤسسة المتميزة هي المؤسسة التي بإمكانها وضع نظام تقييم فعال للأداء الذي بدوره يساهم في تحديد العوامل المهمة التي تحقق النجاح، كما يساهم في تحديد مناطق الضعف و التي تحتاج إلى تحسين وعليه فإن تقييم الأداء عملية مهمة يتحدد من خلالها نجاح أو فشل المؤسسة.

وقد ظهرت العديد من التعاريف التي تحاول إعطاء مفهوم لها يمكن أن تحصر في أربعة أبعاد:

1- تقييم الأداء كجزء من الرقابة:

يمثل جوهر عملية الرقابة في تحديد انحرافات النتائج الفعلية على المتوقعة وهذا من بعد عملية تقييم الأداء التي تعتبر جزء من عملية الرقابة من خلال وضع معايير ومؤشرات.

وفي هذا الشأن هنالك من يرى أن تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فإذا كانت الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل التنظيم لكي يصل إلى هدف محدد فإن تقييم الأداء هو استقراء دلالات و مؤشرات المعلومات الرقابية.¹ وفي نهاية الثمانينات عملت مراقبة التسيير على إجراء تعديلات هامة في أفاق التي تتناول الأداء، حيث استطاعت أن تنتقل من قياس الأداء إلى إدارة (تسيير) الأداء، وهذا التغيير جعل مراقبة التسيير تهتم أكثر بأسباب

¹ - عبد المليك مزهوده، الأداء بين الكفاءة و الفاعلية: مفهوم و تقييم، مرجع سابق، ص95.

الأداء و التي يطلق عليها اسم العوامل المولدة للأداء *Facteurs générateurs* و التي تعد بمثابة العناصر التي يجب التأثير عليها من أجل تعديل مختلف أبعاد الأداء.¹

و يعرفه بعض الباحثين على أنه " إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المشروع للأهداف التي أقيم من أجلها، و مقارنة تلك الأهداف بالأهداف المخططة، من أجل معرفة و تحديد مقدار الانحرافات عن ما تم تحقيقه فعلا مع تحديد أسباب تلك الانحرافات و أساليب معالجته".² ويرى Bergeron تقييم الأداء كجزء من الرقابة من خلال " تحديد ما إذا كانت المؤسسة لها القدرة على تحقيق إلى الأداء المطلوب من خلال الحفاظ أو تحسين أو تصحيح أو توقع الأداء".³

ينظر بعض الباحثين إلى تقييم الأداء على أنها "دراسة و تحليل جوانب القوة و الضعف التي تكتنف انجاز الأنشطة سواء على مستوى الفرد أو المنظمة أو أي جزء من أجزائها".⁴

2- تقييم الأداء كأداة لتقييم النتائج:

وفق هذا المنظور وردت الكثير من التعاريف التي تنظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها: تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج وذلك من خلال التحقق من بلوغ الأهداف المخططة استنادا إلى الموارد المستخدمة.

ويرى Lorino "هي نقطة التقاء بين الأهداف الإستراتيجية والأنشطة التشغيلية، ويتوقع أن تدفع المؤسسة نحو تحقيق هدف أو لتمكينها من تقييم النتيجة"⁵. و يعرف أيضا بأنه: "الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات و تشخيص مسببتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات و غالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق

¹ - يحيوي نعيمة، أدوات مراقبة التسيير بين النظرية و التطبيق دراسة حالة قطاع صناعة الحليب، مرجع سابق، ص 223.

² - كاضم جاسم العيساوي، الاقتصاد الإداري، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 2.

³ - H. Bergeron, **Les indicateurs de performance en contexte PME, quel modèle appliquer**, 21^{eme} Congrès de l'Association Française de Comptabilité, Angers.2000.P11

⁴ - عبد السلام أبو قحف، أساليب التنظيم و الإدارة، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 235.

⁵ - P.Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance**, 3^{ème} édition, Éditions d'Organisation, Paris,2003,P142

فعلا و ما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة.¹ أو هي: تقديم حكما ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أو بتعبير آخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سلف.²

3- تقييم الأداء كعملية اتخاذ القرارات:

وفق هذا المنظور يرى بعض الباحثين أن عملية تقييم الأداء كجزء لعملية اتخاذ القرار هو عملية قياس فتقييم الأداء أو انجازات المؤسسة المحققة فعلا باستخدام مؤشرات أغلبها كمية ليصبح لدى المسير بالإضافة إلى المعلومات المعيارية معلومات حقيقية تعبر عن النتائج الفعلية للمؤسسة أو أحد أنظمتها، تسمح المقارنة بينهما بإصدار أحكام تقييميه بشأن أداء المؤسسة أو إحدى أنظمتها الفرعية.³

هناك تعريف آخر يرى بأن تقييم الأداء هو " مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور وغالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلا وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة".⁴

ينظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمنظمة في تاريخ معين وذلك كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الادارية.

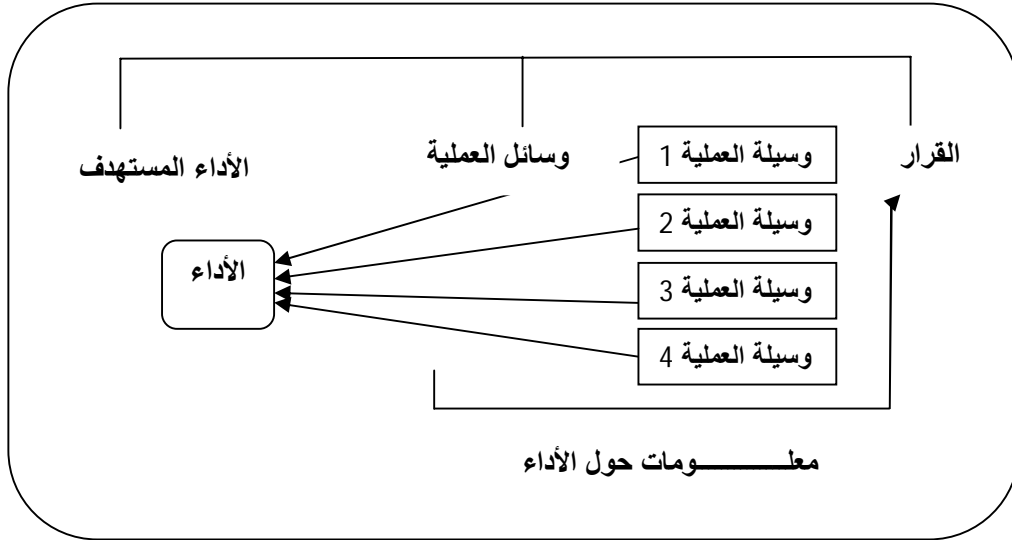
¹ - مجيد محمود الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2007 ص 31.

² - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات لأعمال. دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص30.

³ - عبد عبد الملوك مزهوده، الأداء بين الكفاءة و الفاعلية: مفهوم و تقييم، مرجع سابق، ص96.

⁴ - شريف باشا، أحمد عيسون حامد، تقييم الأداء وزيادة الكفاءة الإنتاجية، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، مارس، 1983،

الشكل رقم (2-4): علاقة تقييم الأداء بإتخاذ القرار



المصدر: Françoise GIRAUD et autre ,**Contrôle de Gestion et Pilotage de la Performance, P90**,
4- تقييم الأداء كقياس:

يمكن تعريف تقييم الأداء وفق هذا المنظور بأنه: " عملية اكتشاف وتحسين تلك الأنشطة التي تؤثر على ربحية المنظمة، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات ترتبط بأداء المنظمة في الماضي والمستقبل بهدف تقييم مدى تحقيق المنظمة لأهدافها المحددة في الوقت الحاضر"¹ هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.²

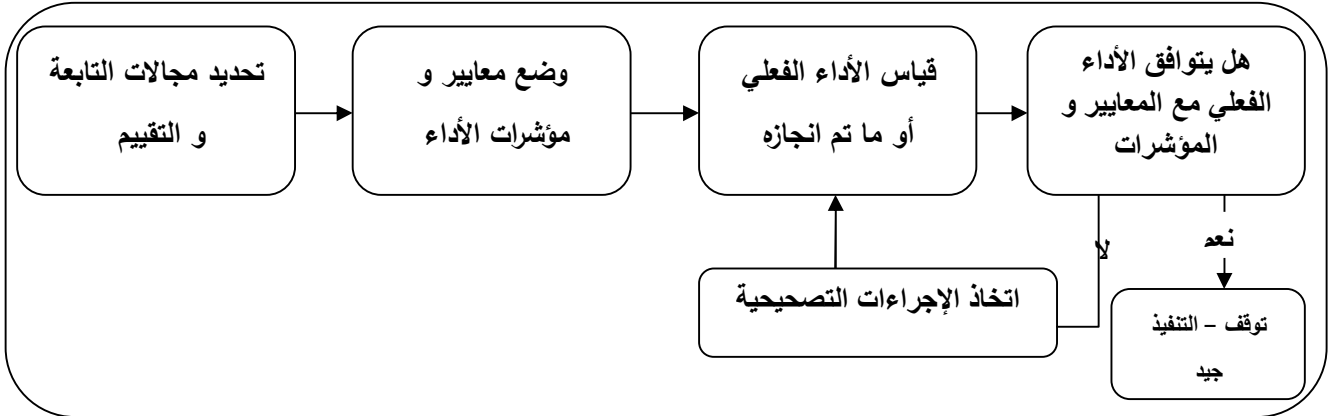
III-2- مراحل تقييم الأداء:

تمثل متابعة وتقييم الأداء المرحلة الأخيرة من مراحل عملية الرقابة، وتنطوي هذه المرحلة على متابعة ما تم انجازه أثناء نشاط المؤسسة، ومقارنة الأداء الفعلي بالأهداف و النتائج المرغوبة أو المحددة، وذلك لتقييم النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر، وتوفر هذه المرحلة المعلومات الضرورية لمختلف المستويات التنظيمية التي تساهم في عملية اتخاذ القرار، وتحتوي عملية متابعة وتقييم الأداء على المراحل الأساسية التي يوضحها الشكل التالي:

¹ المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، مرجع سابق ، ص 193

² دادن عبد الغني، قراءة في الاداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص 41.

شكل رقم (2-4): مراحل تقييم الأداء



المصدر: المنظمة العربية للتنمية والإدارة، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، ص 93.

ويتضح من الشكل السابق أن مراحل تقييم الأداء تتلخص فيما يلي:

1- تحديد مجالات المتابعة و التقييم:

تتمثل هذه المرحلة في مرحلة ما قبل التقييم حيث يتحتم على المؤسسة تشخيص محيط المؤسسة الداخلي (دراسة مختلف وظائف المؤسسة من حيث الوظائف)، ومحيط المؤسسة الخارجي (المنافسة، القوانين، التطورات التكنولوجية،...)، وهذا لإيجاد تصور عام لوضعية المؤسسة، من خلال دراسة النقاط التالية:

- الكفاءة: ويتم تحقيق النتائج من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- الفعالية: درجة النجاح في تحقيق الأهداف.
- النتائج: وتتمثل أهم جوانب النتائج الواجب تقييمها: حجم مخرجات الأنشطة، نوعية المخرجات، الزمن المحدد للإنجاز، الإيرادات والتكاليف.

2- وضع معايير ومؤشرات الأداء:

بعد فحص وتحليل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية تأتي مرحلة وضع المعايير و مؤشرات الأداء التي تتميز بأنها مستخرجة من واقع نشاط الوحدة وهنا تأتي درجة التقويمية للمعايير حيث أن المعيار الأمثل هو الذي يمثل النشاط الأمثل للوحدة أو مطابق للحالة المثالية أو القياسية أو المخططة.¹

¹ - مجيد محمود الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، مرجع سابق، ص 81.

شكل رقم (2-5): مراحل اعداد معايير ومؤشرات الأداء



المصدر: وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، مرجع سابق، ص 101

3- قياس الأداء الفعلي:

يشير لفظ القياس إلى جميع الإجراءات المتبعة التي تستخدم في جمع البيانات و المعلومات لتحليلها واستخلاص النتائج، للحكم على مدى كفاءة وجودة وفعالية نشاطات الوحدة الاقتصادية، وترتبط عملية القياس بوجود معايير ومؤشرات و أطر مرجعية تساهم في تحديد قيمة ومدى درجة النجاح أو الجودة في الانجاز المحقق على مستوى المؤسسة من خلال مقارنة ما تحقق مع المعايير و المؤشرات الموضوعية سلفاً.

4- المقارنة واتخاذ القرارات:

إن المحصلة النهائية لعملية تقييم الأداء هي التوصل إلى جملة النتائج لمقارنتها مع المعايير و المؤشرات الموضوعية مسبقاً، و الوقوف على تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المحددة أو وجود انحرافات أو تباين في النتائج المحققة عن المعايير المستهدفة. وهنا يجب تحليل الانحرافات ومعرفة أسبابها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.¹

¹ - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، مرجع سابق، ص 98.

III-3- أهمية تقييم الأداء:

أصبح تقييم الأداء جزء أساسي من أنظمة الإدارة، وهذا من خلال إن علاقة المؤسسة بمحيطها تتعكس على الأداء، وبشكل أساسي إذا استخدم التقييم المناسب يمكن تحديد العلاقات السببية بين مختلف أبعاد الأداء، وعموما فإن تقييم الأداء يوفر للمؤسسة المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الصحيحة واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، ويمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء في النقاط التالية:¹

- عملية تقييم الأداء توفر مدخلا واضحا للتركيز على ما هو مخطط، فتسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة؛
- يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد، ويحفز المنظمة على توفير الوقت و الموارد و الطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف؛
- يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية و المرونة بتوفير التغذية العكسية حول مجريات سير الأعمال في الوحدة الاقتصادية بالنحو الذي يساهم في تحقيق الأهداف؛
- يساعد المؤسسة في تحديد وتحليل الفجوات الموجودة في الأداء، وإجراء التعديلات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرقبة.
- يساهم في توفير بيانات حقيقية ملموسة يمكن الاستناد إليها في اتخاذ قرارات سليمة حول عملية عمليات المؤسسة؛
- يساهم تقييم الأداء في تحديد المحاور الفعالة التي لها تأثير في أهداف المؤسسة وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف*؛
- يساهم تقييم الأداء التحسين المستمر لمختلف أنشطة المؤسسة؛

¹ - وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، مرجع سابق، صص 70-72.
* - Brown, Mark Graham (1999): لا يمكن أن يكون هنالك تحسين من دون تقييم، فإذا ما كانت المنظمة لا تعلم أين هي الان من حيث واقع عملياتها، فإنها لن تتمكن من معرفة مستقبلها، وبالتأكيد فإنها لن تتمكن من الوصول الى حيث تريد. فالعمل بدون قياس كالسفر في صحراء واسعة من دون بوصلة أو خريطة.

- يساهم تقييم الأداء في صياغة الأساس التي تستند عليها المؤسسة لأغراض التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرار؛

III-4- أهداف تقييم الأداء:

تهدف عملية تقييم الأداء إلى:¹

- الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الإقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها؛
- الكشف عن أماكن الخلل و الضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية و إجراء تحليل شامل لها و بيان مسبباتها و ذلك و بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها و إرشاد المنفذين إلى وسائل تلافها مستقبلا؛
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الإقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يضطلع به و ذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية و تحديد انجازاته سلبا أو ايجابيا ، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام بإتجاه رفع مستوى أداء الوحدة؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل و بنوعية جيدة؛
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الإقتصاد الوطني، وذلك بالإعتماد على نتائج تقييم الأدائي لكل مشروع فناعة قطاع وصولا للتقييم الشامل؛
- تصحيح الموازنات التخطيطية و وضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات و الخطط العلمية البعيدة عن المزاجية و التقديرات غير الواقعية.

¹ - مجيد محمود الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، مرجع سابق، ص32.

III-5- صعوبات تقييم الأداء:

- تواجه عملية تقييم الأداء العديد من الصعوبات قد تحول دون نجاحها، أهمها:¹
- صعوبة تحديد نموذج نظري متكامل واضح وعلى درجة من الدقة والموضوعية بسبب اختلاف البيئات التنظيمية وطبيعة أهدافها؛
 - عدم فعالية مقاييس الأداء الحالية في كشف حالات التعثر والإفلاس التي قد تتعرض لها المؤسسة، لاعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق والقيم التاريخية والطرق المحاسبية التي قد تصبح قديمة وغير ذات قيمة في حالة التضخم؛
 - تفاعل العوامل والظواهر المتجانسة، مما ينجر عنه صعوبة الفصل بينها لتقييم أداء كل منها على حدة بالإضافة إلى تداخل و تعارض الأهداف؛
 - صعوبة تحديد الأولويات والجوانب والمتغيرات الأكثر أهمية وارتباطا بالأداء، فغالبا ما يكون التركيز على قياس العناصر السهلة بدلا من التركيز على قياس القضايا الهامة التي تؤثر على مستقبل المؤسسة؛
 - سيطرة المقاييس الكمية في عملية القياس نظرا لسهولتها؛
 - صعوبة التعبير عن بعض العوامل بوحدة كمية؛²
 - مشكل المفاضلة بين التقييم النقدي و التقييم العيني في تفسير الأداء؛³
 - غالبا ما يتم تحديد المقاييس طبقا لسلوك المديرين وتحيزهم الشخصي اتجاه الأهداف قصيرة الأجل والمحدودة على حساب الأهداف الإستراتيجية؛
 - غياب النظرة الشاملة للمخرجات والنتائج؛
 - النقص في الكوادر البشرية المدربة للقيام بقياس الأداء.

¹ - عبد الملوك مزهوده، الأداء بين الكفاءة و الفاعلية: مفهوم و تقييم، مرجع سابق، ص98.

² - يحيى نعيمة، أدوات مراقبة التسيير بين النظرية و التطبيق دراسة حالة قطاع صناعة الحليب، مرجع سابق، ص 225.

³ - نفس المرجع، ص 225

المبحث الثاني: تعريف الأداء المالي و أهميته

بعد أن تعرفنا على مفهوم الأداء بشكل عام سنحاول التعريف على الأداء المالي، وهذا لأهمية الأداء المالي بالنسبة للمسيرين و المستثمرين و الأطراف المهتمة، وعليه فإن المؤسسات الرائدة هي التي تسعى إلى تعظيم قدراتها من أجل تحقيق أهدافها.

I- تعريف الأداء المالي:

إن التطورات التي عرفها مفهوم الأداء المالي لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم لولا ذلك الارتباط بين نشاط المؤسسة ونتائجها، وعليه فإن تحسين هذه النتائج أو بالأحرى تحسين أداء المؤسسة المالي يعد تعريف الأداء المالي مفهوما جوهريا و هاما للمؤسسة الاقتصادية بشكل عام برغم من كثرة البحوث و الدراسات التي اهتمت بتعريف الأداء المالي إلا أن المجال مازال واسع لتأطير هذا المفهوم الواسع و المتجدد بتجدد وتغير وتطور أي من مكونات المؤسسة على اختلاف أنواعها. وعليه يمكن تعريفه من الزاوية التي تم تحلل أداء المؤسسة وعليه يمكن تعريف الأداء المالي بـ :

من زاوية العلاقة بين الموارد المخصصة و النتائج المحققة، ووفق هذا المنظور وردت الكثير من التعاريف التي تعرف الأداء المالي على أنه " تعبر عن تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولا بتحقيق من بلوغ الأهداف المخططة و المحددة مقدما، وثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام المواد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية"¹.

و في تعريف آخر فإن الأداء المالي هو "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية باستخدام الوسائل المالية المتاحة بفعالية".

وفي نفس النطاق يرى Marcel Laflame أن الأداء المالي "يتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة"².

¹ - عبد المليك مزهوده، الأداء بين الكفاءة و الفاعلية: مفهوم و تقييم، مرجع سابق، ص95.

² - Marcel Laflame ,Le management:approche systémique.gaetan Morin éditeur,3ed CANADA,1981, P356.

يرى Lynch أن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، بحيث يؤكد بأن الأداء المالي سيبقى المجال المحدد لمدى نجاح المؤسسات وان عدم تحقيق المنظمات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر.

وهذا ما يؤكد Waddock & Graves أن الأداء المالي المتفوق يتيح للمؤسسة الموارد المالية اللازمة لاقتناص فرص الاستثمار المختلفة.¹

في حين يضيف للأداء المالي البعد الاستراتيجي على غرار Venkatraman & Ramanujam...et Harrison & John أن ميدان الأداء المالي يمكن استخدامه كميدان استراتيجي يستخدم في عمليات التحليل الداخلي و الخارجي للمؤسسة. وان تفوق المؤسسة على نظيراتها في ميدان الأداء المالي يضمن لها مركزا تنافسيا، وهذا ما يؤكد Hunt & Morgan بالقول بأن تحقيق الأداء المالي و المركز المالي المتفوق يعد يعدان وجهان لعملة واحدة، ويضيف Thompson & Strickland بأن أفضل الأدلة حول أداء المنظمة استراتيجيا هو أدائها المالي. ويؤكد David بأن أكثر المعايير الكمية شيوعا واستخداما في تقييم أداء الاستراتيجيات هي المحاور المالية.²

وعليه يمكننا تعريف الأداء المالي على أنه: قدرة المؤسسة على استغلال ما أتيح لها من موارد من أجل تحقيق أهدافها المالية. حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف.

II- أسباب تباين مفاهيم الأداء المالي :

يعود السبب في تباين وتحديد مفهوم الأداء المالي إلى أسباب رئيسية منها:³

1- اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية:

حيث أسندت بعض التعاريف الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة ، الإستراتيجيات ، الخطط، الأهداف ، السياسات المالية ، وأيضا مواجهة المصاعب والعقبات المالية ... والواقع أن هذه المفاهيم لا تستطيع تحديد وتوضيح والكشف عن طبيعة الوظيفة المالية، الأمر الذي يجعلها غامضة وعاجزة عن تحديد هوية الوظيفة المالية . ويرجع هذا الغموض إلى عدم الشمول من جهة وعدم التوحيد من جهة أخرى، سببه تباين

¹ - وائل محمد صبحي ادريس، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، مرجع سابق ،ص 42.

² - نفس المرجع، ص 43.

³ - عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 42.

وجهات نظر المهتمين ، فهناك " الجماعة النقدية" حيث تنسب للوظيفة المالية كل عملية تأخذ الشكل النقدي خارجة أو داخلة عاجلة أو آجلة، في حين أن وجهة النظر التشغيلية يحددها طرح التساؤل ، هل تنشأ الوظيفة المالية لمواجهة وتجاوز المصاعب المالية؟- كدعم التوازن المالي ، الحد الأدنى للربحية ، اليسر المالي -أم أنها تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال وحسن استخدامها ؟

2- تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة:

اعتبرت النظرية المالية الكلاسيكية بأن الوظيفة المالية الكلاسيكية في المؤسسة دور المزود بالأموال وتسييرها وتعرف باسم " مالية المؤسسات "، "مالية الشركات" وتبنت الوظيفة المالية وفق المنظور الكلاسيكي هدف مضاعفة الربح في ظل مستقبل مؤكد الحدوث.

لكن سرعان ما انهار هذا المفهوم في ظروف اتسمت بالتعقيدات وظروف عدم التأكد والتطور التكنولوجي ، فضلا عن التحديات التي تواجهها المؤسسات ،ازدياد التدخل الحكومي بشكله المباشر وغير المباشر ، التقدم التكنولوجي، دور النقابات واتحادات العمال، حدة المنافسة، شروط سوق المال والمؤسسات المصرفية ندرة الأموال، إلى جانب ارتفاع تكلفتها .

لم يدم مسعى النظرية المالية الكلاسيكية طويلا حتى انهارت في ظل الظروف غير المؤكدة إلى جانب انفصال الملكية عن الإدارة برز هدف مالي تقليدي ،مدعم من طرف الملاك و الإدارة وهو تعظيم القيمة السوقية لسعر السهم بالرغم أن نجاح المالي هو للمؤسسة برمتها وليس للمساهم بمفرده، لكنه المالي أحيانا هو الحكم في تحديد القوة المالية للمؤسسة، حينئذ كان بزوغ النظرية المالية شبه تقليدية الهادفة إلى تعظيم قيمة المؤسسة في البورصة والذي بدوره أدى إلى الاهتمام بتعظيم التدفق النقدي المنتظر للاستثمار بالبحث عن أقل تكلفة للتمويل ومن هنا كان ميلاد نظرية تكلفة الأموال. وخلال الفترة الممتدة 1950 إلى 1960 بزغت النظرية المالية الحديثة.

3- تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية:

عرفت المؤشرات تطورات من حيث الشكل والنوع إلى غاية سنة 1985 اتسمت نوعية المؤشرات بالطابع المحاسبي والمالي فهي ذات صلة مباشرة بقياس العوائد والأرباح، واستمرت هذه النظرة إلى غاية سنة 1995 أين أصبح الاهتمام بمؤشرات المردودية، ذلك أن المؤشرات المحاسبية ذات صلة بالأرباح لا تعطي صورة واضحة حول إمكانات المؤسسة ومدى قدرتها في تحقيق نتائج عوائد بقدر يفوق قيمتها المحاسبية فضلا عن عدم نفعية المؤشرات المحاسبية (الأرباح، مدة الإهلاك ...) في فترات التضخم والوهم النقدي .لكن سرعان ما

تقطنت النظرية المالية في سنة 1995 للمؤشرات المحاسبية ذات صلة بالمردودية سواء تعلق الأمر بالأموال الخاصة أو بالأصول الاقتصادية أو بتدفقات عوائد الاستثمار، وهذا ما يفسر أن الفترة مزجت بين البعد المحاسبي دون إهمال للبعد المستقبلي كأسلوب لقياس الأداء وقياس القيمة. في نفس السياق تداركت النظرية المالية أهمية ومدلول المؤشرات الاقتصادية جنبا وموازاة مع المؤشرات السوقية (البورصية)، لما تكتسبه هذه المؤشرات من قوة وتفسير للبيئة الاقتصادية والضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة ، الأمر الذي يفسر أن المؤشرات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار الضوابط والوسائط الخارجية التي تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي وذات تأثير فعال على مركزها الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات صلة مباشرة بسوق البورصة ألا و هي قيمة المؤسسة الناتجة عن الثروة الداخلية المتراكمة. يرى Anastasou poulos.J.P أن المؤسسات الرائدة في الأداء هي تلك التي تستطيع نمذجة مستقبلها بناء على أهداف واضحة وفي ظل توزيع مواردها في المجال والوقت المناسب بشكل يعمل على تدنية عدم التأكد في بيئتها بفضل أساليب وقرارات منهجية وسليمة. وهذا نعتقد أنه يعزز من موضوع البحث في علاقة القيمة بالأداء المالي، باعتبار أن قيمة المؤسسة تتحدد بأساليب التنبؤ بمستقبلها، وذلك باستعمال نماذج المحاكاة المالية Simulation financière .

-III- أهمية تقييم الأداء المالي:

قبل التطرق إلى أهمية تقييم الأداء المالي وجب تعريفه، وعليه فتقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.¹ ومن التعاريف نجد تقييم الأداء المالي على أنه مجموعة الإجراءات و النسب التي تستخدم في تحديد قيمة مدى تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.²

وفي نفس السياق يرى Peter rose أن تقييم الأداء المالي بأنه الأداة التي تستخدم لقياس النتائج المحققة و مقارنتها بالنتائج المحددة مسبقا بهدف الوقوف على الانحرافات وتحديد مسبباتها.³ وعليه يتضح مما سبق أن عملية تقييم الأداء تشمل القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المعايير و المؤشرات و إصدار الأحكام على ما تم قياسه، أي أن القياس هو مرحلة أساسية من عملية التقييم ،وللإشارة أن تقييم الأداء هو جزء من عملية

¹- نفس المرجع، ص 34.

²- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن،

2009، ص 26.

³ -Petre rose, Commercial Bank Management , irwin McGraw-hill, london, 1999, p, 179.

الرقابة ، فهو يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة و الفعالية ومقارنتها بالمعايير المحددة مسبقاً.¹

وعليه تظهر أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:²

- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف أنشطة المؤسسة؛
- يقدم تقييم الأداء صورة على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشرات المالية؛
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة؛
- تساهم عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة و علاقتها بالبيئة المحيطة.³

IV- ضرورة تقييم الأداء المالي:

يبرز هنا ضرورة تقييم الأداء المالي للوقوف على مدى قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض ايجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة ومن ثم تعظيم القيمة السوقية، والتي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة بطبيعة الحال، ولا يتأتى ذلك إلى من خلال تحقيق أقصى الإيرادات مقابل أقل مخاطر ممكنة ، و سعياً وراء تحقيق أقصى الإيرادات بأقل مخاطرة، تعتمد المؤسسة إلى إحداث نوع من التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في تسيير الأصول والخصوم، طالما أنه يعتبر كل من التمويل والربحية متغيران متناقضتان من حيث الهدف ومرتبطين من حيث التأثير. فمن جانب تسعى المؤسسة إلى تغطية احتياجات دورة الاستغلال، ومن جهة آخر تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح، لذا نجد أن التمويل يعتبر أحد القيود الجد هامة أمام تنفيذ القرارات المالية.⁴ ولكن، ما هي الجوانب التي تمكن من الحكم على كفاءة الأداء ؟

و يمكن تلخيص الجوانب المطلوب تقييمها للحكم على مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم فيما يلي: قدرة التمويل ؛ نسبة التغطية وتحقيق هامش الأمان؛ التوظيف الكفاء للأموال ؛ معدل المردودية المحقق . يتوقف

¹- ذهبية عبد الرحمان، دراسة تغيرات مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الاوراق المالية ،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012، ص 105.

²- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات لأعمال. مرجع سابق،ص ص 41-42.

³- robert simons, performance measurement –control systems for implementing strategy,prentice hall,Washington,2000,p15.

⁴- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية،مرجع سابق،ص 41.

مستوى التقييم على مدى سلامة وفعالية النظام المعلوماتي بين فروع المؤسسة بالإضافة إلى القوائم المالية والتقارير ذات الصلة بالموضوع.¹

المبحث الثالث: مؤشرات و معايير تقييم الاداء المالي

بعد ما تم التطرق إلى مفهوم الأداء المالي سنحاول التطرق إلى مؤشرات و معايير تقييم الأداء المالي انطلاقاً من الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف في: التوازن المالي، السيولة واليسر المالي، المردودية، إنشاء القيمة.

I- التوازن المالي:

يعتبر التوازن المالي هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي. وعليه يمكن تعريفه:

I-1- تعريف التوازن المالي:

إن التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية من بين الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، و الذي يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى و باستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة أو سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى.

إن حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقاً من الميزانية المحاسبية لا يمكن إعطاء تفسيرات دقيقة و وافية، لأن الميزانية المحاسبية لا تعطي أو تعكس الحالة المالية و الفعلية للمؤسسة. و من أجل تخطي هذا الإشكال لا بد من اللجوء إلى مصدر آخر للمعلومات المالية و هو الميزانية المالية التي يتم إعدادها انطلاقاً من الميزانية المحاسبية و بعض المعلومات الملحقة التي تخص عناصر الميزانية المحاسبية.

ويتطلب إعداد الميزانية المالية احترام مجموعة من المبادئ و تعديل بعض عناصر الميزانية المحاسبية في ضوء تلك المبادئ. ويمكن تحديدها في:

- مبدأ السيولة للأصول، و الاستحقاقية للخصوم؛

¹ - نفس المرجع، ص 41.

- مبدأ السنوية؛

- مبدأ القيمة الحقيقية لعناصر الأصول؛

- مبدأ الحذر و الحيطة في التقييم.*

الأعباء و الخسائر المبررة و التي تدفع في فترة قصيرة بالإضافة إلى عناصر أخرى.

ويقوم التوازن المالي في المؤسسة على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق أو يساوي مجموع الاستث مارات مضافا لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال . بمعنى آخر أن الأموال الدائمة للمؤسسة (أموال خاصة + فروض متوسطة و طويلة الأجل) يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضافا لها رأس المال المعياري (احتياجات رأس المال العامل) . و الواقع نجد أن التوازن المالي مبني على فكرتين هامتين :

- أن هامش الأمان بالنسبة للمؤسسة وهو فائض الأموال الدائمة عن الأصول الثابتة الصافية أو ما يعرف بصافي رأس المال العامل أو رأس المال العامل الدائم . و حتى تحافظ المؤسسة على مستوى هذا الهامش من الانخفاض ، فإنه ينبغي أن تقابل أية زيادة في الأصول الثابتة ، زيادة تعادلها على الأقل في الأموال الدائمة التي يكون مصدرها الزيادة في رأس المال ، الاحتياطات ، نتيجة الدورة ، الاهتلاكات و الديون متوسطة و طويلة الأجل .
- أن كل تغير في نشاط المؤسسة يولد احتياج إضافي للتمويل أو كما يعرف بالتغير في احتياجات رأس المال العامل. هذا التغير يجب أن يغطى بمصادر دائمة .

و على ضوء ما سبق يمكن التعبير عن التوازن المالي في المؤسسة في لحظة معينة بأنه عبارة عن المواءمة synchronisation أو التناسق بين الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها المؤسسة و الموارد المالية التي تسمح لها بالاحتفاظ بتلك الوسائل . كذلك يمكن التعبير عن التوازن المالي خلال فترة معينة بأنه عبارة عن التناسق بين إيرادات و مصاريف تلك الفترة أو بمعنى آخر التناسق بين مصادر الأموال و استخداماتها. أي التناظر القيمي و الزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة و استخداماتها من جهة ثانية . و حتى تحقق المؤسسة توازنها المالي فإنه ينبغي عليها العمل على إزالة التناقض الذي يظهر من خلال استفادة المؤسسة من أموال الغير و الأعباء التي تترتب عليها نتيجة حصولها على هذه الأموال و استثمارها . و

* - يفيد هذا المبدأ أن عناصر الأصول تسجل في الميزانية بالقيمة الحقيقية أي ما تساويه فعلا لا بالقيمة المحاسبية. حسب هذا المبدأ فإن عناصر الأصول قد تسجل قيم زائدة أو قيم ناقصة أو قيم معدومة.

لإزالة هذا التناقض فإنه ينبغي على المؤسسة مراعاة القواعد التالية .

القاعدة الأولى : قاعدة التوازن الأدنى

تتضمن هذه القاعدة ضرورة العمل على تحقيق التعادل بين المدة المحددة للاستفادة من الأموال و بين مدة الاستثمار (أي الحياة الإنتاجية للاستثمار) . و استنادا إلى هذه القاعدة ، فإنه ينبغي على المؤسسة أن تمول أصولها الثابتة بأموال دائمة (أموال خاصة + ديون متوسطة و طويلة الأجل) ، وهذا نظرا لان استرداد الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة و كما هو معروف يكون بشكل بطيء (عن طريق الاستهلاك) . فلو تقوم المؤسسة مثلا بتمويل أصولها الثابتة بواسطة الديون قصيرة الأجل (التمويل عن طريق العجز في رأس المال العامل) ، فإن ذلك من شأنه أن يجعل المؤسسة تواجه مصاعب في أوقات استحقاق الديون ، خاصة عندما تكون سرعة دوران رأس المال بطيئة لدرجة أنها تصبح غير قادرة على تحقيق سيولة نقدية لخدمة الديون. أما الأصول المتداولة و التي تختلف بطبيعتها عن الأصول الثابتة من حيث إمكانية تحويلها إلى سيولة ، إضافة إلى تحولها النقدي من خلال فعاليات النشاطات التي تؤديها المؤسسة فيجب تمويلها بأموال قصيرة الأجل (ائتمان تجاري + ائتمان مصرفي) ، نظرا لأن المؤسسة تكون قادرة على الوفاء بالتزامات التمويل قصير الأجل و شروطه . معنى هذا انه يجب على المؤسسة استثمار الأموال بشكل تتمكن فيه هذه الأموال من تسديد أعبائها من الإيرادات التي تحققها هي بنفسها.

القاعدة الثانية : قاعدة تأمين الاحتياط

يعاب على قاعدة التوازن المالي الأدنى أنها أهملت بعض المخاطر على مستوى عناصر الأصول و الخصوم المتداولة و التي يمكن أن تواجهها المؤسسة خلال دورة الاستغلال . هذه المخاطر التي يمكن تلخيصها فيما يلي .

- المخاطر الناجمة عن إمكانية انخفاض سرعة دوران الأصول المتداولة بسبب الانخفاض الظرفي الذي قد يصيب مبيعات المؤسسة مما يؤدي إلى انخفاض سرعة دوران المخزون أو أن العملاء يقومون بتسديد التزاماتهم و لكن خلال فترة أطول من فترة الائتمان الممنوحة لهم من طرف المؤسسة .
- المخاطر المرتبطة بانخفاض قيمة بعض الأصول المتداولة . فقد يتبين مثلا أن جزءا من المخزون قد أصابه التلف أو أن عددا من العملاء لا يستطيعون تسديد ديونهم بسبب المشاكل المالية التي يعانون منها .

- المخاطر المرتبطة بإمكانية زيادة سرعة دوران الخصوم المتداولة و هذا عندما يقوم الموردون مثلا بتقليص فترة الائتمان الممنوحة للمؤسسة .

هذا و نظرا لوجود مثل هذه المخاطر السالفة الذكر فإن المؤسسة قد تجد نفسها في وضعية مالية صعبة تجاه دائئيتها إذا ما طبقت قاعدة التوازن المالي الأدنى . فعمليا نجد أن عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون قصيرة الأجل تختلف في المدة والقيمة . فمن الممكن أن تكون فترة استحقاق الديون قصيرة الأجل اقل من فترة تحقيق عناصر الأصول المتداولة . و في حالة كهذه ، فان المؤسسة تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل أن تتحصل على حقوقها لدى الغير . لذلك و حتى تتفادى المؤسسة هذه الوضعية ، فانه يستوجب عليها تحقيق فائض أو هامش من الأموال الدائمة . و يتحقق هذا الهامش من خلال تحقيق زيادة في الأموال الدائمة عن قيمة الأصول الثابتة ، و تسمى هذه الزيادة بصافي رأس المال العامل أو رأس المال العامل الدائم .

القاعدة الثالثة: قاعدة الموازنة بين الأموال الخاصة و الديون

و تنص هذه القاعدة على ضرورة إحداث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة بين الأموال الخاصة و الديون . معنى ذلك انه عندما تريد المؤسسة طلب قرض لتمويل احتياجاتها ، فانه ينبغي أن تكون قيمة القرض مساوية أو اقل من قيمة الأموال الخاصة ، مما يضمن استقلالية المؤسسة من جهة ، و من جهة أخرى لكون الأموال الخاصة بمثابة الضمان الوحيد للدائنين . كذلك يجب أن تكون مدة الاستفاداة من الدين مساوية لمدة الاستثمار (أي الحياة الإنتاجية للاستثمار).

I-2- مؤشرات التوازن المالي:

ويمكن حصرها في رأس المال العامل و الاحتياجات من رأس المال العامل

1- رأس المال العامل: قبل تحديد مفهوم رأس المال العامل و أهميته و تحديد كيفية حسابه يجب التكلم عن قاعدة التوازن المالي الدنيا (الأدنى) و تتمثل هذه القاعدة في أن "الموارد المستخدمة لتمويل أصل أو استعمال ما (استثمارات، مخزون، حقوق) يجب أن يبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة من الزمن على الأقل مساوية لفترة تلك الأصل".¹

حسب القاعدة السابقة يتبين أن المؤسسة التي ترغب في تحقيق حد أدنى للتوازن المالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بأموال دائمة، أما الأصول المتداولة فيجب أن تمول بأموال قصيرة الأجل أي أقل من سنة.

¹ - Georges Depallens, Jean-Pierre Jobard , **Gestion financière de l'entreprise** , 11ème édition, Sirey, Paris ,1996 ,P 271.

و أفضل مؤشر يمكن أن يبين مدى احترام قاعدة التوازن المالي الأدنى و من ثمة تحديد حالة التوازن المالي هو مؤشر رأس المال العامل.

و يعرفه P. Conso كما يلي: رأس المال العامل يعبر عن جزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة و الذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة.¹

و تعرفه Josette Peyrard بأنة : هامش الأمان الناتج عن فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة أي أنه التمويل الدائم الموجه لدورة الاستغلال.²

أما أهميته فتتجلى حسب P. Vizzavona من خلال الأمان الذي يوفره للمؤسسة فإن رأس المال العامل يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة. فتحقيق رأس مال عامل موجب يؤكد أن المؤسسة تمتلك لهامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي.³

و يمكن حساب رأس المال العامل بإحدى الطريقتين:⁴

❖ أسلوب أعلى الميزانية: في هذه الحالة فإنه يساوي إلى الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

= (الأموال الخاصة + الديون الطويلة) - الأصول الثابتة.

هذا الأسلوب يركز على تحديد أصل رأس المال العامل و المتغيرات المحددة له.

و يمكن توضيح الحساب من أعلى الميزانية كما يلي:

¹ -P. Conso, R. Lavaud, **Fonds de roulement et politique financière**, Dunod, Paris, 1982, P 8.

² - Josette Peyrard, **Analyse Financière**, 8 ème édition, Librairie Vuibert, Paris, 1999, pp,128,129.

³ -Patrice vizzavona, **Gestion Financiere**, 9 ème édition, BERTI éditions , alger,2004,P280.

⁴ - Josette Peyrard, OP. Cit, P. 128.

الشكل رقم (2-6): رأس المال العامل من أعلى الميزانية

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة

المصدر: Josette Peyrard, OP. Cit, P. 128

❖ أسلوب أسفل الميزانية: في هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

= (المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة) - الديون قصيرة الأجل

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل و هو تمويل جزء من دورة الاستغلال، و يمكن توضيح هذا الحساب كما يلي:

الشكل رقم (2-7): رأس المال العامل من أسفل الميزانية

الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة
رأس المال العامل	

المصدر: Ibid, P. 129

❖ أسباب المتغيرات في رأس المال العامل:

و هناك العديد من المتغيرات التي تحتويها الميزانية المالية و التي يمكن أن تؤثر في مستوى رأس المال العامل سواء بزيادته أو نقصانه، أي أن كل زيادة أو نقصان في قيمة عنصر ما، قد تؤدي إلى زيادته أو نقصانه حسب وضعيته في الميزانية المالية.

الجدول رقم (2-1): أسباب المتغيرات في رأس المال العامل

عمليات ترفع من رأس المال العامل	عمليات تنقص من رأس المال العامل
<p>الرفع الأموال الدائمة:</p> <p>✓زيادة الأموال الخاصة:</p> <p>-رفع رأس المال</p> <p>-تكوين الاحتياطات</p> <p>-إعانات الاستثمار</p> <p>✓زيادة القروض:</p> <p>-الحصول على ديون طويلة الأجل.</p> <p>•تخفيض الأصول الثابتة:</p> <p>✓تنازل عن الاستثمارات</p>	<p>الرفع الأصول الثابتة:</p> <p>-الاستثمارات المادية</p> <p>-الاستثمارات المعنوية</p> <p>-الاستثمارات المالية</p> <p>•التخفيض في الأموال الدائمة:</p> <p>✓تخفيض الأموال الخاصة:</p> <p>-تخفيض رأس المال</p> <p>-توزيع جزء من الاحتياطات</p> <p>-الخسائر الاستغلال المتحققة</p> <p>✓تسديد الأموال المقترضة:</p> <p>-الديون طويلة ومتوسطة الأجل</p> <p>-الديون الحالية للشركاء</p>

المصدر: Josette Peyrard, Op.Cit, P 129

2- الاحتياجات من رأس المال العامل:

يرتبط الاحتياج من رأس المال العامل ارتباطاً شديداً بدورة الاستغلال، لذا يصعب إدراك مفهومه إلا باستعراض هذه الأخيرة. و يتمثل احتياج رأس المال العامل (BFR) في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (المخزون والقيم محققة) غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة). و يضم هذا الاحتياج عنصرين هما:¹

- احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFRE) (مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة).
- احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE). (مرتبط بالنشاط الاستثنائي للمؤسسة).

و بعلاقة رياضية يمكن التعبير عن الاحتياج من رأس المال العامل كما يلي:

$$\text{احتياج رأس المال العامل (BFR)} = \text{احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFRE)} + \text{احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE)}.$$

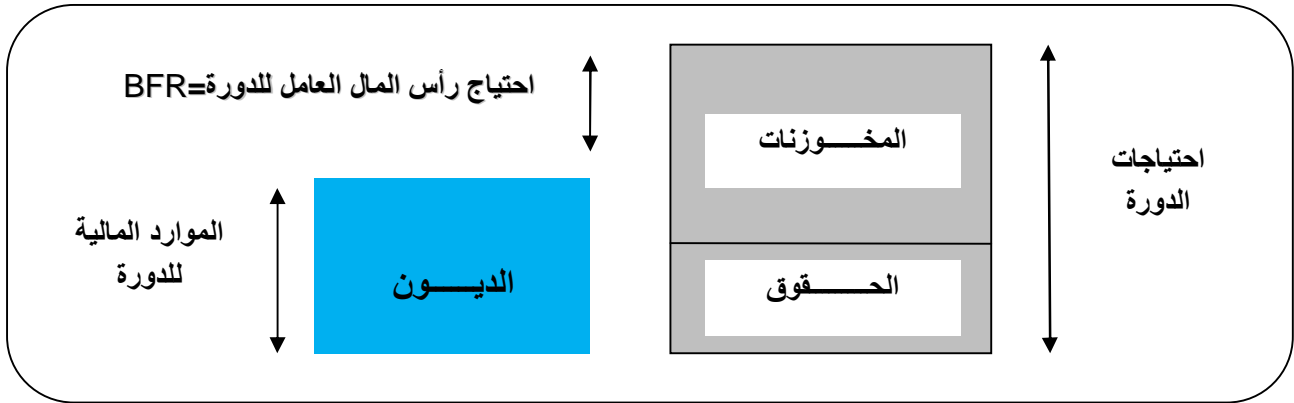
¹ - Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera , **Comptabilité financière en IFRS**, 3e édition, PEARSON , Paris ,2012,P313.

و يمكن توضيح دورة الاستغلال و احتياج رأس مال العامل كما في الشكل الموالي:

$$\text{احتياج رأس المال العامل (BFR)} = \text{احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFRE)} + \text{احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE)}.$$

و يمكن توضيح دورة الاستغلال و احتياج رأس مال العامل كما في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-8): يوضح احتياج رأس مال العامل



Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera , **Comptabilité financière en IFRS**, 3e édition ,PEARSON , Paris ,2012,P 314.

و يمكن حساب رأس المال العامل من خلال طريقتين:

- طريقة دراسة الميزانية؛

- و طريقة رأس المال العامل المعياري.*

❖ طريقة دراسة الميزانية

بهذه الطريقة يتمثل احتياج رأس مال العامل في الفرق بين الأصول المتداولة عدا الخزينة و الديون

قصيرة الأجل عدا السلفات المصرفية.¹

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

أو احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم محققة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

* - كما يسميها البعض طريقة الخبراء المحاسبين بفرنسا OECCA.

¹ - ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سبق ذكره، ص25.

إذا كان الفرق موجبا فهذا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغط كلية بموارد الدورة، و بالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل لتمويل احتياجاتها. أما في حالة الفرق السالب فهذا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة، و بالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها.

❖ طريقة رأس مال العامل المعياري

وضعت هذه الطريقة من طرف خبراء المحاسبة بفرنسا، و تسمى أيضا بالطريقة المعيارية. و تقدم هذه الطريقة نتائج أدق من نتائج طريقة دراسة الميزانية، و الأساس الذي تبنى عليه هذه الطريقة هو وجود فوارق زمنية بين التدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة من النقدية¹، و ليس كل تدفق له علاقة مع الخزينة يؤخذ بعين الاعتبار لكن تدفقات الخزينة المعنية هي تلك التي في علاقة مع عناصر احتياج رأس مال العامل، و تتمثل هذه العناصر بصفة عامة في البضاعة، المواد الأولية، المنتجات التامة، المنتجات نصف مصنعة، العملاء و أوراق القبض، الموردون و أوراق الدفع.

و حسب هذه الطريقة يجب حساب نسبتي لكل عنصر من عناصر احتياج رأس مال العامل و هما:²

-نسبة مدة دوران أو مدة تسديد، معبر عنهما بالأيام.

كتقييم لهذه الطريقة فهي طريقة تعطي نتائج دقيقة اعتمادا على قيم متوسطة، أما ما يعاب عليها هو عدم إمكان تطبيقها في المؤسسات ذات النشاط الموسمي، فالطريقة تفترض انتظام النشاط.

3- الخزينة:

عرف Pierre Conso خزينة المؤسسة على أنها " مجموعة الأموال التي بحوزتها خلال دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة"³. و يعرفها Pierre Romage على أنها " رصيد النقدية الناشئ من التدفقات النقدية الخارجة والداخلة من وإلى المؤسسة، وهي تعطي وضعية السيولة"⁴.

كما عرفها مجلس خبراء المحاسبة و المحاسبين المعتمدين (O.E.C.C.A.) بفرنسا الخزينة على أنها الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية و الديون ذات الاستحقاقية الحالية¹. أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى

¹-Patrice vizzavona, **Gestion financière**, 9 ème édition, BERTI éditions , alger,2004, P. 295.

²-Josette Peyrard, O.P. cit, P.P. 139-140.

³-Pierre Conso,Farouk Hemici**Gestion Financière De L'entreprise**,10ème Edition,Dunod,Paris, 2002 p215

⁴ Pierre Romage, **Analyse Et Diagnostic Financiere**:, Editions D'organisation, ,Paris, 2001, p 75.

سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، و أي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها. وحسب التعاريف فإن الخزينة تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{رأس مال عامل} - \text{احتياج رأس مال عامل}$$

و يمكن أن تأخذ ثلاث حالات هي:

❖ $0 < TR \leftarrow BFR < FR$: خزينة موجبة تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال

العامل و هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، و لكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة.

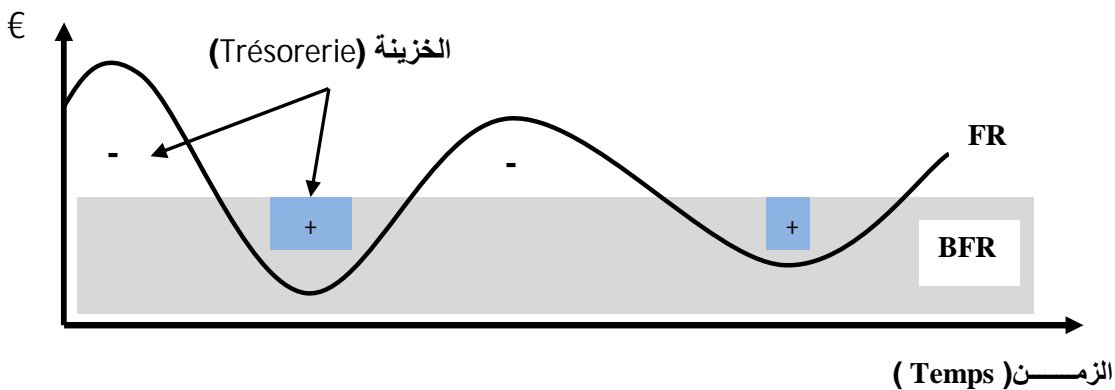
❖ $0 > TR \leftarrow BFR > FR$: خزينة سالبة و هذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق

رأس المال العامل و هذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، و يفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض و الذي قد يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأس المال العامل و ذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة. و في بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.

❖ $0 = TR \leftarrow BFR = FR$: خزينة معدومة و تعني أن رأس مال عامل و احتياج رأس مال

عامل متساويين، و هذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل و في نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.

الشكل رقم (2-9): الخزينة و دورة الاستغلال



Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera , *Comptabilité financière en IFRS*, 3ème édition, PEARSON, Paris, 2012, P314.

¹-Alain Capiez. O.P. cit P. 44.

II- السيولة واليسر المالي:

تقيس السيولة، بالنسبة للمؤسسة، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة-المخزونات والقيم القابلة للتحقيق-إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

II-1- مفهوم السيولة واليسر المالي:

تمثل السيولة و اليسر المالي أحد مؤشرات مهما لتحليل الأداء المالي نظرا لأهميته بالنسبة للإدارة أو المقرضين حيث أنها تسمح بقياس قدرة المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وعليه يمكن تعريف السيولة وفق مفهومين :

❖ **المفهوم الكمي:** ينظر هذا المفهوم إلى السيولة من خلال قدرة المؤسسة إلى تحويل أصولها إلى نقدية

، ووفقا لهذا المفهوم، تقيم السيولة من خلال المقارنة بين كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد خلال الفترة المالية بالاحتياجات النقدية لتلك الفترة، و يؤخذ على هذا المفهوم ضيقه لاعتماده في تقييم السيولة على كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، ويستثنى هذا المفهوم السيولة الممكن الحصول عليها من الاقتراض وزيادة أرس المال والأرباح.¹

❖ **مفهوم التدفق:** وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد

خلال فترة معينة مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من المصادر الأخرى للأموال.

كما يمكننا تعريف السيولة على أنها قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية عند وقت استحقاقها²، بمعنى السيولة للمؤسسة هو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية كجزء من أعمال الوظيفة المالية من خلال إيجاد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي ضمان في جميع الأوقات التوازن بين الإيرادات والنفقات.

ونعني بضمان التوازن بين الإيرادات و النفقات هي قدرة المؤسسة على توفير السيولة بمعنى:

- توافر الأموال بالقدر الكافي عند الحاجة إليها.

- القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها.

1- عبد الحليم كراجه، علي رابعة، ياسر السكران، موسى مطر، الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، الطبعة الثانية دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2006، ص22.

² - مبارك لسوس ، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص 47.

- القدرة على التمويل الذاتي من خلال تحويل بعض الموجودات إلى نقد.¹

وعليه يمكننا أن نقول أن السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، سواءً كانت منتظرة أو غير منتظرة، عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الموجبة الناتجة عن مبيعاتها أو تحصيل ديونها.

وتعتبر السيولة هدفاً مالياً تسعى المؤسسة إلى تحقيقه. وهذا لاجتناب جميع المخاطر التي يمكن أن تترتب عليها، وعليه فالمؤسسة التي تملك إمكانية تحقيق السيولة تسمح لها بالاستفادة من مزاياها، والعكس صحيح فإذا ما فشلت المؤسسة في تحقيق السيولة أدى ذلك بالمؤسسة إلى التخبط في مختلف المشاكل التي تترتب عن العجز المالي.

II-2- أهمية السيولة:

مما لا شك فيه، توافر السيولة يحقق العديد من المزايا للمؤسسة، من بينها:²

- بناء سمعة إئتمانية جيدة بالوحدة الاقتصادية لدى الدائنين و البنوك و ذلك من خلال سداد الالتزامات في استحقاقاتها مما يمكنها من الحصول على القروض من هذه الجهات وقت الحاجة إليها بشروط ميسرة؛
- المرونة في اختيار مصدر الحصول على الأموال لأن توافر السيولة لدى المؤسسة يمكنها من البحث عن المصدر الأفضل عندما ما ترغب في الحصول عليه دون أن تكون مقيدة بمصدر معين، فالسيولة عبارة عن هامش أمان؛
- الاستفادة من الخصوم المالية من الموردين في حالة السداد المبكر؛
- مواجهة متطلبات دورة الاستغلال من تسديد مصاريف المستخدمين، دفع الضرائب والرسوم، شراء المواد اللوازم؛
- الاستفادة من تقلبات الأسعار و استغلال الفرص و ذلك عند حدوث انخفاض غير عادي في اسعار المواد التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية في دورة الاستغلال؛.

¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،

2008، ص ص22-23.

²-Patrice Vizzavona, op.cit, p 105.

- تمكين المؤسسة الاقتصادية من مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية ومواجهة الالتزامات حسي نوعها؛
- مقدرة المؤسسة الاقتصادية على التوسع و النمو .

مما سبق ذكره يتبين أن السيولة هدف مالي أساسي تسعى المؤسسة لتحقيقه ولكن توفر السيولة يجب أن يكون بالشكل الكافي لمواجهة جميع الالتزامات، وأي زيادة على هذا المستوى يمكن استغلالها في الأنشطة الاستغلالية للحصول على عوائد.

II-3- مؤشرات السيولة:

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها. ويتم ذلك من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل، ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل.

1- نسبة السيولة العامة:

وتسمى أيضا بنسبة التداول، وتعتبر هذه النسبة من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي وأكثرها انتشارا واستخداما وتستخدم كمؤشر أولي وأساسي لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة، وتعتبر هذه النسبة أفضل مؤشر لمعرفة مدى إمكانية الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصل التي يمكن تحويلها إلى نقدية في في موعد يتزامن مع أجال القروض¹ وتحسب بالعلاقة :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تتمثل الأصول المتداولة في المخزونات والقيم المحققة والقيم الجاهزة، أما الخصوم المتداولة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل. وتشير هذه النسبة إلى المدى الذي يمكن أن تتخفف فيه قيمة الموجودات المتداولة عن قيمتها الدفترية، كما هي ظاهرة في الميزانية دون ان تتعرض المؤسسة إلى مخاطر فقدان السيولة أي إلى مخاطر العسر المالي.²

¹ - محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص158.

² - حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004 ، ص 86.

إن المعدل المنخفض لهذه النسبة يوحي بحدوث مشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير قد يؤدي إلى عجز المؤسسة على تسديد ما عليها، أما المعدل المرتفع فيبقى وضعاً أكثر أماناً بالنسبة للمقرضين قصيري الأجل.¹

كما يمكن اعتبار المعدل 1 كنسبة للمقارنة، فإذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن المؤسسة لن تكون قادرة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل، وهذا قد يشير إلى أنها ليست في وضع مالي جيد.²

2- نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام الأصول السهلة التحويل إلى نقدية واستبعاد تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة نسبياً وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة النسبية} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

أو

$$\text{نسبة السيولة النسبية} = (\text{القيم المحققة} + \text{القيم الجاهزة}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

نسبة السيولة السريعة التي تعتبر مؤشراً لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول سريع التحويل إلى نقدية.³

هذه النسبة تعتبر أكثر تحفظاً لقياس السيولة، من نسبة السيولة العامة، لاقتصارها على الأصول أكثر سيولة. ويرى المحللون أن المعدل المقبول لهذه النسبة هو 1 مرضية وملائمة بشكل عام على أساس أن كل دينار من الخصوم المتداولة يقابله ويغطيه دينار من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة في فترة قصيرة لتسديد التزاماتها، ويعتبر الحد الأدنى هو 0.75 و كلما انخفضت النسبة عن هذا المعدل المقبول ضغطاً على السيولة و يؤكد حاجة المؤسسة لتصفية بعض بضاعتها لتتمكن من دفع ديونها قصيرة الأجل.⁴

¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 367-368.

² - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص 32.

³ - منير صالح هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1991، ص 45-46.

⁴ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 315.

3- نسبة السيولة الفورية

نسبة السيولة الفورية بواسطتها نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل و تهتم هذه النسبة بالأصول أكثر سيولة، و تستخدم هذه النسبة لمعرفة قابلية النقد المتاح لدى المؤسسة في تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، فنقيس السيولة دون أن تأخذ بعين الاعتبار القيم المحققة والمخزونات. وبفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين (0.3، 0.5)، وبعبارة أخرى تكون مجموع القيم غير الجاهزة والقيم الجاهزة تساوي ديون قصيرة الأجل أو أقل من ذلك.¹

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

وكتعقيب على أهمية السيولة وتأثير السيولة والديون على هيكل رأس المال فيرى OSKAN² في بحثه تحت عنوان "محددات هيكل رأس المال وتعديله لأهداف المدى الطويل" توصلت الدراسة إلى أن السيولة ذات تأثير مزدوج على هيكل رأس المال حيث يمكن أن تكون العلاقة بين السيولة ونسبة الديون علاقة موجبة أو سالبة، فالمؤسسات التي تتمتع بسيولة عالية لها القدرة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل الأمر الذي يسهل عليها الاقتراض ، وهنا نتوقع العلاقة الموجبة بينهما.

II-4- مؤشرات اليسر المالي:

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات التي تقيم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في المدى الطويل:³

1- نسبة تغطية الفوائد:

نقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على دفع فوائد قروضها من الأرباح التي تحققها في دورة الاستغلال وتحسب بالعلاقة:

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{النتيجة قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مصرف الفائدة}}$$

¹- نفس المرجع، ص ص 315-316.

² -A.Oskan, Determinants of capital structure & Adjustment to long run target: evidence from UK company panel data ,Journal of business financial & accounting, Vol 28, 2001 ,PP175-198.

³ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، مرجع سابق، ص 371.

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على قدرة المؤسسة على تسديد فوائد قروضها، أما إذا كانت أقل من الواحد دل ذلك على عجز المؤسسة عن تسديد فوائد قروضها فهذه النسبة مؤشرا لمدى الأمان الموفر لأصحاب القروض في الحصول على فوائد قروضهم.¹

بالرغم من أهمية النسبة السابقة وكفايتها في التعبير عن قدرة المؤسسة على الوفاء بفوائد القروض إلا أنها لا تعكس اليسر المالي الكامل للمؤسسة، لأن الفائدة ليست هي الالتزام الوحيد أمام المؤسسة بل هناك قسط الدين الواجب دفعه. من أجل هذا يجب الاعتماد على مؤشر آخر شامل.

2- نسبة التغطية لخدمة الديون الطويلة الأجل: تقيس هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية العادية

للمؤسسة على مواجهة أقساط القروض الطويلة الأجل التي حان موعد استحقاقها، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة:

$$\text{نسبة خدمة الدين طويل الأجل} = (\text{صافي الربح} + \text{الإهلاكات} + \text{المؤنات}) / \text{القسط}$$

الواجب تسديده من الدين طويل الأجل.

القسط الواجب تسديده هو قسط السنة التي تلي سنة التدفق النقدي. لكي تتمكن المؤسسة من تسديد أقساط ديونها يجب أن تكون النسبة أكبر من الواحد، وكلما زادت عن ذلك دلت على قدرة المؤسسة أكثر على مواجهة التزاماتها الطويلة.

3- نسبة التغطية الشاملة

في الواقع تلتزم المؤسسة بدفع أقساط الديون الطويلة الأجل وبعض العناصر، لذلك فهي بحاجة إلى مؤشر شامل للحكم على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الكلية، هذا المؤشر الذي يركز عليه هو نسبة التغطية الشاملة، ويحسب بالعلاقة:

$$\text{نسبة التغطية الشاملة} = \text{الدخل النقدي المتاح لمواجهة الالتزامات الثابتة} / \text{الالتزامات الثابتة}$$

$$= \frac{\text{صافي الربح} + \text{الضريبة} + \text{الفوائد} + \text{الإهلاكات} + \text{أقساط التمويل الإيجاري}}{\text{أقساط التمويل الإيجاري} + (\text{أرباح الاسم الممتازة}) / (1 - \text{نسبة الضريبة}) + (\text{أقساط الدين})}$$

مقام هذه النسبة يشمل جميع الالتزامات المتوقعة على الشركة خارج نطاق تكاليف الاستغلال.¹

¹ - محمد مطر، مرجع السابق، ص73.

III- المردودية:

تمثل المردودية بالنسبة للمؤسسة كهدف مالي لا يمكن الاستغناء عنه لضمان استمرارها، كما أن تقييم المردودية يسمح بإعطاء صورة واضحة حول وضعية المؤسسة من خلال تحليل المردودية من كل جوانبها التجارية، و الاقتصادية، و المالية سيعطي صورة واضحة وشاملة حول الأداء المالي في المؤسسة.

III-1- تعريف المردودية:

يقابل مفهوم المردودية بمقارنة النتائج بالموارد المستخدمة للحصول عليها،² تعرف المردودية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها³. بمعنى القدرة على تحقيق فائض من العلاقة بين التكلفة / العائد ويعبر عنها في صورة وحدات نقدية.⁴ وعليه يمكننا القول أن المردودية هي النسبة بين النتيجة المحققة و الموارد المستغلة. وعليه يمكن تحديد نسبة المردودية بـ:

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتائج}}{\text{المراد}}$$

كما يمكن تعريف المردودية على أنها ذلك التصرف الاقتصادي الهادف إلى التوظيف الأمثل مجموعة من الموارد المتاحة و تقاس بالعلاقة ما بين النتيجة و الموارد المستغلة

إلا أن في الحقيقة يمكن الوصول إلى عدت تعاريف للمردودية لأنها تشمل في الواقع كل أنشطة المؤسسة وعليه يمكننا حصر بعضها و المتمثلة في المردودية الاقتصادية، المالية، التجارية، الصناعية... الخ مما يمكننا القول أن المردودية لها عدة مقاييس (نسب) لتحليلها، كمردودية النشاط ومردودية الأصول الاقتصادية المستغلة (المردودية الاقتصادية)، و المردودية المالية المحققة (المردودية المالية)، ومختلف التركيبات الاقتصادية الأخرى.

¹-Josette Peyrard, op -cit , p,168.

²-السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال التحديات و الرهانات، دار المريخ، الرياض، 2000. ص 58.

³- زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، التسيير المالي، د.م.ج الطبعة الثانية، 2010.

⁴-السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال التحديات و الرهانات، مرجع سابق، ص 58.

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وتعبّر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فالمردودية هي العلاقة بين النتائج التي تحقّقها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك، فقياسها يسمح للمديرين معرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها.

كما تلعب دورا مهما في تأمين نمو المؤسسة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المؤسسة من خلال قياس كفاءة و رشد استخدام الموارد من أجل تعظيم العوائد مع الأخذ بالحسبان تكلفة الفرصة البديلة، وتسعى إلى ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة، كما أن تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن من خلال تحقيق الحد الأدنى من المردودية.¹

كما نشير أن هنالك جملة من المفاهيم المرتبطة بالمردودية و من الضروري التمييز بين تلك المفاهيم ذات العلاقة بالمردودية ونذكر: ²الربحية، الفائدة، و الربح

❖ **الربحية** : تمثل الربحية في مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وفي المجمل الربحية هي مفهومها اقتصاديا أكثر منه ماليا على عكس المردودية. كما أن مفهوم المردودية أوسع من الربحية لكونها عنصرا مكونا للمردودية لأننا لا نصل إلى الربح إلا في المرحلة الأخيرة من حسابات النتيجة بينما المردودية تظهر من خلال عمليات أخرى المؤسسة، بمعنى أن المردودية مرتبطة برأس المال المستثمر أما الربحية مرتبطة مباشرة برقم الأعمال و يترتب على ذلك بأن المردودية كرقم أعمال ليس لها معنى اقتصادي حيث أنها لا تمثل أموالا مستثمرة و لكنها تعتبر مؤشرا للنشاط.

نسبة الربحية = نتيجة الدورة / رقم الأعمال خارج الرسم

أما

نسبة المردودية = نتيجة الدورة / الأصول المستثمرة

❖ **العائد**: يمثل قدرة الاستثمار على توليد نتيجة ما خلال فترة زمنية ، أي انه نسبة صافي الأرباح بعد الضريبة على مجموع الأموال المستثمرة.

العائد على الاستثمار ROI = صافي الأرباح بعد الضريبة / مجموع الأموال المستثمرة

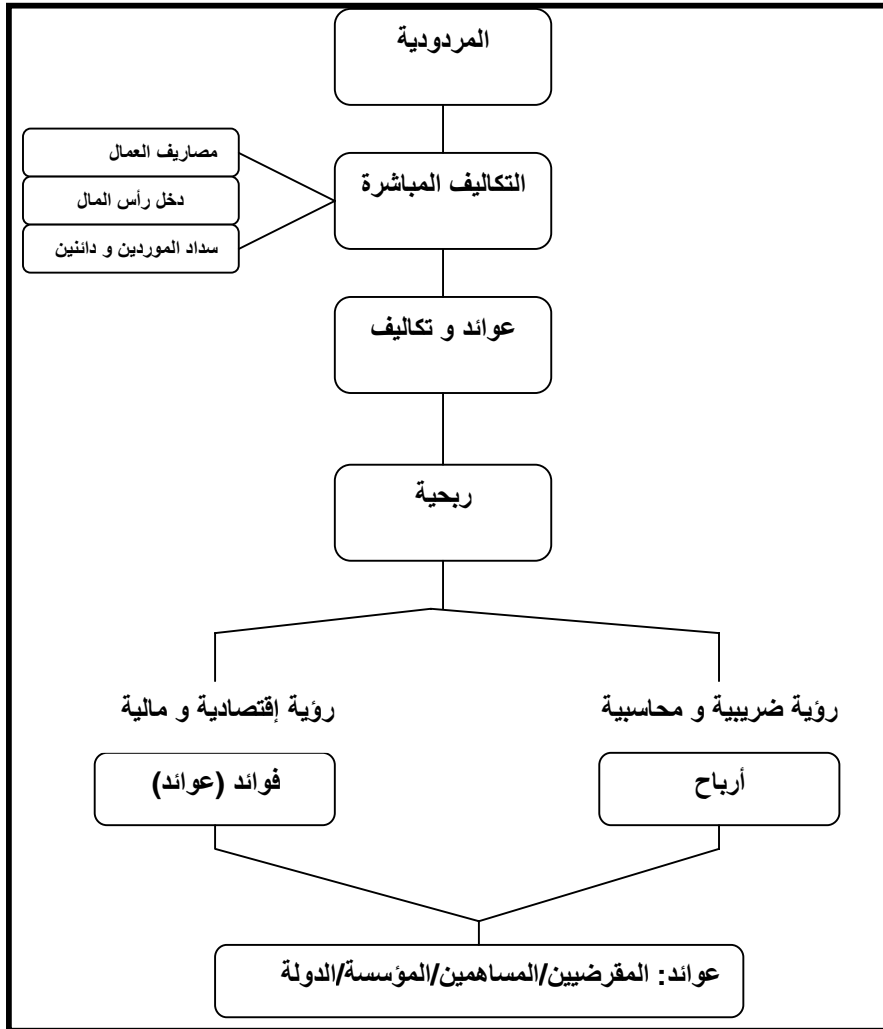
¹- نفس المرجع سابق، ص 58.

²- نفس المرجع سابق، ص 58.

❖ الربح: من وجهة نظر محاسبية فالربح يمثل النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي مريح و هو يمثل الفرق الموجب بين الإيرادات و التكاليف لعملية أو فترة.

و الشكل الموالي يقدم مفهوم المردودية:

الشكل رقم(2-10) : شكل يبين مفهوم المردودية



المصدر: السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال التحديات و الراهات، مرجع سابق، ص 62.

III-2- أنواع المردودية:

يمكن تقسم المردودية الى ثلاثة أقسام أساسية وهي: المردودية التجارية (الاستغلالية) ، المردودية الاقتصادية ، المردودية المالية.

1- المردودية التجارية:

وهي المردودية الناتجة من الاستغلال العادي للمؤسسة ، ولذلك نرى أن المردودية التجارية مرتبطة بدورة الاستغلال، لذلك فهي تسمح بإلقاء الضوء على العلاقة بين النتائج و الوسائل المستخدمة في الإنتاج و المتاجرة.¹ ويتمثل الهدف من تحليل المردودية التجارية إلى إصدار حكما ذو قيمة حول فعالية و كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها ، ونشير أن المردودية التجارية يعبر عنها بالهامش الإجمالي للتشغيل حيث يعتبر هذا الأخير كعنصر أساسي لقياس الأداء التشغيلي وعليه يمكن أن نحسب المردودية التجارية بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية= النتيجة الاجمالية الدورة / رقم الأعمال

أو

المردودية التجارية= اجمالي فائض التشغيل / رقم الأعمال

وعليه يمكننا القول أن النسب المذكورة تعتبر كمؤشر للمردودية التجارية على مستوى المؤسسة كذلك وجوب القول بأن النتيجة الإجمالية للدورة لا تقابل إجمالي فائض التشغيل بالمعنى الضيق للمفهومين²، لأن المفهوم الأول يشير إلى الأرباح المحققة قبل الضرائب و الفوائد بينما فائض التشغيل يشير إلى الرصيد الذي يحققه إشباع العوامل التالية: الإهلاكات ،مخصصات جارية كأقساط التأمين ،....الخ.

وعليه يترجم إجمالي فائض التشغيل المقابلة ما بين النفقات و إيرادات التشغيل وينهي بزيادة -نظريا- نقدية توزع كما هو موضح سابقا.بينما تترجم النتيجة الإجمالية للنشاط مقابلة الإيرادات و النفقات المتعلقة بالإستغلال ، بالإستثمارات الثابتة،بالعمليات المالية،و بالعمليات الإستثنائية و خارج النشاط.*

¹- السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال التحديات و الرهانات،مرجع سابق، ص83.

²- نفس المرجع ، ص84.

* - إجمالي الفائض التشغيلي يحدد مقياس الأداء التشغيلي، و النتيجة الإجمالية تحدد مقياس الأداء الكلي على مستوى المنظمة.

2- المردودية الاقتصادية:

لقد وردت عدة تعريف للمردودية الاقتصادية نظرا لأهميتها المحورية في المؤسسة وعلى هذا الأساس تعددت أيضا قياسها إلا أنها تصب في إطار واحد والمتمثل في زيادة فعالية المؤسسة. يمكن تعريف المردودية الاقتصادية على أنها: قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة (أرباح) مقارنة برأس المال المستثمر. وهي ترجمة لنتيجة النشاط التجاري.¹ وهي تقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الاقتصادية}}{\text{رأس المال الاقتصادي}}$$

و عليه فالمردودية الاقتصادية هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحقها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها.

حيث أن: النتيجة الاقتصادية = نتيجة المؤسسة قبل الضرائب والمصاريف المالية.

و: رأس المال الاقتصادي = مجموع الأصول (يمثل مجموع استثمارات المؤسسة لأموالها في العناصر

المادية وغير المادية التي تسمح بالقيام بالنشاط الاقتصادي).²

من وجهة النظر الاقتصادية، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، إلا أن البعض يستخدم الأصول الثابتة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية. قياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل. وعليه يمكن حساب المردودية الاقتصادية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتقيس مؤشرات المردودية الاقتصادية وكذا المالية كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح لذلك نجد أن مؤشرات المردودية المالية والاقتصادية هي مجال اهتمام المستثمرين الجدد والمسيرين والمقرضين فالمستثمرين يمكنهم معرفة المؤسسة التي يمكنها أن تثريهم، و المسيرين يستطيعون التحقق من نجاح المؤسسة، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم للمؤسسة التي تحقق أرباحا أكثر من تلك التي لا تحققها.³

¹ -J.Saulquin et C.H.d' Arcimol, **Gestion Financière**, édition VUIBERT, 1993; p44.

² -ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 118.

³ -مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 384.

3- المردودية المالية:

وتسمى كذلك مردودية الأموال الخاصة أو عائد الأموال الخاصة وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة.

المردودية المالية = النتيجة / الأموال الخاصة.

وتحدد العلاقة السابقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة و التي تسمح بدورها و تمكن من استعادة الأموال الخاصة و زيادة حجمها.

والنتيجة قد تكون النتيجة الصافية بعد دفع ضرائب الأرباح وهذا لمعرفة المكافأة الحقيقية لأصحاب المؤسسة وقد تكون النتيجة الجارية مطروحا منها ضرائب الأرباح، بمعنى أن تأثير العناصر الاستثنائية قد أهمل، وهذا يساعد على تحديد العلاقة الفعلية بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

والحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة والمستوى العالي لهذه النسبة دليل على كفاءة المؤسسة إلا أنه في بعض الحالات لا يعتبر كذلك، لأن النسبة العالية الناتجة عن مستوى عال من الديون ومستوى منخفض من الأموال الخاصة يصطحبها مستوى عال من الخطورة.¹

أهم التعاريف المتعلقة بالمردودية المالية و المردودية الاقتصادية

1- الهيكل المالي:² يمكن تعريف الهيكل المالي (أو البنية المالية) للمؤسسة بأنه الصورة التي

تعكس المصادر التمويلية لمختلف أصولها.

تؤدي كلا من الأموال الخاصة والديون وظيفة جد هامة، تتمثل في تحديد نسبة الهيكل المالي للمؤسسة، وذلك عن طريق ما يعرف باسم الرفع المالي، والذي يظهر من خلاله. وبشكل خاص. أثر السياسة المالية المنتهجة من طرف المؤسسة على مردوديتها المالية.

2- تكلفة الأموال الخاصة: وتعرف تكلفة الأموال الخاصة بأنها معدل المردودية المالية المفروض

من طرف المساهمين في رأس مال المؤسسة.³

ويمكن حساب تكلفة الأموال الخاصة بطريقتين :

¹-Josette Peyrard, O.P.cit, PP 181-182.

²- دادن عبد الغني و آخرون، دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع المالي كإستراتيجية للنمو الداخلي، الندوة التدريبية الدولية حول. تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، 25 - 28 ماي 2003 .

³- Barreau Jean et Jacqueline Delahaye, **Gestion financière de l'entreprise, Manuel & application**, DUNOD, 9eme édition., Paris, 2000, P153

▪ طريقة نماذج الاستحداث Modèles actuariels.

▪ نموذج تقييم الأصول المالية (MEDAF) Modèle d'évaluation des actifs financiers.

3- تكلفة رأس المال: تعرف تكلفة رأس المال بأنها المتوسط الحسابي المرجح للتكاليف الناجمة

عن مختلف الموارد المالية للمؤسسة.¹

وتحسب تكلفة رأس المال بالعلاقة التالية:²

$$CMP = t[V_{CP}/(V_D+V_{CP})] + i[V_D/(V_D+V_{CP})]$$

حيث أن:

CMP : Coût moyen pondéré : التكلفة الوسطية المرجحة وهي عبارة عن تكلفة رأس المال.

V_{CP} : قيمة للأموال الخاصة.

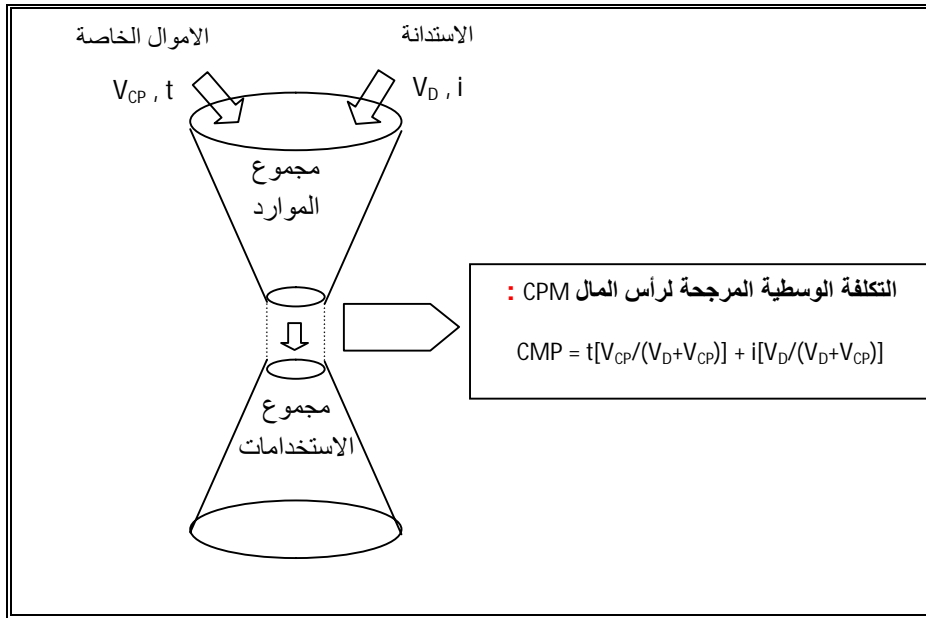
V_D : قيمة الديون.

t : تكلفة الأموال الخاصة.

i : تكلفة الاستدانة بعد الاقتصاد في الضريبة.

ويمكن تمثيل تكلفة رأس المال تمثيلا بيانيا كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-11): يبين مفهوم تكلفة رأس المال



المصدر: Pierre Vernimmen, **Finance d'entreprise**, DALLOZ, 3eme édition., Paris, 1998 , P651

¹ - JEAN BARREAU & JACQUELINE DELAHAYE : O.P.cit , P152.

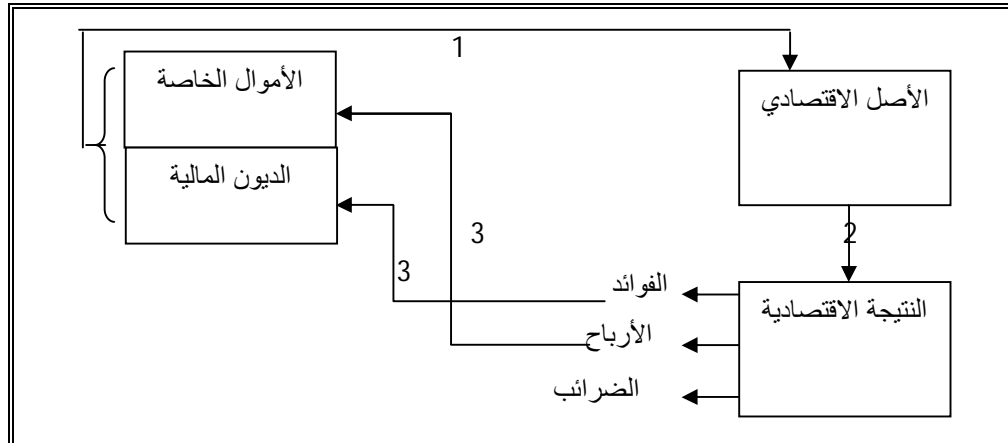
² - Pierre Vernimmen, **Finance d'entreprise**, DALLOZ, 3eme édition., Paris, 1998 , P487.

يعتبر التعريف السابق لتكلفة رأس المال تعريفا رياضيا، والواقع أنها " عبارة عن معدل المردودية المفروض Exigé للأصول الاقتصادية التي تم تمويلها عن طريق كل من الأموال الخاصة والديون " ¹.
ويعتبر مفهوم تكلفة رأس المال مهما في مالية المؤسسة نظرا لكونه يسمح بتحديد الاستثمارات ذات المردود الجيد، لذلك فهو يندرج ضمن أهم المعايير المستعملة في طرق تقييم المؤسسات.
وعليه، يمكن تقييم المخاطرة التي تتعرض لها الأصول الاقتصادية للمؤسسة، وبالتالي يمكن إدراك مفهوم الأمثلية في اختيار الهيكل المالي، حيث تسعى المؤسسة إلى تدنية المخاطر الناجمة عن مختلف أنماط التمويل، وبشكل أدق تحاول تدنية تكلفة رأس المال قدر الإمكان .

4- الرافعة المالية²:

ونشير الى العلاقة ما بين المردودية المالية و المردودية الاقتصادية تسمح بدراسة أثر الرافعة المالية و ذلك من خلال اجراء مقارنة بين المردودية الاقتصادية و المردودية المالية و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-12): يبين تمويل الأصل الاقتصادي وكيفية توزع الثروة المولدة عنه



من خلال تحليلنا للشكل أعلاه ، فإن الأصل الاقتصادي الذي تم تمويله بمزيج من الأموال الخاصة والديون يفترض أنه سيولد مردودية اقتصادية تفوق تكلفة تمويله . والمتمثلة في تكلفة رأس المال بصفة عامة و في فوائد الديون بصفة خاصة . ، فإن حصل كذلك، فإن المؤسسة ستحقق مردودية أموال خاصة تفوق معدل

¹ - Pierre Vernimmen, **Finance d'entreprise**, DALLOZ, 3eme édition, Paris, 1998 , P487

²- دادن عبد الغني و آخرون، دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع المالي كإستراتيجية للنمو الداخلي، الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، 25 - 28 ماي 2003.

مردودية الأصل الاقتصادي، وذلك بفضل الرفع المالي، وهو ما سينعكس إيجاباً على ربحية المساهمين في رأس مال المؤسسة. عندئذٍ نقول أنه للاستدانة أثر إيجابي على المردودية المالية للمؤسسة.

إن العلاقة بين المردودية المالية وأثر الرفع المالي تكتب من الشكل : $R_f = R_e + (R_e - i)D/CP$.

حيث تمثل النسبة $(R_e - i).D/CP$ أثر الرافعة، R_e تمثل معدل المردودية الاقتصادية.

ومن هنا فإن المردودية المالية عبارة عن المجموع الجبري لكل من أثر الرافعة المالية ومعدل المردودية الاقتصادية.

وإذا أسقطنا تلك العلاقة على الشكل السابق سنجد أن ذلك منطقي ومحقق، حيث يمكننا البرهان

على ذلك رياضياً.

يمكننا في هذا الصدد إدراك العلاقة الرياضية بين كل من المردودية الاقتصادية، الرافعة المالية

والمردودية الأموال الخاصة. فبافتراض ثبات معدل المردودية الاقتصادية، وبافتراض أن المؤسسة تسعى إلى

تحقيق رفع مالي مفضل (إيجابي)، أي يسمح للمؤسسة بتحقيق مردودية مالية أعلى من مردوديتها الاقتصادية،

فتحاول إحداث تغيير على نسبة الهيكل المالي (الرافعة المالية) D/CP . بمعنى آخر، تستهدف المؤسسة معدلاً

معيناً من المردودية المالية انطلاقاً من معدل مردودية اقتصادية ثابت ومعامل استدانة متغير. فيكون لدينا

بالتالي لدينا الدالتين للمردودية المالية، كما يلي:

$$R_f = f [D/CP] \dots\dots\dots (1)$$

$$R_f = u [(Re - i)D/CP] \dots\dots\dots (2)$$

حيث تعني الدالة الأولى أن معدل المردودية المالية R_f هو متغير تابع لنسبة الهيكل المالي D/CP ،

كما تعني الدالة الثانية أن معدل المردودية المالية هو متغير تابع لأثر الرافعة المالية $(Re - i)D/CP$.

وبما أن معدل المردودية الاقتصادية Re ثابت وأن تكلفة الاستدانة i تتغير حسب حجم الاستدانة D فإنه يمكننا

أن نقتصر فقط على دراسة دالة واحدة فقط من الدالتين (1) و (2)، وبرهاننا على ذلك هو:

$$R_f = f [D/CP]$$

$$R_f = u [(Re - i)D/CP]$$

$$\Rightarrow f [D/CP] = u [(Re - i)D/CP]$$

أي أننا سوف نصل إلى نفس النتيجة، سواء استخدمنا الدالة f أو الدالة u .

يبقى أن نشير إلى أنه انطلاقاً من كون الزيادة في حجم الديون تكون متبوعة بزيادة في حجم المصاريف المالية

التي تتحملها المؤسسة، فإن نسبة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال تسمح بقياس درجة الاستدانة بشكل غير

مباشر عند المقارنة بين مجموعة من المؤسسات العاملة في نفس القطاع. وقد حددت حاليا نسبة نموذجية لها، حيث تكون مقبولة في حدود 03 % و 04 %، حسب نوعية المؤسسة، تجارية أو صناعية. نخلص أخيرا إلى أن أثر الرافعة المالية عبارة عن المقدار الذي سوف يترجم المردودية الاقتصادية إلى مردودية مالية فعلا.

III-3- تحليل المردودية:

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وتعتبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فالمردودية هي العلاقة بين النتائج التي تحقها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك، فتحليلها يسمح للمديرين معرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها.

1- تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النشاط

أ- تحليل رقم الأعمال CAHT:

ما يميز تحليل المردودية على أساس رقم الأعمال هو تحليل المبيعات من خلال عنصرين أساسيين هما: **الحجم و السعر**. فإن كان التحليل على أساس الحجم يجب أن يتأقلم تحليل المردودية مع الطور الذي تمر به المؤسسة هل هي في مرحلة نمو (سريع، بطيء، سكون، تراجع) وعليه يكون التحليل مبني على هذا الأساس فإذا كانت المؤسسة في مرحلة نمو سريع تهتم الإدارة بطرق التحكم في تزايد نفقات التشغيل وحاجات التمويل أما إذا كانت في مرحلة سكون تهتم الإدارة بتخفيض نفقات التشغيل وحاجات التمويل¹. أما التحليل على أساس السعر فالمؤسسة تهتم بمقارنة أسعارها مع المستوى العام للأسعار لمؤسسات نفس القطاع ، وهذا ما يسمح للمؤسسة بالتحكم في أسعارها من خلال تقليل التكاليف مما يسمح للمؤسسة بتحقيق ميزة تنافسية أمام أسعار منافسيها.

ب- الهامش التجاري:

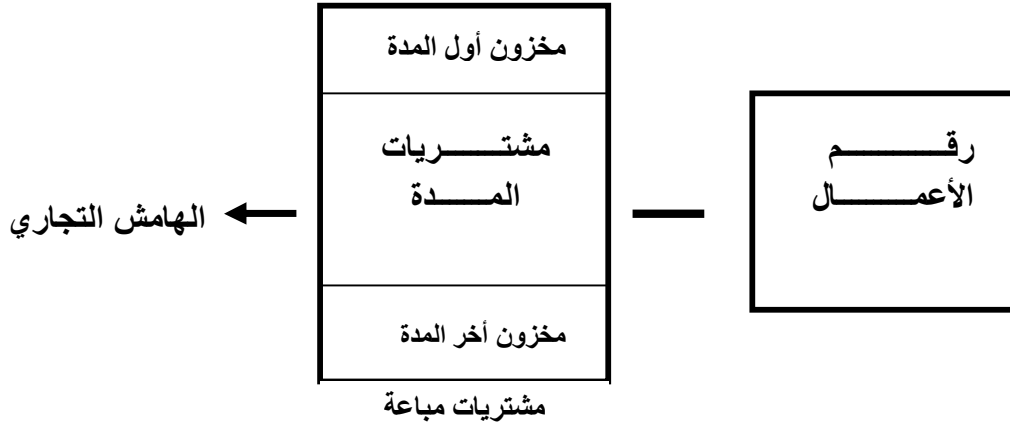
يمثل الهامش التجاري من بين المؤشرات المهمة في تحليل المردودية وحتى يكون هذا المؤشر ذا دلالة يجب أن يدرس في حالة حركته الديناميكية أي يجب أن يقارن بين عدة سنوات و مع مؤسسات متعددة نفس القطاع و يمكن حساب الهامش التجاري من خلال العلاقة التالية:

الهامش التجاري = رقم الأعمال + أو - التغيير في المخزون - الشراء - أو + التغيير في المشتريات.

¹ - دريد درغام، أساسيات الإدارة المالية الحديثة ، دار الرضا للنشر، القاهرة، 2000، ص ص 73-74.

و يمكن التعبير عليه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-13): تكوين الهامش التجاري



المصدر: P.Vizzavona, *Pratique de Gestion*, tome1,Édition Berti,Alger,1991,P36

وعليه يمكننا القول أن الهامش التجاري من بين المؤشرات الدالة على الأداء من الجانب التجاري و كذا فائض القيمة الذي تحققه المؤسسة الناتج عن الإنتاج أو البضاعة المبيعة.

ت- القيمة المضافة *VA:

تعتبر القيمة المضافة مفهوما اقتصاديا أكثر منه محاسبيا، وتعني القيمة المنشأة من خلال ممارسة نشاط الإنتاج لاقتصاد معين وخلال فترة من الزمن. وكما أنها وجدت اهتماما على المستوى الكلي، كذلك وجدت اهتماما على المستوى الجزئي، فنجد المؤسسة تعتمد عليها في معرفة أدائها وتطورها. ويقصد بالقيمة المضافة قيمة الإنتاج الإجمالي من العملية ً منها قيمة الاستهلاك الوسيط الذي يمثل الصناعية مطروحا المستلزمات السلعية والخدمية¹ وتعرف أيضا بأنها الفرق بين قيمة الإنتاج القائم وتكلفة مستلزمات الإنتاج الوسيطة. وتعني بتعبير بسيط الفرق بين تكاليف المواد الخام أو السلعة الوسيطة وبين سعر السلعة بعد إكمال تصنيعها.²

$$\text{القيمة المضافة} = \text{الهامش التجاري} + \text{إنتاج الدورة} - \text{المشتريات} + \text{التغير في المخزون} - \text{مشتريات أخرى و مصاريف خارجية}$$

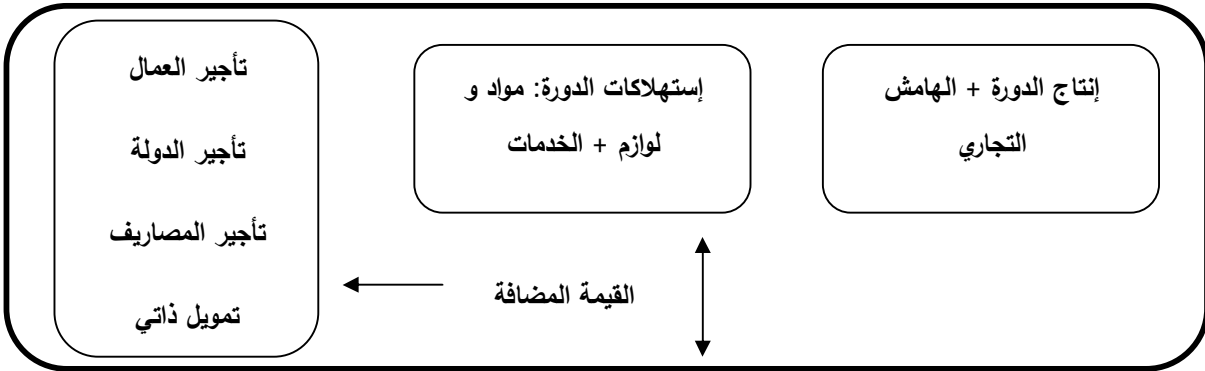
* - يرى Belkaoui&Karpik القيمة المضافة الثروة التي تنشأ للوحدة الاقتصادية لمزيد من الاطلاع The Relative Relationship. Journal of International Financial Management and Accounting,1995, P259-275.

¹ - العمرو، حسن عبدالرحمن، تأثير الانفتاح التجاري على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان،2012، ص46

² - حمزة علي خوالدة، نسيم فارس برهم، دراسة للعوامل المؤثرة على القيمة المضافة للصناعات ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجامعة الأردنية ،العدد 42، 2015،ص160.

و الشكل الموالي يوضح تكوين القيمة المضافة

الشكل رقم (2-14): تكوين القيمة المضافة



المصدر: L'art de diriger, **Gestion Financiere**, tome2,Édition Dunod,Paris,1995,P157

وللقيمة المضافة أهمية كبيرة في المؤسسة لأنها تمكن من معرفة وزنها الاقتصادي ونموها ودراسة هيكل الإنتاج¹ وعليه يمكننا القول:

النمو: أنا للقيمة المضافة أهمية على تحديد مؤشر لنمو المؤسسة لأن الإعتماد على رقم الأعمال وحده لتحديد نمو المؤسسة لا يكفي ففي بعض الحالات فزيادة رقم الأعمال مرتبطة بزيادة كبيرة في المواد المستهلكة أو الخدمات وهذا يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة. لذلك يعد الاعتماد على مؤشر القيمة المضافة لدراسة النمو أفضل من رقم الأعمال.

هيكل الإنتاج: ما يميز القيمة المضافة على أنها مؤشر للتكامل الداخلي ويقصد بالتكامل قدرة المؤسسة على ضمان أكبر عدد من مراحل الإنتاج، أي أن اعتماد المؤسسة على الاستهلاك الوسيط هو اعتماد ضعيف. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية :

$$\text{للتكامل الداخلي} = \frac{\text{القيمة المضافة/الإنتاج}}$$

كفاءة العاملين : تسمح القيمة المضافة كفاءة المستخدمين من خلال معرفة عائد كل عامل ، وتحسب

$$\text{للتكامل الداخلي} = \frac{\text{القيمة المضافة/عدد العمال}}$$

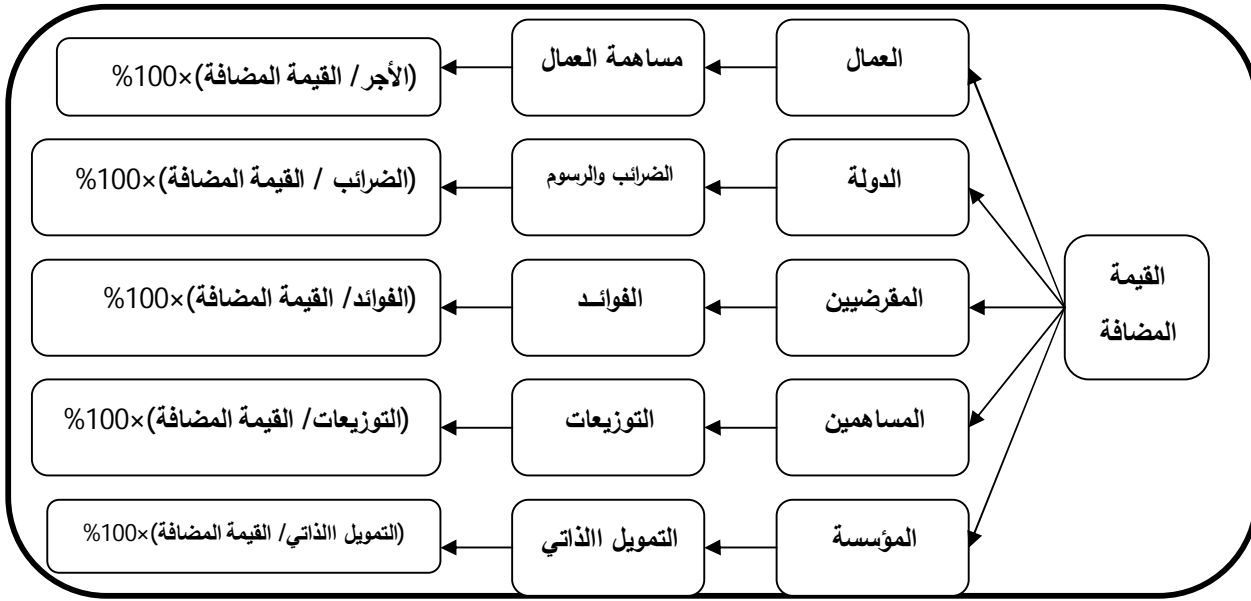
بالعلاقة:

ثم مقارنة تلك النسبة مع نسب مؤسسات نفس القطاع للحكم على كفاءة عمالها.

إن القيمة المضافة التي حققتها المؤسسة يجب توزيعها على مختلف المساهمين في تحقيقها، وتتمثل هذه الأطراف في : الدولة، المستخدمين ، المقرضين، أصحاب المؤسسة. ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي.

¹- Georges Depallens, Jean- Pierre Jobard, O.P.cit, PP 321-322.

الشكل رقم (2-15): تخصيص القيمة المضافة



المصدر: دريد درغام، مرجع سابق، ص 78.

2- تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النتيجة

أ- الفائض الإجمالي للاستغلال EBE:

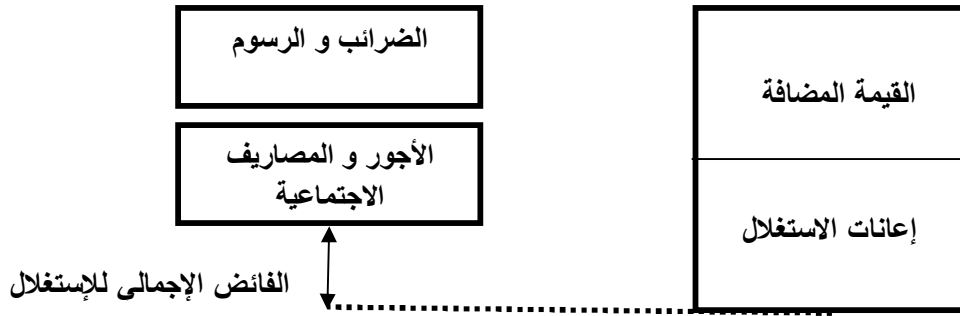
يمثل فائض الاستغلال الإجمالي EBE المكون الرئيسي لتدفق العائدات لتكوين المردودية¹ وهذا من خلال علاقته بالنتيجة قبل المصاريف المالية و تمثل الفائض الناتج عن رأس المال الاقتصادي ، زيتم ضمنه إدماج إعانات الاستغلال التي تحصل عليها المؤسسة من طرف الدولة وكذلك حذف أعباء الاستغلال من أجور و مصاريف الأخرى و مختلف الضرائب و الرسوم ليشكل رصيد يعبر عن مردودية الاستغلال.

الفائض الإجمالي للاستغلال EBE = القيمة المضافة + إعانات الاستغلال + تحويل تكاليف العمال + تحويل الضرائب و الرسوم - مصاريف العمال - الضرائب و الرسوم

وما يميز الفائض الإجمالي للاستغلال أنه يمثل تدفق نقديا للاستغلال ، ويعتبر أداة للتحليل و التنبؤ إذا ما قورن بالزمن حيث يمكن أن يكون موجب أو سالب وتظهر الحاجة إليه من خلال ما يقدمه هذا الأخير لإدارة المؤسسة كمؤشر على وضعيتها من خلال قدرة عوائدها تغطية مصاريف الاستغلال ولهذا يعتبر أداة مساعدة على تحليل المردودية.

¹ - Michel levasseur , Aimable quintart , OP.cit , P 62 – 63 .

الشكل رقم (2-16): تكوين الفائض الإجمالي للاستغلال



المصدر: Robert Papin, OP.cit, P162

ب- نتيجة الاستغلال Re:

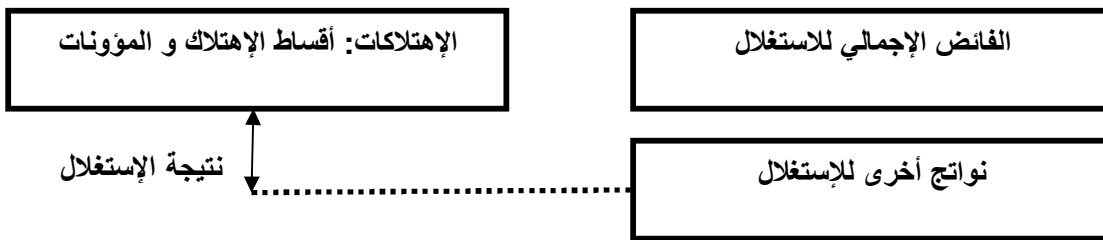
يقصد بنتيجة الاستغلال النتيجة المتحصل عليها من نتيجة عمليات التشغيل و الاستثمار، وهي تسمح بتقديم صورة عن النتيجة الناتجة عن استغلال وسائل و أدوات الإنتاج ، و تحسب وفق :

نتيجة الاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال + تحويل أقساط الإهلاك و المؤونات - أقساط الإهلاك و المؤونات - أقساط إهلاك الاستثمارات الممولة القرض الإيجاري

نتيجة الاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال + تحويل أقساط الإهلاك و المؤونات - أقساط الإهلاك و المؤونات - أقساط إهلاك الاستثمارات الممولة القرض الإيجاري

و الشكل الموالي يمثل مكونات نتيجة الاستغلال:

الشكل رقم (2-17): تكوين نتيجة الاستغلال



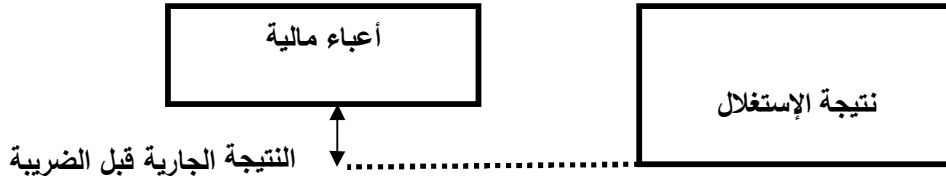
المصدر: Robert Papin, OP.cit, P172

ت- النتيجة الجارية قبل الضرائب RCAI:

تضم هذه النتيجة جميع الأعباء وجميع النواتج المتعلقة بالاستغلال العادي للمؤسسة وتضم أيضا النواتج والأعباء المالية. فهي بمثابة مؤشر لنشاط المؤسسة الاقتصادي والمالي، وتحسب هذه النتيجة بالعلاقة:

النتيجة الجارية قبل الضرائب = نتيجة الاستغلال + نواتج مالية - أعباء مالية.

الشكل رقم (2-18): تكوين النتيجة الجارية قبل الضريبة



المصدر: Robert Papin, OP.cit, P172

ث- النتيجة الاستثنائية REX :

هذه النتيجة مستقلة عن النتائج السابقة وتتمثل في الفرق بين النواتج الاستثنائية والمصاريف الاستثنائية.

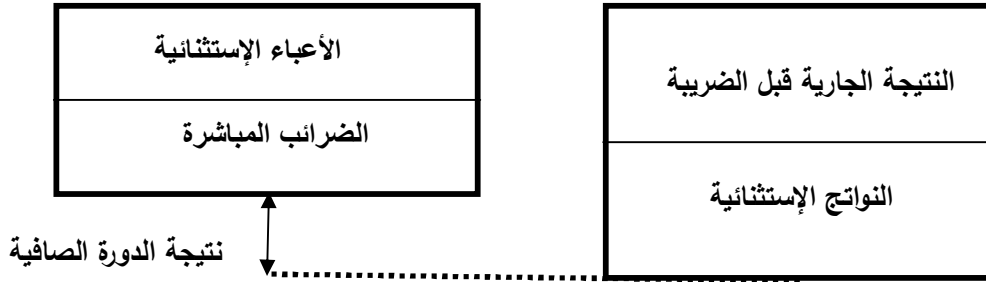
النتيجة الاستثنائية = نواتج استثنائية - مصاريف استثنائية.

ج- النتيجة الصافية REN:

وهي آخر نتيجة من بين الأرصدة الوسطية للتسيير، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

النتيجة الصافية = النتيجة الجارية ± النتيجة الاستثنائية - ضرائب الأرباح - مساهمات

الشكل رقم (2-19): النتيجة الصافية

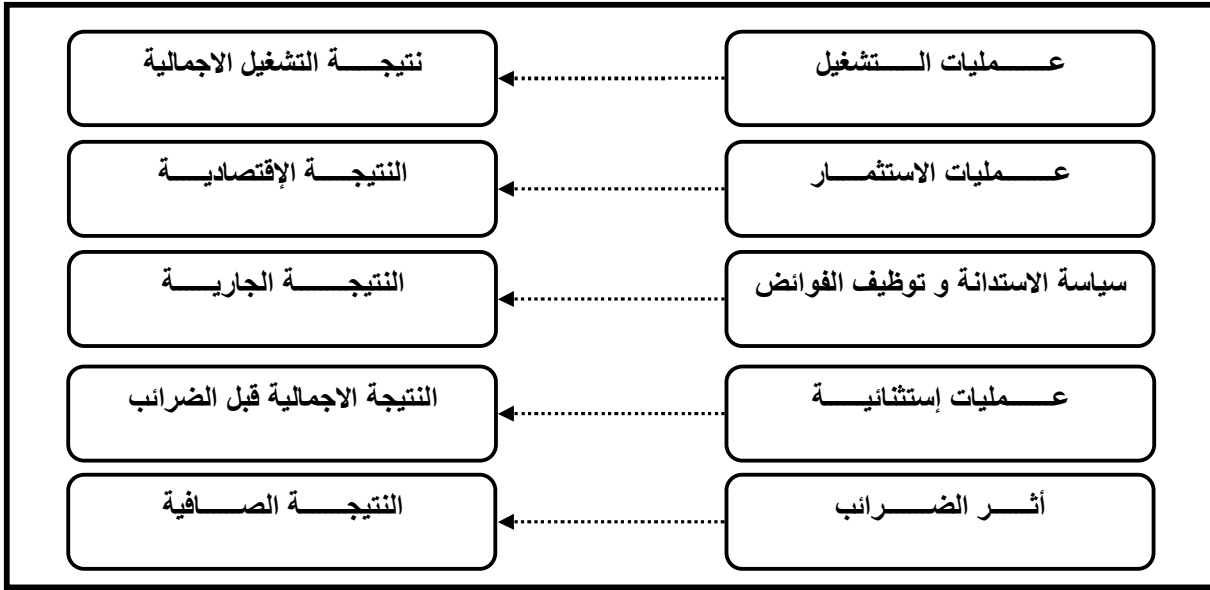


المصدر: Robert Papin, OP.cit, P173

وتظهر أهمية مؤشرات النتيجة على تحليل المردودية من خلال العلاقة السببية ما بين سياسات المؤسسة و النتيجة ، و ان تحليل نتائج المؤسسة يعتمد بالأساس على طبيعة الخيرات المحاسبية التي بنيت على أساسها النتائج ، وعليه فإن تحليل المؤشرات الوسيطة للنتيجة من خلال تحليل جدول حسابات النتيجة يمكن من معرفة أسباب تحقيق أرباح أكبر أو (أقل) كما تسمح بمقارنة نتائج مؤسسات نفس القطاع و الشكل الموالي يمثل العلاقة السببية بين أنشطة المؤسسة و النتيجة المؤسسة.

¹-Josette Peyrard , OP.cit, PP 51-52.

الشكل رقم (2-20): أثر مختلف السياسات على نتيجة المؤسسة



المصدر: دريد درغام، مرجع سابق، ص 79.

3- تحليل المردودية بواسطة نظام DUPONT

ان من بين الوسائل التي تستخدم في تحليل مردودية المؤسسة وتحديد العناصر المؤثرة فيها نجد ما يسمى بنظام Dupont ، وقد طورته شركة Dupont de nemours الأمريكية، ويعد هذا النموذج من الأدوات الفعالة التي يستعملها المحللون الماليون في تحليل الأداء المالي والرقابة عليه. وقد اكتسب هذا النموذج شهرته بسبب مساعده الفعالة في تتبع العناصر أو العوامل المؤثرة في المردودية والمنتمية إلى جدول النتائج والميزانية.

إن حساب مؤشرات المردودية ومقارنتها زمنيا، أو مقارنتها بمؤسسات تنشط في نفس القطاع خطوة ضرورية، لكنها غير كافية لأن مؤشرات المردودية تعتبر من أهم المؤشرات لدراسة كفاءة المؤسسة. لذا يجب البحث والكشف عن العوامل التي تؤثر في عناصر المؤشرات، أي بسط النسبة ومقامها، ومن أهم الوسائل التي تمكنت من تحليل مردودية المؤسسة وتحديد العناصر المؤثرة فيها .

ويوضح هذا النموذج المتسم بالبساطة والشمولية أن المردودية الاقتصادية تتحدد من خلال عنصرين هامين، الأول يتمثل في الربحية أو هامش الربح والثاني يتمثل في معدل دوران الأصول والتي تعني قدرة الأصول على تحقيق المبيعات. ويوضح كذلك العناصر المؤثرة في كل من هامش الربح ومعدل الدوران.¹

¹ - مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، مرجع سابق ، ص 38.

4- إنشاء القيمة:

في ظل التغيرات التي شهدتها محيط المؤسسة وكذا التطور الذي شهدتها النظرية المالية الحديثة فإن المؤسسة الاقتصادية (مدرجة أو غير مدرجة) تهدف إلى تعظيم قيمتها لفائدة المساهمين و المستثمرين أو لجميع الأطراف المهتمة بها، يعتمد النجاح الحقيقي لوحدات الأعمال في ظل هذه التغيرات بقدرتها على تحقيق القيمة لحملة الأسهم بدلا من التركيز فقط على تحقيق الربح. ويعود ذلك إلى تأثير مصالح المستثمرين و المساهمين ليس فقط بربحية المؤسسة ولكن أيضا بالتغيرات في القيمة السوقية للسهم الأمر الذي ساهم في ضرورة تبني مقاييس ملائمة تمكنهم من التعرف على تحقيق القيمة *création de la valeur*.

1-IV- مفاهيم و أسس إنشاء القيمة:

تعتبر مسألة خلق القيمة في المؤسسة من المواضيع المطروحة على الساحة المالية، ويعتبر مفهوم القيمة مجال واسع بالنسبة للتسيير و المالية و الاقتصاد وغيرها، وعليه نقدم مجموعة من التعاريف التي تلم بموضوع خلق القيمة من وجهة نظرنا:

حسب المدرسة الكلاسيكية فإن المفهوم البارز هو مفهوم تعظيم الثروة للمالكين، من خلال تعظيم الربح، إلا أن التطورات التي صاحبت بيئة المؤسسة لم يعد هذا المفهوم يتماشى مع هذه التغيرات ولم يعد كافي لان الواقع الاقتصادي يبين أن الهدف الأساسي للمؤسسة أخذ منحى آخر يندرج تحت مظلة خلق القيمة.¹

و القيمة حسب ECOSIP كمصطلح في علوم التسيير انشطرت الى ثلاث معاني دقيقة:²

- القيمة المضافة؛
- القيمة التي يمثلها العملاء، أو رأس مال العملاء
- القيمة التي يمثلها المساهم.

وسنركز على القيمة التي يمثلها المساهم، من خلال قياس المردودية بالنسبة للتوظيفات المالية مع المؤشرات المتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة EVA، و القيمة السوقية المضافة MVA و التي تعتمد على نفس المفهوم، وعليه سنعرض بإيجاز مفهوم القيمة.

¹ - بريكة السعيد، مسعي سمير، مداخلة تحت عنوان: تقييم المنشأة الاقتصادية مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA ، الملتنقى

الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2009، ص2.

² - ECOSIP, Pierre-Laurent Bescos , **Dialogue Autour de la Performance en Entreprise**, éditions Harmattan, Paris, 1999 , P.22

1- مفهوم القيمة:¹

ربط الفكر المالي مفهوم القيمة بمفهوم المؤسسة من خلال محاولة التطرق إلى القيمة المتعلقة بالمؤسسة، وقد تطور مفهوم القيمة من العلوم الاقتصادية إلى العلوم المالية إلى جملة الأبحاث التي قام بها خبراء الاقتصاد فهم أول من قام بدراسة مفهوم القيمة من خلال أعمال I. Fisher سنة 1907-1930، من خلال دراسة نسبة الفائدة و التدفق النقدي، و يرجع الفضل في ظهور القيمة في الفكر المالي إلى J.B.Williams في 1938 حيث بين أن قيمة أي أصل تتحدد انطلاقاً من قيمة جميع التدفقات المالية المقدرة التي يطرحها هذا الأصل، كما كان لأعمال D. Durand سنة 1957 و أعمال M.J. Gordon سنة 1959 الدور في توطيد الأساس المالية لمفهوم القيمة ، وفي ظل وجود نظرية مالية أو فكر مالي باعتباره مجالاً واسعاً ، برز و تطور عبر مراحل تعكس تطور البحث في هذا المجال كما أن أحدث الأفكار الأكاديمية حول مفهوم القيمة أو خلق القيمة (مالية-استراتيجية) (stratégie -finance) تم التطرق لها من خلال أعمال A.C. Hax, N.S. Majluf سنة 1984 ،وكذا A. Rappaport سنة 1986، J.A. Ohlson سنة 1990 ، G.B. Stewart سنة 1991، G.A. Feltham, J.A. Ohlson سنة 1995 و T. Copeland et al سنة 1996.²

وعليه **فالقِيمة** هي "عبارة عن مبلغ يدفع مقابل أصل ، أو الحق في الحصول على عوائد مستقبلية من وراء استخدام ذلك الأصل، و القيمة تختلف عن السعر الذي يمثل المبلغ المدفوع للحصول على أصل ما، بمعنى لن القيمة موجودة في جوهر الشيء و يحدث عملية التبادل يتم ترجمتها إلى سعر".³

كما أن القيمة هي ذلك "المبلغ النقدي العادل الذي خلص إليه خبير متخصص حيث أن ذلك المبلغ يحظى بالقبول العام لدى مختلف الأطراف المعنية بها عند كل مرحلة من طلب قياسها الذي يعكس القيمة المعادلة لكافة موارد و إمكانية المؤسسة المستغلة في تنظيمها القائم و ذلك في ظل مفهوم استمرارية النشاط"⁴

¹ - Voir l'important travail de reconstitution historique du concept de valeur en finance, de G. Hirigoyen et J. Caby, Centre de Recherche de l'IRGAE, n° 1998- 01, Université Montesquieu-Bordeaux IV.

² -Simon PARIENTE , **Rendement boursier, création de valeur et données comptables ,une étude sur le marché français**, Finance Contrôle Stratégie – Volume 3, N° 3, septembre 2000, p. 126 - 127.

³ -بكار بلخير، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، ص 13.

⁴ - هواري سويبي، تقييم المؤسسة و دوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 17- 27.

2- مفهوم إنشاء القيمة:

يعتبر خلق القيمة محور اهتمام المؤسسات الاقتصادية، وقد زاد الاهتمام به في السنوات الأخيرة أين أصبح استمرار المؤسسة مرهون بمدى إنشاءها للقيمة، حيث سعت هذه الأخيرة إلى إنشاء القيمة للمساهمين و الأطراف المهتمة واعتبرت ذلك الهدف المالي الأول الذي يجب تحقيقه وهذا ما نلمسه في من خلال G. B.Stewart " إن الهدف المالي الأول هو تعظيم ثروة المساهمين، وفائدة ذلك تعود على المساهمين فحسب، بل على المؤسسة ككل".¹

ونعني دائماً بمصطلح خلق القيمة La creation de valeur خلق قيمة للسهم، وانطلاقاً من ذلك المفهوم يكرس وضع المساهم في خدمة إستراتيجية المؤسسة.²

ويعتبر خلق القيمة و المحافظة عليها هدف استراتيجي للمؤسسة، وذلك من خلال منح هذه الأخيرة أفضلية تنافسية تمكنها من بلوغ هذا الهدف، لكون "الأفضلية التنافسية تعتبر ركيزة استراتيجية من ركائز خلق القيمة".³

و الشكل الموالي الموالي يوضح الأشكال المختلفة لخلق القيمة، و الجدير بالذكر أنه لا يمكن فهم القيمة المعطاة في السوق دون ابراز تلك القيمة التي تبني داخل المؤسسة الاقتصادية، لذا فالتوجه الجديد يكرس السوق فوق الحلول الأخرى.⁴

الشكل رقم (2-21): الأشكال المختلفة لخلق القيمة

خلق القيمة للموردين	خلق القيمة للزبائن		خلق القيمة للعاملين
		قيمة محاسبية	
خلق القيمة للمجتمع		قيمة محاسبية للمؤسسة	خلق القيمة للشركاء
	خلق القيمة للمساهمين		

المصدر: بريكة السعيد، مسعي سمير، تقييم المنشأة الاقتصادية: مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA، مرجع سابق ص 4

¹ -J. Caby et G. Hirigoyen : La création de valeur de l'entreprise, 2ème éd ,Economica, Paris, 2001., p 102.

² -بريكة السعيد، مسعي سمير، تقييم المنشأة الاقتصادية: مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA، مرجع سابق، ص 2.

³ -هاشمي عابسة، الدور المحوري لتسيير الموارد البشرية في خلق القيمة لجميع الاطراف الأخذة، أبحاث اقتصادية، العدد 03، جوان 2008، جامعة محمد خيضر بسكرة.

⁴ -بريكة السعيد، مسعي سمير، تقييم المنشأة الاقتصادية: مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA ص 2.

IV-2- مؤشرات قياس إنشاء القيمة:

يرى الكثير من الباحثين أن هنالك علاقة مباشرة ما بين علم الاقتصاد و الممارسات المحاسبية ومن بين المفكرين الذين دعوا إلى ضرورة اعتماد المفاهيم الاقتصادية في الممارسات المحاسبية Souganen وذلك في إطار وضعه لأسس نظرية الوحدة.¹

وفي سنة 1986 قام الباحث Alfred Rapport بتقديم كتاب تحت عنوان " تحقيق القيمة لحملة الأسهم" استعرض فيه التغييرات التي حدثت في الأداء من وجهة نظر الإدارة وحملة الأسهم، ومن هنا كانت البداية التي شجعت المهتمين و الباحثين وهذا لتطوير مقاييس الحكم على الأداء في ظل التطورات الحديثة.

وعليه فقط ظهرت الكثير من المقاييس مثل Value Based Management بمعنى الإدارة على أساس القيمة إلا أن مقياس Economic Value added من أكثر المقاييس انتشار مع العلم أن هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي يعود إلى الفكر الكلاسيكي من خلال Marshall 1890, Hamilton 1777، أما في الفكر المحاسبي يرجع إلى شركة Stern Stewart وهي شركة استشارية أمريكية للخدمات المالية، وقد قامت هذه الشركة بنشر هذا المفهوم أواخر الثمانينات.²

وقد عرف Stern & Stewart مقاييس القيمة الاقتصادية المضافة بأنها: مقياس لتقدير الربح الحقيقي المرتبط بتعظيم ثروة المساهمين من خلال الزمن من خلال الفرق ما بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب و تكلفة رأس المال المملوك و المقترض.³

وحسب Spero فإن مقياس القيمة المضافة هو " مقياس محاسبي للأداء التشغيلي وهو يمثل الدخل المتبقي بعد حصول المستثمرين على الحد الأدنى من العائد المطلوب الى المخاطر من استثمار رؤوس الأموال".¹

¹- محمد مطر ، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ودورها في التنبؤ بالقيمة السوقية المضافة (MVA) دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، مجلة أفق اقتصادية ، المجلد 27 العدد 106 اتحاد غرفة التجارة والصناعة، الإمارات، 2004، ص27.

²- أشرف الشراوي، مداخل تحت عنوان، العلاقة بين القيمة المضافة وعوائد الأسهم ،المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر (مؤتمر أسواق الأوراق المالية و البورصات -أفاق و تحديات)،كلية الشريعة و القانون ،جامعة الامارات العربية المتحدة

الإمارات، 2006. ص4. slconf.uaeu.ac.ae/old_web/papers/18.swf

³ -Jiambalov, James, **Managerial Accounting**, 3th Edition, Jhon wiley & sons, Inc, New York, 2007, p36
http://www.ijstr.org/final-print/feb2015/Influence-Business-Strategy-On-The-Quality-Of-Accounting-Information-System.pdf

كما يعرف على أنه نوع من حساب الدخل المتبقي و الدخل المتبقي يمثل قياسا محاسبيا للدخل المطروحا منه العائد المحاسبي المطلوب لقياس الاستثمار.²

الدخل المتبقي = الدخل - (معدل العائد المطلوب * الاستثمار)

وحسب Bogliolo فإن الفكرة الأساسية من القيمة الاقتصادية المضافة ، هي أن المؤسسة تخلق قيمة للمساهمين ، بمعنى أن العوائد من على رأس المال المستثمر أكبر من تكلفة مصادر التمويل المختلفة ، كما تعرف الفرق بين الأرباح التشغيلية للشركة بعد ضريبة على رؤوس الأموال المستخدمة.³

كما يرى Young:⁴

- EVA إيجابية يعني أن الشركة قد خلق قيمة للمساهمين. بعبارة أخرى، فإن ربحية الشركة هي أكبر من العائد على رأس المال .

- EVA مساوية للصفر وهي وضعية التوازن وهذا يعني أن الشركة ليست خلاقة و لا مهدمة للقيمة.

- EVA سلبية يعني أن هناك تدمير للقيمة.

وبالتالي فإن الرسالة الرئيسية من EVA هو القول أنه لا يكفي أن يكون صافي الدخل (النتيجة الصافية) إيجابية أو على مستوى معين من الأرباح للسهم الواحد، ولكن يجب على الشركة يجب كسب ما يكفي لتغطية تكلفة الدين وتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال حتى قبل أن تفكر في إنشاء القيمة.⁵ ولغرض احتساب القيمة الاقتصادية المضافة يتم استخدام المعادلة الآتية (حسب Stewart):

$$EVA = (RCI - CMPC) * CI$$

$$= NOPAT - Rémunération du capital$$

$$= NOPAT - (\text{coût du capital} * \text{Capitaux investis})$$

Avec : RCI : taux de rentabilite des capitaux investis

CMPC : Cout moyen pondere du capital

CI : capitaux investis ou l'actif economique

¹ -Spero, Thburg , **Getting EVA Right**, TMA journal, vol 17, issue 6, 1997 p54.

² - عبد الناصر نور و السبتي علاء الدين، مدى ملائمة القيمة الاقتصادية المضافة لقياس نجاح الشركات الصناعية الأردنية ،

مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 30، العدد 2 الجامعة الأردنية، عمان، 2003 ص 336.

³ - Zekri Ines , **L'impact de la décision de finencement sur la performance de l'entreprise musérée par la valeur économique Ajoutée (EVA)**,p5. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00581297/document>

⁴ - Op.cit, p6.

⁵ - SHAKED I. , MICHEL A. et LEROY. P, **Pourquoi l'EVA s'est imposée** ,L'expansion Management Review, Septembre 1998, 54-63.

وعليه EVA تساوي نتيجة رأس المال المستثمر من قبل الفرق بين معدلاتها الربحية و CMPC أو أنه يمثل الفرق بين فائدة صافي الدخل التشغيلي المعدل الضريبي NOPAT والعائد على رأس المال المستثمر.

3-IV- التعديلات المحاسبية الضرورية لحساب EVA:

فالبساطة الظاهرة للفهم EVA من خلال تطبيق هذه الصيغة لا يمكن إخفاء صعوبة الحصول على صورة دقيقة عن قيمة . وعليه فالمؤسسات بالقيام بتعديلات على جملة العوامل الممثلة في الصيغة بما يتماشى معها. وعليه يرى كل من Shaked, Michel et Leroy, Bogliolo, Young أن هذه التعديلات، يمكن أن تعطي شكل تقريبي للخزينة (النقدية) بعد خصم الضرائب المتاحة لإعادة الاستثمار الداخلي أو توزيعها على المساهمين. و عليه يظهر الهدف من هذه التعديلات هو لتصحيح التغيرات التي تصحب المحاسبة لجعل الأرباح التشغيلية الصافية بعد خصم الضرائب NOPAT أقرب إلى الحقيقة الاقتصادية .

ومع ذلك يرى Stewart أنه لا يوجد مقياس محدد لهذه التعديلات بل تبقى مسألة اجتهاد وأنها تختلف من مؤسسة إلى أخرى لكن بعض الشروط وهي:¹

- أهمية البنود وكذا المبالغ واجبة التعديل؛
- أن تكون الحسابات صحيحة و دقيقة؛
- توفر البيانات اللازمة لإجراء تعديلات،
- سهولة فهم هذه التعديلات غير المالية.

ومع ذلك، لتجنب مخاطر هذا التعقيد ، فإن معظم الشركات التي تستخدم EVA، تقتصر على عدد من التعديلات التي يرون أنها ضرورية.

فحسب Young² أهم التعديلات هي:³

1- التعديلات المتعلقة بمصاريف البحث و التطوير (L'ajustement relatif aux dépenses de R&D)

هذه التعديلات أساسية لأن مصاريف البحث و التطوير تعالج محاسبيا كمصاريف و تقييد في النتيجة الظاهرة، هذه المصاريف بالإضافة إلى مصاريف تدريب الموظفين، وتكلفة الحملة التسويقية لإطلاق منتج جديد، فحسب Stern & Castillo يكون لها آثار من شأنها أن تجلب أرباح موزعة على عدة سنوات. لذلك، لكي

¹ - Zekri Ines , L'impact de la décision de finencement sur la performance de l'entreprise musérée par la valeur économique Ajoutée (EVA),p7.

²-pour beacoup detai voir :YOUNG,Rhone-Poulenc au crible de l'EVA,L'expansion Management Review,Septembre1998,p. 64-71.

³- Op.cit, PP 7-9.

لا نقلل من رأس مال الشركة، وبالتالي المبالغة في تقدير EVA، وعليه يجب أن تعاد هذه التكاليف إلى رأس المال والدخل التشغيلي والمبلغ الواجب رسملتها يجب إطفاء تدريجيا على مدى فترة مساو لعدد من الفترات المستقبلية التي يتوقع أن المنتجات أو الخدمات المحسنة من خلال مصاريف البحث و التطوير من أجل توليد الأرباح.

2- التعديلات المتعلقة بالضرائب مؤجلة L'ajustement relatif aux impôts différés

ما يميز الضرائب المؤجلة أنها تتوسط الفارق الزمني مابين النتيجة الجبائية resultat fiscal و النتيجة المحاسبية، والناجمة عن اختلاف في استخدام المبادئ المحاسبية ، و في كثير من الحالات انخفاض قيم الأصول كثيرا ما يؤدي إلى اختلاف بين الدخل الخاضع للضريبة بسبب والنتيجة التي قدمتها المحاسبة. وهذا ما ينتج عنه الضرائب المؤجلة.

ولحساب EVA ، يضاف إلى النتيجة التشغيلية resultat opérationnel التغير في الضرائب المؤجلة خلال الفترة المعنية. هذا التعديل له أثر من أجل التقليل من انعكاسات الطرق المحاسبية على ضرائب الشركة ويسمح لها بأن تكون أكثر انسجاما على الشركات من خلال جعل الضرائب متعلقة بما حققتة المؤسسة سنويا . من هذا المنظور يرى Bogliolo على أنها جزء من EVA ، يتم أخذ الضرائب لوحيد لجزء المدفوع فعلا خلال السنة وليس لجزء المؤجلة .

وحسب Stern et Castillo يؤكد من جانب أن الضرائب يجب أن يعترف بها في حالة إذا كانت سددت أو مؤجلة (ضرائب مؤجلة) مثل معالجة مخصصات التقاعد (مزاياء المستخدمين) أو الاحتياطات.

3- التعديلات المتعلقة بحساب الاحتياطات L'ajustement relatif aux comptes de provisions

فيما يتعلق بالاحتياطات وتطبيقا لمبدأ الحيطة و الحذر ، في حالة المؤسسة التي في حالة جيدة فان الاحتياطات تقلل من أرباح السنة ، أما ما كانت وضعية المؤسسة سلبية فإن الاحتياطات من شأنها أن تكون مفيدة . ولتجاوز على هذا النوع من التحيز، نحدد التغيرات السنوية في الحساب:

- في حالة ما لوحظ زيادة في النتيجة التشغيلية ، ولوحظ زيادة في احتياطات السنة، هذا يدل على أن الشركة حملة مصاريف غير متوافقة مع تدفقات الخزينة.
- أما الحالة العكسية في حالة تخفيض النتيجة التشغيلية مبلغ الانخفاض ، هذا انخفاض يعني أن احتياطات السنوات السابقة الماضية التي دفعت، أقل جزئيا.

إن رصيد مخصصات الاحتياط يضاف إلى رأس المال و في الواقع، أن مخصصات انخفاض قيم الأصول، ومخصصات المخاطر من تكاليف أو ضرائب مؤجلة والرسوم أو الضرائب هو زيادة في حقوق الملكية.

4- التعديلات المتعلقة $plus-values$ d'acquisition أو goodwill

عندما تشتري شركة أخرى بسعر يفوق القيمة السوقية للصافي الأصول المحددة الخالية من الديون ، مما أدى إلى تحقيق مكاسب الحياة $plus-values$ d'acquisition أو goodwill . فارق الاقتناء $L'écart$ d'acquisition يحمل في حالة تحويل (حيازة) ويسجل حسب Stern & Castillo في الأصول بقيمته التاريخية وأنه من أجل تظهر في الميزانية هذا الجزء من الاستثمار من المشتري يستلزم من المسيرين تحقيق عائد تنافسي من حصة رأس المال المستثمر إذا ما كانت الشركة قامت عملية استحواذ، يجب أن تحصل على العائد على السعر الكامل للاقتناء $l'acquisition$ وليس على السعر الصافي للإطفاء فارق الاقتناء $écarts$ d'acquisition ، وبالتالي فإن استخدام EVA يلزم إطفاء الشهرة غير مسجل كمصروف مسجل كحساب بالنتيجة ولكن يجب أن تضاف إلى رأس المال والنتيجة التشغيلية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تدرج في الاستهلاك المتراكم في إجمالي رأس المال المستثمر أن أي تخفيض قيمة الشهرة goodwill يقلل من رأس المال وبالتالي المبالغة في تقدير EVA

5- التعديل المتعلق بعقد الإيجار أو الإيجار التشغيلي $L'ajustement$ relatif aux contrats de locations

جهة النظر المحاسبية، يتم التعامل مع التأجير التشغيلي $leasing$ كما عقد الإيجار $contrat$ de location . يتم التعامل مع أقساط عقد الإيجار كما الإيجارات العادية والأصول التي حصل عليها من عقد الإيجار لا يتم رسملتها. الشيء الذي يقلل من صافي الأصول ورأس المال المستثمر، وكذلك يقلل من أرباح التشغيل. في الواقع، جزء من الإيجار يوجه ضمناً لفائدة عملية التأجير. وبالتالي فإن التعديل هو إضافة إلى رأس المال المستثمر القيمة الحالية لأقساط الإيجار المستقبلية محدثة في تكلفة الاقتراض للشركة.

وبالنسبة إلى التعديلات المتعلقة بمصاريف المالية (الفوائد) مما يؤدي إلى مضاعفة قيمة عقد الإيجار بالنسبة إلى مصاريف القرض ، هذا المبلغ يضاف إلى النتيجة التشغيلية.

IV-4- طبيعة العلاقة بين إنشاء القيمة والأداء المالي:

لتحديد العلاقة ما بين إنشاء القيمة والأداء المالي ، لبد التطرق إلى الجهود المبذولة من طرف الباحثين و في مقدمتهم أعمال Stern Stewart و Co و نخص بالذكر هنا مؤشر EVA ، وهو ذاته قياس للأداء والنجاعة المالية الفعلية لأرباح وعوائد المؤسسة مع استبعاد الأعباء وتكلفة رأس المال المستثمر للحصول على عوائد رأس مال المولدة من طرف المؤسسة لفائدة المساهمين. وحسب هذا التعريف، فإن الأداء المالي يتحقق بتحصيل العوائد والإيرادات المتأتية من حيازة الأسهم المندرجة ضمن حصيلة لأرباح مما يساهم على نمو وتكاثر سعر البورصة.¹

وعليه يمكن تحديد العلاقة ما بين إنشاء القيمة والأداء المالي إلى جملة الأعمال التالية:²

❖ **دراسة Stewart (1990)** : تهدف هذه الدراسة حول العلاقة بين EVA وتطور القيمة السوقية ، وشملت الدراسة 698 مؤسسة أمريكية، وخلص في النهاية إلى وجود علاقة موجبة وأن تغير MVA ، EVA ساهم في نتائج جد هامة تفوق قيمتها كمؤشر بفضل إسهامها في استدراك بعض الهفوات و الأخطاء المحاسبية.

❖ **دراسة Lenh & Makhija (1993)**: قام كل من Lenh & Makhija باستعمال MVA ، EVA كمؤشرين لقياس الأداء المالي، وذلك من خلال دراسة تمت بين سنة 1987- 1993 لـ 241 مؤسسة أمريكية . وتوصلا إلى أن القيمة السوقية ذات ارتباط موجب بهذين المؤشرين وأفضل بكثير من المؤشرات التقليدية (مردودية الأصول ROA ومردودية الأموال الخاصة ROE، ومردودية المبيعات ROS).

❖ **دراسة Stewart & Co (1995)**: قام كل من Stewart & Co بدراسة تحليلية لـ 100 مؤسسة قابضة Holding ما بين 1986-1995، وكان الهدف من ذلك معرفة مدى إستقرارية مؤشرات الأداء المالي وتوصلا إلى وجود علاقة ارتباطيه مع القيمة السوقية كالتالي: (مردودية الأصول ROA بـ 13%، مردودية الأموال الخاصة ROE بـ 10%، مردودية المبيعات EVA بـ 40%)

¹ - دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية،مجلة الباحث، العدد 04، 2006 ص43.

² - نفس المرجع، ص43

❖ دراسة **Chen & Dodd**: اهتمت هذه الدراسة بتحديد الارتباط بين مختلف عوائد الأسهم وعدة

مؤشرات الأداء : EVA,ROE,ROA,BPA لعينة مكونة من 566 مؤسسة أمريكية. وخلصت

الدراسة أن تغير القيمة السوقية مرهون بتغيرات وتقديرات لـ EVA و Cash-Flow المستقبليان دون

أي تأثير لـ EVA الآتي.

IV- 5. القيمة الاقتصادية المضافة وأهميتها للشركات:

إن لمفهوم القيمة الاقتصادية المضافة أهمية كبيرة لمختلف الشركات عند إعدادها القوائم المالية لغرض تقييم أدائها والتنبؤ بكفاءة الإدارة وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات التي أجريت في هذا الجانب، فقد أعدت دراسات حول مدى أهمية قياس القيمة الاقتصادية والإفصاح عنها بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، خلصت الى كما نشر معلومات حول القيمة الاقتصادية المضافة يؤدي إلى خلق اتجاهات ايجابية نحو الشركات المفصح في قوائمها .

لذلك فإن القيمة الاقتصادية المضافة أثارت اهتمام الكثير من الشركات كإحدى المؤشرات التي تقيس الأداء المالي وتقييم الشركات، وعلى الرغم من إن هناك العديد من مقاييس الأداء المالي التي تعبر عن مدى تحقيق الشركات لأهدافها. إلا أن تلك الأساليب المحاسبية التقليدية المستخدمة في تقييم وضع المؤسسة والتي تعتمد على الأرباح المحاسبية متعددة - كالعائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE وربحية السهم الواحد EPS والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية CFO، قد واجهت عدة انتقادات لاعتمادها على التقدير، كما أنها تتأثر بالطرق المحاسبية المستخدمة، حيث أن معدل العائد المحاسبي دائما ما تم انتقاده لعدم قدرته على قياس الربح الاقتصادي حسب دراسة قام بها Fisher&McGowan سنة 1983 .

كما أن التقارير المالية قد تم انتقادها بسبب الجودة المتدنية ونقص الارتباط في بيئة غنية بالمعلومات، وأصبح هناك شبه إجماع عام على أن الطرق التقليدية لا بد من مراجعتها للتغلب على العيوب، وحسب دراسة Mashayekhi & Bahavarnia سنة 2007 استخلصت على ضرورة توفير أدوات أكثر دقة من خلال الاعتماد على الطرق القياسية المختلفة مثل: Value Based Management (VBM) والتي توفر إدراك بدرجة عالية لقيمة الأسهم وأيضا Cash Value Added (CVA) و Economic Value Added

(EVA) والتي تم تطويرها من قبل شركة استيرن ستيرتورن Stern Stewart & Co الأمريكية عام 1989، هذه الطرق جميعها تعمل على توفير طرق قياسية أكثر دقة مقارنة بالطرق المحاسبية التقليدية وغير الدقيقة.¹

أي إن القوائم المالية التقليدية لم تستطع إن تعلى وفق بين متطلبات الفئات المذكورة، فضلا عن ذلك فإن هذه القوائم (التقليدية) ينظر إليها بعضهم على أنها قوائم مشوشة بسبب ارتكازها على قيم محاسبية يغلب عليها التحفظ والقيم التاريخية والتقديرية الشخصية، ولذلك فقد ساهمت المقاييس المحاسبية التقليدية في تعميق الفجوة وزيادة حدة التعارض بين مصالح الإدارة والمساهمين.²

فضلا عن ذلك هناك بعض الدراسات ومنها دراسة Kramer&Pushner سنة 1997 التي أكدت ما ذكر في أعلاه من قصور وخلل في مقاييس الأداء المحاسبي التقليدية mesures classiques التي أصبحت لا يعتمد عليها بشكل أساسي في معظم منظمات الأعمال الحديثة لإغراض القياس وتقييم الأداء المالي لهذه المنظمات، وتتمثل أهم جوانب الخلل والقصور بالآتي:

- 1- عدم المقدرة على تحديد القيمة الاقتصادية الحقيقية لثروة الملاك والتي تنعكس على القيمة السوقية لأسهم الشركة.
- 2- تجاهل كلفة التمويل عن طريق الملكية أو الأسهم Ignorer la capitale des coûts في احتساب الربح المحاسبي، إذ انه من المتعارف عليه إن الربح المحاسبي يأخذ في الحسبان كلفة التمويل فقط عن طريق القروض والسندات ويتجاهل كلفة التمويل بالملكية تماما مما قد يعطي الانطباع في كثير من الأحيان بأن أداء الشركة مرضيا، مع العلم بأنه لو تم اخذ هذه الكلفة في الحسبان لتغيرت نتيجة التقييم.
- 3- الاعتماد بصفة أساسية على المعلومات المحاسبية التاريخية القائمة على مبدأ الاستحقاق، إذ قد تصبح هذه المعلومات قديمة وغير ذات قيمة في حالة التضخم، وأنها تعتمد على قياس الأرباح وليس التدفقات النقدية الأهم بالنسبة لبقاء الوحدة الاقتصادية ونجاحها والاستمرار في أعمالها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

¹ - تائر عدنان قديمي، قيس أديب الكيلاني، أسماء ابراهيم العمارنة، أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم أي القيمة الاقتصادية المضافة EVA أم معايير الأداء التقليدية، قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان ، الأردن ، البحث رقم (5-2011-DRGS) الرابط:
<https://www.researchgate.net/...Stocks...Value.../0deec53a8530bd4>

² - عبد الحسين توفيق شبلي، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 23 ، المجلد السادس ، 2009، ص ص 135 - 158.

4- عدم فاعليتها في كشف حالات التعثر والإفلاس التي قد تتعرض لها المنظمة، فضلا عن عدم مقدرتها على مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في تحديد قراراتهم الاستثمارية السليمة، وذلك بسبب ارتكاز المقاييس التقليدية للأداء على المعلومات المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق والقيم التاريخية والطرائق المحاسبية البديلة.

وفي ضوء ذلك الخلل والقصور الذي تتسم فيه المقاييس التقليدية برز مدخل القيمة الاقتصادية المضافة كواحد من المداخل أو المقاييس الضرورية التي يمكن الاعتماد عليها في توفير معلومات إضافية ملائمة وأكثر نفعاً من بقية المقاييس.

ولبيان الأهمية التي احتلتها القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس مهم قامت شركة Stern&Steward وهي شركة أمريكية متخصصة في تقديم الاستشارات المالية والإدارية والاقتصادية قامت بدراسة على عدة مجموعات من الشركات التي تتعامل معها، وخلصت هذه الشركة إلى النتائج الآتية:¹

- ❖ **المجموعة الأولى :** تتكون من 31 شركة وتتبع جميع إرشادات ونصائح وتعليمات شركة Stern & Steward وهذه الشركة إل 31 استطاعت إن تخلق ثروة بعد خمس سنوات أكثر من 64 % من الشركات المنافسة التي لم تتبع معيار الشركة.
- ❖ **المجموعة الثانية:** تتكون من 25 شركة وتستخدم أسلوب شركة Stern & Steward ولكن ليس بشكل كامل وقد استطاعت هذه الشركات ال 25 من تكوين ثروة أكثر من 33 % عن الشركات الأخرى المنافسة التي لم تستخدم القيمة الاقتصادية المضافة.
- ❖ **المجموعة الثالثة :** وتتكون من 10 شركات والتي لم تستخدم القيمة الاقتصادية المضافة EVA وبذلك لم تستطيع هذه الشركات من إن تحقق ثروة بأكثر من 1 % عن باقي الشركات المنافسة الأخرى.
- ❖ **المجموعة الرابعة :** تتكون من 22 شركة يقال عنها أنها تبنت القيمة الاقتصادية المضافة EVA بدون إن تكون تابعة أو تتعامل مع شركة Stern & Steward بشكل مباشر وقد سميت هذه الشركات بـ do-it-yourself. group وبذلك فقد حققت هذه الشركات ثروة تزيد ب 26 % عن باقي الشركات الأخرى المنافسة التي لم تتبع معياراً أو مقياس EVA.

¹ - عبد الحسين توفيق شبلي، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 135 - 158.

المبحث الرابع: إنعكاسات النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي

عرف التحليل المالي تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة (المرجع المحاسبي الدولي IFRS، توسع نشاط الأسواق المالية، الثقل المتزايد للنشاطات غير المادية و التكنولوجيا للمؤسسات و التي يصعب تحديدها...). ففي البداية اهتم التحليل المالي بمصالح المقرضين و بصفة رئيسية البنوك و هذا من وجهة النظر الزمنية التي تقيم الأصول من منظور التصفية حيث يجب أن تغطي الديون، هذا الاقتراب يعتبر ساكنا باعتباره لا يهتم بإمكانيات تجديد الأصول و الخصوم.

و المرحلة الموالية تميزت بالانتقال من التحليل الساكن للسيولة إلى تحليل ديناميكي للقدرة على الوفاء، بإدخال الدورات الثلاث لنشاط المؤسسة: دورة الاستغلال باعتبارها تمثل النشاط الجاري، دورة الاستثمار و دورة التمويل، و تبقى هذه المرحلة تعنى بمصالح المقرضين، و بالرغم من ملاءمته لمصالح المساهمين إلا أنه يغفل مفهوم القيمة التي تعتبر مبدئيا مركز اهتمامات التحليل المالي.

هذا الرجوع إلى مفهوم القيمة الذي يمثل اليوم التطور الهام للتحليل المالي و كذلك للنموذج المحاسبي من خلال إدخال المعايير الدولية. فالقيمة لم يعد ينظر من منظور التصفية و لكن تركز على التوقع المستقبلي.

و نوعية المعلومة المالية تقيم إذن ليس من خلال مصداقيتها فحسب و لكن من ملاءمتها و ذلك من خلال قدرتها التوقعية.

هذا التحول في الأهداف من منظور قائم أساسا على الماضي إلى المنظور الموجه نحو المستقبل له ثلاث انعكاسات رئيسية على الاستجابة لأهداف مستعملي المعلومة المالية، و على نوعية المعلومة و معالجتها من طرف المحلل المالي ثم على المنهج العام للتحليل.

I- انعكاسات مبادئ النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي

إن تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي SCF لها عدت امتيازات على التحليل المالي ، فالقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF تتميز باهتمامها بالواقع الاقتصادي على المظهر القانوني الذي كان سائدا في المخطط المحاسبي الوطني PCN، بالإضافة إلى طريقة تقييم كل من عناصر الأصول و الخصوم حيث أهم عامل جديد فيها هو اللجوء إلى القيمة العادلة. فيجد المحلل المالي نفسه أمام جداول مالية ستعبر عن القيمة الحقيقية للمؤسسة كون أن معايير الإفصاح معدة للأطراف المهتمة من مساهمين ومستثمرين، و ليس فقط لإدارة الضرائب كما كان يعتقد في النظام السابق.

والتنظيم المحاسبي الجزائري الجديد يشير أن " المحاسبة المالية هي نظام يهدف لتنظيم المعلومة المالية، تسمح بحجز، تصنيف، تقييم، تسجيل معلومات رقمية و تقديم جداول معبرة عن الصورة الصادقة للوضعية المالية و الذمية، و عن الأداء و خزينة الكيان عند نهاية الدورة".¹

و الهدف من هذا الإصلاح المحاسبي هو الوصول إلى رؤية واضحة و نوعية أحسن للمعلومة المحاسبية²، فالمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات الاقتصادية. بما تتميز به من قابلية للفهم من خلال المصادقية و الشفافية ثم المنفعة للقرار من خلال القابلية للمقارنة و التقييم.

و عليه تظهر أهمية مبادئ النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي من خلال تطبيق مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني .

1- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

من بين المبادئ التي أقرها النظام المحاسبي المالي و التي أعطت إضافة للتحليل المالي و للمحاسبة بشكل عام مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، وهو ما يترتب عليه التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع الاقتصادي و ليس حسب الظاهر القانوني، و هذا ما ورد في المعايير المحاسبية الدولية و تم اعتماده من طرف الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد SCF.

و هذا ما يعطي للمحاسبة المالية شكل نموذج لعرض واقعي للمؤسسة و هكذا نجد:¹

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 ، العدد 74، الجزائر، 2007، المادة 3، ص 3.

² - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، 2006، ص 189

- إضافة الخسائر في القيمة للإهتلاكات؛
- إدخال مفهوم مؤشر فقدان القيمة؛
- ظهور القرض الايجاري المالي في الميزانية؛
- مفهوم الوحدة المنشئة للخزينة (UGT) تسمح بحل مشاكل مرتبطة بفقدان القيمة و فارق التقييم (Good-will)؛
- الاهتلاك ينطلق من تاريخ استغلال الأصل و ليس من تاريخ الفوترة؛
- يستحسن حساب الاهتلاك استنادا إلى عدد الوحدات المنتجة؛
- تقييم المخزونات يكون بالقيمة العادية أو بالقيمة العادلة و ليس بالتكلفة التاريخية، و هكذا لم يعد بإمكان انخفاض مستوى النشاط الاختفاء ضمن قيم المخزونات.

فالنسخة الجديدة للنظام المحاسبي المالي SCF تعتبر في قطيعة تامة مع المخطط الوطني للمحاسبة PCN و في تناسق كبير مع المعايير الدولية. إن التغييرات المحدثة ذات أهمية بالغة، إن على مستوى المفاهيم و المبادئ أو على مستوى تقنيات المحاسبة ذاتها، و سنستعرض بعض تطبيقات مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

2- تطبيقات مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

ما يمكن أن نشير إليه أن مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني يتجسد في كثير من المعالجات التي أتى بها النظام المحاسبي المالي نذكر منها:

❖ **التمويل الإيجاري:** ما يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي استفادة من هذا مبدأ بالأخص محاسبة التمويل الإيجاري ، حيث أنتقل من المنظور القانوني للملكية إلى المنظور الاقتصادي لها. ووفقا لهذا المبدأ يصبح الأصل محل الإيجار أصلا ثابتا لا بد أن يظهر في الميزانية المستأجر وحتى إن لم يكن المالك القانوني له و في المقابل يجب إظهار الالتزام الناتج عن ذلك الدين ضمن خصوم المستأجر للتعبير بذلك عن تعهده بدفع الأقساط الإيجارية.

¹ - أكلتي تودرت، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر،2009،ص120.

❖ **إيرادات الأنشطة العادية :** إن معالجة الإيرادات حسب النظام المحاسبي المالي تخضع لمبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني ، ومن بين الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هي إيرادات الأنشطة العادية حيث حدد متى يتم الاعتراف محاسبيا بالمبيعات و الخدمات و الإيرادات الأخرى و بالتالي متى يتم إدراجها في النتيجة، كما أن النظام المحاسبي المالي عرف كيفية قياس و تقييم الإيرادات.

❖ **مصاريف البحث و التطوير:** لقد سمح النظام المحاسبي المالي بالاعتراف بمصاريف البحث و التطوير بحيث كان التسأل المطروح لدي المحاسبين و المحللين الماليين في كيفية معالجتها وكيفية تسجيلها وإظهارها في القوائم المالية، حيث طرحت عدت تساؤلات حولها بالأخص التثبيات المعنوية من برمجيات و براءات اختراع.... إلخ ، هل أن نفقات البحث و التطوير مصاريف جارية تطرح من نتيجة الدورة؟ أم أنها مصاريف تفعل عن طريق تضمينها في تكلفة التثبيات التي ساهمت في انجازها ومن ثم تظهر على مستوى الميزانية؟

❖ **المخزونات:** إن معالجة المخزونات حسب النظام المحاسبي المالي وطرق تقييمها تمثل كما في النقاط السابقة مظهر من مظاهر تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي للعمليات على معالجة شكلها القانوني، المحاسبة المالية في المؤسسة الحديثة لا يمكن تحديدها بصفة مستقلة عن المحاسبة التحليلية، فالنظام الإعلامي المحاسبي هو عبارة عن تعاضد لهاتين المحاسبتين. كما إن مستعملي المعلومات المالية يحتاجون إلى تقنيات المحاسبة التحليلية، و المعايير المحاسبية الدولية اعتمدت على طرق تقييم و تقدير تحتاج إلى المحاسبة التحليلية، فطريقة التكاليف المعيارية أصبحت معتمدة من طرف المحاسبة المالية، عكس المحاسبة العامة التقليدية التي لم تكن تعترف سوى بالتكلفة التاريخية. و في النظام المحاسبي المالي، نجد إجبارية تقييم المخزونات بالتكلفة العادلة التي تستخرج بتطبيق طريقة التحميل العقلاني للتكاليف الثابتة بغرض إقصاء أثر مستويات النشاط غير العادية.

II- انعكاسات طرق التقييم وفق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي :

ما نشير إليه حول التغيرات المهمة التي أقرها النظام المحاسبي المالي و المتعلقة بطرق التقييم و التي لها الأثر الايجابي على التحليل المالي بشكل خاص و المحاسبة بشكل عام هو أسلوب القيمة العادلة *Juste valeur*، بالإضافة إلى الأساليب الأخرى (التكلفة التاريخية *Cout historique* أو التكلفة الاستبدالية *Coût de remplacement*) حيث أن هذا الأخير (أسلوب القيمة العادلة) لقي القبول لدى العديد من المنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية.

كما جاء استحداث مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، كما أنه بالنظر إلى ما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على حقيقة المركز الحالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة.¹

كما عرفت القيمة العادلة حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها "المبلغ الذي يمكن من خلاله تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين لديهما بالمعلومات الأساسية المتعلقة بالمعاملة وتتم في ظروف طبيعية وفقا لآليات السوق في تاريخ التقييم".²

وأما عن المعالجات المحاسبية التي أقرها النظام المحاسبي المالي و الناتجة عن تطبيق مبدأ القيمة العادلة نذكر منها:

1- **معالجة خسائر القيمة:** وفقاً للنظام المحاسبي المالي فإن المؤسسة ملزمة على أن تقيم في نهاية كل دورة أو قيامها بإعداد الميزانية الختامية أي أصل ثابت من الممكن أن يكون قد انخفضت قيمته، وحسب هذا المعيار يجب الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في قائمة الدخل عندما يتجاوز المبلغ المحمل للأصل المبلغ القابل للاسترداد . ويعرف المبلغ القابل للاسترداد بأنه المبلغ الأكبر من قيمته الإستعمالية من جهة و قيمته العادلة.

¹ -Kam, Vernon. **Accounting Theory** Second Edition, John Wiley and Sons, Inc, 1990. P19.

² - تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية للقيمة العادلة حسب المعيار 13 IFRS الأصدار في 01 جاتفي 2013.

2- إعادة التقييم: بعد الاعتراف الأولي بالأصل، يجب أن يظهر الأصل بمبلغ إعادة التقييم التي تساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها مجموع الإهلاكات وأية خسائر لاحقة متراكمة في انخفاض القيمة، في حين يجب تسجيل الزيادة في قيمة الأصل الناتجة عن إعادة التقييم في الأموال الخاصة تحت مسمى فائض إعادة التقييم. ويتم الاعتراف المحاسبي بمبلغ الزيادة الناتجة عن إعادة التقييم كإيراد .

3- الأصول و الخصوم المالية: وفقا للنظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسة أن تفصح عن معلومات عن القيمة العادلة لكل مجموعة من مجموعات الأصول المالية و الخصوم المالية، ففي حالة ما إذا كانت الأداة المالية يتم تداولها في سوق نشط فإن سعرها السوقي يمثل الأساس المناسب للقيمة العادلة. وفي حالة عدم توافر الأسعار الجارية لعروض الشراء والبيع، فإن سعر آخر عملية تمثل أساسا مناسباً لقياس القيمة العادلة بشرط عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ حدوث العملية وتاريخ إعداد البيانات المالية، أما في حالة قيام المؤسسة بالاحتفاظ ب الأصول و الخصوم متقابلة، فمن المناسب استخدام متوسط أسعار السوق كأساس لاحتساب القيم العادلة.¹

ومما سبق يمكننا تحديد إيجابيات استعمال القيمة العادلة على التحليل المالي ومؤشرات الأداء المالي كمايلي:²

إن المعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسات المالية لا بد لها من أن تتمتع بقدر من الشفافية حتى يتمكن المستخدمون من اتخاذ قراراتهم. وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي

كما أن المؤشرات المالية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الأدوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم وفي كثير من الأحيان يتم اتخاذ قرارات بناء على هذه العمليات الحسابية التي تتضمن العلاقات بين البيانات المالية ، و تتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها ،لذا فان المؤشرات المالية التي تستند إلى التكلفة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء وذلك لعدم الأخذ بنظر التغيرات الخاصة بالأسعار

¹ - جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013، ص470.

² - براهيم إبراهيم عبد موسى السعيري، القيمة العادلة وتأثير استعمالها استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 8، العدد 25، 2012، ص 238-

والذي يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمؤسسة ومركز الأداء الخاص بها على المؤشرات المالية حيث إلى صعوبة إن للتغير في مستويات الأسعار تأثيرا مباشرا ومهما احتساب المؤشرات المالية وذلك عندما يتم شراء بعض موجودات الوحدة الاقتصادية في فترات أسعار مختلفة ولا بد بالطبع إدراج تلك الأصول في الميزانية العمومية بالأسعار التي تم شراؤها دون أن تعدل تلك الأسعار لتتلاءم مع التغير في مستوياتها.

ونتيجة لذلك فإن المؤشرات المالية قد لا تعطي نتائج دقيقة تصلح للمقارنة.

كما أن فرض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها معدلات الأسعار مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية، هذا مما يفقد المؤشرات المالية المشقة من تلك البيانات مدلولها، وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للوحدة الاقتصادية أو اتجاهاتها المستقبلية.

كما أن مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد الحجر الأساس في إعداد البيانات المالية يفرض على المحاسب إهمال التقلبات السعرية التي تحدث على قيمة الأصول و الخصوم وهذا ما ينعكس على مدلول الأرقام التي تظهر في تلك القوائم .

كما تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.

كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر و تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة واستنباط توقعاتهم المستقبلية.

كما تساعد المعلومات المبينة على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة، كما أن مؤشرات تقييم الأداء المالي تقوم على افتراض أن القوائم المالية تكون لديها قابلية للمقارنة من سنة و هذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة حيث تحسن إمكانية المقارنة عن طريق توفير أساس منطقي يجعل العناصر المتشابهة تبدو كذلك و العناصر غير المتشابهة لا تبدو متشابهة، هذا ما يميزها عن الكلفة التاريخية التي تضعف من القابلية للمقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة والعكس، هذا يعني ضعف إمكانية المقارنة بين نتائج الأعمال لهذه السنة مع السنوات السابقة للوحدة الاقتصادية والسبب في ذلك اختلاف الظروف الاقتصادية المحيطة لان طريقة القياس هذه تتأثر بالظروف الاقتصادية وكذلك المقارنة بين هذه الوحدة الاقتصادية وأخرى مشابهة لها داخل القطاع نفسه.

وعليه يمكننا القول بالرغم من كل الصعوبات التي تواجه القيمة العادلة إلا أنها تعد الطريقة الأكثر فعالية والطريقة المثلى لعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية وهذا ما أكده Aslanertik "على أن إتباع منهج القيمة العادلة يقدم نتائج أكثر شفافية ومعلومات إضافية تتناسب بشكل أفضل مع أهداف المحاسبة المختلفة"¹ ، وأهمها:

- تعبر بدقة عن الوضع الحالي للشركة والتي يمكن القول بأنها "صورة حقيقية وعادلة
- تقدم قوائم مالية ذات مؤشرات مالية قابلة للمقارنة والفهم
- تقدم قوائم مالية ذات مؤشرات مالية أكثر ملائمة.

III- انعكاسات التسجيل وفق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي:

إن التغييرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على مستوى المفاهيم و المبادئ أضافت الشيء الكثير إلى التحليل المالي ومن بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي على مستوى التسجيل المحاسبي و الذي له الأثر الإيجابي على التحليل المالي تذكر منها:²

1- على مستوى المجموعة الأولى:

يستعمل النظام المحاسبي المالي مصطلح رأس المال، على عكس ما كان سائد في المخطط المحاسبي الوطني ، و تتضمن المجموعة الأولى وفق النظام المحاسبي عناصر جديدة (الحساب 13 المنتوجات و الأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال) و الديون المالية و الديون لأكثر من سنة (الحساب 16 الاقتراضات و الديون المماثلة و الحساب 17 الديون المرتبطة بالمساهمات) ، التي كانت تظهر في الصنف الخامس (حساب 52) من المخطط المحاسبي الوطني. هذا ما سيعفي المحلل المالي من إجراء عمليات المعالجة الأولية التي كان يجريها سابقا بغرض إعداد الميزانية المالية.

¹ - جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، مرجع سابق، ص470.

² - أكلي تودرت، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص120.

2- على مستوى المجموعة الثانية:

- جاء النظام المحاسبي المالي SCF على عدت معالجات جديدة التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- تسجل كل الأصول والحقوق التي تتجاوز مدتها السنة ضمن هذا المجموعة؛
 - التسجيل المحاسبي للأصول التي تحصلت عليها المؤسسة في شكل امتياز؛
 - تسجيل الحقوق المالية لأكثر من سنة ضمن حسابات التثبيتات؛
 - تسجيل القرض الإيجاري ضمن حسابات التثبيتات على أن تسجل قيمتها كديون مالية فتصبح بذلك قابلة للإهلاك؛
 - يكمل الإهلاك بفقدان القيمة الذي قد تتعرض له بعض الأصول (حساب 28 و29)؛
 - مفهوم جدول الإهلاكات يستبدل بمفهوم مخطط الإهلاك القابل للمراجعة؛
 - القيمة المحاسبية الصافية (VNC) تحدد بالنسبة إلى القيمة العادلة و القيمة القابلة للتحقيق؛
 - القيمة المتبقية للأصل عند نهاية عمره الإنتاجي، تطرح من قاعدة حساب الإهلاك، و مصاريف التفكيك تضاف إلى التثبيتات؛
 - فارق التقييم (Good-will) يخضع لإهلاك و لفقدان القيمة في حالة كون مدة الحياة محددة؛
 - لا وجود للمصاريف الإعدادية في هذا الصنف كونها تسجل مباشرة كمصاريف الدورة؛
 - لا يمكن توزيع مصاريف البحث و التطوير إلا إذا ثبت أنها متعلقة بنشاط الدورات القادمة و إمكانية تحقيقها لمنافع اقتصادية مستقبلية.
- و يتضح من خلال هذا أن تقييم التثبيتات يكون أكثر واقعية و هذا ما كان يبحث عنه المحلل المالي الذي كان يجري عدة معالجات للموصول إلى القيمة الحقيقية للأصول، و هذا ما تكفل به النظام المحاسبي المالي الجديد بصفة نهائية.

3- على مستوى المجموعة الثالثة:

ما يميز الإضافة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على المجموعة الثالثة هو اعتماده على التكلفة المعيارية في تقييم عناصر هذه المجموعة ، كما أن التكاليف الثابتة توزع حسب طريقة التحميل العقلاني، و فقدان القيمة بحسب بطريقة القيمة العادلة. و هو ما يساهم في إعطاء الصبغة الواقعية، التي كثيرا ما كانت تخفى عن المحلل المالي و التي كان يحاول أن يخفف من أثرها قدر الإمكان.

4- على مستوى المجموعة الرابعة و الخامسة:

و يلاحظ هنا أن هذه الحسابات لم تعد تشمل سوى العناصر القصيرة الأجل (أقل من سنة)، مما لا يستدعي إعادة ترتيب بعض عناصرها كما كان الحال عليه في المخطط المحاسبي الوطني.

5- على مستوى المجموعة السادسة و السابعة:

حسابات هذان الصنفان تستقبل ضرائب الدورة و الضرائب المؤجلة الناتجة من التباين بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية، و هذا عكس ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني. كما أن النظام المحاسبي المالي الجديد ينص على ضرورة تقديم حسابات النتائج حسب الطبيعة مع إمكانية تقديمه اختياريًا حسب الوظيفة. و الجديد كذلك في هذين الحسابين هو إدماج عناصر خارج الاستغلال ضمن النتيجة العملياتية و ذلك باستعمال الحسابات 65 الأعباء العملياتية الأخرى و 75 المنتوجات العملياتية الأخرى، و هذا ما قد يتطلب من المحلل المالي الذي سيستعين بمعلومات إضافية من الملاحق و الجداول الأخرى عند قيامه بتقييم أداء المؤسسة من خلال النشاط الرئيسي لها، كما أفرد العمليات غير العادية المرتبطة بظروف استثنائية بحسابات 67 العناصر غير العادية (الأعباء) و 77 العناصر غير العادية (المنتجات)، هذه العناصر لا تدخل في النتيجة العملياتية و مستثنات من الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات.

IV- انعكاسات إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي:

يشتمل النظام المحاسبي المالي الجديد، على الجداول المالية الخمسة التالية¹ : الميزانية، جدول النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة، الملاحق التي تشمل السياسات المحاسبية و مختلف المعلومات التوضيحية.

1- الميزانية:

تضم الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، و ينبغي أن تشمل على الأقل العناصر التالية:

❖ **الأصول:** التي يميز فيها بين الأصول غير الجارية و الأصول الجارية، و المعيار الذي بموجبه يتم هذا التمييز هو المدة، إذ كل ما كان لأقل من سنة فهو أصل جار و ما عدا ذلك فيعتبر غير جار.

❖ **الخصوم:** يتم كذلك التمييز بين الخصوم الجارية و الخصوم غير الجارية، و عليه فإن الأموال الخاصة و الديون لأكثر من سنة تعتبر خصوما غير جارية بينما الديون لأقل من سنة فهي خصوما جارية.

و تظهر أهمية الميزانية و فق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي من خلال تقسيم عناصر الأصول و الخصوم إلى جارية و غير الجارية وكذا التحليل الوظيفي، و عليه فإن تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية سينجز عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل وهذا ما سنتعرض له من خلال الميزانية الوظيفية وإستخراج المؤشرات المالية الأساسية.

وبالتالي فإن إعداد الميزانية الوظيفية من خلال الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ليس بالأمر الصعب كما إستخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي .

¹ - Robert Obert , **Pratique des normes IAS/IFRS**, édition Dunod, Paris, 2003, P 71.

2- حسابات النتائج:

يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، و هو وثيقة تلخيصية لنواتج و أعباء الدورة، لا يأخذ في الاعتبار تاريخ التحصيل أو التسديد استناداً إلى مبدأ محاسبة الالتزام، و يسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة، بالإضافة إلى إظهاره لعدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة) و كل هذه المستويات كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالأرصدة الوسيطة للتسيير.

وعليه يمكن تلخيص إيجابيات جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي من خلال مكوناته كمايلي:

❖ رقم الأعمال:

يضم مبيعات البضائع و الخدمات المقدمة و مبيعات المنتجات و كذا مبيعات المنتجات الوسيطة و أشغال الدراسات، فهو مقياس لنشاط المؤسسة. في الواقع معظم هذه المعلومات تكون في متناول المحلل الداخلي فقط، لكن النظام المحاسبي المالي الجديد ، حيث ينص المعيار الدولي IAS 14 نص على ضرورة ذكر كل المعلومات التي تساعد على إعطاء صورة صادقة عن المؤسسة، و منه يجب ذكر تفصيل رقم الأعمال في الملحق حسب قطاع النشاط، و حسب المجال الجغرافي.

❖ الإنتاج الإجمالي

من أجل عرض حسابات النتائج، النظام المحاسبي المالي الجديد اعتمد إنتاج الدورة و الذي يتضمن بالإضافة إلى المنتجات الثلاثة المذكورة أعلاه، إعانات الاستغلال. وإستهلاكات الدورة تخص كل ما أنتج خلال الدورة و ليس ما بيع فقط. و كون تقييم كلاً من الإنتاج المخزن و الإنتاج المثبت يكون بتكلفة إنتاجهما، فإنه بإمكاننا استنتاج سعر تكلفة الإنتاج المباع عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{سعر تكلفة المبيعات} = \text{مجموع الاستهلاكات} - \text{الإنتاج المخزن} - \text{الإنتاج المثبت}$$

أدخلت إعانات الاستغلال ضمن مركبات إنتاج الدورة في النظام المحاسبي المالي الجديد، و هذا يتوافق مع اهتمامات المحلل المالي، خاصة عندما تمثل إعانات الدعم المرتبطة بأسعار السلع المدعومة من طرف الدولة، و في هذه الحالة تضاف تحديدا إلى الإنتاج المباع.

النظام المحاسبي المالي يعتمد الإنتاج الإجمالي للدورة ، بالرغم من أنه يمثل تجميعا لقيم غير متجانسة، لكن هذا لا يمنع استعمال الإنتاج المباع كمقياس باعتباره يظهر في حسابات النتائج، خاصة إن كانت الدراسة تخص مؤسسة ذات دورات استغلال قصيرة أو سنوية، مع ضرورة مقارنة تطور الإنتاج المباع مع الإنتاج المخزن لمعرفة الأسباب التي أدت إلى وجود التباين في نسب تطورها، و التي قد تكون بسبب عراقيل خارجية في تصريف المنتجات، أو بسبب سياسة المؤسسة التجارية.

لكن بالنسبة للمؤسسات ذات دورات استغلال طويلة، مثل مؤسسات الأشغال التي تتجز صفقات تمتد على سنوات (البناء و الأشغال العمومية، الورش البحرية و الصناعات الأخرى) نجد هذه المؤسسات تتميز بخاصية الأشغال قيد الإنجاز و التي تمثل نسبة معتبرة من أصولها، و عدم الأخذ بالاعتبار لهذه القيم المخزنة يؤدي إلى تحاليل مقارنة غير معبرة، سواء تعلق الأمر بمقارنات في الزمن أو بين المؤسسات، و عليه يفرض معيار الإنتاج الإجمالي نفسه بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات.

❖ الإستهلاكات الخاصة بالإنتاج الإجمالي

إن نشاط إنتاج المؤسسة خلال الدورة يترتب عنه إستهلاكات والتي يجب على المحلل الاهتمام بها. أعباء جدول حسابات النتائج المقترح من طرف النظام المحاسبي المالي تمثل الإستهلاكات الخاصة بالإنتاج الإجمالي، مع إمكانية الاعتماد على جدول النتائج حسب الوظائف المقترح اختياريا من أجل قياس النسب بين أصناف الأعباء و الإنتاج الإجمالي أو المباع.

❖ هامش الربح الإجمالي

حساب النتائج حسب الطبيعة الذي يفرضه النظام المحاسبي المالي الجديد لا يشتمل على الهامش الإجمالي، عكس جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة الذي يظهره من خلال العلاقة التالية:¹

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \text{رقم الأعمال} - \text{كلفة المبيعات}$$

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 27، الجزائر، 2008.

و الإختلاف الجوهرى فى مفهوم الهامش الإجمالى بين المخطط المحاسبى الوطنى الحالى و النظام المحاسبى المالى الجديد يكمن فى مكوناته و طريقة حسابه، إذ أن الهامش الإجمالى حسب المخطط المحاسبى الوطنى يساوى الفرق بين مبيعات البضاعة و تكلفة البضاعة المستهلكة، فهو إذن عبارة عن مقياس لأداء المؤسسات التجارية.¹

أما النظام المحاسبى المالى الجديد فإنه يعتبر هامش الربح الإجمالى الفرق بين رقم الأعمال الإجمالى و تكلفة المبيعات الإجمالية، نقصد برقم الأعمال الإجمالى مجموع المبيعات من البضاعة و الإنتاج المباع و الخدمات المقدمة بالإضافة إلى إعانات الاستغلال التى ترتبط بدعم الأسعار المسقفة، و تكلفة المبيعات الإجمالية نعنى بها مجموع تكلفة البضاعة المستهلكة و تكلفة إستهلاكات الإنتاج المباع والمصاريف المرتبطة بالخدمات المؤداة.

❖ القيمة المضافة

وتعتبر القيمة المضافة عنصرا من جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الواجب إعداده حسب النظام المحاسبى المالى على عكس الهامش الإجمالى. فهى فى تنافس دائم مع الإنتاج الإجمالى و رقم الأعمال كمؤشر لقياس نشاط المؤسسة فهى تشكل فى الحقيقة مؤشر ملائم للنشاط الخاص بالمؤسسة من وجهة نظر إنشاء الثروة. فهى تمثل إذن المساهمة الخاصة للمؤسسة فى عملية إنتاج و توزيع السلع. و حسب النظام المحاسبى المالى الجديد فهى الفرق بين الإنتاج الإجمالى للدورة (بما فى ذلك إعانات الاستغلال) و مجموع الإستهلاكات للسلع و الخدمات الواردة من الغير.²

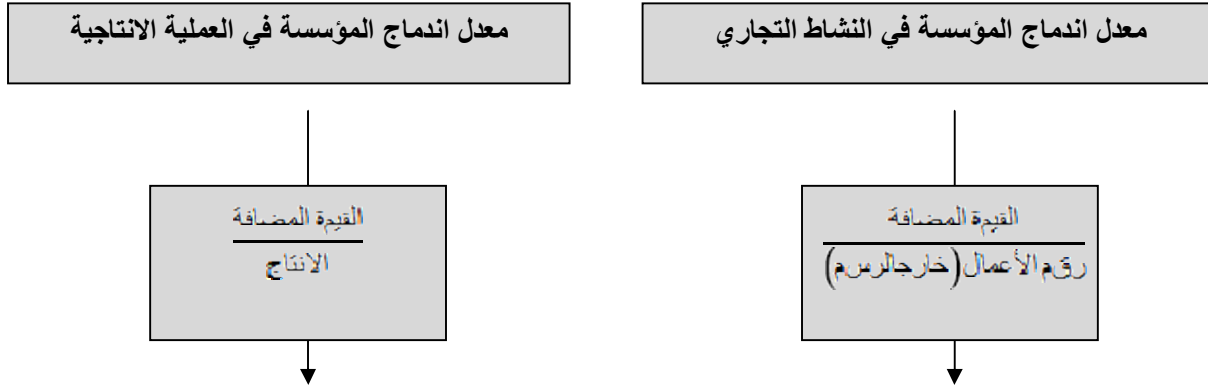
$$\text{القيمة المضافة للإستغلال} = \text{الإنتاج الإجمالى للدورة} - \text{إستهلاكات الدورة}$$

كما تسمح القيمة المضافة بتقدير هياكل المؤسسة و مردودها بمقارنتها بأعباء المستخدمين، وبعدد العمال، و بالاستثمارات و بالنتائج. كما تسمح بحساب معدل اندماج المؤسسة فى النشاط التجارى و كذا معدل اندماجها فى العملية الانتاجية.

¹ - أكلى تودرت، التحليل المالى فى ظل النظام المحاسبى المالى، مرجع سابق، ص38.

² - نفس المرجع، ص39.

الشكل رقم (2-22): علاقة القيمة المضافة برقم الأعمال و الإنتاج



هل المؤسسة في التي تقوم بعملية الانتاج أم تلجأ إلى المناولة؟

ما هو النصيب من القيمة المضافة في النشاط التجاري؟

وتحسن النسبة ' القيمة المضافة / الإنتاج الإجمالي ' و التي تسمى عادة -معدل القيمة المضافة- دلالة على ارتفاع مساهمة المؤسسة في القيمة النهائية للسلعة، و هو أيضا يدل على ارتفاع في درجة الخطر الذي تتحمله المؤسسة، و هذا لإنتقال الخطر من الأعوان الإقتصاديين الآخرين إلى المؤسسة.¹

ما يسجل من جديد في النظام المحاسبي المالي هو الحرص على تقديم معلومات وافية عن النشاط، لأن تكون صالحة للاستعمال من طرف جميع مستعملي القوائم المالية و على رأسهم الملاك الحاليين و المحتملين و كذا المسيرين في المؤسسة، و هذا ما يتجلى من خلال المعيار المحاسبي الدولي الأول " IAS1 " ² و الذي تم اعتماده من طرف النظام المحاسبي المالي الجزائري.

و قد نص النظام المحاسبي المالي في المادة 3-230 على أن المؤسسات لديها كذلك إمكانية تضمين الملحقات بجدول النتائج حسب الوظيفة، فتستعمل زيادة عن مدونة حسابات الأعباء و النواتج حسب الطبيعة، مدونة للحسابات حسب الوظيفة كيفية حسب خصوصيات و حاجات كل مؤسسة.³

¹ - نفس المرجع، ص40.

² - Collection Gestion, **Système comptable financier**, édition pages bleues, P 49.

³ - أكلي تودرت، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص46.

و إستعمال الجدول المقترح من طرف النظام المحاسبي المالي يسمح بتقدير كل العناصر التي تشكل النسب التي سبقت الإشارة إليها، رقم الأعمال، كلفة المبيعات، التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية... و هذا ما نجده في جدول النتائج حسب الوظيفة .

فالقراءة المتمنة لعناصر حسابات النتائج حسب الوظيفة تبين الأهمية التي أولاها النظام المحاسبي المالي لعنصر ملائمة المعلومة المحاسبية، فجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة يتيح للمحلل المالي عدة مستويات للنتائج، لمسيرى المؤسسة، نجد هامش الربح، النتيجة العملياتية ، النتيجة العادية قبل الضريبة، و لإدارة الضرائب، نجد النتيجة الصافية للسنة المالية، أما الملاك و السوق المالية بصفة عامة فهناك النتيجة الصافية للمجموع المجدد و حصة ذوي الأقلية و حصة المجمع.¹

3- جدول تدفقات الخزينة:

من بين الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على مستوى القوائم المالية و التي لها الأثر الايجابي على التحليل المالي نجد جدول تدفقات الخزينة ، ويهدف جدول تدفقات الخزينة إلى تمكين مستعملي الجداول المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد الخزينة و معادلاتها و معلومات أخرى عن استعمال هذه التدفقات.²

ففي وقت سابق كان المحلل المالي يقوم بإعداده انطلاقا من الميزانيات و حسابات النتائج المتتالية و مختلف الملاحق من أجل تحليل السيولة للوصول إلى وضعية خزينة المؤسسة، لكن مع النظام المحاسبي المالي الجديد أصبح المحلل المالي يملك وسائل تحليل إضافية، الناجمة من جدول تدفق الخزينة مثل فائض خزينة الاستغلال .E.T.E

و بمقارنة جدول تدفقات الخزينة مع ما كان قائم في المخطط الوطني ونقصد جدول الاستخدامات والموارد فنجد أن التحليل من خلال تدفقات الخزينة يمنح نظرة أكثر ديناميكية فهو جيد للتحليل الديناميكي.

كما يرى بعض المحللين أن مؤشر فائض خزينة الاستغلال E.T.E الذي يبدو أنه مؤشر جيد لإظهار مخاطر الإفلاس على المدى القصير للمؤسسة و أكثر دلالة من جداول الاستخدامات والموارد، و من نسب السيولة والقدرة على الوفاء.

¹ - نفس المرجع، ص47.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 ، العدد 74، الجزائر، 2007، المادة3، ص3.

و في المدى الطويل، تحقيق E.T.E دائما منخفضا أو سلبيا لعدة دورات متتالية، وغالبا ما يكون علامة على تدني المردودية وبالتالي الإفلاس في المدى الطويل.

كما ان جدول تدفقات الخزينة يميز بين:

- الخزينة المتأتية من دورة الاستغلال؛
- الخزينة المتأتية من دورة الاستثمار؛
- الخزينة المتأتية من دورة التمويل.

❖ خزينة الاستغلال:

وجود طريقتين لإعداد جدول تدفقات الخزينة ناتج من كون خزينة الاستغلال يمكن حسابها بطريقتين:¹

أ- الطريقة الأولى: الانطلاق من النتيجة الصافية لحساب طاقة التمويل الذاتي ثم الأخذ في الاعتبار التغير في الاحتياج لرأس المال العامل.²

خزينة الاستغلال = طاقة التمويل الذاتي - التغير في احتياج رأس المال العامل

$$TR_{\text{exploitation}} = CAF - \Delta BFR$$

ب- الطريقة الثانية: الانطلاق من الفائض الإجمالي للاستغلال الذي يطرح منه التغير في الاحتياج في رأس المال العامل مع الأخذ في الحسبان المنتجات و الأعباء الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الخزينة.³

خزينة الاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال - التغير في احتياج رأس المال العامل

± المنتجات و الأعباء الأخرى للاستغلال التي تؤثر في الخزينة.

$$TR_{\text{exploitation}} = EBE - \Delta BFR \pm \text{Autres produits et charges liés à l'exploitation susceptibles d'entraîner une variation de trésorerie}$$

¹ - أكلبي تودرت، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص112.

² - Hervé Hutin, La gestion Financière, éditions d'Organisation, Paris,2000, P173

³ - Ibid, P. 173

❖ خزينة الاستثمار:

الخبزينة الناتجة عن عمليات الاستثمار و التنازل عن الاستثمارات TI تساوي مجموع¹:

- قيم التنازل عن التثبيبات المادية و المعنوية صافية من حيازات التثبيبات المادية و المعنوية.
- و قيم التنازل عن سندات المساهمة صافية من حيازات سندات المساهمة.

$$T I = Cessions - Investissements$$

❖ خزينة التمويل:

الخبزينة الناتجة عن عمليات التمويل TOF تشمل: ارتفاع رأس المال وإصدار القروض و الديون المالية الجديدة بعد طرح الأرباح الموزعة كحوص، و التسديدات، و التغيير في الأقساط الأقل من سنة من الديون الطويلة الأجل.²

$$TOF = Augmentation du capital + Emission Emprunts Nouveaux - Dividendes versés - Remboursements DLT - variation des parts de DLT à échéance de moins d'un an.$$

إذا كانت الأرباح الموزعة و التسديدات و التغيير في الأقساط الأقل من سنة من الديون طويلة الأجل، أكبر من ارتفاعات رأس المال فإن خزينة التمويل تكون سالبة.

مع الإشارة إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار الأثر الصافي لتغيير معدلات الصرف على السيولة (Ecart de conversion).

والمجموع الكلي لكل هذه العناصر يعطي التغيير الصافي للخبزينة.

التغيير الصافي للخبزينة = تغيير خزينة الاستغلال + تغيير خزينة الاستثمار + تغيير خزينة التمويل

$$Variation nette de Trésorerie = \Delta TE + \Delta TI + \Delta TF$$

¹ - أكلي تودرت، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص113.

² - نفس المرجع السابق. ص 113

وعليه فإن جدول تدفقات الخزينة يقدم معلومات عن دخول و خروج النقدية خلال الدورة، فهو يفسر تشكيل تدفقات الخزينة و يزود المحلل المالي بالمعلومات عن نشاطات الاستثمار و التمويل الخاصة بالمؤسسة، ثم يبين طريقة تمويل الاستثمارات جزئية كانت أم كاملة من طرف خزينة الاستغلال، و هو بشكل عام خلاصة المعلومات الموجودة في الميزانية و جدول حسابات النتائج.¹ كما يمنح للمسيرين و المستثمرين و المقرضين و كل مستعملي القوائم المالية المعلومات التي تسمح لهم بتقييم قدرة المؤسسة على تكوين مداخيل صافية في المستقبل و على دفع حصص الشركاء... فهو إذن أداة للتقدير. و المعلومات التي يشملها جدول تدفقات الخزينة تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات، مما يمكنها من تقييم تنافسيته.

4- جدول تغيرات الأموال الخاصة

يقدم جدول تغيرات الأموال الخاصة وضعية تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، و بواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص و الأعباء و النواتج المسجلة مباشرة في رأس المال و التغيرات في الطرق المحاسبية و مختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها أثر على رأس المال. هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحقة في إطار المخطط المحاسبي الوطني، لكنه أصبح جدولاً رئيسياً يمكن بواسطته إعداد الجدول المالي الذي يعتبر أساسياً في التحليل المالي.

5- الملاحق

تتضمن الملاحق جداول و معلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية و حسابات النتائج و جدول تغيرات الأموال الخاصة و جدول تدفقات الخزينة، و أهداف الملاحق هي: المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي، فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة.²

¹ - H. de la Bruslerie, **Analyse Financière**, Dunod, , 3^{ème} édition, Paris 2008, P 299.

² - P. Amadiou et V.Bessière, **Analyse de l'information financière**, Economica, Paris, 2007,P 57.

6- أهمية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير (SIG) وجدول التمويل:

تعتبر الميزانية و جدول حسابات النتائج و الملاحق من مخرجات النظام المحاسبي، التي يستند عليها كمرحلة من مركبات النظام الإعلامي للمؤسسة أثناء القيام بمختلف الدراسات و التحاليل بما في ذلك التحليل المالي.

استغلال المعلومات المحاسبية المستمدة من المخطط الوطني المحاسبي في التحليل المالي يتطلب القيام بإعداد جداول مكملة على غرار الأرصدة الوسيطة للتسيير (S.I.G) و جدول التمويل، و هذا ما استدركه النظام المحاسبي المالي الجديد، إذ أن جدول حسابات النتائج الذي يوصي به يدمج بصفة نهائية الأرصدة الوسيطة للتسيير.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تقدم في الفصل حاولنا تفسير رؤى ومقاربات الأداء المالي حسب إسهامات الباحثين و من زاوية الأطراف ذات الصلة به. و ما تبين لنا فإن مفهوم الأداء المالي تباين حسب رؤى الباحثين و و الزوايا التي تم تعريفه فيه، وأما تقييم الأداء المالي فهناك العديد من التعاريف أما التعريف الذي نراه بأنه جامع هو: " تقديم حكما judgement ذو قيمة Valeur حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة). أي تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"¹.

وتعد المؤشرات المالية من بين الأدوات الضرورية في عملية التقييم وذلك إذا ما أحسن استخدامها بدقة ونشرت نتائجها بعناية، ذلك أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال، وتستخدم هذه الدراسات للحصول على مؤشرات متنوعة على كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات ومستوى النشاط فيها.

ويعد التحليل المالي من بين الأساليب الذي يعتمدها المحلل المالي للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة معتمدا على المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية ، قصد التوصل إلى تفسير سليم حول أداء المؤسسة. وعليه فإن المنهجية المتبعة في معالجة وتحليل القوائم المالية و هي كمايلي:

❖ **التحليل المالي المقارن للقوائم المالية** لنفس المؤسسة ولفترات مختلفة وهذا لمعرفة التغيرات الحاصلة تبعا لهدف الدراسة وأسباب هذه التغيرات وتحديد آثارها على كفاءة المؤسسة ومركزها المالي.

❖ **التحليل المالي اعتمادا على النسب والمؤشرات المالية** حيث انطلاقا من وضع مؤشرات على كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها ومستوى النشاط فيها.

¹- دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، مرجع سابق، ص 34.

الفصل الثالث:

إنعكاسات النظام المحاسبي المالي

على مؤشرات الأداء المالي

تمهيد:

تعد المؤشرات المالية من بين الأدوات الضرورية في عملية التقييم وذلك إذا ما أحسن استخدامها بدقة ونشرت نتائجها بعناية، ذلك أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال، وتستخدم هذه الدراسات للحصول على مؤشرات متنوعة على كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات ومستوى النشاط فيها.

وعلى هذا الأساس وفي نفس السياق يمكن قياس المؤشرات المالية والمحاسبية والاقتصادية انطلاقاً من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المتاح على شكل ميزانيات مالية ومحاسبية واقتصادية وأيضاً حساب المجمعات المالية ذات دلالة بهدف إصدار حكم عام حول الأداء المالي للمؤسسة.

ولهذا ظلت القوائم المالية مصدراً هاماً للمعلومات المحاسبية التي تزود الملاك والمقرضين بمدى سلامة المركز المالي أولاً، ومدى ربحية المؤسسة ثانياً، بالإضافة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة في تسديد الأعباء المالية من خلال نسب التغطية ذات الدلالة حول المخاطر الملزمة بالمؤسسة، ومن دون شك فهي هامة من وجهة نظر الملاك والمقرضين إلى جانب إدارة المؤسسة إذا تعلق بالمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

وعليه حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق أهم الآثار المترتبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي على مؤشرات الأداء المالي في جملة المباحث التالية:

المبحث الأول: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحليل التوازن المالي؛

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحليل المردودية؛

المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على إنشاء القيمة؛

المبحث الرابع: الانعكاسات النظام المحاسبي المالي على أداء السوق الأوراق المالية.

المبحث الأول: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحليل التوازن المالي

تكتسي عملية تحليل التوازن المالي أهمية كبيرة في عملية تقييم أداء المؤسسات، فمن خلال تحليل التوازن المالي يمكن اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية التي بدورها تساهم في تحديد مراكز الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال استعمال أدوات تحليل التوازن، و الذي يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى و باستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة.

و يعتبر التحليل المالي الوظيفي من المداخل الحديثة التي جاءت من أجل تجاوز القصور الذي خلفه تطبيق أسس التحليل المالي التقليدي المبني على السيولة والاستحقاق، وأعطى مجموعة من الحلول للمشاكل التي لم يستطع التحليل السابق معالجتها. حيث يقوم التحليل المالي الوظيفي بدراسة الميزانية

وفقا لترتيب مختلف عناصرها حسب الوظائف الرئيسية للمؤسسة ألا وهي وظيفة الاستغلال، ووظيفة الاستثمار، ووظيفة التمويل، وهو ما يعرف بالمفهوم الوظيفي.

وعليه فإن مفهوم الميزانية الوظيفية هو أساس تحليل التوازن المالي والصلابة الهيكلية للمؤسسة، وفي هذا الإطار تهيكّل الميزانية الوظيفية بشكل أفقي بتصنيف الاستخدامات والموارد حسب استعمال الأموال المتحصل عليها (الخصوم) والاستخدامات التي تحققت من ذلك (الأصول) وليس على أساس المعيار المتعلق بـ السيولة/استحقاق الذي يعتمد عليه التحليل المالي التقليدي.

و يدرس هذا المبحث التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، و الذي يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى و باستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة أو سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى.

و سيتم في هذا المبحث دراسة التوازن المالي من خلال منهجين أو دراستين هما:

- الدراسة الساكنة للتوازن المالي؛

- الدراسة الحركية للتوازن المالي.

I- الدراسة الساكنة للتوازن المالي

يعرف هذا التحليل بالتحليل بالذمي أو تحليل سيولة-استحقاق وهو طريقة تقليدية يهتم بمشاكل العسر المالي و الإفلاس، وبالتالي يظهر الزمن كمعيار ضروري في هذا التحليل لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يملك ذمة قبل أن تكون وحدة إنتاجية، وهذا ما يفسر عدم الاهتمام بخطر الاستغلال.¹

وعليه فإن الاعتماد على المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقاً من الميزانية المحاسبية لا يمكن أن تساهم في إعطاء صورة واضحة حول الوضعية المالية للمؤسسة لأن الميزانية المحاسبية لا تعكس الحالة المالية للمؤسسة، و من أجل تجاوز هذا اللبس لا بد من اللجوء إلى مصدر آخر للمعلومات المالية و هو الميزانية المالية التي يتم إعدادها انطلاقاً من الميزانية المحاسبية و بعض المعلومات الملحقة التي تخص عناصر الميزانية المحاسبية.

I-1- مفهوم الميزانية المالية:

تعتبر الميزانية المالية عن عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة - استحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية:²

- تصنيف الأصول حسب درجة السيولة تصاعدياً من الأعلى نحو الأسفل؛
- تصنيف الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل؛
- لتسهيل الترتيب حسب المعيارين السابقين، نعتمد على معيار السنة الواحدة.

I-2- مفهوم الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي:

حسب المادة 33 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية. حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة".³

¹ -زغيب مليكة، بوشنقر ميلود، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2011، ص 19

² - يوسف قرشي و ألياس بن ساسي، التسيير المالي دروس و تطبيقات، دار وائل، الأردن، 2006، ص 66.

³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.

2-I- الأثار المترتبة عن تطبيق النظام المحاسبة المالية على إعداد الميزانية المالية:

من الأثار الايجابية المترتبة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي احترام مجموعة من المبادئ و تعديل بعض عناصر الميزانية المحاسبية في ضوء تلك المبادئ.

1- مبادئ إعداد الميزانية المالية:

حسب المادة 33 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي فان الميزانية المالية يجب أن تتضمن مجموعة من المبادئ هي مبدأ السيولة للأصول، و إستحقاق الخصوم بالإضافة إلى احترام مبدأ السنوية، مبدأ القيمة الحقيقية لعناصر الأصول مع التحلي بمبدأ الحذر و الحيطة في التقييم.

❖ **مبدأ السيولة للأصول:** وفقا لهذا المبدأ ترتب عناصر الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة

انطلاقا من أعلى الميزانية. و يقصد بالسيولة القدرة التي يملكها أصل ما ليصبح نقدا و هذا دون انتظار فترة من الزمن، أو فقدان جزء من قيمته، أو تحمل مصاريف تحويله إلى نقد.

❖ **مبدأ إستحقاق الخصوم:** ترتب عناصر الخصوم وفقا لهذا المبدأ حسب درجة الاستحقاق المتزايدة

انطلاقا من أعلى الميزانية. و أول عنصر متواجد في أعلى الخصوم هو الأموال الخاصة لأنه يتمتع بدرجة إستحقاق كبيرة أي أن الأموال الخاصة لا يطلبها المساهمين إلا بتوقف المؤسسة عن مزاوله نشاطها أو انسحاب أحد الشركاء.

❖ **مبدأ السنوية:** يفيد هذا المبدأ في تحديد السيولة و الاستحقاق التي تتعدى السنة و تحديد السيولة

و الاستحقاق التي هي أقل من سنة. فهذا المبدأ يمكن المؤسسة فعلا من تحديد مواردها الطويلة و مواردها القصيرة الأجل و تحديد الاستخدامات الطويلة و الاستخدامات القصيرة الأجل.

❖ **مبدأ القيمة الحالية:** يفيد هذا المبدأ أن عناصر الأصول تسجل في الميزانية بالقيمة الحقيقية أي

ما تساويه فعلا لا بالقيمة المحاسبية. حسب هذا المبدأ فإن عناصر الأصول قد تسجل قيم زائدة أو قيم ناقصة أو قيم معدومة.

❖ **مبدأ الحذر أو الحيطة في التقييم:** وفقا لهذا المبدأ، يجب على المؤسسة أن تقيّم عناصر أصولها

بشكل موضوعي دون مبالغة في التقييم. و إن وجد سعرين مختلفين لعنصر واحد فإنه يؤخذ بالسعر الأصغر لتفادي تسجيل قيم زائدة و في حقيقة الأمر هي قيم ناقصة أو معدومة.

2- الآثار المترتبة من التحول من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

ان كان ما يميز المخطط المحاسبي الوطني PCN هو اعتماده على الميزانية المحاسبية فقط، وما يميزها أنها لا تستجيب للأهداف المالية، و للحصول على الميزانية المالية يجب تحويل و تعديل بعض عناصر الأصول و الخصوم وتتمثل هذه التعديلات في:¹

- إلغاء بعض عناصر الميزانية التي تعبر عن أصول غير حقيقية؛
- إضافة بعض العناصر لأصول التي تستعملها المؤسسة في نشاطها ولا تملكها،
- إعادة تقييم عناصر الأصول؛
- إعادة ترتيب عناصر الميزانية.

❖ **تحويل الأصول:** لتعديل و تحويل عناصر الأصول، يستند المحللون الماليون إلى كل من المبادئ

التالية: سيولة الأصول، مبدأ القيمة الحالية، مبدأ الحيطة و الحذر و مبدأ السنوية.

و حسب مبدأ السنوية يتم تقسيم الأصول إلى قسمين أساسيين. الأول المتمثل في أعلى الميزانية الذي يضم العناصر التي تستعملها المؤسسة أو تبقي تحت تصرفها لمدة تزيد عن السنة، و يدعى هذا القسم بالأصول الثابتة.

أما القسم الثاني و هو أسفل الميزانية و يضم العناصر التي تستعمل لفترة نقل عن السنة أي تستعمل لدورة واحدة، و يسمى القسم الثاني بالأصول المتداولة وهي جميع عناصر الأصول التي تستعملها لدورة واحدة، و تضم ثلاثة بنود مرتبة حسب درجة سيولتها كما يلي: المخزونات، قيم محققة أو قابلة للتحقيق و تشمل مجموع القيم المنقولة للتوظيف ، البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها، الأدوات المالية المشتقة و أخيرا قيم جاهزة التي الصندوق و بعض العناصر من الحقوق التي أصبحت تحت تصرف المؤسسة.

❖ **تحويل الخصوم:** لتحويل عناصر الخصوم يجب احترام مبدأ الاستحقاق و مبدأ السنوية. و تقسم

الخصوم إلى ثلاثة أقسام قسمين أساسيين الأول هي رؤوس الأموال الخاصة و الخصوم غير المتداولة وكذا الخصوم المتداولة .

¹ - مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن الواحات، ملتقى دولي النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (ISA-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

I-3- الآثار المترتبة من التحول إلى الميزانية المالية على تحليل التوازن المالي:

إن عرض الميزانية الذي جاء به النظام المحاسبي المالي يساهم بشكل أو بآخر في تحليل التوازن المالي وذلك من خلال:

1- تصنيف عناصر الأصول و الخصوم إلى أصول و خصوم غير جارية و أصول و خصوم جارية، و المقياس في ذلك هو المدى الزمني المقدر بالسنة.

2- حساب ومتابعة "رأس المال العامل الصافي"، الممثل للحصة من الأصول المتداولة الممولة بواسطة الأموال الدائمة. هذه الأموال الدائمة المشكلة من مجموع الأموال الخاصة و الديون الطويلة و المتوسطة الأجل، هذا الحساب يكمل عادة بحساب بعض النسب التي تسهل المقارنة العمودية و الأفقية.

3- حساب بعض نسب دوران عناصر الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة (المخزونات، الحقوق على العملاء، و ديون الموردين). ويمكن أن تتمثل في:

❖ يمكن تحديد الإنتاج المباع حسب النظام المحاسبي المالي من خلال جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة وهذا ما لم يتوفر في المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يعتمد على المحاسبة التحليلية في تحديد الإنتاج المباع.

❖ استهلاكات المواد خلال الفترة يمكن أن تحدد من خلال جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

❖ تظهر ديون الموردين لنشاط الاستغلال حسب النظام المحاسبي المالي مباشرة بعد ديون الاستثمار، كما حدد ديون الموردين ضمن الخصوم الجارية بينما وضع ديون موردي الاستثمارات ضمن الخصوم غير الجارية.

❖ يصنف النظام المحاسبي المالي القيم القابلة للتداول ضمن الأصول الجارية و القيم غير القابلة للتداول في حدود السنة ضمن الأصول غير الجارية ككتيبات مالية.

4- الإقرار بالأصول محل عقد قرض إيجاري فحسب النظام المحاسبي المالي فإنه لا يشترط الملكية القانونية لها للاعتراف بها، بل يؤخذ في الاعتبار فقط مراقبة الأصول من طرف الكيان من خلال القدرة على الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية التي توفرها هذه الأصول.

5- الاعتراف بالأصول غير الملموسة و المتمثلة في:

❖ مصاريف البحث و التطوير؛

❖ الامتيازات، البراءات و الرخص و العلامات؛

❖ شهرة المحل.

هناك العديد من المتغيرات التي تحتويها الميزانية المالية و التي يمكن أن تؤثر في التوازن المالي ، أي أن كل زيادة أو نقصان في قيمة عنصر ما، قد تؤدي إلى زيادته أو نقصانه حسب وضعيته في الميزانية المالية. و الجدول التالي يوضح العناصر التي تتحكم في التوازن المالي من خلال زيادة أو نقصان رأس المال العامل:

الجدول رقم (3-1): العناصر المؤثرة في رأس المال العامل

العمليات المنقصة من رأس المال العامل	العمليات التي تزيد في رأس المال العامل
<p>1. زيادة الأصول الثابتة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قيم معنوية - قيم ثابتة - قيم أخرى <p>2. انخفاض الأموال الدائمة:</p> <p>نقص الأموال الخاصة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • توزيع الاحتياطيات • توزيع أرباح الأسهم • اقتطاعات لفائدة المستغل • خسائر الاستغلال <p>- تسديد الأموال المقترضة</p>	<p>1. زيادة الأموال الدائمة</p> <p>-زيادة الأموال الخاصة: زيادة رأس المال و الاحتياطيات، إعانات الاستثمار ...</p> <p>-زيادة القروض الطويلة و المتوسطة الأجل</p> <p>2. انخفاض الأصول الثابتة</p> <p>- التنازل عن الاستثمارات المعنوية، الثابتة و الأخرى</p>

من الجدول يتضح أن زيادة عنصر من الأصول الثابتة أو انخفاضه من الأموال الدائمة يؤدي إلى انخفاض مستوى رأس المال العامل. أما زيادة عنصر من الأموال الدائمة أو انخفاضه من الأصول الثابتة فيؤدي إلى زيادته.

I-4- الأثار المترتبة من التحول من الميزانية المالية إلى الميزانية الوظيفية على تحليل المالي

الوظيفي في تحليل التوازن وفق النظام المحاسبي المالي: (الدراسة الحركية للتوازن المالي)

أصبح من الضروري إعداد القوائم المالية وفق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و كيفية عمل التشخيص المالي لتلك القوائم، و التقرير عن اليسر المالي و معدلات الدوران الخاصة بالنشاط، و كذلك عن مدى سلامة المركز المالي، و هذا لضمان تطبيق الاستراتيجيات الحديثة للتشخيص المالي المتكامل و المتقدم، و كيفية اختيار الإستراتيجية المثلى للتطبيق في المؤسسة لتحقيق التوازن المالي، و هذا باستعمال أدوات التشخيص المالي الحديث.¹

التحليل الوظيفي للميزانية ينطلق أساسا من خلال تنظيم أصول وخصوم الميزانية المالية وفق ثلاث دورات أساسية: دورة الاستثمار التي تظهر الاستخدامات المستقرة، دورة التمويل التي تظهر الموارد الدائمة ودورة الاستغلال التي تظهر استخدامات وموارد الاستغلال؛ وذلك حتى يتسنى لنا تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال المقاربة الوظيفية القائمة على حساب المؤشرات المالية الآتية: رأس المال العامل الصافي الإجمالي، الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والخزينة الصافية، والتي يمكن من خلالها قياس درجة التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية.

1- مفهوم الميزانية الوظيفية Le bilan fonctionnel : "هي أداة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات

المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، هدفها تحليل التوازن المالي للمؤسسة بناء على القاعدة الذهبية للتحليل المالي (التوازن الأدنى L'équilibre minimum) القائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين (الاستثمار طويل الأجل يمول بمورد مستقر)".²

حيث يتم تنظيم تدفقات الموارد والاستخدامات وفق ثلاث دورات:³

- دورة الاستثمار = الاستخدامات المستقرة Emplois stables (الأصول غير المتداولة بالقيم الإجمالية)؛
- دورة التمويل = الموارد الدائمة Ressources durables (رؤوس الأموال الخاصة والقروض الأكثر من سنة بالإضافة إلى مخصصات الاهتلاكات والمؤنات)؛

¹ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة بوداود، الجزائر، 2008، ص179.

² - Christian et Mireille Zambotto, **Gestion financière en 23 fiches**, Dunod, 7^{ème} édition, Paris, 2006.P64.

³ - Jacqueline Delahaye et Florence Delahaye, **Finance d'entreprise :Manuel et applications**, Dunod, Paris, 2007.P113.

• دورة الاستغلال = الأصول والديون الجارية.

نموذج الميزانية الوظيفية: يتم بناء الميزانية الوظيفية من خلال العلاقة التالية:

$$FRng = BFR_a + Tn$$

الجدول رقم (3-2): الميزانية الوظيفية

السنة المالية المقفلة بتاريخ:.....

المبلغ	الخصوم	المبلغ الإجمالي	الأصول
	<p><u>الخصوم الدائمة</u> <i>Ressources durables « Rd »</i> - رؤوس الأموال الخاصة - الخصوم غير المتداولة - مخصصات الاهتلاكات والمؤونات</p>		<p><u>الأصول الثابتة</u> <i>Emplois stables « Es »</i> الأصول غير المتداولة - القيم الثابتة المعنوية - القيم الثابتة المادية - القيم الثابتة في شكل امتياز - القيم الثابتة الجاري إنجازها - القيم الثابتة المالية - الضرائب المؤجلة على الأصول</p>
	FRng		<p><u>اصول متداولة للاستغلال</u> <i>Emplois d'exploitation « Eex »</i> المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ حسابات الغير</p>
	<p><u>خصوم الاستغلال</u> <i>Ressources d'exploitation « Rex »</i> الخصوم المتداولة</p>		<p><u>اصول خارج الاستغلال</u> <i>Emplois hors exploitation « Ehex »</i> العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال</p>
	<p><u>مصادر الخزينة</u> <i>Ressources de trésorerie « Rt »</i> المساهمات البنكية الجارية</p>		<p><u>الخزينة</u> <i>Emplois de trésorerie « Et »</i> الأصول المالية المتداولة باستثناء القيم المنقولة للتوظيف</p>
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: Jacqueline Delahaye et Florence Delahaye, **Finance d'entreprise :Manuel et applications**,

OP.cit, P116.

2- محتوى الميزانية الوظيفية:

من خلال الميزانية الوظيفية يمكن استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة التوازن المالية، والتي نوضحها من خلال البرهان التالي:

ننطلق من التوازن بين جانب الأصول والخصوم:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم}$$

نستطيع كتابة هذه العلاقة أيضا بالتعويض بمكونات كلا من الأصول والخصوم:

$$\begin{aligned} & \text{الإستخدامات المستقرة} + \text{استخدامات الاستغلال} + \text{استخدامات خارج الاستغلال} + \text{استخدامات الخزينة} \\ & = \text{الموارد الدائمة} + \text{مورد الاستغلال} + \text{مورد خارج الاستغلال} + \text{مورد الخزينة} \end{aligned}$$

ومنه فان:

$$\begin{aligned} & \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات المستقرة} = (\text{استخدامات الاستغلال} - \text{مورد الاستغلال}) + (\text{استخدامات} \\ & \text{خارج الاستغلال} - \text{مورد خارج الاستغلال}) + (\text{استخدامات الخزينة} - \text{مورد الخزينة}) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} + \text{الاحتياج في رأس} \\ & \text{المال العامل خارج الاستغلال} + \text{الخزينة الصافية} \end{aligned}$$

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \text{الاحتياج في رأس المال العامل}^1 + \text{الخزينة الصافية}$$

3- ايجابيات الميزانية الوظيفية في تحليل التوازن المالي:

يعتبر التحليل المالي الوظيفي من المداخل الحديثة التي جاءت من أجل تجاوز القصور الذي خلفه تطبيق أسس التحليل المالي التقليدي المبني على السيولة والاستحقاق، وأعطى مجموعة من الحلول للمشاكل التي لم يستطع التحليل السابق معالجتها. حيث يقوم التحليل المالي الوظيفي بدراسة الميزانية

وفقا لترتيب مختلف عناصرها حسب الوظائف الرئيسية للمؤسسة ألا وهي وظيفة الاستغلال، ووظيفة الاستثمار، ووظيفة التمويل، وهو ما يعرف بالمفهوم الوظيفي.

مفهوم الميزانية الوظيفية هو أساس تحليل التوازن المالي والصلابة الهيكلية للمؤسسة، وفي هذا الإطار تهيكّل الميزانية الوظيفية بشكل أفقي بتصنيف الاستخدامات والموارد حسب استعمال الأموال المتحصل عليها

(الخصوم) والاستخدامات التي تحققت من ذلك (الأصول) وليس على أساس المعيار المتعلق بـ السيولة/استحقاق الذي يعتمد عليه التحليل المالي التقليدي.

II- انعكاسات جدول تدفقات الخزينة على تحليل التوازن المالي: (الدراسة الحركية للتوازن المالي)

إن الميزانية المالية و رأس المال العامل و الاحتياج منه و الخزينة هي مؤشرات لتحليل ساكن، أي أنها تقدم صورة عن المؤسسة في لحظة معينة و ليست عن فترة معينة. فتقييم التوازن انطلاقاً من هذه المؤشرات هو تقييم ساكن غير كافي، بل لا بد على المقيم أن يدرس التوازن دراسة ديناميكية، أي أن يبحث عن ما تم خلال فترة زمنية معينة و الأسباب المؤدية إلى ذلك.

و من الأدوات المالية المفيدة لدراسة التوازن المالي للمؤسسة دراسة حركية، نجد ما يسمى بجدول تدفقات الخزينة، يمثل جدول تدفقات الخزينة تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة. ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها.¹

كما يمكن اعتباره أداة تحليل متميزة وهامة تتجاوز نقائص التحليل الذمي، وتقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية.²

وتتمثل أهمية جدول تدفقات الخزينة في تحليل التوازن المالي في مايلي³:

- قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها ؛
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين؛
- إبراز الهوة بين النتيجة والخزينة؛
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية؛
- إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة؛

¹ - يوسف قريشي و ألياس بن ساسي، التسيير المالي دروس و تطبيقات، دار وائل، الأردن، 2006، ص 204 .

² - Jean Barreau et Jacqueline Delahaye, *Gestion financière: manuel et applications*, 9^{ème} édition, Dunod, Paris, 2001, P240.

³ - عبد القادر دشاش، حود ميسة جمال، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع ISA 7 بناء و تحليل جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مطاحن الواحات، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.

- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة؛
- تعطي مؤشر لمبالغ وتوقيت، ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ويقدم جدول تدفقات الخزينة مدخلات ومخرجات (الأموال) السيولة التي تحصل خلال الدورة حسب

مصدرها:¹

- التدفقات الناتجة عن أنشطة الاستثمار؛
- التدفقات الناتجة عن أنشطة التشغيل؛
- تدفقات ناتجة عن أنشطة التمويل؛

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

يقصد بالنشاط التشغيلي كما ورد في المعيار الأنشطة الرئيسية المنتجة لإيراد المؤسسة و الأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل، فتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها و المحافظة على قدرتها التشغيلية و توزيع أرباح نقدية على المساهمين و تمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.²

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

الأنشطة الاستثمارية عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة. وترجع أهمية إظهار التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية في قسم منفصل بالقائمة إلى أن تلك التدفقات توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية.³

¹ -Jean Barreau et Jacqueline Delahaye, **Gestion financière : manuel et applications**, OP.cit,P226.

² - مدني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سابق، ص166.

³ - حسين القاضي و مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2004، ص322.

3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

يقصد بالنشاط التمويلي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم و مكونات حقوق الملكية والإقراض بالمؤسسة، كما يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية في قسم منفصل من القائمة مفيدا في التنبؤ بالحقوق والمطالبات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمشروع.¹

لغرض إعداد جدول تدفقات الخزينة النقدي يتم إعداد هذا الجدول انطلاقا من ميزانيتين مالييتين متتابعتين وجدول حسابات النتائج وبعض الجداول التي تنشر ضمن الملحق كجدول الاهتلاكات وجدول الاستثمارات. ويتم وفقا للمراحل الآتية:

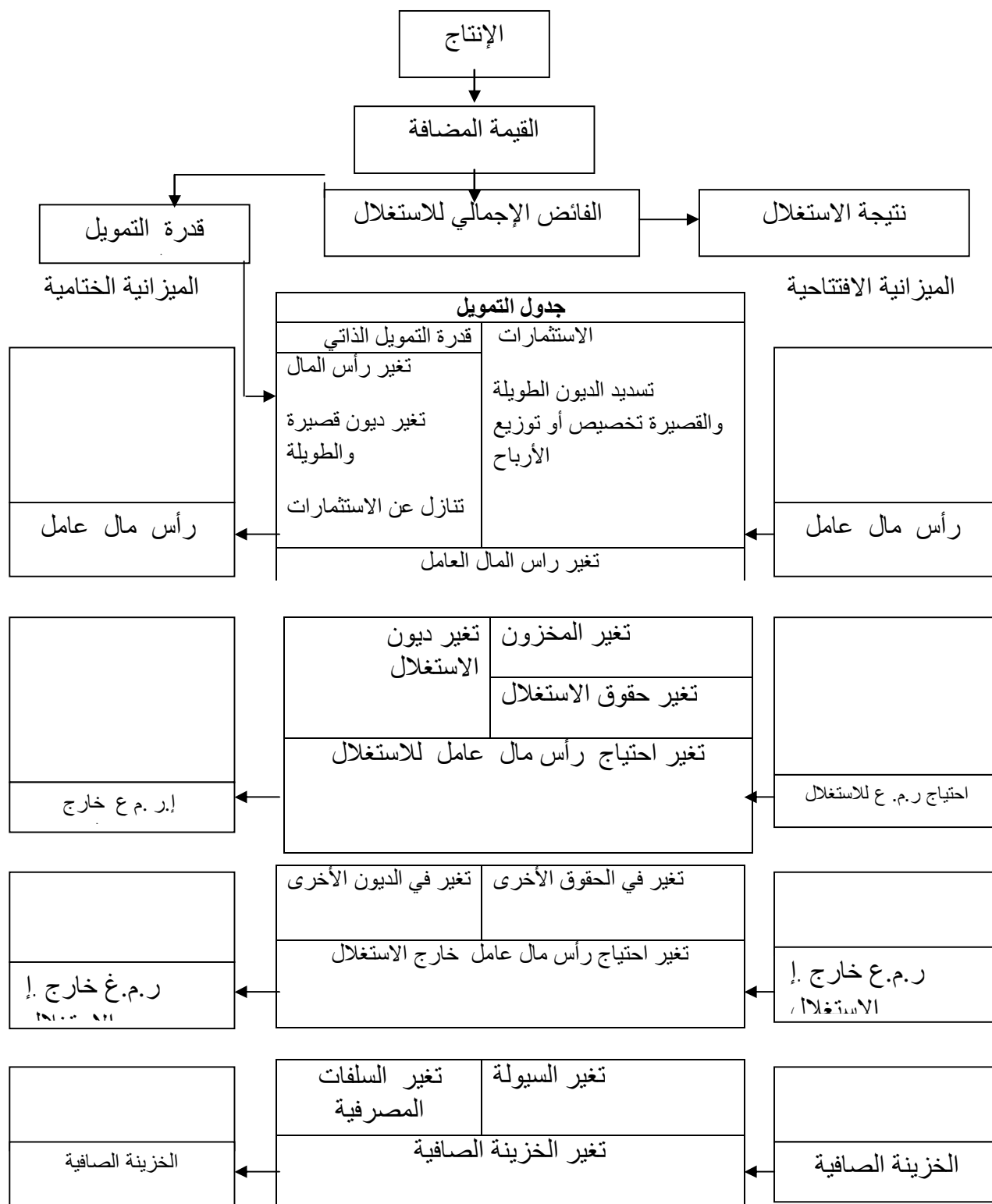
- ❖ **المرحلة الأولى** إعداد ميزان التغيرات أو الميزانية التفاضلية التي تعبر عن التغير الذي يطرأ على عناصر الميزانية بين سنتين متتاليتين؛²
- ❖ **المرحلة الثانية**: توزيع التدفقات المالية وفقا لدورة الاستغلال والاستثمار والتمويل.
- ❖ **المرحلة الثالثة**: تصنيف التدفقات المالية حسب نموذج جدول تدفقات الخزينة المستخدم.

و يمكن توضيح العلاقة الموجودة بين جدول تدفقات الخزينة و الميزانية وجدول حسابات النتائج و بعض المفاهيم كما في الشكل:

¹ - حسين القاضي و مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص324.

² - Josette Peyrard, *Analyse Financière*, OP.cit , P154.

شكل رقم (3-1) : علاقة جدول تدفقات الخزينة بالميزانية وجدول حسابات النتائج



المصدر: يوسف قريشي و ألياس بن ساسي، التسيير المالي دروس و تطبيقات، دار وائل، الأردن، 2006، ص 109 .

من الشكل يتضح أن جدول تدفقات الخزينة يركز على فكرة قدرة التمويل الذاتي الذي يتم حسابها انطلاقاً من جدول حسابات النتائج، وكذلك يميز بين ما هو تابع للاستغلال وما هو خارج عن الاستغلال، أي أنه يستند إلى التحليل الوظيفي.

لقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي المالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة و يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقتين:

- الطريقة المباشرة ؛

- الطريقة غير المباشرة.

فالطريقة المباشرة منصوص على تطبيقها قانونيا وبالتالي فان المؤسسة تكون مجبرة على إعداد هذا الجدول وفق هاته الصيغة، بينما الطريقة الثانية لا تتم إلا بعد انقضاء السنة المالية والهدف منها اضافة الى سهولة اعدادها يتمثل في استخراج عديد المؤشرات التي تستخدم في التحليل المالي في المؤسسة.

II-2- جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة :

ترتكز الطريقة المباشرة على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزيائن،الموردين ،الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي،ثم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

ويحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات ¹:

1- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات

المؤسسة و غيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار و التمويل) و تحدد كما يلي :

التحصيلات المقبوضة من الزيائن .

- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين .

- الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة .

- الضرائب عن النتائج المدفوعة .

+ /- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

نجد في هذا الصنف من التدفقات تدفقين على درجة أهمية كبيرة في دراسة التوازن المالي والسيولة.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، ص 26.

فائض خزينة الاستغلال ETE: يحسب بالفرق بين النتيجة الإجمالية للاستغلال والتغير في احتياج رأس مال العامل.

فائض خزينة الاستغلال ETE = النتيجة الإجمالية للاستغلال RBE - تغير احتياج رأس مال عامل
ΔBFR.

يسمح هذا الفائض للمؤسسة تمويل الاستثمارات التي تم حيازتها على الحساب، فهو مقياس لليسر المالي، فإذا كان هذا الرصيد سالب فإن المؤسسة ستمر بمواقف صعبة اتجاه دائنيها يمكن أن تؤدي بها إلى خطر العجز المالي.

رصيد الاستغلال: ويسمى أيضا بالمتاح بعد التمويل الداخلي للنمو D.A.F.I.C، ويحسب هذا الرصيد بالعلاقة :

رصيد الاستغلال D.A.F.I.C = فائض خزينة الاستغلال ETE - استثمارات القيم الثابتة

وحسب G de Murard فإن هذا الرصيد يجب أن يكون موجب، أي أن الأرباح المحققة في دورة الاستغلال يجب أن تمول مبلغ الاستثمارات المحققة أثناء دورة الاستغلال¹

2- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) و تحدد كما يلي :

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية.

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.

+ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.

+ الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

¹ - Alain Capiez, **Elément de Gestion Financière**, 4^{ème} édition, Masson, , Paris, 1994, P67.

3- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال

الخاصة أو القروض)، و تحدد كما يلي :

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.

- الحصاص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

+ التحصيلات المتأتية من القروض.

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

ضمن هذه التدفقات نجد التدفق أو الرصيد المالي ويحسب هذا الرصيد كما يلي:

الرصيد المالي = التغير الصافي في الديون - المصاريف المالية - ضرائب على الأرباح - مساهمات

المستخدمين - توزيع الأرباح.

الديون في هذه الحالة تضم الديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل بالإضافة إلى السلفات

المصرفية.

نلاحظ أن هذا الرصيد غير متجانس لأنه يضم عناصر مختلفة، وإذا كان هذا الرصيد سالب فإنه يدل

على أن المؤسسة تسدد الديون التي هي على عاتقها، وكبر هذا الرصيد يمكن أن يؤدي بها إلى اختلال في

التوازن المالي¹

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف

على الأموال في الصندوق و الوداع و الالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات ذات الأجل القصير و بالغة

السيولة) سهلة التحول إلى سيولة.

¹ - Patrice vizzavona, *Gestion Financiere*, OP. cit, P 105.

II-3- جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

يتم إعداد جدول سيولة الخزينة وفق هاته الطريقة اختياريا، أي أن المؤسسة غير مجبرة على إعداده وفق هذا الأسلوب، وبالتالي فإن الغرض من إعداده يكون بهدف استخدام مؤشراتته في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، ويتم تشكيل جدول سيولة الخزينة بالاعتماد على ميزانيتين محاسبيتين وجدول حسابات النتائج، أي ان إعداده لا يكون إلا في حالة انتهاء السنة المالية المراد حساب وضعية خزينتها.

ولأجل إعداد جدول تدفقات الخزينة يتم تقسيم هذا الجدول إلى ثلاثة أقسام تمثل النشاطات الرئيسية في المؤسسة والتي يمكن إرجاع أي عملية مالية إلى احدها، وهاته الدورات هي:

- **دورة الاستغلال:** وهي الدورة التي تمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة وتشمل عمليات الإنتاج والبيع.
- **دورة الاستثمار:** وهي الدورة المسؤولة على توفير لوازم وآلات الإنتاج وتتميز بنشاطين رئيسيين هما حيازة الاستثمارات والتنازل عنها.
- **دورة التمويل:** وهي الدورة المسؤولة عن توفير التمويل اللازم للدورتين السابقتين، وتنقسم بدورها إلى دورتين:

- 1- **دورة رأس المال:** وهي الدورة التي من خلالها يتم توفير الموارد المالية اللازمة من خلال رفع رأس مال المؤسسة وينجم عنها مكافأة رأس المال.
- 2- **دورة الاستدانة:** وفيها يتم توفير الموارد اللازمة من خلال الاستدانة من البنوك او السوق المالي وينتج عن هذه العملية تسديد تكلفة الدين.

ان الهدف من تقسيم جدول سيولة الخزينة وفق التقسيم السابق يتمثل في:

- معرفة الدورة المسببة لحالة الخزينة ان كان فائض او عجز وبالتالي سهولة إصلاح مكامن الخلل في حالة وجوده.
- تقسيم العمليات وفق الدورات يساهم في تسهيل تشكيل هذا الجدول واستخراج المؤشرات الخاصة بكل دورة.

3- تشكيل خزينة دورة الاستغلال:

يتم تشكيل دورة خزينة الاستغلال انطلاقا من نتيجة الدورة السابقة، وبذلك فان وضعية الخزينة من فائض او عجز تتعلق بشكل كبير وحالة نتيجة المؤسسة من ربح او خسارة، وضافة الى النتيجة الصافية للمؤسسة

نضيف لها عنصر مخصصات الاهتلاكات والمؤونات باعتباره مورداً مالياً من أجل حصر جميع الفوائض التي حققتها المؤسسة خلال دورة استغلالها.

يتم الحصول على مؤشر القدرة على التمويل الذاتي من خلال جمع النتيجة الصافية مع مخصصات الاهتلاكات والمؤونات،

$$CAF = Rn + DAM$$

أي:

DAM : مخصصات الاهتلاكات والمؤونات

Rn : النتيجة الصافية

CAF : القدرة على التمويل الذاتي

III- أهمية جدول التدفقات النقدية في تحليل السيولة و التوازن المالي:

إن من إيجابيات النظام المحاسبي المالي هو اعتماده جدول التدفقات النقدية، فإعداد القوائم وفقاً لأساس الاستحقاق لوحده غير مجدي لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة لأنها ببساطة لا تظهر في واقع الأمر عن حقيقة التدفقات النقدية لأنشطة المؤسسة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .

وعلى هذا الأساس فإن النتيجة التي تظهرها الميزانية وكذا جدول حسابات النتائج لا تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة مما يستلزم إظهار التدفقات النقدية لأنشطة المؤسسة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، من هنا فإن النسب المالية التقليدية المشتقة من تلك القوائم سواء كانت لأغراض تقييم سيولة الشركة أو لأغراض تقييم ربحيتها تكون مضللة في كثير من الأحيان ، وهذا بالتالي ما عزز من دور وأهمية قائمة التدفقات النقدية في تزويد أصحاب المصالح بمعلومات أكثر ملائمة لاشتقاق المؤشرات اللازمة لتقييم سيولة المؤسسة ومن ثم جودة أو نوعية أرباحها و كذا توازنها المالي إذ تعلق الأمر بقرارات التمويل و الاستثمار .

كما أن الأساس الذي كان يقوم عليه التحليل المالي يقوم على مفهوم الأموال بمعنى رأس المال العامل Working Capital ، بينما تقوم قائمة التدفقات النقدية على مفهوم النقد والنقد المعادل Equavilents Cash & Cash . وفيما يلي جدول يوضح الفروق الأساسية بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

الجدول رقم (3-3): الفروق الأساسية بين جدول حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية

البيان	جدول التدفقات النقدية	جدول حسابات النتائج
تعريف الأموال	الأموال بمعنى النقد والتدفقات المعادلة	الأموال بمعنى رأس المال العامل.
أهداف القائمة	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي رأس المال العامل
شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات النقد حسب الأنشطة : تشغيلية ، استثمارية ، تمويلية	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل .
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الأولى هي الأكثر إفصاحاً	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعاً
بنود غير نقدية	لا تعرض في صلب القائمة	تعرض في صلب القائمة

إن الاعتماد على جدول حسابات النتائج لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال النتيجة الصافية طبقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات المبني على أساس الاستحقاق لوحده فهو غير مجدي. فلو افترضنا أن جزءاً من منتجات المؤسسة كان آجلاً (على الحساب) فإن قيمة المبيعات التي سيتم تحصيلها في المستقبل تدخل في حسابات النتائج على أساس أن الإيراد قد تحقق فعلاً ، في حين أن مبالغها لم تحصل. لذلك يجب التفرقة بين مفهوم النتيجة الصافية ومفهوم التدفق النقدي . إذ في احتساب الأول (النتيجة الصافية) تدخل بنود لا يترتب عليها تدفق نقدي كاستهلاك الأصول الثابتة الملموسة مثلاً ، أو إطفاء الأصول غير الملموسة وكذلك التغيرات التي تحدث في المخصصات ، في حين أن بنوداً كهذه لا تراعى في احتساب الثاني أي صافي التدفق النقدي.¹

وعليه فاعتماد النظام المحاسبي المالي جدول سيولة الخزينة لإعطاء صورة أكثر مصداقية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل السيولة والتوازن المالي الذي هو أساس الذي تقوم عليه قرارات المؤسسة الاستثمارية و التمويلية، كما إن جدول سيولة الخزينة قائمة مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج من خلال:

- الأخذ بأساس الاستحقاق في إعداد جدول حسابات النتائج يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وهذا الأمر يسبب صعوبات جمة في استخدام رقم الأرباح والخسائر لتقدير سيولة المؤسسة، لذا قد تتعرض بعض المؤسسات لخطر العسر المالي الفني على الرغم من تحقيقها للأرباح في قائمة الدخل .

¹ - Wild, Subramanian, Halsey, **Financial Statement Analysis** , 8th edition , New York, McGraw - Hill Companies, Inc, 2003,PP 393-395.

- يمثل جدول حسابات النتائج عمليات المؤسسات خلال الدورة الحالية وكذا الدورة السابقة ويظهر اثر ذلك في شكل ربح أو خسارة، ولا يسمح بإظهار وضعية المؤسسة المالية.

- ان النتيجة التي تظهرها الميزانية وجدول حسابات النتائج، نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات الإهلاك وتسعير بضاعة آخر المدة وتحديد الديون المشكوك فيها . أما قائمة التدفقات النقدية فهي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال الفترة المالية من خلال المقارنة بين رصيد النقدية أول المدة وآخر المدة.¹

من خلال النقاط السابقة فقد أصبح إعداد جدول سيولة الخزينة أمراً ضرورياً عند نشر البيانات المالية للمؤسسة، حيث يمكن لهذه القائمة سد الفجوات التي كان يعاني منها التحليل المالي وفق المخطط الوطني المحاسبي، فقد أعطى جدول سيولة الخزينة ميزات أخرى للتحليل المالي .

عند تحليل السيولة و التوازن المالي وفق النظام المحاسبي المالي بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة، يستوجب أخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار يمكن أن تؤثر على حجم وطبيعة التدفقات النقدية للمشروع .وعليه فالمؤسسات التي هي في مرحلة النضج بإمكانها الاعتماد على التدفقات الاستغلال لتمويل احتياجاتها الاستثمارية و التمويلية، وعلى العكس من ذلك فالمؤسسات التي هي في طور النمو فإنها تعاني من تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية ، وبالتالي تعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لتمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية.²

كما أن للطرق التي تتبعها المؤسسة فيما يخص المعالجات المحاسبية أثر على التدفقات النقدية ،فالطريقة المنتجة في تقييم المخزون وتكلفة البضاعة لها تأثير غير مباشر على النقدية من خلال التأثير على الضرائب المدفوعة (التدفقات الخارجة)، فمثلاً إذا اتبعت المؤسسة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً FIFO في تقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة فان ذلك يؤدي إلى تقييم تكلفة البضاعة المباعة بأقدم الأسعار وبالتالي زيادة في النتيجة الدورة بالمقارنة مع ما سيكون عليه وفق طريقة المتوسط المرجح ، وبالتالي سيترتب على المؤسسة دفع ضرائب أكبر تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة بالمقارنة مع تلك عند استخدام طريقة المتوسط

¹ - عبيدات، أحمد نواف، بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام

معلومات قائمة التدفقات النقدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة عمان للدراسات العليا. عمان، الأردن، 2006، ص 13.

² - Robinson, Minter, Grant, **Financial Statement Analysis: A global Perspective** ,Pearson Education, USA ,Inc,2004,P 525

المرجح لتقييم تكلفة البضاعة المباعة . وهذا ينطبق على طرق الاهتلاك المتبعة التي سوف تؤثر على نتيجة الدورة وبالتالي على الضرائب المدفوعة والتدفقات النقدية الخارجة.¹

كما يحتوي جدول تدفقات الخزينة على جملة من المؤشرات التي يمكن استخلاصها وتساهم في تحليل السيولة والتوازن المالي و التي بإمكانها تحديد وضعية المؤسسة المالية مثل:²

- ❖ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الاستثمار في رأس المال العامل تعطي صورة عن قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية لتستخدمها في أنشطتها التشغيلية .
- ❖ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بعد الاستثمار في رأس المال العامل تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على إدارة رأس المال العامل وإمكانية التوسع والمحافظة على الطاقة الإنتاجية
- ❖ التدفقات النقدية الحرة المتوفرة للمقرضين تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة بالفوائد وأصل القروض .
- ❖ التدفقات النقدية الحرة المتوفرة لحملة الأسهم تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .

كما يسمح جدول تدفقات الخزينة من خلال بعض المؤشرات أن المؤسسة تعاني من مشاكل تتعلق بالتدفقات النقدية مثل:³

- ❖ معدل الزيادة في المدينين والمخزون أكبر من معدل الزيادة في المبيعات، والذي يدل على مشاكل في تحصيل الديون من العملاء.
- ❖ معدل الانخفاض في الدائنين أكبر من معدل الانخفاض في المخزون، والذي يدل على تشدد في سياسات الائتمان الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين، ومن ثم صعوبات في السيولة تعاني منها المؤسسة.
- ❖ معدل الزيادة في المطلوبات المتداولة الأخرى أكبر من معدل الزيادة في المبيعات. مما يدل على صعوبات تواجه المؤسسة في مجالات البيع وبالتالي ارتفاع مستويات المخزون عن الحد المناسب.

¹ - Friedlob,T,and Schneider, **Essentials of Financial Analysis**. New Jersey, Wiley ,2003,P 149.

² - Palepu, Healy,Bernard ,**Business Analysis & Valuation: Using Financial Statements**. New York,2004, P P15-25.

³ - Stickney, and Brown, **Financial Reporting and Statement Analysis: A Strategic Perspective's**, USA Harcourt Brace & Company , 1999, PP 623-624.

- ❖ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة وبشكل مستمر إما بسبب الخسائر أو زيادة كبيرة في رأس المال العامل .
- ❖ زيادة التدفقات النقدية الرأسمالية بشكل أكبر من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، مما يشير إلى ضعف الأداء التشغيلي للمؤسسة .
- ❖ زيادة عمليات بيع الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل عن عمليات شراء هذه الاستثمارات ، والذي يمكن أن يكون مؤشراً على عدم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتمويل رأس المال العامل والاستثمارات طويلة الأجل .
- ❖ الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل بدل من الاقتراض طويل الأجل، والذي يعتبر مؤشراً على عدم قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل طويل الأجل لوجود شكوك لدى المقرضين حول مستقبل المؤسسة.
- ❖ تخفيض أو إيقاف التوزيعات النقدية.

وعليه فإن جدول التدفقات النقدية أداة مهمة لتحليل التدفقات النقدية وكذا السيولة والتوازن، فإعداد هذا الجدول يسمح بالإجابة عن العديد من الأسئلة المرتبطة أساساً بتمويل المؤسسة والأسئلة التي يجيب عنها هي من النوع:¹

- هل يولد نشاط المؤسسة موارد كافية؟
- أي نوع من التمويل حققته المؤسسة؟ والإجابة عن هذا السؤال تبين مدى اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية ومدى اعتمادها على موارد خارجية كالقروض...
- من أين تأتي موارد المؤسسة الجديدة؟ من نشاطها أو من التنازل عن الاستثمارات أو من المساهمين أو من القروض التي تمنحها البنوك؟
- هل تمكنت الموارد الجديدة من تمويل الاستخدامات الجديدة المتمثلة عموماً في توزيع الأرباح، الحيازة على الاستثمارات، تسديد الديون..؟
- هل التغيير الحاصل على مستوى احتياج رأس المال العامل والخزينة يمثل مورداً أو استخداماً بالنسبة للدورة؟

كل الأسئلة السابقة تبين مدى أهمية جدول تدفقات النقدية في دراسة تمويل المؤسسة وكذا توازنها

المالي.

¹- A.Burlaud, J.Y.Eglen, P. Mykita, **Dictionnaire de Gestion** , Editions Foucher, Paris, 1995, P P 346-347.

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحليل المردودية

تختلف وجهات النظر لمصطلح المردودية، وعموما فإن دراسة مردودية مؤسسة، منتج، أو عملية ما، هي مقارنة النتائج المتحصل عليها على المستوى الاقتصادي مع المجهود المبذول على نفس المستوى (الجانب الاقتصادي)، وحسب تعريف المردودية على أنها تلك العلاقة التي تربط بين الوسائل المستخدمة و النتائج المحصل عليها و بصفة أخرى فهي تحدد مدى مساهمة الأموال المستمرة في تحقيق النتائج المالية (الجانب المالي)، ويمكن أن نجد عدة تعاريف للمردودية .

وفي هذا المبحث سنحاول أن نتطرق إلى جملة العناصر أو الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي و التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على تحليل المردودية و التي نلخصها في النقاط التالية:

- ❖ المعالجة المحاسبية للأصول المادية؛
- ❖ تحديد القيم المحاسبية لهذه التثبيات في الفترات اللاحقة؛
- ❖ تحديد مخصصات الاهتلاك وخسائر القيم المتعلقة بالتثبيات المادية وكذا طرق الاهتلاك وتقدير الفترات المرتبطة بها؛
- ❖ تحديد طرق اقتناء التثبيات المادية والاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن اقتناء التثبيات بالمبادلة سواء كان متماثلة أو غير متماثلة.

I- أهم المفاهيم الواردة وفق النظام المحاسبي المالي و المؤثرة على تحليل المردودية:

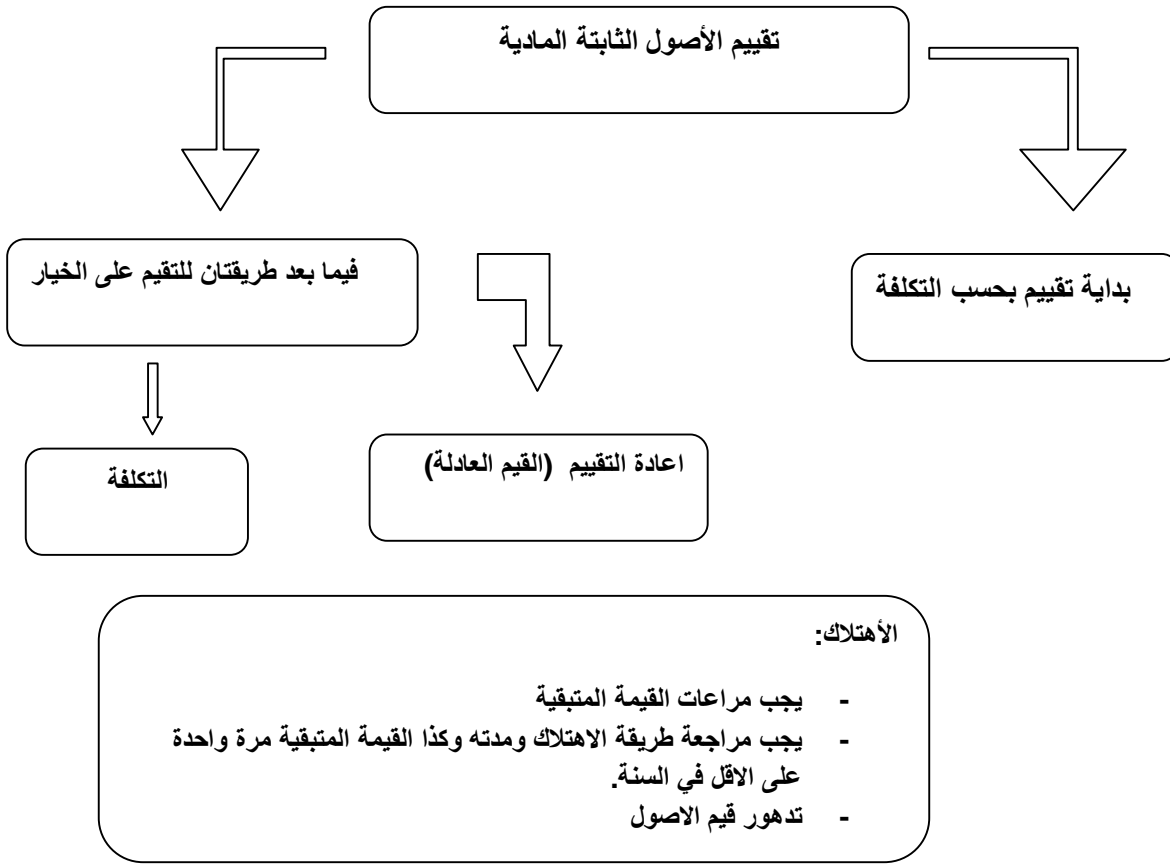
1- تعريف الاصول:

يعرف الاصل على أنه مورد تحت رقابة المؤسسة ناتج عن أحداث ماضية (شراء،انتاج،...)يساهم في جني مزايا اقتصادية مستقبلية من استغلال الاصل في انتاج سلع وخدمات،وأن يكون للاصل تكلفة او قيمة يمكن تحديدها بمصدقية.

ولقد جاء النظام المحاسبي المالي ليوضح المعالجة المحاسبية لهذه العناصر، حتى يستطيع مستعملو القوائم المالية تمييز المعلومات المتعلقة بالاصول الثابتة المادية من حيث¹ :

¹ -Brian freidrich, Laura freidrich, Norme comptable international 16, immobilisations corporelles, CGA, Canada, 2009, P1.

الشكل رقم (3-2): تقييم الأصول الثابتة المادية



المصدر: محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، ص98.

من خلال الشكل السابق يمكن تحديد أهم المحاور الرئيسية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في معالجة الأصول الثابتة و التي أثر مباشر على تحليل المردودية في النقاط التالية:¹

- المعالجة المحاسبية للأصول المادية؛
- تحديد القيم المحاسبية لهذه التثبيات في الفترات اللاحقة؛
- تحديد مخصصات الاهتلاك وخسائر القيم المتعلقة بالتثبيات المادية وكذا طرق الاهتلاك وتقدير الفترات المرتبطة بها؛
- تحديد طرق اقتناء التثبيات المادية والاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن اقتناء التثبيات بالمبادلة سواء كان متماثلة أو غير متماثلة.

¹-محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، ص98.

2- القياس وتقييم الأصول الثابتة المادية:

عرفت لجنة المحاسبة الأمريكية AAA القياس بأنه "التعبير الكمي و النقدي عن الأنشطة و العمليات التي يمكن قياسها بمقاييس كمية ونقدية وتحديد أثرها على القوائم المالية بالاستناد إلى معلومات تاريخية ومستقبلية ووفق المبادئ المحاسبية وطبقا لقواعد"¹.

كما يعرف القياس المحاسبي على أنه: " تعيين أرقام للظواهر الاقتصادية الماضية و الحاضرة و المستقبلية المتعلقة بوحدة اقتصادية في ضوء ملاحظة الماضي و الحاضر وطبقا لقواعد معينة"²، كما يمكن تعريف القياس"³

فالتقييم هو نوع خاص من القياس يتم فيه تمثيل المنافع الذاتية للأرصدة و التدفقات باستخدام نظام عددي تكون فيه وحدة العد أو الحساب هي وحدة النقود. إن القياس في المحاسبة هو تخصيص قيم رقمية لحدث أو عنصر معين مرتبط بالمؤسسة، على أن يشمل القياس على عمليات التعريف و التبويب لهذا الحدث أو العنصر، ولا يجب أن نفهم بأن المحاسبة تهتم فقط بالعناصر التي لها قيم رقمية، بل تهتم كذلك بالبيانات التي ليس لها طبيعة كمية حيث يتم إظهارها عادة في صورة ملاحظات في نهاية القوائم المالية، إذ نجد أحيانا لهذه البيانات تأثير على عملية اتخاذ القرار.⁴

إن تحديد تكاليف التثبيتات المادية من الأهمية بما كان لأنه يتم رسملتها وتوزيعها على مدى العمر الإنتاجي لهذه العناصر، حيث لا تقتصر هذه التكاليف على الاقتناء المبدئي للتثبيت فقط، بل قد تظهر مجموعة من المصاريف الأخرى خلال خدمته وتشغيله تظهر في التقييم البعدي للاصل **évaluation postérieur**.

وبالرجوع الى الشكل السابق نجد أن الأصول الثابتة المادية تقيم في البداية بحسب التكلفة، كما تقيم فيما بعد بطريقتين هما التكلفة **(Cost Model)** وإعادة التقييم **(Revaluation Model)**، ويستند أسلوب تقييم العناصر في حسابات عموما على مبدأ التكلفة التاريخية. ومع ذلك، فإنه هو عملية في بعض الشروط المنصوص عليها بواسطة هذا النظام وبالنسبة لبعض العناصر إلى مراجعة التقييم على أساس⁵:

¹ -AAA, report of the committee on- foundation of accounting measurement, The Accounting Review supplement, Voml 46, 1971, P46.

²-بالرقي تيجاني، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، 2008، ص 57.

³- نفس المرجع، ص 57.

⁴- نفس المرجع، ص 61.

⁵ -Projet de système comptable financier, OP. cit, P13.

❖ القيمة العادلة (أو التكلفة الجارية) *juste valeur ou coût actuel*

❖ القيمة البيعية *valeur de réalisation*

❖ القيمة الحالية (أو قيمة المنفعة) *valeur actualisée ou valeur d'utilité*

أ - طريقة التكلفة: (Cost Model) : يُقِيم التثبيت المادي بتكلفته التاريخية مطروحا منها الإهلاك المتراكم عبر السنوات و مختلف خسائر القيمة المسجلة.

القيمة المحاسبية = التكلفة التاريخية - الإهلاكات - خسائر القيمة

ب- طريقة إعادة التقييم (Revaluation Model):

يُقِيم التثبيت المادي بالقيمة المعاد تقديرها أي قيمته العادلة بتاريخ إعادة التقييم، بشرط أن تكون هذه القيمة قابلة للقياس بموثوقية، وتعرف القيمة العادلة للأصل حسب معايير المحاسبة الدولية على أنها المبلغ الذي يمكن أن تبادل به بين أطراف حسنة الاطلاع متفاهمة وتعمل في إطار شروط المنافسة العادية وهي سعر السوق الحالي للسلع المتشابهة اذا كان هنالك سوق، واذا لم يمن هنالك سوق و الطبيعة الخاصة ببعض الأصول، فالاتفاق أن يعاد تقييم هذه الأصول بالتكلفة التعويضية الصافية من الإهلاكات (cout de remplacement net d'amortissement)¹.

القيمة المحاسبية = القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم - الإهلاكات المستقبلية -
خسائر القيم المستقبلية القيمة

ج- معالجة فرق إعادة التقييم و إظهاره في الميزانية:

❖ بالنسبة للأصول التي قيمت بقيمة السوق، تلغى القيمة الأصلية ومجموع الإهلاكات وتحل محلها القيم الجديد؛

❖ بالنسبة للأصول التي قيمت بالتكلفة التعويضية المهلكة لا بد من اعادة تقدير القيم الإجمالية الإهلاكات تناسيبا؛

إذا كان الفرق إيجابي يُسجل كعنصر من عناصر الأموال الخاصة في الحساب 115 " فرق إعادة التقييم"، وإذا كان سلبي يعتبر خسارة ويسجل في حسابات التسيير ويؤثر سلبا على النتيجة فيخفضها.

¹ - محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، مرجع سابق، ص 103.

يمكن ترحيل فروق إعادة التقييم إلى الاحتياطات الموجودة بقدر إهلاك الأصل المعني أو أن ترحل الاحتياطات في حالة التنازل عن الأصل المعاد تقييمه.

3- إهلاك التثبيبات المادية:

يعرف الإهلاك على أنه استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمج في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان لنفسه، توزيع المبلغ القابل للإهلاك على مدة دوام نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل بعد نهاية الخدمة أو عند انقضاء مدة نفعيته.¹

ويقصد بالقيمة المتبقية هي المبلغ الصافي للأصل الذي يرتقب الكيان الحصول عليه عند انقضاء مدة نفعيته بعد استبعاد تكاليف الخروج المنتظرة.

وللإشارة فإن طريقة إهلاك أي أصل هي انعكاس تطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها أو ينتجها ذلك الأصل²، والطرق التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مايلي:

- ❖ طريقة الإهلاك الخطي أو الثابت.
- ❖ طريقة الإهلاك المتناقص.
- ❖ طريقة وحدات الإنتاج التي تقوم على الاستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل.
- ❖ طريقة الإهلاك المتزايد.

وينصح النظام المحاسبي المالي باعتماد طريقة الإهلاك الثابت في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور في استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية بصورة صادقة. وما يعاب على استعمال الإهلاك الثابت هو توزيع عبء ثابت على المدة النفعية للأصل.³

ويجب أن تدرس دوريا طريقة الإهلاك، مدة النفعية والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على التثبيبات العينية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقديرية لكي تعكس هذا التغيير في الوتيرة.⁴

¹-Catherine Deffains ,Crapsky ,**comptabilité générale**,4 edition bréal,2006 ,P134.

² - عمورة جمال، مداخلة تحت عنوان الإهلاكات وتدهور قيم التثبيبات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)، ملتقى النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البليدة 2011، ص8.

³ - Eri Dumalanéde, **Comptabilité Général**, Edition Berti, Alger, 2009,P 71.

⁴ - عمورة جمال، نفس المرجع، ص9.

وللاشارة فإن النظام المحاسبي المالي يعتبر إهلاك التثبيات كتوزيع مباشر لقيمته وفقا لمدة الاستعمال (مدة المنفعة)، ويكون القسط السنوي للاهلاك أن يكون مخالفا للنظام المعمول به. وهذا ما لم يكن موجودا سابقا حسب المخطط المحاسبي الوطني، حيث كان مدة وطرق الاهلاك تتأثر باعتبارات جبائية ولا ينص هذا المخطط على أي إجراءات بخصوص مراجعتها، أي هي غير مفروضة.

وعليه يمكننا القول ان التقديرات المحاسبية تتأثر بالتغير في مدة أو طريقة الاهلاك وما يترتب عنها من آثار واجبة التسجيل والقياس في حسابات النتائج للفترة التي حدث فيها التغيير.¹

II- أثر المعالجة المحاسبية للتثبيات المادية وفق النظام المحاسبي المالي على المردودية:

يمكن أن يظهر أثر النظام المحاسبي المالي على المردودية للمؤسسة من خلال عنصرين هما:

- إعادة تقييم التثبيات المادية؛

- الاهلاكات.

II-1- إعادة التقييم التثبيات المادية:

حسب المادة 121-20 من النظام المحاسبي المالي يسمح للمؤسسة إدراج التثبيات المادية على أساس مبلغها المعاد تقييمه، وفي إطار هذه المعالجة يسمح بإدراج الأصل بالمبلغ المعاد تقييمه، أي بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم منقوصا منه مجموع الإهلاكات و خسائر القيمة.²

ويلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات أن تراجع عمليات التقييم بشكل دوري (منتظم) حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للأصل على القيمة الحقيقية عند تاريخ الإقفال.

وفقا للنظام المحاسبي المالي، فالقيمة الحقيقية للأراضي و المباني هي في العادة قيمتها في السوق، وتحدد استنادا إلى تقدير يجريه مقومون مؤهلون؛³ أما القيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج و التجهيزات فهي أيضا قيمتها في السوق، وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق فإنها تقوم بتكلفة استبدالها الصافية من

¹ Tazdait Ali, *Maitrise du système comptable financier*, 1^{er} Edition, édition ACG, Algérie, 2009, P 246.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، المادة 121-21.

³ نفس المرجع ص 10.

الإهتلاكات.* بعد طرح الإهتلاكات في تاريخ إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للإهلاك على أساس المبلغ المعاد تقييمها، كما أن مجموع الإهتلاكات في تاريخ إعادة التقييم يجب أن يصحح.

وعليه فإن النظام المحاسبي المالي سمح بمعالجة فرق إعادة التقييم، فإذا زادت القيمة المحاسبية للأصل بعد عملية إعادة تقييمه فإن الزيادة تقييد مباشرة في حسابات رؤوس الأموال تحت حساب "فارق إعادة التقييم"، على أن إعادة التقييم الايجابية تدرج في الحسابات كمنتوج إذا كانت تعوض إعادة التقييم أخرى سلبية لنفس الأصل، سبق أن تم إدراجه كعبء في الحسابات.¹

وعليه فالمادة 121-25 من النظام المحاسبي المالي فإن أي خسارة في قيمة الأصل ناتجة عن عملية إعادة التقييم (إعادة تقييم سالبة) ينتج عنها نقص في الاحتياطات.

وبإجراء مقارنة بين المخطط الوطني المحاسبي و النظام المحاسبي المالي نلاحظ إن النظام الجديد يسمح للمؤسسات بأن تقوم بإعادة تقييم أصولها بشرط أن تكون التقييم الجديدة (المعاد تقييمها) تستند إلى تقديرات يجريها مقومون مؤهلون أو تحديدها انطلاقا إلى سوق نشط. كما أن إعادة التقييم أعادة التقييم لم تدرج في إثراءات المخطط إلا بعد أن رخص القانون بها انطلاقا من اعتماد معاملات إعادة تقييم قانونية، ولا تستند إلى سوق للأصل أو واقع استعماله في المؤسسة وما يترجى منه من عوائد مستقبلية.²

وعليه بتطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن أن يؤثر فرق إعادة التقييم سلبا أو إجابا على النتيجة و الأموال الخاصة للمؤسسة، وهذا حسب المعالجات الخاصة بهذا الفرق وكيفية الاعتراف بها) في الأموال

* - عندما تقاس الطاقة الإنتاجية باستخدام تكلفة الاستبدال، فإن الأصول تبين على أساس التكلفة لاستبدالها بأصول مشابهة وفي حالة مشابهة من أجل المحافظة على القدرة (الطاقة) الإنتاجية المادية للمنشأة، فإنها يجب أن تولد تدفقات نقدية كافية لتزويد الإحلال (الاستبدال) العيني للأصول التشغيلية، وهنا ستقابل الإيرادات بتكلفة استبدال هذه الأصول، وبعد ذلك فإن الدخل الناتج سيوزع على أصحاب المنشأة وبدون أن ينقص ويعطل من الطاقة الإنتاجية للاستمرار في التشغيل مستقبلا. والمشكلة الرئيسية في هذا الأسلوب تنحصر في كيفية تحديد قيم التكلفة الاستبدالية للأصول، وخصوصا الأصول التشغيلية مثل المكائن والمعدات العينية من منطلق عدم وجود سوق جاهز لها وقد تلجأ المنشأة وفي غياب ذلك السوق إلى تقييمها بشكل شخصي وبالتالي يكون التقييم عرضة لعوامل تلاعب كثيرة لا تكسبه الثقة المناسبة من قبل مستخدمي القوائم المالية .

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، المادة 121-23.

² - بن بلقاسم سفيان، النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010، ص 240.

الخاصة أو حسابات التسيير) والتي سبق ذكرها، وبالتالي سيؤثر مباشرة على المردودية المالية ويتسبب في تغييرها وتذبذبها. ولتوضيح ذلك يمكن أن نستعين بالأمثلة التالية:¹

حسب النظام المحاسبي المالي، من الضروري التمييز بين التثبيات و مباني المستخدمين و التي نصت عليها المادة 17-121.

بصدد إعادة تقييم هذه المباني، يعرض النظام المحاسبي المالي احتمالين يمكن استعمالهما:
 . إما باستعمال أسلوب التكلفة؛
 . و إما أسلوب القيمة العادلة.

مثال:

في 2009/12/31 زودتنا الميزانية بمعلومات حول التثبيات وكانت كالاتي (حسب PCN):

2400 مباني إدارية	8000000.00 دج
2400 مباني للاستتجار	4000000.00 دج
- 29400 الاهتلاكات	6000000.00 دج

من خلال وثيقة التثبيات تحصلنا على المعلومات التالية:

. تاريخ الإقتناء: 1990/01/02 ؛

. معدل الاهتلاك المطبق: 2.5% ؛

. العمر الإنتاجي: 40 سنة .

1- التعديل تبعا لأسلوب استهلاك التكلفة:

في يومية الانتقال، تحول التثبيات المادية و اهتلاكاتها إلى حسابات خاصة حسب النظام المالي.

رقم الحساب		المعلومة	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
2130	240	المباني الإدارية	8000000	12000000
2131		المباني (مباني المستخدمين)	4000000	
2940	28130 28131	اهتلاك المباني	6000000	4000000 2000000
		اهتلاك المباني الإدارية		
		اهتلاك مباني الموظفين		

¹ - CNC, Ministère de finance , **Note méthodologique, les immobilisations corporelles**, 2009, document Internet disponible sur le site, <http://www.CNC.dz>, P 5.

2- التعديل تبعا لأسلوب القيمة العادلة:

نفترض أنه في 2009/12/31 المؤسسة اختارت أسلوب القيمة العادلة، و قامت بفحص مبانيها ، القيم الناتجة عن هذا الفحص كانت كالآتي:

البيان	القيمة التجارية في 2009/12/31
المباني الإدارية	6000000
مباني الموظفين	3500000
المجموع	9500000
المدة المتبقية	20 سنة

3- تحديد فارق إعادة التقييم:

أ- المباني الإدارية:

حساب فارق إعادة التقييم باستعمال طريقة معامل القياس: $1.5 = 8000000 \setminus 12000000$.

إعادة تقييم الإهلاكات كالتالي: $6000000 = 1.5 * 4000000$

البيان	قبل إعادة التقييم	بعد إعادة التقييم	فارق إعادة التقييم
<u>المباني الإدارية:</u>			
القيمة الأصلية	8000000	12000000	4000000
الإهلاك	4000000-	6000000-	2000000-
القيمة المحاسبية الصافية	4000000	6000000	2000000

التسجيل المحاسبي للتعديل:

إن إعادة تقييم المباني الإدارية يكون له تأثير على الضرائب المؤجلة على الخصوم.

رقم الحساب	المعلومة	المبلغ	
		مدین	دائن
مدین			
دائن			
2130	المباني الإدارية	4000000	
28130	إهلاك المباني الإدارية		2000000
105	فارق إعادة تقييم المباني الإدارية		1620000
134	ضرائب مؤجلة خصوم		380000
	($19\% \times 2000000$)		

ب- مباني التوظيف:

تجرى عملية إعادة التقييم باستعمال القيمة العادلة، و الإهلاكات يتم إلغاؤها.

البيان	قبل إعادة التقييم	بعد إعادة التقييم	فارق إعادة التقييم
مباني التوظيف:			
القيمة الأصلية	4000000		
الإهلاكات	2000000-		
القيمة المحاسبية الصافية	2000000	3500000	1500000

-التسجيل المحاسبي:

إن إعادة تقييم مباني الموظفين باستعمال القيمة العادلة له أثر على الضرائب المؤجلة على الخصوم.

رقم الحساب		المعلومة	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
2131		مباني الموظفين	1500000	
	115	تسوية الترحيل من جديد المرتبط بالانتقال		1215000
	134	الضرائب المؤجلة على الخصوم		285000
		(0.19×1500000)		
28131		اهتلاك المباني	2000000	
	2130	مباني الموظفين		2000000
		(إلغاء الاهتلاكات)		

ملاحظة:

جاء في المادة 121-18 من النظام المحاسبي المالي، خسارة أو ربح النتيجة يؤثر على القيمة العادلة لمباني الموظفين و تسجل في النتيجة الصافية المحققة في إطار الإنتاج.

إذا تغيرت القيمة العادلة للمباني:

. الإدارية وتسجل محاسبيا في حساب فارق إعادة التقييم؛

. الموظفين و تسجل محاسبيا في الترحيل من جديد(115)، مع أثر على الضرائب المؤجلة.

تسوية عمليات نهاية كل دورة:

في نهاية كل دورة، تغير القيمة العادلة :

بالنسبة للمباني الإدارية يسجل ب (+) أو (-) في حساب فارق إعادة التقييم؛

بالنسبة لمباني الموظفين ، يسجل في حساب النتيجة.

II-2- الإهلاكات:

تستخدم الأصول الثابتة لعدة دورات وبالتالي فإن منافعها الاقتصادية يتم الاستفادة منها تدريجيا حتى تنتهي مدتها النفعية، وهذا ما يتطلب توزيع تكلفتها على الدورات المستفيدة من خدماتها، وما يميز الإهلاك أنه لا ينتج عنه أي تدفقات نقدية داخلية أو خارجية غير أن الإهلاك يعتبر تخفيضا للتدفقات النقدية الخارجة في شكل ضرائب أو توزيعات كان من الممكن تحملها في حالة عدم اثبات الإهلاك، وبالتالي يمكن استثناء الإهلاك كمصدر من المصادر النقدية اللازمة لاحتلال الأصول الثابتة، وإنما أثر غير مباشر على التدفقات النقدية، فالمصدر الأساسي للنقدية اللازمة لاحتلال الأصول الثابتة هو إيرادات المؤسسة و التي بدونها لا يمكن تحقيق أي تدفقات نقدية للمؤسسة¹؛ من جهة يمكن اعتبار هذا الرأي صائب لكن لا يمكن نسيان أن الإهلاك يعتبر أداة للمحافظة على رأس المال سليما وتوفير فرصة لاستبدال الأصل بأصل جديد²، وذلك من المفهوم الاقتصادي للدخل الذي يعتبر أن دخل ينشأ بعد المحافظة على رأس المال، أي المحافظة على قيمة الاستثمارات الابتدائية اللازمة لمواصلة النشاط، وعليه فالإهلاك يساهم في الحفاظ على النقدية من خلال تخفيض التدفقات النقدية الخارجة واحتجازها داخل المؤسسة و استخدامها في تجديد الأصول.

ومن جهة أخرى للإهلاك تأثير مزدوج على القوائم المالية من خلال تخفيض قيم الأصول الثابتة و النتيجة بقسط الإهلاك؛ وبالتالي فكل تقدير للإهلاك بأقل من قيمته يؤدي إلى تقييم الأصول و النتيجة بأكثر من قيمتها الحقيقية والعكس صحيح؛ لذا فإن تحديد نصيب كل دورة من الإهلاك يجب أن يحظى باهتمام كبير.

وعليه فالإهلاك يخفض من قيمة الأصل المرتبط به كما يؤثر على رأس المال من خلال النتيجة حيث يخفض من المبلغ القابل للتوزيع، كما يخفض من الربح الخاضع للضريبة و بالتالي يسمح بالاحتفاظ بأموال داخل المؤسسة و يسمح بحماية النقدية³، وفي هذا السياق يعتبر الإهلاك أحد مكونات التمويل الذاتي للمؤسسة بغرض الإحلال أو الاستبدال. وتعتبر القدرة على التمويل الذاتي عن الأموال المحتفظ بها داخل المؤسسة والتي تحسب بإضافة المصاريف غير النقدية (من بينها الإهلاكات) للربح الصافي بعد الضريبة وطرح الإيرادات غير النقدية (من بينها الإهلاكات المسترجعة)، غير أن القدرة على التمويل الذاتي لا تعني النقدية التي تمتلكها المؤسسة لوجود بعض الإيرادات غير المحصلة و المصاريف غير المدفوعة.

¹ - مجمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 451.

² - يوحنا أدم وصالح الرزق، المحاسبة المالية: أصول وخصوم وقوائم مالية، دار حامد، عمان، 2000، ص 291.

³ - Karine Cerrada, Yves De Ronge, Michel De Wolf & Michel Gatz, **Comptabilité et analyse des états financiers : principes et applications**, 1^{er} édition, De Boeck, Bruxelles, 2006, P 80.

وحسب تعريف المردودية على أنها تلك العلاقة التي تربط بين الوسائل المستخدمة و النتائج المحصل عليها و بصفة أخرى فهي تحدد مدى مساهمة الأموال المستمرة في تحقيق النتائج المالية (الجانب المالي)،
ومما سبق يمكننا القول أن لطرق الإهلاك وفق النظام المحاسبي المالي، وكذا التغير في العمر الافتراضي للأصل الثابت، وكذا قسط الإهلاك أثر على الوسائل المستخدمة وكذا النتيجة مما يؤثر بدوره على مردودية المؤسسة.

III- أثر معالجة الأصول غير الملموسة وفق النظام المحاسبي المالي على المردودية:

عرف النظام المحاسبي المالي الأصول الثابتة غير المادية على أنه "أصل محدد غير نقدي ليس له وجود مادي مسيطر عليه ويستعمل من طرف المؤسسة في اطار نشاطه العادي"¹، وقد حدد النظام المحاسبي الشروط الواجب توفرها في الاصول الثابتة غير مادية وهي:

- أن يكون مراقب (حماية المؤسسة)؛
- مستعمل في اطار الأنشطة العادية للمؤسسة؛
- أن تكون له تكلفة يمكن تحديدها بموثوقية؛
- أن يكون الأصل محدد (منفصل فيمكن بيعه، تحويله، ترخيصه، تأجيره....).

وحسب هذا الشرط تستثنى شهرة المؤسسة (الشهرة الداخلية goodwill interne) لأنها غير محددة بالنسبة للمؤسسة وتدخل ضمن التعريف بشهرة المحل الخارجية للمؤسسات الاخرى المندمجة.²

و تحصل المؤسسة على التثبيت غير المادي بإحدى الطرق التالية:

- الشراء المنفصل؛
- الاقتناء كجزء من اندماج الأعمال؛
- الاقتناء بموجب منحة حكومية؛
- الاقتناء بالمبادلة مع تثبيبات أخرى؛
- البناء الذاتي (التوليد الداخلي).

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، المادة 121-12.

² - بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ISA/IFRS، الجزء الأول، ص 329.

تسجل وتقاس التثبيات غير الملموسة مبدئيا بمقدار تكلفتها، ويفرق بين اربع حالات لكل حالة طريقته في تحديد التكلفة، وهي:¹

- ❖ الحصول على الاصل منفردا: تتمثل في تكلفة الشراء=سعر الشراء+التكاليف المباشرة الملحقة به
- ❖ الحصول على داخليا: يقيم الاصل غير المادي المنتج داخل المؤسسة بتكلفة الانتاج.
- ❖ تبادل الاصل: اذا كان الاصل الثابت غير المادي محل تبادل فانه يسجل بالقيمة العادلة.
- ❖ الحصول عن الاصل نتيجة تجميع: يقيم الاصل المحصل عليه نتيجة تجميع بالقيمة العادلة بتاريخ الحصول عليه.

كما تم التطرق له فان تقييم الأصول الثابتة غير المادية يخضع إلى نفس المبادئ باستخدام أحد النموذجين، نموذج التكلفة، ونموذج إعادة التقييم، وهما مشابهان تماما لما سبق ذكره.

أما بالنسبة لاهلاك التثبيات غير الملموسة فتميز في هذا المجال نوعين من التثبيات غير الملموسة:

- تثبيات غير ملموسة ذات عمر إنتاجي محدد، حيث يتم تسجيل مخصصات اهلاكها على مدى هذا العمر؛
- تثبيات غير ملموسة ذات عمر إنتاجي غير محدد لا تخضع للاهلاك، حيث تكون المؤسسة ملزمة بإجراء اختبار انخفاض القيمة لها سنويا، وذلك بمقارنة قيمتها القابلة للاسترداد مع قيمتها المحاسبية.

كما يظهر أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال الاعتراف بمصاريف البحث والتطوير والمصاريف الأخرى، وينص النظام المحاسبي المالي على وجوب التمييز بين مصاريف البحث والتطوير من خلال التمييز بين المرحتين:

- 1- البحث: **Phase de recherche** هو بحث منظم أو فحص انتقادي يهدف لاكتشاف معرفة جديدة ينتظر منها أن تكون مفيدة في تطوير منتج أو خدمة جديدة أو عملية أو أسلوب جديد أو في إدخال تحسين جوهري على منتج أو عملية موجودة.²

¹ - محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، مرجع سابق، ص 136.

² - دونالد كيزرو، جيري ويجانت، مرجع سابق، ص 570.

2- التطوير: **Phase de développement** هو تطبيق نتائج بحث أو معرفة أخرى لخطة أو

تصميم لإنتاج مواد محسنة جديدة أو أساسية أو أجهزة أو منتجات أو عمليات أو نظم أو خدمات قبل بدء الإنتاج التجاري أو الاستخدام.¹

3- مصاريف البحث: لا يعترف بها كتثبيت (أصل) غير ملموس مهما كان نوعها، وكذلك مصاريف التكوين والتدريب وتكاليف ما قبل التشغيل والتأسيس وتكاليف الإعلان والإشهار،² حيث تسجل كأعباء تظهر في جدول حسابات النتائج.

4- مصاريف التطوير:

يمكن تسجيل تكاليف التطوير ضمن الأصول إذا توفرت فيها من الشروط الأساسية وهي:

- إمكانية تحديد المنتج أو العملية محل التطوير بشكل واضح وكذا إمكانية تحديد و قياس التكاليف المرتبطة بنشاط التطوير بموثوقية وبمعزل عن باقي التكاليف الأخرى؛
- أن تكون هذه المصاريف متعلقة بعمليات لها جدوى فنية في المستقبل، أي إمكانية تحقيق منافع اقتصادية للمؤسسة؛
- أن تكون للمؤسسة النية على إنتاج و تسويق المنتج أو العملية أو استخدامها؛
- أن تكون المؤسسة قادرة على قياس نفقات التطوير على هذه العمليات بموثوقية.

يُعترف بهذه المصاريف كتثبيبات ابتداء من تاريخ تحقق كل الشروط السابقة الذكر، أما بالنسب لمصاريف التطوير المسجلة والمتحملة كتكاليف قبل هذا التاريخ، فلا يمكن تثبيتها بأي حال من الأحوال.³

وإن لم تستطع المؤسسة التفريق بين مرحلة البحث ومرحلة التطوير لمشروع بناء وتكوين التثبيت غير الملموس، فيتم معاملة نفقات هذا المشروع على أنها كلها مصاريف بحث ويتم تحملها عند وقوعها، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالنفقات اللاحقة على التثبيت غير الملموس، حيث يجب الاعتراف بها كمصاريف نهائية إلا إذا كان من المحتمل أن تزيد هذه النفقات في قدرة التثبيت على توليد منافع اقتصادية وإضافية ويمكن قياسها.

تعتبر تكاليف البحث مهما كان نوعها، والمصاريف الأخرى المتعلقة بالتكوين والتدريب وتكاليف ما قبل التشغيل والتأسيس وتكاليف الإعلان والإشهار كأعباء تتحملها المؤسسة نهائياً، وهذا عكس ما كان معمول به

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية: القياس والتقييم المحاسبي، الجزء الخامس، الدار الجامعية، 2003 ص

² -Amar kadouri, Ahmed mimiche, **cours de la comptabilité financière selon les normes, IA/IFRS et le SCF**, ENAG edition, Alger, 2009, P 152.

³ Système comptable et financier, **Actifs incorporelles**, Institut spécialisé en gestion et finances, INTEC, Paris, 2008, P12.

في المخطط المحاسبي الوطني، حيث كان تسجل ضمن الاستثمارات ويتم إطفاءها في أجل أقصاه 5 سنوات، تحت اسم المصاريف الإعدادية، والتي اختلف تماما في النظام المحاسبي المالي¹، حيث عرف سابقا على أنها "تلك النفقات التي صُرفت عند تكوين المؤسسة أو عند الحصول على وسائل الاستغلال الدائمة، أو التي صُرفت على عمليات البحث والتتقيب والدراسات والدعاية، قصد تتميتها، تطورها، توسعها وازدهارها، أو التي صُرفت قبل الانطلاق في النشاط العادي"²، وعادة ما يكون لها تأثير واضح على نتائج الدورة المالية الحالية، لهذا أعطى المخطط المحاسبي الوطني PCN للمؤسسة الحق في استرجاعها محاسبيا وإعادة توزيعها بصفة متساوية لأكثر من سنة، لأن هذا الاسترجاع يمكن المؤسسة من تقليل آثار حسم هذه المصاريف على نتائج الدورة المالية الحالية³.

وبتطبيق النظام المحاسبي المالي فإن المؤسسة و ابتداء من تاريخ تبني المعيار فصاعدا تتحمل كل هذه التكاليف نهائيا مهما كان حسمها، بالإضافة إلى ذلك يمكن للمؤسسة أن تتحمل أعباء إضافية أخرى والمتمثلة في مصاريف التطوير والنفقات اللاحقة للتثبيت غير الملموس، وهذا إن لم تستطع الفصل بين مرحلتين البحث والتطوير، وكذلك إذا لم توافق الأعباء اللاحقة الشروط السابقة، حيث تواجه كثير من المؤسسات صعوبة في الفصل بين هاتين المرحلتين وكذلك في إخضاع الأعباء اللاحقة لشروط الدمج في التثبيت غير الملموس، وهذا ما يزيد من احتمال ارتفاع التكاليف، حيث يظهر أثر التحمل النهائي لهذه الأعباء في جدول حسابات النتائج ويؤثر بصفة مباشرة على نتيجة المؤسسة فيخفض فيها بقدر ارتفاع التكاليف، وهذا الانخفاض الحاصل في النتيجة يؤدي بدوره إلى انخفاض نسبة المردودية المالية للمؤسسة.

أما فيما يتعلق بالمصاريف الإعدادية المسجلة مسبقا حسب المخطط المحاسبي الوطني، والتي لم يتم إطفائها كليا بتاريخ الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، و لا توافق شروط الإعراف بها ككتيبينات غير ملموسة، يتم إلغاؤها بما في ذلك الحسابات المتعلقة بإطفائها، في مقابل الحساب 115 "الترحيل من جديد" وهذا يجعله مدينا، وبالتالي سيكون هناك أثر مباشر على الأموال الخاصة حيث ستؤدي هذه المعالجة إلى انخفاضها، وتساهم في تغيير وتذبذب نسبة المردودية المالية للمؤسسة.

¹ - كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009، ص 289 .

² - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 194.

³ - أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 195.

IV- أثر معالجة انخفاض قيم الأصول على المردودية:

كما يمكن أن يظهر أيضا أثر النظام المحاسبي المالي من خلال نموذج إعادة التقييم وتسجيل خسائر القيمة، لأنه وكما ذكرناه سابقا لم ينص المخطط المحاسبي الوطني على أي إجراءات لإعادة تقييم التثبيات سواء ملموسة أو غير ملموسة، وبالتالي وبتطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي يمكن أن تتأثر نتيجة المؤسسة وأموالها الخاصة سواء بالارتفاع أو الانخفاض من خلال المعالجات المتعلقة بفرق إعادة التقييم وخسائر القيمة، والتي تتم بنفس الطريقة التي ذكرناها سابقا، وهذا ما يجعل المردودية المالية تتغير هي الأخرى وفقا للآثار السابقة.

وقد حدد النظام المحاسبي المالي في البند (121-24) للقانون 25 مارس 2009) إذا أبرزت إعادة التقييم وجود خسارة في القيمة (إعادة تقييم سلبية) فإن الخسارة في القيمة ينسب على سبيل الأولوية إلى فارق إعادة التقييم، وكذا البند (121-25) للقانون 25 مارس 2009) تعالج كل خسارة في قيمة أصل أعيد تقييمه كإعادة تقييم سلبية، وتنتج إذن عن انخفاض لاحتياطي إعادة التقييم بما يناسب هذه الأخيرة.

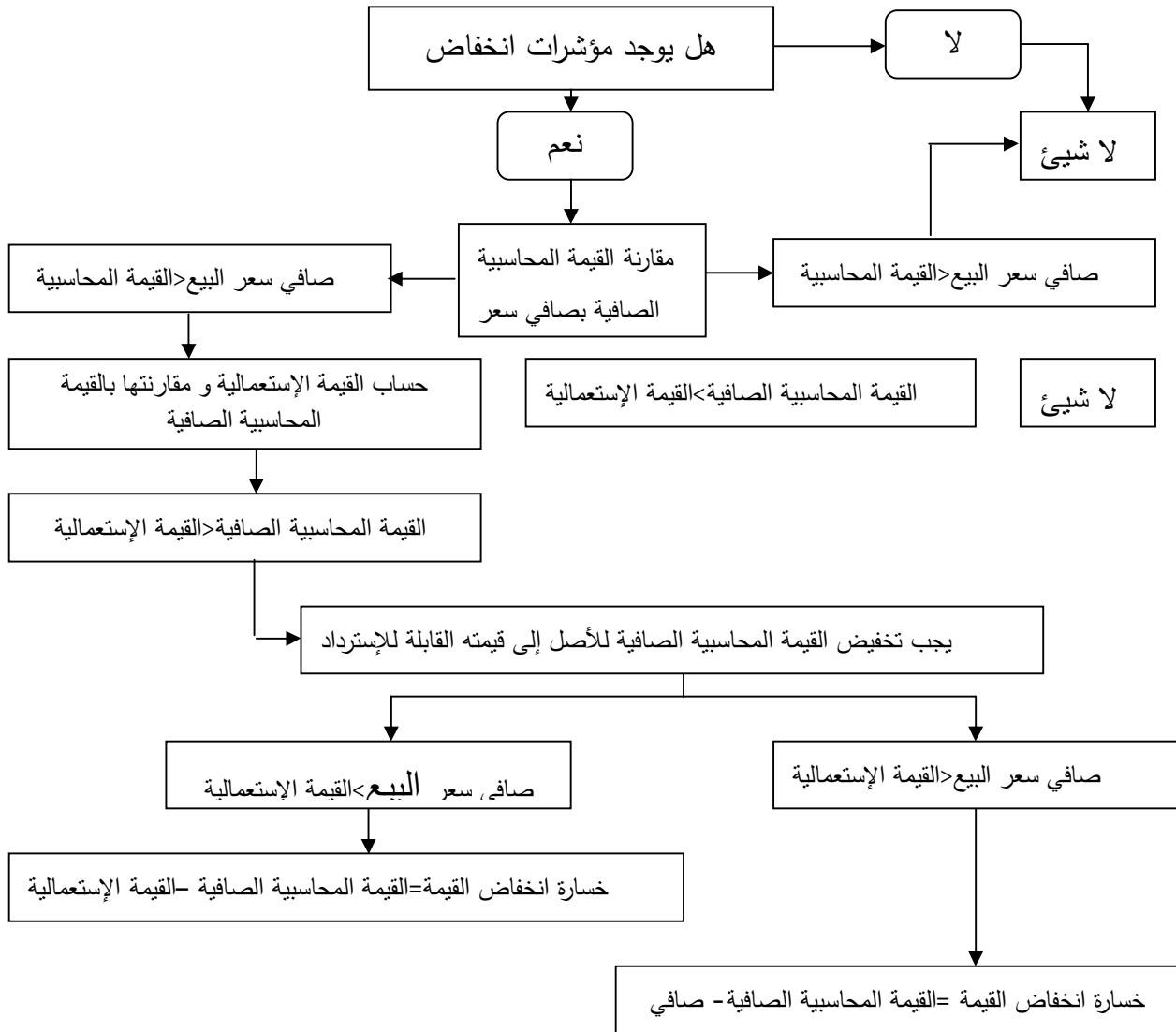
وحسب المعالجة المرجعية للنظام المحاسبي المالي فهناك بديلين لتقييم التثبيات المادية، التكلفة التاريخية و المعالجة البديلة المسموح بها و المتمثلة في إعادة التقييم التثبيات المادية بالاعتماد على القيمة العادلة كأساس للتقييم.

وعليه يمكن أهم الأهداف التي يسعى النظام المحاسبي إلى تحقيقها من الاعتراف بالانخفاض قيم الأصول وهي: ¹

- توفيراً طار محاسبي للمؤسسة التأكد من أن أصولها غير الجارية غير مدرجة بمبلغ يتجاوز قيمتها القابلة للاسترداد؛
- تحديد الحالات التي تفرض على المؤسسة الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة أو استرجاعها؛
- تحديد المؤشرات التي على احتمال وجود انخفاض في القيمة، مما يستوجب اجراء اختبار الانخفاض؛
- تحديد متطلبات المتعلقة بانخفاض القيمة.

و الشكل الموالي يوضح مراحل اختبار انخفاض قيمة الأصول وفقا للنظام المحاسبي المالي (بالاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي (IAS36):

الشكل رقم (3-3): مراحل اختبار انخفاض قيمة الأصول وفقا للنظام المحاسبي المالي



المصدر: Hubert Tondeur, **Application de l'IAS 36 , dépréciation des actifs**, Revue Française de comptabilité, R.F.C ,353, Paris, Mars 2003, P27.

من خلال الشكل السابق يمكن تحديد جملة من المبادئ الأساسية التي يمكن من خلالها اختبار انخفاض قيمة الأصول، و تتمثل نقطة البداية في تحديد الأصل (أو الأصول) التي سوف يتم اختبار انخفاض قيمتها في نهاية الدورة المحاسبية، عن طريق المقارنة بين قيمتها المحاسبية الصافية و قيمتها القابلة للإسترداد، ويتم تخفيض قيمة الأصل إذا كانت القابلة للإسترداد أقل من قيمة المحاسبية الصافية، فهذا لا يعني أن المؤسسة ملزمة بتحديد القيمة القابلة للإسترداد لجميع أصولها عند كل إقفال من أجل اختبار الإنخفاض في القيمة، و إنما يتم إجراء هذا الإختبار عند وجود مؤشرات تدل على ذلك.

و ينتج عن الاعتراف بخسارة الانخفاض عدة تأثيرات على القوائم المالية تتمثل في:

1- التأثير على حساب النتيجة:

- ان الاعتراف بخسائر الانخفاض له أثر مباشر على نتيجة المؤسسة وهذا من خلال:
- إدراج خسارة الانخفاض في الميزانية ينتج عنه زيادة مصاريف الاستغلال في الدورة التي حدثت فيها الخسارة وبالتالي انخفاض نتيجة؛
- ينتج عن استرجاع خسارة الانخفاض ارتفاع إيرادات الاستغلال في الدورة التي حدث فيها هذا الاسترجاع وبالتالي ارتفاع نتيجة الدورة؛
- إن الاعتراف بخسارة الانخفاض وإدراجها ليس له أي تأثير على نقدية المؤسسة، حيث لا تنتج عنه أي مدفوعات أو مقبوضات نقدية؛

وعليه يمكن القول أن إدراج خسارة الانخفاض في القيمة أو استرجاعها سوف يكون له تأثير على مردودية المؤسسة وهذا من خلال العلاقة بين النتائج المحصلة و الإمكانيات المتاحة.

2- التأثير على الميزانية:

إن من الأهمية بمكان أن يمثله الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة المحاسبية الصافية للأصل المعني، نذكر بأن الأصل الصافي المصحح للمؤسسة يعتمد على حساب القيمة الحقيقية للأصول ، حيث يتم تخفيضها إلى القيمة القابلة للاسترداد، أما مبلغ الخسارة فيتم إدراجه ضمن مجمع الإهلاكات وخسائر القيمة وبالتالي تصبح القيمة المحاسبية الصافية للأصل هي تكلفته التاريخية أو قيمته بعد إعادة تقييمه (حيث أن كل منها يرتكز على مبدأ يختلف عن الآخر) مطروحا منها الإهلاك المجمع وخسارة القيمة وبهذا فإن تأثير انخفاض قيمة الأصول على الميزانية يمكن حصره في المبلغ الذي سوف يظهر به الأصل المعني في الميزانية من خلال محاولة تصحيح أثر التضخم.

وقد جاء النظام المحاسبي المالي ليحل لنا هذا الإشكال وهذا ما نستشفه من خلال الفقرة 1.112، التي جاء نصها كالاتي : تتركز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على اتفاقية التكاليف التاريخية¹. في حين يعمد حسب بعض الشروط إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى:

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11، مرجع سابق، المادة 01-112، ص6.

- القيمة الحقيقية (أو التكلفة الراهنة)،
- قيمة الإنجاز،
- القيمة المحينة (أو القيمة النفعية).

3- التأثير على مخطط الإهلاك

تدهور قيم التثبيات الإجراءات التي ينبغي أن تطبقها المؤسسة لكي تضمن أن أصولها أو موجوداتها مسجلة محاسبيا بقيم لا ينبغي أن تتعدى القيمة الإستردادية أو القيمة القابلة للتحويل لهذه الأصول (La valeur recouvrable). وكذا إن الإعتماد على القيمة المحاسبية الجديدة الناتجة عن الاعتراف بخسارة القيمة يستلزم الاعتماد على مخطط إهلاك يتماشى مع التغيرات الحاصلة لقيم الأصول حيث يتم حساب أقساط الإهلاك للدورات المتبقية من المدة النفعية للأصل على أساس القيمة المحاسبية الجديدة وهذه الحالة يمكن أن ينتج عنها أقساط إهلاك أقل من قسط الإهلاك الأدنى المسموح به جباثيا لإضافة إلى ذلك يجب تعديل مخطط الإهلاك عند استرجاع خسارة الانخفاض أو جزء منها.¹

ومن خلال ما سبق، عندما تكون القيمة القابلة للتحويل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للإهلاك، فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحويل، وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحويل خسارة في القيمة، وتثبت هذه الخسارة بانخفاض الأصل المذكور وتدرج كعبء، ولا تكتفي المؤسسة بتسجيل هذه الخسارة أو هذا التدهور فقط، بل ينبغي أن تراجع دوريا عند نهاية كل إقفال.²

4- الضرائب المؤجلة:

وفقا للمادة الخامسة من قانون المالية التكميلي³ الصادر عام 2009، و التي تعدل و تكمل أحكام المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، فإنه لا يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة على التثبيات كمصروف عند تحديد الربح الخاضع للضريبة.⁴

و تناول النظام المحاسبي المالي الضرائب المؤجلة الناتجة عن الفروق الموجودة بين الربح المحاسبي و الربح الخاضع للضريبة، حيث صنفها في الحساب 13 "النواتج و الأعباء المؤجلة-خارج دورة الاستغلال"

¹ --Hubert Tondeur, jean luc peyret, **suivi et modification des plans d'amortissement selon les norms IAS-IFRS**, revue française de comptabilité, R.F.C 361, Paris, décembre 2003, P23.

² - عمورة جمال، مرجع سابق، ص9.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد44، الصادر في 26 جويلية 2009، ص5.

⁴ -Ali Tazdait, **Maitrise du système comptable financier**, édition ACG, Alger, 2009, P 257.

والدراسات التي تتناول الضرائب المؤجلة في الدراسات المحاسبية تعاملت أساساً مع القضايا المتعلقة بتقييمها، و يمكن تقسيم المحتوى المعلوماتي للضرائب المؤجلة إلى مجموعتين:

- معالجة فائدة الضرائب المؤجلة في تقييم الشركة والتنبؤ الأداء؛

- دور الضرائب المؤجلة على نتيجة المؤسسة.

أ- **خصوم الضريبة المؤجلة:** و هي الضريبة على الأرباح المستحقة بموجب المبادئ المحاسبية عن الفترة الحالية إلا أنها واجبة السداد في فترات مستقبلية بموجب التشريعات الضريبية (فروق مؤقتة)، و تنشأ عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من أسامة الضريبي، أو عندما تكون القيمة الدفترية للخصم أقل من أساسه الضريبي.

ب- **أصول الضريبة المؤجلة:** و هي الضرائب على الأرباح المدفوعة مقدماً للسلطات الضريبة و من المتوقع استردادها من ضرائب الفترات اللاحقة، و تتعلق بما يأتي:

- الزيادة في ضريبة الأرباح واجبة السداد بموجب التشريعات الضريبية عن ضريبة الأرباح المستحقة بموجب المبادئ المحاسبية، حيث يمكن خصم تلك الزيادة من الضرائب المستحقة على المؤسسة مستقبلاً.

- الخسائر القابلة للتدوير و الاستفادة منها ضريبياً خلال الفترات المستقبلية، أي يمكن خصمها من الربح الخاضع للضريبة مستقبلاً، و بالتالي تخفيض العبء الضريبي للمؤسسة في المستقبل.

- الخصومات الضريبية التي يمكن ترحيلها و استنفادها خلال الفترات اللاحقة.

تنشأ أصول الضريبة المؤجلة أساساً، عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أقل من أساسه الضريبي أو عندما تكون القيمة الدفترية للخصم أكبر من أساسه الضريبي.

و بهذا فإن الاعتراف بخسارة الانخفاض و إدراجها، يتطلب تحديد أصول و خصوم الضريبة المؤجلة الناتجة، التي ترجع إلى الاختلاف بين الربح المحاسبي و الربح الخاضع للضريبة، هذه الاختلافات تعود للأسباب الآتية:

❖ في كثير من الدولة لا تعترف التشريعات الضريبية بمصروف خسارة الانخفاض ضمن الربح الخاضع للضريبة، أما وفقاً للمعيار الدولي (IAS 36) فإن خسارة الانخفاض تعتبر مصروفًا يجب إدراجه في حساب النتيجة.

❖ عند الاعتراف بخسارة الانخفاض، يجب تخفيض القيمة المحاسبية الصافية للأصل إلى قيمته القابلة للاستيراد، مما ينتج عنه اختلاف القيمة المحاسبية للأصل عن أساسه الضريبي الذي يتم الاعتماد عليه

لحساب قسط الإهلاك، الذي يجب خصمه من الإيرادات لتحديد الربح الخاضع للضريبة بموجب التشريعات الجبائية.

لذا يمكن اعتبار الانخفاض في القيمة مكملاً للإهلاك، حيث يتيح مراعاة العوامل التي تؤدي إلى انخفاض قيمة الأصل ولا يمكن أخذها في الاعتبار عند حساب الإهلاك، فإذا كان الإهلاك يهدف إلى توزيع المنافع الاقتصادية المتوقعة من استخدام الأصل على مدت الاستغلال على أساس المنافع المستفزة في كل دورة فإن الانخفاض في القيمة يهدف إلى تجنب إدراج الأصل بمبلغ يفوق قيمته القابلة للاسترداد، من خلال الاعتراف بخسارة القيمة الناتجة عن العوامل و الظروف التي لا يمكن أخذها بعين الاعتبار عند تحديد أقساط الإهلاك.

إضافة إلى ذلك يمكن اعتبار خسارة الانخفاض في القيمة من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة من خلال خصم جزء من النتيجة و احتجازه داخل المؤسسة، فإذا كان للمؤسسة سياسة ائتمانية جيدة (جزء كبير من نتيجتها يكون في شكل نقدي) يمكن استخدام هذا الجزء المحتجز من النتيجة لتمويل احتياجاتها، و بالتالي تجنب اللجوء إلى اقتراض أموال إضافية مما ينجر عنه ارتفاع تكاليف الاقتراض.

و يمكن حصر أهمية طريقة انخفاض القيمة في المحافظة على قيمة المؤسسة فيما يأتي:

- تسمح هذه الطريقة بالوصول إلى القيمة المؤسسة من خلال التقييم الشامل لأصولها باستخدام طريقة الوحدات المولدة للنقدية، إذ يمكن أن تعكس هذه الطريقة التكاليف الناتجة عن استخدام الأصول مجتمعة.
- التركيز على التدفقات النقدية المتوقعة من استخدام المستمر للأصول أي أن قيمة الأصل تتحدد من خلال المنافع الاقتصادية المنتظرة منه في المستقبل وليس على أساس ما تم إنفاقه للحصول عليه، فعند تحمل تكلفة الأصل فهذا لا يعني أن المؤسسة سوف تحصل على نفس القدر من المنافع الاقتصادية في المستقبل.
- يمكن أن تعكس التدهور المستمر في قيمة الأصول وخاصة الآلات والتجهيزات التكنولوجية وبالتالي أخذ الخسائر الناتجة عن العامل التكنولوجي في الاعتبار ووضع سياسة من أجل تجدي أصول المؤسسة.
- تسمح بإبراز العوامل التي تؤثر سلباً على المنافع الاقتصادية للأصل لكن لا يمكن أخذها في الاعتبار عند حساب الإهلاك وبالتالي فصل التدهور في المنافع الاقتصادية للأصل الناتج عن استخدام

(الإهلاك) والتدهور في المنافع الاقتصادية للأصل الناتج عن العوامل الأخرى (الإنخفاض في القيمة) وبهذا يمكن تقسيم المنافع الاقتصادية المتوقعة من الأصل إلى صنفين:

❖ المنافع الاقتصادية التي يتم الإستفادة منها خلال المدة النفعية للأصل ويعبر عنها بالإهلاك.

❖ المنافع الاقتصادية التي لا تستفيد منها المؤسسة وإنما يتم فقدانها نتيجة عوامل أخرى خلاف عامل الإستخدام ويمكن التعبير عنها بخسارة الإنخفاض في القيمة.

❖ إن إستخدام معدل الخصم يسمح بإبراز المخاطر التي تحيط بالتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل.

إثراء القوائم المالية (العرض الصادق) من خلال:

❖ إبراز الأداء الحقيقي للمؤسسة: فعند حساب نتيجة الدورة فإن مصروف الإهلاك يعكس الإنخفاض في منافع الأصل الناتج عن إستنفاد جزء من خدماته خلال الدورة أما مصروف خسارة الإنخفاض في القيمة فيعكس تدهور المنافع الاقتصادية للأصل الناتج عن العوامل أخرى.

❖ عرض الأصل بقيمته القابلة للإسترداد في الميزانية وإبراز خسارة الإنخفاض في القيمة حيث تصبح القيمة المحاسبية للأصل هي قيمته الأصلية مطروحا منها مجموع الإهلاكات وخسائر القيمة.

V- أثر معالجة المخزونات وفق النظام المحاسبي المالي على المردودية المالية:

يعتبر المخزون من أهم الأصول التي تمتلكها المؤسسة، فهو بمثابة محور العمليات التشغيلية التي تستمد المؤسسة منه قدرتها على الاستمرار، ويرتبط المخزون بالإيرادات التشغيلية التي تمثل التدفق الذي ينتج عن بيعه، حيث تختلف مكوناته من مؤسسة لأخرى وذلك حسب طبيعة النشاط.

ويشمل النظام المحاسبي المالي حول المحاور التالية :

- تحديد المعاملة المحاسبية للمخزون وكيفية الاعتراف به؛
- تقديم دليل حول تحديد التكاليف المتعلقة بالمخزون والاعتراف اللاحق لها كمصروفات، بما في ذلك أي تخفيضات في صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون **Net Realisable Value** ؛
- تقديم دليل حول صيغ التكلفة المستخدمة لربط التكاليف بالمخزونات.

وترتبط عملية تقدير المخزون بأسس تقوم على افتراض كيفية تدفق المنصرف من المخزون ومدى الدقة فيه تحديد تكلفته التي تم تحملها في سبيل اقتناءه، حيث يبذل مجلس معايير المحاسبة الدولية جهوداً مضنية للتقليل من البدائل المحاسبية في هذا المجال، وقد حدد بعض الطرق التي ينصح باستخدامها وهي طريقة " FIFO الوارد أولاً الصادر أولاً، وطريقة التكلفة الوسطية المرجحة WAC ، أما بالنسبة لطريقة LIFO الوارد أخيراً الصادر أولاً فقد توقف عن استخدامها، وحسب المعايير فإن أقرب طريقة للحقيقة هي طريقة¹ FIFO

كما أن المخزون يؤثر تأثيراً مباشراً على تقدير إجمالي الربح وتكلفة المبيعات، حيث أن تضخيم قيمة المخزون قد يغدو هدفاً إدارياً أحياناً لتسجيل الدخل و إجمالي الربح، الذي يؤدي بدوره إلى تضخيم صافي الربح، وما يرتبط به من توزيعات أو تخصيصات كالتوزيعات إلى الملاك، وبالتالي تضخيم المردودية ، وذلك عن طريق دمج التكاليف الأخرى المتعلقة بالمبيعات في تكلفة المخزون حتى يتم تغطيتها بسعر البيع، حيث أن العلاقة بين تكلفة المبيعات وإجمالي الربح علاقة عكسية، أي كلما قل تكلفة المبيعات كلما زاد إجمالي الربح، ومنه يمكن القول أن تكلفة المخزون تعتبر من المحددات الرئيسية لتكلفة المبيعات.

ولقد جاء النظام المحاسبي المالي ليحدد كيفية تقييم المخزون وقام بتقسيم التكاليف المتعلقة به وحدد المدمجة منها والمستبعدة، والتي سبق لنا ذكرها، حيث أن التكاليف المستبعدة من تكاليف التخزين والتكاليف الإدارية.... الخ، كان حسب المخطط المحاسبي الوطني تدمج كلها في تكلفة المخزون" دون استثناء لعناصر

¹ - نفس المرجع.

التبذير والهدر الناتجة عن الاستعمال غير الصحيح والمبالغ فيه للمواد والأعباء الأخرى، والتي من المفروض أن تعتبر نفقات يجب تحميلها للدورة المسؤولة عنها، كما لا يسمح المخطط بأن تُستثنى تكاليف العطالة الناتجة عن الاستعمال غير الأمثل للطاقات الإنتاجية من تكلفة المخزونات بإدراجها ضمن تكاليف الفترة المعنية¹، وبالتالي كان النتيجة تظهر في غير صورتها الحقيقية، وتطبيق النظام المحاسبي المالي يتوجب عليها إعادة هيكله تكلفة المخزون وفصل التكاليف وإعادة توزيعها، وهذا ما يؤدي إلى تحمل المزيد منها بشكل منفصل عن تكلفة المخزون وبالتالي تتأثر النتيجة و المردودية المالية للمؤسسة، وهذا حسب العلاقة السابقة الذكر.

VI - أثر منافع المستخدمين على المردودية المالية:

تعتبر الموارد البشرية من أهم أصول المؤسسة بالرغم من عدم وجود طرق محاسبية لقياسها تتمتع بالقبول العام، إلا أن ذلك لا ينفي الأهمية الكبيرة لمثل هذه الموارد بالنسبة للمؤسسة، ولقد تطرق المعيار "IAS19" منافع المستخدمين إلى بعض مما يتعلق بهذا الأصل الهام، ويستثنى هذا المعيار معالجة المنافع المقدمة للموظفين والمرتبطة بقيمة أسهم المؤسسة، لأنها مذكورة في المعيار "IFRS2" المتعلق بالدفوعات المرتكزة على الأسهم²؛ قد تقوم المؤسسة في الكثير من الأحيان بمنح المستخدمين علاوات إضافية تحت مسميات عديدة على دورهم في توليد الإيرادات وتحقيق الأرباح، بتوزيع العائد الذي يتحقق على العناصر التي ساهم في تحقيقه، و تأخذ المشاركة في الأرباح أشكالاً متعددة، مثل منح خيارات ترتبط بتحقيق مستوى معين من الإيرادات والأرباح، أو المكافآت التي تمنح للموظفين حسب شرائح معينة عند نهاية السنة المالية، كما تشمل منح التقاعد والمنافع الأخرى المقدمة، كالتأمين على الحياة بعد نهاية الخدمة والمساعدة الطبية المرتبطة بالمستخدمين الذين أنهوا خدمتهم³، والتي تلتزم المؤسسة بتقديمها وفق خطط وترتيبات رسمية أو غير رسمية،

وتحدد المعالجة المحاسبية لهذه المنافع استناداً إلى نوعية الخطة المتبعة، حيث حدد المعيار IAS19 "

"بهذا الشأن نوعين من الخطط هي:

- خطط الاشتراكات (المساهمات) المحددة Plans à cotisations déterminées ؛
- خطط الخدمات (المنافع) المحددة Plans à prestation définies ، والتي سنعود إليها بشيء من التفصيل في الفقرات اللاحقة لما لها من أهمية كبيرة وتأثير بالغ على المؤسسة.

¹-بن بلقاسم سفيان، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، مرجع سابق، ص421 .

²- Abderrazak Gabssi, **Support pédagogique, IAS19 Avantages du personnel**, Institut des hautes études commerciales, Carthage, Tunisie, 2005, P1.

³-Journal officiel de l'union Européenne, **Normes comptables internationales IAS19**, 2003, P138.

ويُنظر إلى هذه الخطط على أنها مرتبطة بالعلاقة المستقبلية بين الموظف والمؤسسة، حيث تلتزم المؤسسة بتقديم منافع استنادا إلى نوعي الخطط السابقة الذكر.

والمعالجة المحاسبية للالتزام خطط الخدمات المحددة تمتاز بنوع من التعقيد وهذا للطبيعة الافتراضية التي يُقدر من خلالها هذا الالتزام، حيث أن القيمة التي سيتم الاعتراف بها في الميزانية على شكل مؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة (حسب النظام المحاسبي المالي)، تمثل القيمة الحالية للالتزام الخدمات المحددة، أي هي القيمة المحينة للدفعات المستقبلية المتوقعة اللازمة لسداد الالتزام الناتج عن خدمة المستخدمين في الفترة الحالية والفتراتي المستقبلية، وهي عرضة للتعديل بسبب الفروق التي ستظهر بين الافتراضات والنسب الواقعة فعلا، حيث يتم الاعتراف بها على شكل مكاسب أو خسائر.

و عليه يمكننا القول أن محاسبة منافع المستخدمين له أثر على حسابات المؤسسة (الأموال الخاصة و النتيجة)، مما يتسبب في تغير وتذبذب مردوديتها المالية، وهذا من خلال نظام خطط الخدمات المحددة المتعلقة بمنح التقاعد، والذي يُلزم المؤسسة بتكوين مؤونة لهذه المنح المزمع توزيعها عند إنهاء الموظف لخدمته، حيث قلة قليلة من المؤسسات كان تعمل بهذا النظام، أما فيما يخص الجزائر فلم يُعمل به مطلقا من قبل، ومن المرجح أن تطبيق هذا المعيار لأول مرة سيؤثر سلباً على الأموال الخاصة فيخفف فيها، لأن الاعتراف بالالتزام (التكاليف) الناتج عن المنافع المجمعة من طرف الموظفين في السنوات السابقة، يكون في حساب "الترحيل من جديد" والذي يعتبر عنصر من عناصر الأموال الخاصة، وهذا لاستحالة تحميل هذه التكاليف لنتيجة سنة واحدة لأنها عادة ما تكون ضخمة. يؤثر كذلك على نتيجة المؤسسة، وهذا وكما ذكرناه سابقا من خلال الاعتراف بالمنافع المجمعة من طرف الموظفين للسنة الحالية، كتكاليف على مستوى جدول حسابات النتائج، حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض في النتيجة.

وقد تكون لمحاسبة منافع المستخدمين أثار غير محددة (سلبية أو إيجابية) على النتيجة في السنوات اللاحقة، وهذا من خلال التغير الممكن في التقديرات و المعدلات (نسبة الوفيات، معدل التحيين... إلخ) المستخدمة في حساب التزام الخدمات المحددة، حيث يتم الاعتراف بنسبة معينة من الفروقات الناتجة عن ما تم تقديره و ما وقع فعلا، كأرباح أو خسائر في جدول حسابات النتائج، وكذلك الأمر بالنسبة للتغير في قيمة الالتزام للخدمات المحددة المتعلقة بالسنوات السابقة و الناتج عن إجراء وإدخال تعديلات على خطط منح التقاعد في الفترة الحالية (إدخال منافع ومزايا جديدة وتحسينها، أو العكس)، حيث قد تتخفف أو ترتفع قيمة هذا الالتزام وبالتالي يتم الاعتراف بهذا التغير كتكاليف أو أرباح في جدول حسابات النتائج.

المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على إنشاء القيمة

في ظل التغيرات التي شهدتها محيط المؤسسة وكذا التطور الذي شهدتها النظرية المالية الحديثة فإن المؤسسة الاقتصادية (مدرجة أو غير مدرجة) تهدف إلى تعظيم قيمتها لفائدة المساهمين و المستثمرين أو لجميع الأطراف المهتمة بها، يعتمد النجاح الحقيقي لوحدات الأعمال في ظل هذه التغيرات بقدرتها على تحقيق القيمة لحملة الأسهم بدلا من التركيز فقط على تحقيق الربح. ويعود ذلك إلى تأثير مصالح المستثمرين و المساهمين ليس فقط بربحية المؤسسة ولكن أيضا بالتغيرات في القيمة السوقية للسهم الأمر الذي ساهم في ضرورة يبني مقاييس ملائمة تمكنهم من التعرف على تحقيق القيمة (création de la valeur).

I- انعكاسات النظام المحاسبي المالي على إنشاء القيمة:

في تحليلنا للعلاقة ما بين النظام المحاسبي المالي و إنشاء القيمة، فالشركات تبحث عن إنشاء القيمة للمساهمين و المستثمرين وأصحاب من خلال البيانات المقدمة التي تسمح بإعطاء صورة صادقة حول وضعية الشركة، مما يسمح بمشاركة أصحاب المصالح في عملية التقييم (وربما الجودة؟).

ومن المسلم به عموما أن إنشاء القيمة يمكن أن يقاس من مختلف المؤشرات الكمية والنوعية: هذه يمكن أن تستمد مباشرة من حسابات الشركة، لكنها تستمد عادة من مزيج من البنود المحاسبية وغير المحاسبية.¹

يساهم النظام المحاسبي المالي الجديد في جعل المعلومات المحاسبية مفهومة وذات مصداقية وهذا لإنشاء القيمة للمساهمين و أصحاب المصالح ، كما أن الاعتماد على النظام المحاسبي المالي هو أمر مستحسن وكذا مطلوب من أجل مقارنة خلق قيمة مضافة من قبل شركات مختلفة لتبسيط الخيارات الاستثمارية، وعليه فإن الاستفادة من المعلومات ينبغي أن تكون قادرة على فهمها، وعليه من الناحية المثالية ينبغي أن أشير إلى أن النظام المحاسبي المالي يبدو أكثر ضرورة في السوق المالي.

ويرى Philippe Danjou* أن إدخال مفهوم إنشاء القيمة في الأدبيات المحاسبية أصبح أكثر من ضرورة بالأخص في تلك المعلومات التي تغذي السوق المالي، من خلال جملة الاستفسارات التي وضعها حول معايير المحاسبة الدولية وإنشاء القيمة:²

¹ - Danjou Philippe. Normes comptables et création de valeur. Revue d'économie financière, n°106, 2012, P205. http://www.persee.fr/doc/ecofi_0987-3368_2012_num_106_2_5951

* - Philippe DANJOU, Membre de l'International Accounting Standards Board (voir : <http://www.ifrs.org/About-us/IASB/Members/Pages/Members-of-the-IASB.aspx>)

² - Philippe DANJOU, OP. Cit , P205.

- إلى أي مدى يمكن مفهوم إنشاء القيمة أن يكون اليوم معياراً؟ ومن المرغوب فيه أن يكون؟
- الفشل في توحيد معايير إنشاء القيمة، هل هو مفيدة لتوحيد بعض مكوناته؟
- مبدأ توحيد المعلومات المحاسبية يمكن أن تكون جزءاً من خلق قيمة مضافة للمستثمرين؟
- استخدام القيمة العادلة كأداة قياس كما يشير له بعض الخبراء إن السعي نحو تحقيق الأهداف المنشودة من المعلومات وكذا أدوات القياس ليست محايدة أو ما يعادلها
- وبالإسقاط على واقع الحال على النظام المحاسبي المالي، فإن السؤالان اللذان يتبادران إلى الأذهان:
- كيف يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في قياس إنشاء القيمة؟ في ضوء ذلك، ما هي القيود المفروضة على المعلومات المحاسبية؟
- المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية يمكن أن تخلق قيمة للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين؟

II- كيف يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في قياس إنشاء القيمة؟ وما هي الحدود؟

مع تطبيق الجوائز النظام المحاسبي المالي، فإن المؤسسات الجزائرية اختارت الإفصاح عن القوائم المالية وفق مبدأ و قواعد النظام المحاسبي المالي و الذي بدوره توجه نحو الإفصاح على البيانات المحاسبية و المالية بما يتماشى مع احتياجات المساهمين و المستثمرين، هذا النظام المحاسبي يبحث عن توفير معلومات ذات مصداقية (Pertinente) للمساهمين بالمقارنة مع تلك التي أفصح عنها وفق المخطط المحاسبي الوطني.

وعليه فإن تقييم مصداقية النتيجة الصافية و المؤشرات المستخلصة من القوائم المالية من خلال النظام المحاسبي المالي من خلال نموذج أصحاب المصالح Stakeholder model ونموذج المساهمين مقابل نموذج المستثمر Shareholder or investor model

وعليه من أجل التحقق من أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يحسن نوعية الأرباح المعلنة (تلبية للاحتياجات المستثمرون من المعلومات قيمة) . نقوم بعرض دراسة أقيمت في فرنسا حول عينة من الشركات المدرجة في البورصة الفرنسية، خلال المرحلة مقابل المعايير IFRS من 2001-2003 وكذا بعد IFRS 2005-2007 أن القوائم المنشورة وسيلة إعلامية بالمعنى المقصود في أهمية قيمة الأرباح value relevance التي سندرسها من خلال اختبار العلاقة ما بين عوائد الأسهم وصافي الدخل. نتائجا تظهر أن

اعتماد المعيار لا يحسن محتوى المعلومات من صافي الدخل للمستثمرين. أظهرت النتائج أيضا تفوق النموذج التربيعي Quadratique على الخطي البسيط Linéaire simple¹.

هل النظام المحاسبي الجديد يساهم في تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم من خلال جملة القواعد و المبادئ المحاسبية الجديدة ؟

للإجابة عن هذا التسأل يجب التطرق إلى بعض الفصائح و التلاعبات المالية والمحاسبية في بداية العقد في الولايات المتحدة وأوروبا (Enron, Lyonnais, Vivendi Universel, Parmalat ...), Worldcom, Crédit , كما أن المستثمرين في حيرة من أمرهم حول صدق البيانات المالية المنشورة ، و لاستعادة ثقة المستثمرين، فإن مجلس ومعايير المحاسبة الدولية IASB أمر بتطبيق المعايير التقارير المالية الدولية IFRS لبتداءا من 1 جانفي 2005 للشركات المدرجة في البورصة أو الحسابات المدمجة. وهذا من أجل تحقيق الهدف الرئيسي وهو توفير إطار تنظيمي على المستوى الدولي، وهذا لنشر معلومات مالية ذات جودة ومصداقية وكذا سهلة الفهم و المقارنة للمستثمرين، وفي هذا الإطار فهناك تغيرات جذرية على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وكذا الأداء المالي². هذه الأخيرة هي موجهة مع المعايير الجديدة للمحاسبة بالخصوص إلى احتياجات المساهمين و المستثمرين في البورصة.

مع العلم أن IASB من خلال إطارها المفاهيمي في الفصل 10 " بالنسبة للمستثمرين و أصحاب رأس المال يجب على المؤسسة توفير البيانات المالية التي تلبى احتياجاتهم وترضي كذلك احتياجات الأطراف الأخرى المهمة من خلال البيانات المالية"

مع معايير التقرير المالية IFRS، كان هناك نموذج لنموذج أصحاب المصلحة المساهمين المصمم للإعطاء الأولوية لاحتياجات معلومات محددة من المساهمين و المستثمرين.

وبالإسقاط على واقع المؤسسة الجزائرية نلاحظ ان النظام المحاسبي المالي جاءت لإعطاء معلومات ذات مصداقية للمستثمرين مقارنة مع تلك القوائم المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني. فقد اعتمد النظام المحاسبي المالي إلى توفير المعلومات المالية ذات مصداقية ومفيدة للمستثمرين وصناع القرار من أجل أخذ

¹ - Tayeb SAADI , Création de Valeur : L'impact des normes IFRS sur le contenu informationnel du résultat net cas de la France , La place de la dimension européenne dans la Comptabilité e Contrôle Audit, May 2009, Strasbourg, France , P2. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00460635/document>.

² - Tayeb SAADI , OP.cit ,P2.

قرارات سليمة فيما يخص استخدام و تخصيص الموارد بكفاءة. كما أن اعتماد النظام المحاسبي المالي أدى تغيير في محتوى القوائم المالية.

كما أصبحت وسيلة لرصد وتقييم القرارات التي اتخذتها المسيرين لتقييم القيمة التي تم إنشاؤها وتقدير احتمالات التطورات المقبلة للشركة.

وفي سياق آخر يلاحظ أن من بين جميع المعلومات المحاسبية والمالية التي تفصح عنها المؤسسات نرى أن للدخل الصافي (النتيجة الصافية) الحيز الأهم بالنسبة المساهمين الحاليين والمحتملين. المحللين الماليين والمستثمرين لديها ، لأن نتيجة الدورة تمثل ملخصا موجزا حول أداء المؤسسة، في هذا الإطار Beaver يذكر أن من بين كل المعلومات المنشورة في القوائم المالية فإن صافي الدخل (النتيجة الصافية) أكبر قدر من الاهتمام من المجتمع الاستثماري.¹

كما أن الهدف الجلي من تقييم الموضوعي للقوائم المالية من طرف المساهمين والمستثمرين هي دراسة العلاقة بين محتوى المعلومات من الأرقام المحاسبية والأسواق المالية. من وجهة النظر هذه، لمجموعة من الباحثين مثل: (Collins et Kothari, 1989 ; Easton et Harris, 1991 ; Strong,

1994 ; Dechow, 1994 ; Lev et Zarowin, 1999 ; Ball et Brown, 1968 ; Beaver;

Dumontier et Labelle, 1998) ، ومن خلال هذه الدراسات التي تدرس محتوى المعلومات و التقارير المالية حول إنشاء القيمة. وتهدف هذه الدراسات جمعيا لتقييم العلاقة ما بين مقاييس الأداء المحاسبية ومقاييس السوق المالية الربحية أو قيمة الشركة.

وعليه تظهر الحاجة إلى النظام المحاسبي المالي من خلال أهمية الدخل الصافي بالمستثمرين وكذا إنشاء القيمة للمساهمين، من خلال اعتماد على الإطار التنظيمي الجديد للنظام المحاسبي المالي لإنشاء قيمة للمساهمين في الشركات المدرجة ، وأهمية محتوى المعلومات وفقه.

كما أن النظام المحاسبي المالي اهتم بالمؤشرات المالية، وهذا من أجل تحليل العلاقة بين عوائد الأسهم والأرباح المحاسبية ، كما اعتبر المردودية السوقية La rentabilité boursière كمرجعية توجه إنشاء القيمة في المؤسسات و التي تقوم على فرضية كفاءة السوق المالي ، قيمة الشركة يعكس توقعات المستثمرين من مجموع مستحدثة من الأرباح المستقبلية للشركة.

¹ - W.H. Beaver, **Financial reporting an accounting revolutions**, Prentice Hall International, 3^{ème} edition,1998, P180.

من جهة أخرى فإن الأبحاث حول المحاسبة تبحث في الكيفية التي تقيم فيها المؤسسات في السوق وعبارة أخرى ما هي المعلومات الواجبة توفيرها للحكم على أداء المؤسسة بما في ذلك المعلومات المفيدة حول الأداء المستقبلي الممكن تحقيقه و الذي يؤثر على قيمة المؤسسة.¹

وبالتالي، سيتم النظر في مقاييس المحاسبية ذات مصداقية في تقييم المؤسسة ، وهي القيمة المنشأة من طرف المؤسسة و التي تؤثر على مردودية المؤسسة في السوق المالي.²

لهذا ركزت جل الدراسات حول إنشاء القيمة للمساهمين و المستثمرين وقد ركز العمل على دراسة أثر محتوى المعلومات المحاسبية على عوائد الأسهم كقياس حول أداء المؤسسات .

III- أهمية النظام المحاسبي المالي على إنشاء القيمة للمساهمين و المستثمرين:

تكون المعلومات ذات مصداقية إلا إذا كانت تلبى احتياجات صناع القرار و المستخدمين، وعليه فإن الإطار المفاهيمي النظام المحاسبي المالي يهدف من خلال البيانات المالية إنتاج معلومات ذات مصداقية وتلبي احتياجات المستثمرين. ويزيد أن البيانات المالية للشركات يجب أن توفر معلومات مفيدة مختلف المستخدمين اتخاذ القرارات بما في ذلك المستثمرين الحاليين و المحتملين.وكما تعكس التقارير المالية واقع المؤسسة من قبل مختلف المستخدمين بما في ذلك المستثمرين والمحللين الماليين.

وعليه فإن الهدف الرئيسي من البيانات المالية هو توفير معلومات مفيدة وذات مصداقية حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للشركة.³ وحسب هذا التوجه فان مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها يعتبر أساس الرؤى الاقتصادية و التنبؤية.

ومن خلال التدقيق في آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي و المتمثلة في:⁴

❖ **الشهرة goodwill:** يتم إطفاء الشهرة على مدى فترة محددة من الوقت من قبل المؤسسة وحسب

التقارير المالية IFRS فانه تمت إزالة معيار المحاسبة الدولي رقم 36 لإطفاء الشهرة المحققة على

دخول شركة في المجموعة، بعد استحوادها. يتم استبدال الإهلاك اختبار انخفاض القيمة مرة واحدة في

¹ - Martinez I, **Le contenu informatif des chiffres comptables : vers de nouvelles améliorations méthodologiques**, Comptabilité, Contrôle, Audit, Tome 10, vol2, 2004 , PP 9-30.

² - Tayeb SAADI , op-cit,P2.

³ - B.Colasse , **Cadres comptables conceptuels**, Encyclopédie de comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica, 2000, P36.

⁴ - Tayeb SAADI , OP.cit,P5.

السنة على الأقل. يكشف هذا الاختبار و خسائر انخفاض القيمة حيث أصبح المبلغ القابل للاسترداد للشهرة أقل من قيمتها الدفترية.¹

❖ **مصاريف البحث و التطوير:** يميز النظام المحاسبي المالي بين تكاليف البحث و تكاليف التطوير. و المعيار يستبعد كل تسجيل تكاليف البحث في الأصول، ومع ذلك، فإنه يتطلب تسجيل تكاليف التطوير إذا استوفوا شروط معينة.*

❖ **التزامات التقاعد:** فحسب Watts et Zimmerman فإن المسيرين من المستحسن لهم تطبيق معايير المحاسبة و هذا لرفع قيمة المؤسسة من وجهة نظر المساهمين و الموظفين على حد سواء. من خلال قواعد مختلفة المفروضة بموجب المعايير الدولية IFRS ، فإن المسيرين لديهم عدد أقل من الخيارات لجعل والإجراءات المحاسبية والمحاسبة تكون محدودة. في الواقع، سيتم القضاء على العديد من الخيارات في المعالجة المحاسبية. و في الحالة الأخيرة، فإن النتيجة السنة المالية ستخفض من المبالغ الموجهة لهاته التكاليف. ويرجع ذلك إلى المرونة في قواعد المحاسبة الفرنسية، وعليه فإن حساب صافي الدخل قد يكون خاضعة لاختيارات تقديرية من جانب المسيرين. هذه الخيارات يمكن أن تؤدي إلى انتهازية الإدارة من خلال المخصصات التقديرية *accruals discrétionnaires*.*

❖ **طرق التقييم:** إن الاختلافات العميقة ما بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني والمتعلقة باستخدام القيمة العادلة (*juste valeur*) لحساب النتيجة وإعداد الميزانية العمومية. إن تطبيق القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية من شأنه أن يوفر التقارير المالية أكثر وضوحاً لتلبية الاحتياجات من المعلومات للمستثمرين. في المقابل، فإن مبدأ التكلفة التاريخية مرتبط (يرتبط) مع مبدأ الحيطة و الحذر و الذي بدوره لا يسمح المحاسبة من ترجمة الواقع الاقتصادي للمؤسسة وكذا استمرار تطور الأسواق المالية.

¹ - Tayeb SAADI , OP.cit,P2

*- يتم تحديد كيفية تسجيل تكاليف التطوير اذا توفرت الشروط التالية:

- يتم ضمان الجدوى الفنية للمشروع؛
- إن الرغبة والقدرة على إكمال الأصول غير الملموسة، بيعه أو استخدامه.
- توافر الموارد التقنية والمالية لاستكمال المشروع
- القدرة على تقدير موثوق تكاليف التطوير

* - Les Accruals (engagements) représentent les éléments constatés dans les charges ou produits du compte de résultat tels que les dotations aux amortissements et provisions et qui ne se traduisent par des flux financiers.

كما أن البيانات المالية المعدة بموجب النظام المحاسبي المالي تهدف إلى تقديم معلومات عن قيمة أصول و الخصوم المؤسسة بالقيمة العادلة *la juste valeur*. بهدف مساعدة المستثمرين في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة من العمليات، فإنه يمكن مقارنة الاستثمار في المستقبل (معلومات المتخلفة عموماً في إعداد التقارير المالية) لتحديد التدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن استخدامها في رأس المال المستثمر.

مع مبدأ القيمة العادلة (*juste valeur*) فإن المعلومات المحاسبية و المالية تعكس الواقع الاقتصادي، مما يمكن من تقييم أداء المؤسسة (على العكس من ذلك المقاربة القانونية والتاريخية *approche juridique et historique*) ، ويلبي حاجات المستثمرين الذين يسعون إلى معلومات ذات مصداقية لعملية اتخاذ القرار .

وبالعودة إلى معايير IFRS فإن تقييم الأصول و الخصوم وفق القيمة العادلة ينعكس على رأس المال (الأسهم) و كذا قيمة المؤسسة.¹ وعليه يجب على المؤسسات التي تقييم مؤسسات وفق القيمة العادلة أن تقدم توضيحات بشأن استخدام القيم العادلة² ، فحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية L'IASB قد تخلى أخيراً، منذ عام 2009 فكرة الاعتراف الأدوات المالية وفق القيمة العادلة³، كما أن المعيار IFRS 9 الصادر في نهاية 2009 أيد نموذج يسمى "مختلطة"، وهذا يعني إشراك إجراءات التكلفة التاريخية وقياس القيمة العادلة، التي تعرف كيف المحاسبة وفقاً للخصائص الأدوات المالية و إدارتها من قبل الشركة التي تمتلكها.⁴

¹ -Par exemple, Augustin de Romanet, ancien directeur général de la Caisse des dépôts, déclarait dans une interview : « La juste valeur correspond à une valeur d'utilité. Elle est fournie par des marchés transparents ou des modèles internes de banques d'investissement pour certains actifs. La communauté humaine de l'entreprise pourrait ainsi se réduire à la valeur financière. Or la vocation de l'entreprise n'est pas de pouvoir être achetée à tout moment indépendamment des personnes qui la composent. C'est pourquoi prendre systématiquement en compte la juste valeur peut créer des difficultés considérables. », compte rendu du colloque « La juste valeur dans tous ses états », 27 avril 2010, publication des actes par l'Académie des sciences techniques comptables et financières, p. 82.

² -Un débat intéressant s'est instauré ces dernières années sur le thème des marchés, supposés courttermistes, et l'investissement qui doit reposer sur une approche à long terme. J'ai eu le privilège de participer aux travaux du groupe dirigé par Jérôme Glachant, Jean-Hervé Lorenzi, Alain Quinet et Philippe Trainar, au sein du Conseil d'analyse économique, qui a réalisé le rapport *Investissements et investisseurs de long terme* présenté au cabinet du Premier ministre, le 27 mai 2010. Dans le Complément J (« Les règles comptables internationales et leur impact sur l'attitude des agents économiques face à l'investissement de long terme »), je passais en revue les normes IFRS susceptibles, selon moi, d'avoir un impact sur le processus de décision des agents économiques concernés, les avantages des IFRS au regard de l'investissement à long terme et les problèmes éventuels posés par certaines normes ainsi que les solutions en cours d'élaboration par l'IASB. J'y discutais en particulier la question suivante : quand la mesure à la juste valeur est-elle appropriée ?

³ -En fait, cette idée avait simplement été évoquée dans un *discussion paper* en 2008, sur un plan théorique, comme un moyen de simplifier à l'extrême la norme IAS 39 jugée par de nombreux commentateurs trop complexe en raison des multiples combinaisons résultant du modèle mixte coût historique/juste valeur et de la coexistence de plusieurs modèles de provisionnement des pertes latentes. Dès 2009, le G20 a insisté sur la nécessité de simplifier cette norme et d'aboutir à une solution harmonisée au plan international, c'est-à-dire avec les normes US GAAP.

⁴ - Philippe DANJOU, OP.cit ,P5.

فحسب Casta فإن القيمة العادلة تتجاوب مع مشكلة من إدارة الأرباح عن طريق الحد من السلطة التقديرية للمسيرين. في الواقع، والتخلي عن التكلفة التاريخية لصالح القيمة العادلة يقلل من هامش المناورة للمسيرين من خلال مخصصات الاحتياطات من خلال عدم اليقين.¹

من خلال مبدأ القيمة العادلة، يمكننا أن نرى كيف يتم استخدام المعلومات المحاسبية و توقع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة. وعليه فإن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي سيجعل البيانات المالية المتاحة للمستثمرين ذات مصداقية لتلبية احتياجاتهم من المعلومات.

IV- المعالجة المحاسبية لعناصر القوائم المالية:

الخيارات المحاسبة العديدة التي يتيحها النظام المحاسبي المالي لعمليات المؤسسة (المؤسسات المتعددة الجنسيات) يقلل من حجم التعديلات المطلوبة لتحديد النتيجة و الأداء مما يبسر من عملية المقارنة ما بين المؤسسات (تسهيل أيضا المقارنات الدولية)، هذا هو مفيد خاصة في سياق التوحيد الدولي للمعايير.

النتيجة المحاسبية الصافية المنشورة في القوائم المالية لوحدها لا يمكن أن تعبر عن أداء المؤسسة، وهذا لوجود عوامل كثيرة تتعلق بالوضعية المالية للمؤسسة لا يتم تسجيلها في جدول حسابات النتائج. مثل تقييم الأصول وتشمل الأصول، وآثار تحوط التدفقات النقدية المستقبلية، و التغييرات في الالتزامات المستخدمين التقاعد ... ، كما أن تحليل مكونات جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي الذي يعتمد بيانات على بيان الدخل الشامل **Présentation des autres éléments du résultat global (OCI)** * كملحق يمكن أن توفر معلومات مفيدة لفهم بعض العمليات التي تمت على مستوى الميزانية. كما أن الهيكل السابق لجدول حسابات النتائج غير مثالي من خلال عرض الأرصدة من حيث الطبيعة من حيث تصنيف الإيرادات والمصروفات، والتي لا تسمح بكثير فهم الهيكل الوظيفي للشركة. إما أن لديها استخدام عرض تقديمي من قبل وظيفة (تكلفة المبيعات ومصاريف البحث و التطوير، ونفقات التسويق، ومصاريف التسيير ...)، ولكن بعد ذلك هو من الصعب أن نفهم كيف تطور تكاليف وكذا أسعار المواد الخام أو الطاقة المستهلكة و التباين في الدخل التشغيلي.

¹ - Tayeb SAADI , OP.cit,P6.

* - Le 16 juin 2011, l'IASB a publié les amendements portant sur la présentation des « autres éléments du résultat global » (OCI). Ils furent adoptés par l'Union européenne le 5 juin 2012 par le [règlement n° 475/2012](#).

ومن الملاحظ أن النظام المحاسبي المالي اهتم بقرارات المستثمرين من خلال الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي ، مما يدل على أن قرارات المستثمرين الحاليين والمحتملين ذات أهمية ، من خلال توفير المعلومات المحاسبية التي ترشد قراراتهم من خلال تحليلهم للعائد على الاستثمار، مثل أرباح، والتغيرات في الأسعار السوقية للأوراق المالية، أو دفع أصل الدين والفائدة. وتستند توقعاتهم على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للمؤسسات من حيث المبلغ، وتاريخ الانتهاء، وهذه الدرجة من اليقين. من قبل وبالتالي، فإنها تحتاج إلى المعلومات التي هي مفيدة لتقييم آفاق صافي التدفقات النقدية المستقبلية التي تولدها المؤسسة .

كما أن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي ينص على توفير المعلومات لمساعدة المستثمرين، المقرضين والدائنين الحاليين أو المحتملين، لتقدير قيمة الشركة.

في خلاصة القول، أن اعتماد النظام المحاسبي المالي قدم العديد من الإسهامات ،ومن المرجح أن تحسين نوعية البيانات المحاسبية للمستثمرين والحد من تباين المعلومات. و يمكن تلخيصها في الإسهامات الرئيسية التالية:

- ❖ من خلال مبدأ القيمة العادلة، يمكننا أن نرى كيف يتم استخدام المعلومات المحاسبية و توقع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة. وعليه فإن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي سيجعل البيانات المالية المتاحة للمستثمرين ذات مصداقية لتلبية احتياجاتهم من المعلومات.
- ❖ إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم في التقليل من التحيز المنهجي للمعلومات *biais systématiquement l'information* وهذا من أجل مبدأ الصورة الصادقة *image fidèle* وهذا ما يجب على إنشاء القيمة البحث عنه.
- ❖ يساعد النظام المحاسبي المالي مصدري البيانات المالية بإنشاء القيمة للمساهمين، وجذب انتباه المستثمرين إلى الاختلاف بين معايير القيمة السوقية التي تم إنشاؤها و(أو) المؤشر الأداء الاقتصادي المحفوظ به كمعيار للإدارة من أجل المساهمة.
- ❖ يلزم النظام المحاسبي المالي اعتماد منهجية ثابتة وصریحة مما يتيح بأن تكون المؤشرات المستخدمة هي نفسها من سنة واحدة إلى أخرى حتى تكون المعلومة أكثر ملائمة لمستخدميها.
- ❖ البيانات المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي يجب أن تسمح لإعادة بناء المؤشرات *EVA* و *MVA* أو *market-to-book* من البيانات المالية (القوائم).

المبحث الرابع: الانعكاسات النظام المحاسبي المالي على أداء السوق الأوراق المالية

تعتبر الأنظمة المحاسبية من الأدوات الأساسية التي توفر المعلومات المحاسبية الضرورية للأسواق المالية. لذا يجب أن تتصف المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة بالشفافية والمصدقية والتي تمكن من تحقيق كفاءة الأسواق المالية، لذا سعت الجزائر إلى تطوير السوق المالية من خلال تبني نظام محاسبي مالي جديد يتماشى والمتغيرات الدولية و فق المعايير المحاسبية الدولية، يمكنها من النهوض بقطاع السوق المالي الذي أصبح من المكونات الأساسية لاقتصاديات مختلف الدول، من خلال جلب المستثمر الأجنبي الذي كان يلاقي صعوبات مع النظام المحاسبي القديم و إرغام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تقديم معلومات تمتاز بالشفافية والمصدقية تبين الوضعية المالية الحقيقية لها، وتحفيزها على المشاركة وتفعيل السوق المالي، وكذا تحفيز مختلف المتعاملين في السوق المالية من خلال تقليل المخاطر المتعلقة بالمعلومات المالية والمحاسبية.

I- تعريف سوق الأوراق المالية:

و يعرف سوق الأوراق المالية بأنه "السوق التي تتم فيها عمليات تبادل القيم المنقولة من أسهم و سندات و الأوراق المالية الأخرى (شهادات الاستثمار، أوراق مساهمة)، و تجرى هذه العمليات في مكان محدد و معروف، و ذلك تحت إشراف هيئة تحكمها لوائح و قوانين و أعراف و تقاليد يتقيد بها المتعاملون بالأسهم و السندات للمقبلين على الاستثمار و المضاربين على تقلبات الأسعار"¹

وتعرف على أنها نظام يشمل مجموعة من الأفراد و المؤسسات و الأوراق المالية و الإجراءات تربط ما بين المستثمرين و المدخرين.²

II- مكونات سوق الأوراق المالية :

يتكون سوق الأوراق المالية غالبا من سوق الأولية (سوق الإصدار) و السوق الثانوية (سوق التداول).

أ- سوق الأولية (سوق الإصدار): وهي السوق التي يتعامل بالأوراق المالية للمرة الأولى عند إصدارها الأول وذلك عن طريق الاكتتاب العام. وتشتمل:³

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريش، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان 2006، ص433.

² - Besley Scott and Brigham Eugene, **Principles of finance**, London, south western, 2003, P23.

³ - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي: شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009، ص254.

• سوق التمويل المباشر: التي تتعامل في جميع الأوراق المالية التي تصدرها الشركات دون تدخل من الوسطاء الماليين.

• سوق التمويل غير المباشر: وتشمل جميع المعاملات التي تتم بتدخل من الوسطاء الماليين.

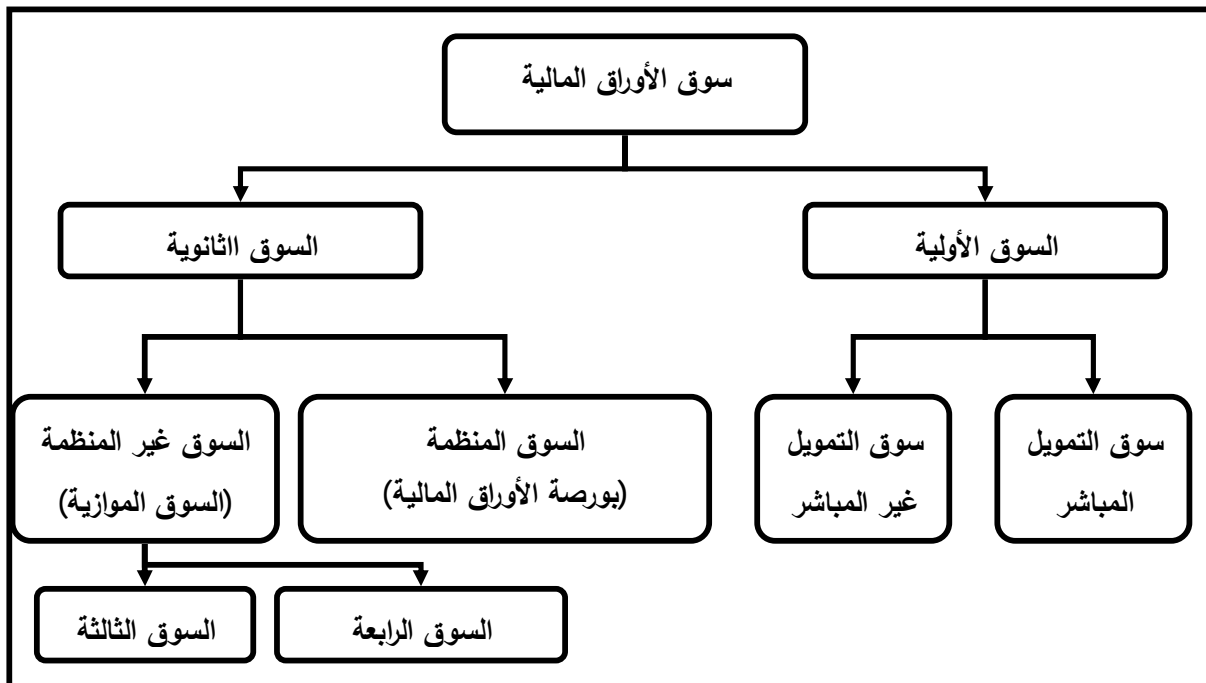
ب- السوق الثانوية (سوق التداول): وهي السوق التي يتم فيها التعامل في الأسهم و السندات التي سبق إصدارها في السوق الأولية. ويمكن تقسيم هذا السوق إلى:

• سوق الأوراق المالية المنظمة: وهي الأسواق التي تحكمها هيئة منظمة، وفق قواعد وإجراءات تنظيمية وقواعد ووسطاء وتوقيينات و تكاليف محددة بالقانون، كما أن لديها مكان محدد يتم فيه تداول هذه الأوراق.

• سوق الأوراق المالية غير المنظمة: ويطلق عليها بالسوق الموازية ، وهي السوق التي تتعامل بالأوراق المالية خارج السوق المنظمة.

و الشكل التالي يوضح مكونات السوق المالي:

الشكل رقم (3-4): مكونات السوق المالي



المصدر: رمضان زياد واخرون، مرجع سابق، 2007، ص83.

III- الهدف من دخول سوق الأوراق المالية: يمثل الدخول للبورصة مرحلة جوهرية وكبيرة في حياة

المؤسسة ويمكن أن تُحقق من خلالها العديد من الأهداف:¹

– رفع رأس المال: ويعد هذا العامل أهم دافع لعمليّة الدخول للبورصة مما يجعل من البورصة مصدراً بديلاً للتمويل.

– الرغبة في توسيع قاعدة المساهمين: حيث أنّ قرار الدخول للبورصة يسمح للمساهمين القدامى بالتنازل عن أسهمهم في السوق، وأيضاً تدعيم مركزهم إذا أرادوا، كما يسمح ذلك بدخول مساهمين جدد من مختلف المستثمرين في القطاع الاقتصادي و المالي.

– زيادة شهرة المؤسسة: إنّ دخول المؤسسة للبورصة يدعم صيت المؤسسة خاصة بزيادة مصداقيتها والثقة فيها وتحسين صورتها على المستوى المحلي والدولي. أن تكون المؤسسة مدرجة بالبورصة فهذا يوفر لها حضوراً إعلامياً مستمراً، ومن شأن تنامي الشهرة و المصداقية تيسير علاقات المؤسسة مع المؤسسات التي تتعامل معها يومياً من بنوك و إدارة، كما أنّ مواردها البشرية ستصبح تنظر إليها على أنّها أكثر صلابة و جاذبية مما يغذي حماسهم وولاءهم لها.

– الاستفادة من امتيازات جبائية: إنّ الدخول للبورصة يسمح للمؤسسة في الكثير من الأحيان من الاستفادة من وضعية جبائية خاصة وجيدة.

–التقييم الدائم للمؤسسة: تخضع أصول المؤسسة المسعرة في البورصة إلى عملية تقييم مستمرة مما يسهل عمل دائنيها بمعرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

IV- أهمية سوق الأوراق المالية: للأسواق المالية دورا هاما في الاقتصاد بحيث تعمل على مايلي:²

– قناة لتمويل الاقتصاد الوطني من خلال تجميع المدخرات من أصحاب الفائض المالي وتوجيهها نحو الاستثمار بغية تنشيط الاقتصاد.

– تمكين أصحاب المشاريع الاقتصادية من الحصول على رأس المال الضروري لتمويل مشاريعهم

¹ - ربحان الشريف، بومود إيمان، التمويل عن طريق بورصة الجزائر- هل هو قراراً صائباً أم لا ؟ دراسة حالة مؤسسة أليانس للتأمينات، مرجع سابق، ص5.

² - كروش نور الدين، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: دراسة حالة بورصة الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية. قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 11، جانفي 2014، ص62.

- مراقبة الاستثمارات من خلال التعرف على سير العمل في المشاريع الاقتصادية عن طريق معرفة أسعار هذه الأوراق باعتبارها مرآة عاكسة للحالة الاقتصادية، يعني أنها تعتبر بمثابة إنذار مبكر للقائمين على الشؤون الاقتصادية في الدولة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية عندما يلتزم الأمر. فعندما تنخفض الأسعار - فهو مؤشر على وجود حالة كساد و العكس صحيح.

V- كفاءة سوق الأوراق المالية:

تكتسي العلاقة بين أسعار الأوراق المالية و المعلومات المالية أهمية بالغة بين الأطراف المكونة للسوق، على غرار إدارة الشركات التي تقوم بإعداد القوائم المالية و المراجعين و المستثمرين الذين يقومون بتنفيذ عمليات شراء وبيع الأوراق المالية. وعليه فإن العلاقة ما بين أسعار الأوراق المالية و المعلومة المحاسبية تشير إلى مفهوم لقي باهتمام الكثير من الباحثين ويتمثل في كفاءة سوق الأوراق المالية، وقد نشأ الاهتمام بهذا المصطلح (كفاءة سوق الأوراق المالية) لقيام محلي الأوراق المالية بما يعرف بالتحليل الأساسي، و الذي يهدف إلى تحديد الأوراق المالية المسعرة تسعيراً خاطئاً، وبيان أثر ذلك على تخصيص الموارد المالية المتاحة (الاستثمارات المالية) في الاقتصاد الوطني. ويفهم من هذا أن تطور مقومات الكفاءة السوقية له أهمية كبيرة في تحقيق كفاءة التخصيص وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي.¹

1-V- مفهوم كفاءة السوق الأوراق المالية:

تعود بداية الاهتمام بنظرية كفاءة الأسواق المالية إلى الخمسينيات القرن العشرين حيث تعد دراسات Maurice Kendall سنة 1953 حول إشكاليات الاستثمار في الأسواق المالية حجر الأساس الذي انطلق من خلاله دراسة نظرية الكفاءة السوقية.²

يعد مفهوم السوق الكفاء من المفاهيم الأساسية في مجال الاستثمار في أسواق الأوراق المالية، ويربط هذا المفهوم بين حركة أسعار الأسهم ومدى توفر المعلومات للمتعاملين في السوق المالي، حيث يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية وعلى وجه السرعة لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين يكون من شأنها تغيير نظرتهم في المنشأة المصدرة للسهم.³

¹ - رفيق مزاهدية، كفاءة سوق الأوراق المالية ودورها في تخصيص الاستثمارات دراسة حالة سوق الأسهم السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2007، ص 90.

² - Bassam , Azab, **The Performance of the Egyptian Stock Market**, Working Paper, The University of Birmingham , The Birmingham Business School ,2002, PP 19 - 20.

³ - الدعمي عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 201.

ويرى Eugene Fama أنه في ظل السوق الكفوة تعكس أسعار الأوراق المالية بدقة (وبالأخص الأسهم) كل المعلومات المتاحة حول المؤسسة ، سواء تمثلت تلك المعلومات المنشورة في القوائم المالية أو الإيضاحات الأخرى عن أداء الشركة و القيمة السوقية لأوراقها المالية.¹

2-V- خصائص سوق الأوراق المالية الكفوة:

- من التعاريف السابقة الذكر يمكن استخلاص جملة من الخصائص التي تميز السوق الكفاء²:
- يتصف المتعاملون في السوق المالي بالرشادة في اتخاذ قراراتهم.
 - المعلومات متاحة لجميع المتعاملين في السوق.
 - حرية التامة في التداول دون أي تدخل أو قيود
 - وجود عدد كبير من المتعاملين مما يعني عدم قدرة أي مستثمر على التأثير بمفرده على الأسعار في تلك السوق.

III-3- صيغ فرضية كفاءة السوق الأوراق المالية:

من الواضح أن المعلومات بمختلف مستوياتها تعتبر عاملا أساسيا وحاسما في عملية تحديد القيمة الحقيقية للورقة المالية ومن ثم تحديد مستوى كفاءة السوق .وبإختلاف مضمون ونوعية هذه المعلومات تختلف درجة كفاءة السوق. ويعني هذا من الناحية التطبيقية أن السوق قد تكون كفوة بالنسبة لنظام معين من المعلومات وقد تكون غير كفوة بالنسبة إلى نظام آخر، وحسب Eugene Fama هنالك ثلاث صيغ وهي: فرضية الصيغة الضعيفة، فرضية الصيغة المتوسطة، فرضية الصيغة القوية .

- 1- **فرضية الصيغة الضعيفة:** تبعا لهذه الصيغة يفترض أن المعلومات التي تعكسها أسعار الأسهم في السوق المالي هي معلومات تاريخية لا تؤثر على سعر السهم الحالي ولا يمكن الاستفادة منها في التنبؤ بالتغيرات المستقبلية للأسعار.³
- 2- **فرضية الصيغة المتوسطة:** يعني أن أسعار الأسهم لا تعكس المعلومات التاريخية فحسب، وإنما تعكس أيضا كافة المعلومات المتاحة المنشورة لعامة الناس. فإذا استجابت الأسعار وعكست تلك

¹ -Elory Dimson, Massoud Mussavian , **A Brief History of Market Efficiency**, WP Published in European Financial Management, London Business Schools, Vol. 4, N° 1, 1998, P 91.
<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.6.294&rep=rep1&type=pdf>.

² -مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، 2009،ص182.

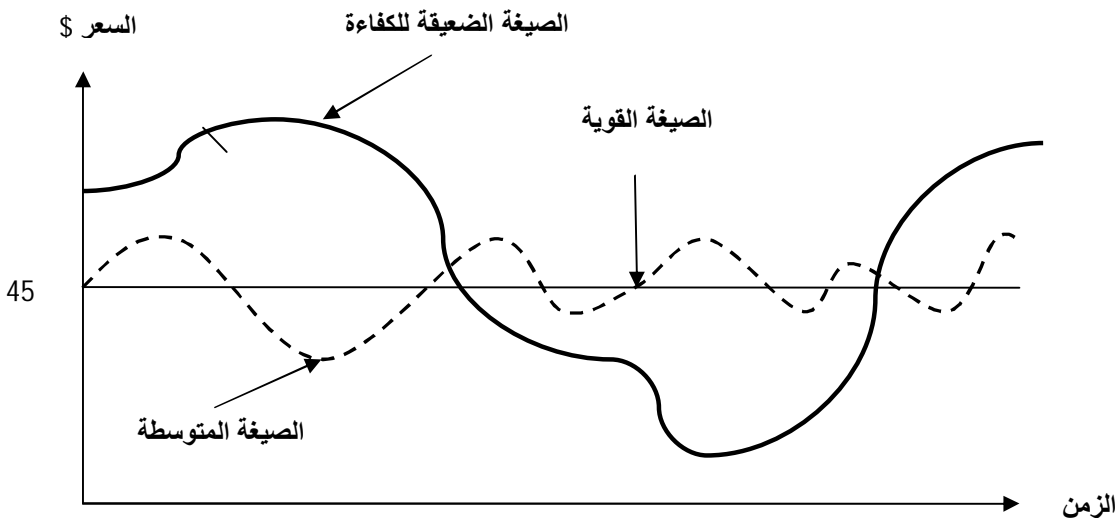
³ - نفس المرجع، ص 182.

المعلومات بالسرعة المطلوبة تكون السوق كفاءة والعكس بالعكس. اختبر هذا الشكل بالعديد من الطرق أهمها: اشتقاق الأسهم والمعلومات المحاسبية.¹

3- **فرضية الصيغة القوية:** يعني أن أسعار الأسهم لا تعكس المعلومات المنشورة فحسب وإنما تعكس أيضا تلك المعلومات التي لم تنشر. اختبر هذا الشكل بالعديد من الطرق أهمها: صناديق الاستثمار والمتاجرة الداخلية.²

ويمكن تمثيل هذه الصيغ بيانيا على النحو التالي:

الشكل رقم (3-5): نموذج عن سلوك الأسعار في ظل الصيغ الثلاثة للكفاءة



المصدر: رفيق مزاهدية، كفاءة سوق الأوراق المالية ودورها في تخصيص الاستثمارات دراسة حالة سوق الأسهم السعودية، مرجع سابق، ص 104

4-V- أنواع الكفاءة في سوق الأوراق المالية: يوجد نوعين من الكفاءة لسوق رأس المال وهما:

- 1- **الكفاءة الكاملة:** يقصد بها عدم وجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة، بشأن سعر السهم حيث يؤدي إلى تغيير فوري في السعر، فتوقعات المستثمرين متماثلة، والمعلومات متاحة للجميع وبدون تكاليف.³

¹ - محفوظ جبار، كفاءة البورصة الجزائرية خلال 1999-2001، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 03، جامعة سطيف، 2004، ص 85.

² - نفس المرجع، ص 85.

³ - مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 182.

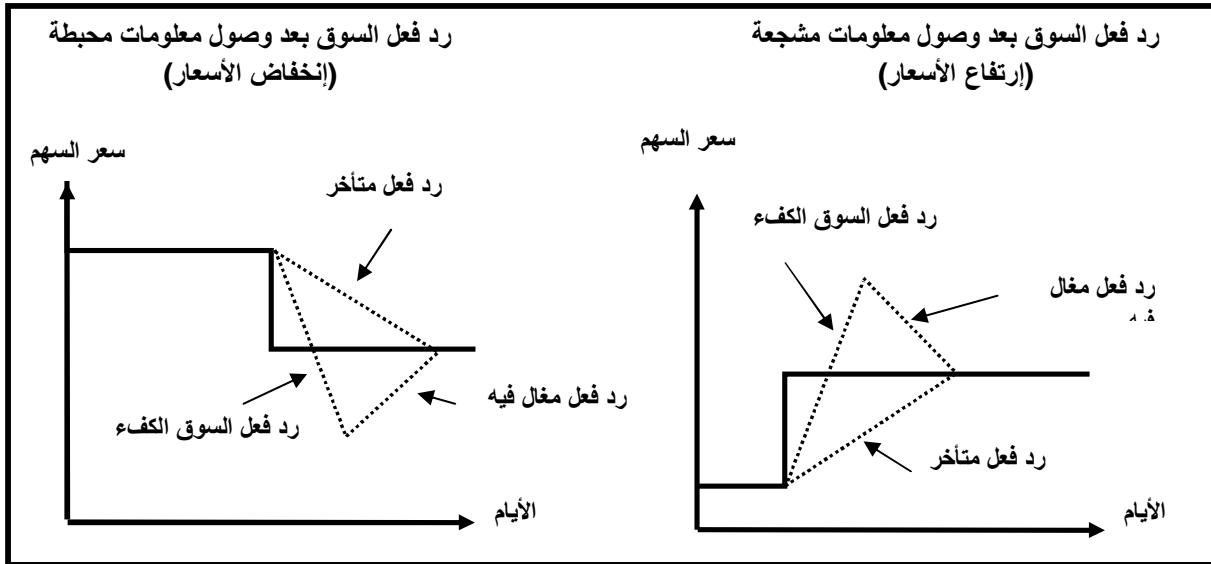
وعليه تتحقق الكفاءة الكاملة في ظل توافر الشروط التالية:¹

- ❖ شفافية المعلومات وسرعة انتقالها للجميع وبدون تكاليف.
- ❖ حرية المعاملات من أي قيود كتكاليف المعاملات أو الضرائب، ولا قيود على دخول أو خروج أي مستثمر من السوق، أو على بيعه وشرائه لأي كمية من الأسهم وللشركة التي يرغب فيها.
- ❖ تواجد عدد كبير من المستثمرين، أين لا يمكن لأي مستثمر أن يؤثر لوحده في أسعار الأوراق المالية المتداولة.
- ❖ رشادة المستثمرون، وسعي كل منهم نحو تحقيق أعظم منفعة ممكنة.

2- **الكفاءة الاقتصادية** : وفقا لمفهوم الكفاءة يتوقع وجود فاصل زمني بين وصول المعلومات وانعكاسها على أسعار الأسهم، وذلك يعني أن القيمة السوقية تكون أكبر أو أقل من القيمة الحقيقية لبعض من الوقت مما يؤدي إلى فرض تكاليف المعاملات والضرائب نتيجة الفارق في السعر، وتقوم الكفاءة الاقتصادية أساسا على مبدأ سعي الغالبية من المتعاملين منهم في السوق إلى تعظيم ثروتهم.²

و الشكل التالي يعكس مفهوم الكفاءة الكاملة و الاقتصادية و يصور حركة الأسعار و استجابتها للمعلومات:

الشكل رقم (3-6): رد فعل الأسواق اتجاه المعلومات



المصدر: أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية تحليل و إدارة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2004 ، ص137.

¹ - نفس المرجع ،ص 182.

² - نفس المرجع ،ص 182.

بالنظر إلى هذه الشروط يتضح أنه من الصعب أن تتوفر في أسواق الأوراق المالية الكفاءة الكاملة لصعوبة تحقق هذه الشروط دفعة واحدة . ففي الواقع العملي تتواجد تكاليف المعاملات كما توجد ضرائب تؤثر على تعاملات السوق، إضافة إلى اختلاف الإمكانيات المادية و الأهداف الخاصة بالمتعاملين و المستثمرين وقدرتهم على سرعة تفسير المعلومات الواردة، و بالتالي فإن الكفاءة التامة لا تتحقق، و عندها يمكن قبول الكفاءة الاقتصادية، حيث يتوقع أن يمضي بعض الوقت بين وصول المعلومات الجديدة إلى السوق و ممارسة تلك المعلومات لتأثيرها على أسعار الأوراق المالية، و هذا ما يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تكون أعلى أو أقل من قيمته السوقية لبعض الوقت.¹

VI- انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية:

يمكن القول أن المحاسبة هي نظام للمعلومات تقوم بترجمة الأحداث الاقتصادية إلى معلومات ذات أهمية تساعد جهات عدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، فالمحاسبة كنظام للمعلومات تقوم على مجموعة من المبادئ و الافتراضات التي تحكم عملية تحويل الأحداث الاقتصادية إلى معلومات مالية و محاسبية تخدم مجموعة كبيرة من المحتاجين إليها، حيث تتم هذه العملية من خلال تسجيل و تبويب و تلخيص للأحداث الاقتصادية وفقا لقواعد و إجراءات و أساليب مستمدة من المبادئ و الافتراضات المحاسبية.

VI-1- المعلومات المحاسبية و أهميتها في سوق الأوراق المالية:

تعد المعلومات من أهم المقومات السائدة لنجاح و تطور أسواق الأوراق المالية، فهي تمثل المحرك الأساسي لتوجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية و تحقيق التخصيص الكفاء للموارد، كما تستخدم من قبل المستثمرين في اتخاذ قرارات شراء و بيع الأوراق المالية، درجة هذه الثقة تتحدد بنوعية و كمية المعلومات المتاحة لعموم المستثمرين بكلفة أرخص و منفعة أعلى بشرط أن تعكس هذه المعلومات مؤشرات حقيقية عن واقع الجهات المصدرة للورقة المالية و ظروف سوق تداولها إضافة إلى الوضع الاقتصادي العام في البلد المعني.²

كما توفر المعلومات القدرة في توقع العائد المبني على أساس مستوى مخاطر معينة لورقة أو محفظة استثمارية، و تمكن المستثمر بالنتيجة من تحديد القيمة المحورية أساس القرار الاستثماري، لكن كون المعلومات متاحة للجميع لا يعني أنهم يصلون إلى توقعات متشابهة في الوقت نفسه، إذ أن قرارات بعضهم تكون أدق بسبب

¹ - عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، أهمية المعلومات المالية و المحاسبية و أثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل

الإصلاح المحاسبي، الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة

قاصدي مرياح، ورقة، ص 334 .

² - نفس المرجع، ص 335.

الخبرة مقارنة بأخرين. و لكن في الأمد الطويل لا بد أن تعكس أسعار الأوراق المالية مضمون المعلومات و تقترب توقعات المستثمرين من القيمة الحقيقية.¹

VI-2- أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية:

كثيرة هي الدراسات التي تناولت موضوع المعلومات المحاسبية وأثرها على الأسواق المالية، ومن أهم هذه الدراسات نجد:

الدراسة التي قام بها كل من (Fama, Fisher, Jensen and Roll, 1969) و المعروفين اختصاراً بـ FFJR، أصبحت تمثل حجر الزاوية أو انطلاق البحوث في هذا الموضوع. حيث ركزت الدراسة على المعلومات المتعلقة بالتوزيعات والأرباح والاشنقاق stock splits والمعلومات الجديدة new information بصفة عامة وأثرها على أسعار الأسهم المتداولة في البورصة. وتوصلت إلى أن تلك الأسعار تتغير بسرعة بمجرد وصول معلومات جديدة إلى السوق، بمعنى أن هذه الأخيرة تستجيب للمعلومات الواردة إليها ومن أهمها المعلومات المحاسبية. عندئذ يقال أن السوق المعنية ذات كفاءة efficient.²

وهذا ما تؤكدته دراسة Wright, Ken سنة 1996 بعنوان "دور وأهمية المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات في الأوراق المالية"، وتوصلت إلى أن المعلومات المحاسبية ذات أهمية عند التقييم والمفاضلة بين الأنواع المختلفة من أسهم الوحدات الاقتصادية (الأوراق المالية) وذلك لمساعدة المستثمر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.³

وتساءل Kwaku K تبحت هذه الدراسة وهل التقارير المالية المرحلية Rapport financier intermédiaire تحتوي على معلومات تؤثر في أسعار الأسهم، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن التقارير المالية المرحلية وما تحتويها من معلومات محاسبية تؤثر في أسعار الأوراق المالية في يوم إصدار التقارير ، مما يساهم في مساعدة المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.⁴

¹ - محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص281.

² - جبار محفوظ، استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية (دراسة حالة بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2004)، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، 22/21 نوفمبر 2007 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة باجي مختار، غابية، ص3.

³ - M. Wirght & R. Ken , **Venture capitalists, unquoted equity investment appraisal and the role of accounting information**, Accounting and Business Research, Spring 1996, PP 153-168.

⁴ - K, Kwaku Opong, **The Information Content of interim financial reports: UK evidence**, Journal of Business Finance & Accounting, 1995, PP269-279..

كما تهدف دراسة Frederick & Taffler إلى إيضاح الدور الذي يمكن أن يقوم به الإفصاح المحاسبي على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقيمة الوحدة الاقتصادية في أسواق الأوراق المالية، وتسعى هذه الدراسة إلى اختبار قدرة التقارير السنوية، وخلصت الدراسة إلى أن التقارير المالية المنشورة يمكن الاعتماد عليها كأحد مصادر المعلومات مما يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية.¹

وتساءل Baranger حول المعايير الجديدة لعرض المعلومات المحاسبية والمالية وهل تجعل هذه المعلومات أكثر وضوحاً للمستعملين المختلفين. فبعد استعراض تطور عملية توحيد مبادئ الإفصاح على المستوى العالمي لكي تصل بالتقارير والقوائم المحاسبية إلى أن تعكس الوضعية الحقيقية للشركة المفصح عنها وتفي باحتياجات الأطراف المستعملة، شرحت التغييرات الجديدة التي مست مبادئ الإفصاح المطبقة في فرنسا ابتداء من 2005، والتي أدخلت في 2003 و 2004 بصورة تدريجية. ولقد رأت أن الأسواق المالية الفرنسية قد استوعبت هذه التغييرات خلال سنة 2006. كما عالجت الدراسة الاختلافات بين توصيات اللجنة الأوروبية لمنظمي الأسواق المالية CESR ولجنة التداول والأوراق المالية الأمريكية SEC وإمضاء مذكرة التفاهم بينهما حيث نصت على توحيد إجراءات تقييد الشركات في أكثر من سوق، عصرنة تقنيات الإفصاح المالي وإدارة المخاطر. وختمت الدراسة بمسائل مهمة مثل الشفافية ومتطلبات الإفصاح في الشركات المقيدة والتوصيات directives الواردة من مختلف الهيئات المهنية المهتمة بالموضوع.²

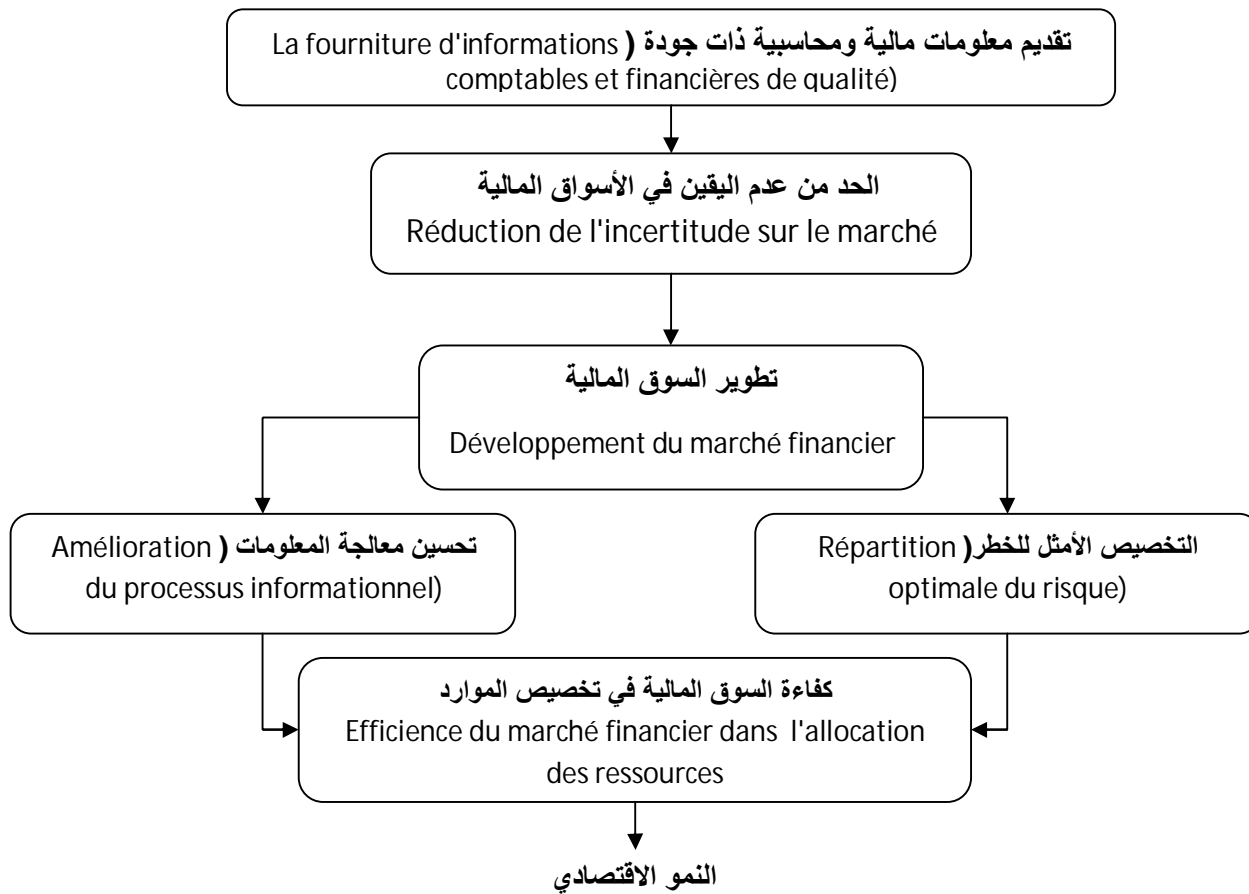
وقد أوضح³ Ndibuzu من خلال مؤلفه "أساليب الإفصاح المحاسبي والتنمية الاقتصادية" وقد أوضح أنا هنالك آثار مباشرة ما بين جودة المعلومات المحاسبية و نشاط السوق المالي كأداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي ووفقاً لهذا المؤلف، وتوصيل المعلومات المالية ذات الجودة يسهم إلى حد كبير في الحد من عدم تماثل المعلومات *d'asymétrie d'information*، وبالتالي فالسوق المالي يتميز بالكفاءة مما يسمح بالمستثمرين و المتعاملين الماليين من تحديد المخاطر وكذا الفرص مما يضمن توجيه الأموال إلى أفضل فرص الاستثمار و وبالتالي يحفز النمو الاقتصادية (انظر الشكل التالي)

¹ - A. Ripington Frederick & J. Richard Taffler, **The information content of firm financial disclosures**, Journal of Business Finance & Accounting, 1995, P 348.

² - جبار محفوظ، استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية (دراسة حالة بورصة الجزائر)، مرجع سابق، ص4.

³ - G. A. Ndubizu, **Accounting disclosure methods and economic development: a criterion for globalizing capital markets**. The International Journal of Accounting, 27, 1992, PP,151-163.

الشكل رقم (3-7): نموذج عن أثر المعلومات المالية على الأسواق المالية والنمو الاقتصادي



المصدر: G. A. Ndubizu, **Accounting disclosure methods and economic development: a criterion for capital markets**. The International Journal of Accounting, 27, 1992,160.

و يتفق الكثير من الكتاب والباحثين بأن هناك تأثير مباشر وصريح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين - الحاليين والمرقبين - في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة ، أو من جانب تأثير على أسعار أو العائد على الأسهم أم من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك.

بجانب ذلك فقد أشار كل من Jones ,Selva, Capstaff بأن المعلومات الموجودة في التقارير والقوائم المالية هي من أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة- مثل مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر سعر الصرف ، مخاطر الإدارة ، مخاطر الأعمال - والتنبؤ بها.¹

¹ - J.CapsTaff , **Accounting Information and Investment Risk perception in The U. K** , Journal of International Financial Management and Accounting , Summer ,1991,PP 189 -200

بالإضافة إلى ذلك، فإن مدخل التحليل الأساسي لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن لكل ورقة مالية من الأوراق المتداولة في السوق، قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال دراسة المعلومات المحاسبية المتاحة عن الوحدة الاقتصادية مثل العائد المحاسبي ومعدل التوزيعات ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية.

كما أن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية له شقان:¹

1- الدور التيسيري: وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

2- الدور التأثيري: على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين الخواطر والعوائد ، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان .

وعليه يمكن تلخيص آثار المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية في جملة النقاط التالية:²

❖ إن معظم الدراسات السابقة اهتمت بمكونات المعلومات المحاسبية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح ومقاييس الربحية ومقاييس التدفقات النقدية ومقاييس السيولة والمخاطر المالية وعلاقتها بالمتغيرات المختلفة لسوق الأوراق المالية مثل حجم التداول أو العائد المتوقع على الأوراق المالية أو أسعار الأوراق المالية .

❖ أن هناك دراسات أخرى اهتمت بنوعية السياسة المحاسبية المستخدمة وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، مشيرة إلي أن النظريات المثالية في المحاسبة والتي تعتمد على أن التقارير المحاسبية هي المصدر الوحيد للمعلومات المتداولة في سوق الأوراق المالية بالإضافة إلي المرونة المعطاة لمديري الوحدات الاقتصادية في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة ، قد تؤدي إلي وجود معلومات محاسبية تعمل علي تضليل سوق الأوراق المالية .

¹ - سليمان محمد مصطفى، القياس المحاسبي للعلاقة بين أسعار الأسهم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في ضوء محددات النظرية الايجابية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق، السنة العاشرة، العدد الأول، 2000، ص301.

² - فورين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، مرجع سابق، ص12.

❖ أن دور المعلومات المحاسبية في التأثير على الأوراق المالية يعتمد على مستوى الكفاءة التي يتمتع به هذا السوق بالإضافة إلى نوعية هذه الكفاءة وهل هي كفاءة تبادلية أم كفاءة تشغيلية أم كفاءة هيكلية أم جميعها معاً ، كما أنه من أهم الأركان التي تركز عليها كفاءة سوق الأوراق المالية هو وجود نظام فعال للمعلومات المحاسبية تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة في الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة والتي تمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار .

❖ قد يؤدي الجمود التفسيري للمعلومات المحاسبية سواء كان الجمود قوي المستوى أو ضعيف المستوى ، إلى عدم القدرة على إدراك العلاقة الحقيقية بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية.

لذا فإن النقاط السابقة قد تحد من دور المعلومات المحاسبية وتأثيرها سواء المباشر أو غير المباشر على تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم به ، ما لم تتوفر في هذه المعلومات مستوى الجودة المطلوب ، لذا أشار Barth¹ إلى أهمية خاصية التوقيت الملائم عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثرها على أسعار الاستثمارات المالية، كما أشار جلال الصياد² بأن تأخير نشر المعلومات وعدم دقتها والتحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير محاسبية متفق عليها يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقاً لظروفه . يضاف إلى ذلك إن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية سواء السنوية أو الفترية لها دور فعال في التأثير على سلوك المستثمر في سوق الأوراق المالية.

VII- تأثير المعلومات المالية على كفاءة سوق الأوراق المالية في ظل تبني النظام المحاسبي

المالي:

هناك ارتباط كبير بين المعلومات المحاسبية والمالية وسوق الأوراق المالية، من حيث حساسية أسعار الأسهم وتأثرها أثناء إفصاح الشركات المسعرة عن نتائجها السنوية، مما يؤدي إلى ارتفاع حجم تداول الأسهم مقارنة مع باقي الفترات، وهو ما يؤكد حسب عدة دراسات **فرضية المحتوى الإخباري للأرقام المحاسبية**³. لذا فإن سوق الأوراق المالية وما تمثله من أهمية بالنسبة للشركات المسعرة، أو بالنسبة لعملية التنمية وتوجيه الاقتصاد في الكثير من الدول، تعتبر طرفاً مهماً من الأطراف المستعملة لما تنتجه المؤسسة من معلومات مالية

¹ -Barth, M. E., Fair Value Accounting Evidence From Investment Securities and Market Valuation of Bank , The Accounting Review, January, 1994, PP 5-61 (<https://www.utwente.nl/bms/fa/newsevents/examples-fa-bsc-iba-thesis.pdf>).

² - جلال الصياد، مصطفى جلال الصياد ، المعايير الإحصائية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ص108.

³ - مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية ،مرجع سابق، ص81.

ومحاسبية لارتباط هذه الأخيرة وتأثيرها على درجة كفاءة السوق المالي، لأن أسعار الأسهم حسب فرضية كفاءة السوق المالي (HEMC) والتي طورها Eugène Fama على أن أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكفاء تعكس جميع المعلومات المتوفرة والمتعلقة بالسوق¹، يجب أن تعكس كلياً وأنياباً المعلومات المحاسبية الملائمة المتاحة وتعتبر المعلومة ملائمة إذا كانت قادرة على التأثير في القرارات وتغييرها². زيادة عن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية السنوية المنشورة من قبل الشركات المسعرة، هناك معلومات محاسبية أخرى لا تحويها القوائم المالية السنوية، قادرة على التأثير وبنسب متفاوتة على أسعار الأسهم، مثل المعلومات المحاسبية والمالية التي يتم نشرها في التقارير السنوية أو القوائم المالية الدورية...، قد يكون لها بدورها ارتباط وتأثير على أسعار الأسهم. وعلى هذا الأساس نلاحظ أهمية سوق الأوراق المالية كمستعمل ومحدد رئيسي لطبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية والمالية التي على المؤسسة الإفصاح عنها ونشرها، خدمة لأهداف التنمية والنمو لأي نظام اقتصادي.

ترتبط قدرة السوق المالي بتحقيق أهداف النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بدرجة الكفاءة التي يتوفر عليها السوق وشكلها، إضافة لشكل المعلومات المتاحة. وعليه يمكن تحديد أهم أبعاد كفاءة سوق الأوراق المالية في:³

❖ **الكفاءة الإعلامية - الإخبارية (Informationnelle):** الصورة الأولى حسب هذا المفهوم، يكون السوق كفاء إذا كانت مجموع المعلومات الملائمة لتقييم الأصول المالية التي تم التفاوض بشأنها، منعكسة (Reflété) في أسعار الأسهم في الحين (Les cours)؛

❖ **السلوك الرشيد (Rationnel)** للمتعاملين في السوق: أما الصورة الثانية لمفهوم كفاءة السوق المالي، فإنها تقوم على عقلانية ورشادة سلوك مجموع المتعاملين (Les Acteurs) في السوق المالي. وحسب هذا المفهوم يكون سوق الأصول المالية كفاء، إذا كانت أسعار الأصول تعكس توقعات المداخل المستقبلية. أي أن السوق المالي يكون كفاء، في حالة ما إذا كانت أسعار الأصول المسعرة مرتبطة فقط بالتوقعات العقلانية (Anticipations rationnelles)؛

❖ **الكفاءة الوظيفية (Fonctionnelle):** يتعلق البعد الثالث بكفاءة السوق المالي، بالوظائف الاقتصادية البحتة للصناعة المالية. وانطلاقاً من تعبئة الادخار في اتجاه الاستثمارات الأكثر إنتاجية.

¹ - E. Fama, **Market efficiency, long-term returns and behavioural finance**, journal of finance Economics, 1998, PP 283-306. (<http://m.e-m-h.org/Fama98.pdf>)

² - مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سابق، ص 81.

³ - نفس المرجع، ص 81.

انطلاقاً من التعاريف السابقة لمفهوم الكفاءة، أشكالها وصيغها المختلفة والتي حددت مفهوم كفاءة السوق المالي، على أنها تلك السوق التي تنعكس فيها جميع المعلومات المتاحة على أسعار الأوراق المالية ويمكن ملاحظة العلاقة بين استخدام المعلومات المتاحة عن الأوراق المالية من قبل مختلف المتعاملين في قراراتهم الاستثمارية وبين أسعار هذه الأوراق المالية وعائداتها.

للمعلومات المحاسبية علاقة ارتباط مهمة وقوية بمفهوم كفاءة السوق - خاصة في شكله المتوسط - وذلك لما تتميز به من قدرة عن الإخبار بالحقائق المالية التي يكون المستثمر المالي في حاجة لها لتحديد مستقبل العلاقة التي تربطه مع الشركة المصدرة للأسهم، من خلال تقدير الربحية والمخاطرة.

إضافة لاحتياجات أطراف أخرى -مثل شركات وصناديق الاستثمار والمحللين الماليين- الذين قد يهتمون بالمعلومات المحاسبية للشركات لعدة أسباب من أهمها تتبع حركة السوق وتقديم الاستشارة. وتعرض المعلومات المحاسبية والمالية من خلال عدة حوامل (Supports) نذكر منها:¹

- القوائم المالية الختامية، من ميزانية وجدول حسابات النتائج أو أية جداول أخرى قد تعد في شكل ملاحق يمكن أن تتضمن أية معلومات تفصيلية إضافية ؛

- التقرير السنوي عن النشاط والذي يتضمن حصيلة كمية عن نشاط الشركة من خلال إبراز

تركيبية الحسابات التي تتضمنها القوائم المالية ؛

- الميزانيات التقديرية التي تتضمن معلومات متعلقة بالأداء المستقبلي للشركة.

ويهدف تنظيم السوق المالي وضبط العلاقات التعاقدية التي تربط مختلف المتدخلين فيه، تسعى هيئات مراقبة الأسواق المالية إلى تحديد مجموعة من القواعد المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالشركات المسعرة التي تلتزم من خلالها:²

- تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية التي على الشركات المسعرة نشرها ؛

- تحديد الفترات الزمنية التي ينبغي أن تنشر فيها هذه المعلومات ؛

- إجراء المقارنات بين المعلومات التقديرية والمعلومات التي تحققت فعلاً ؛

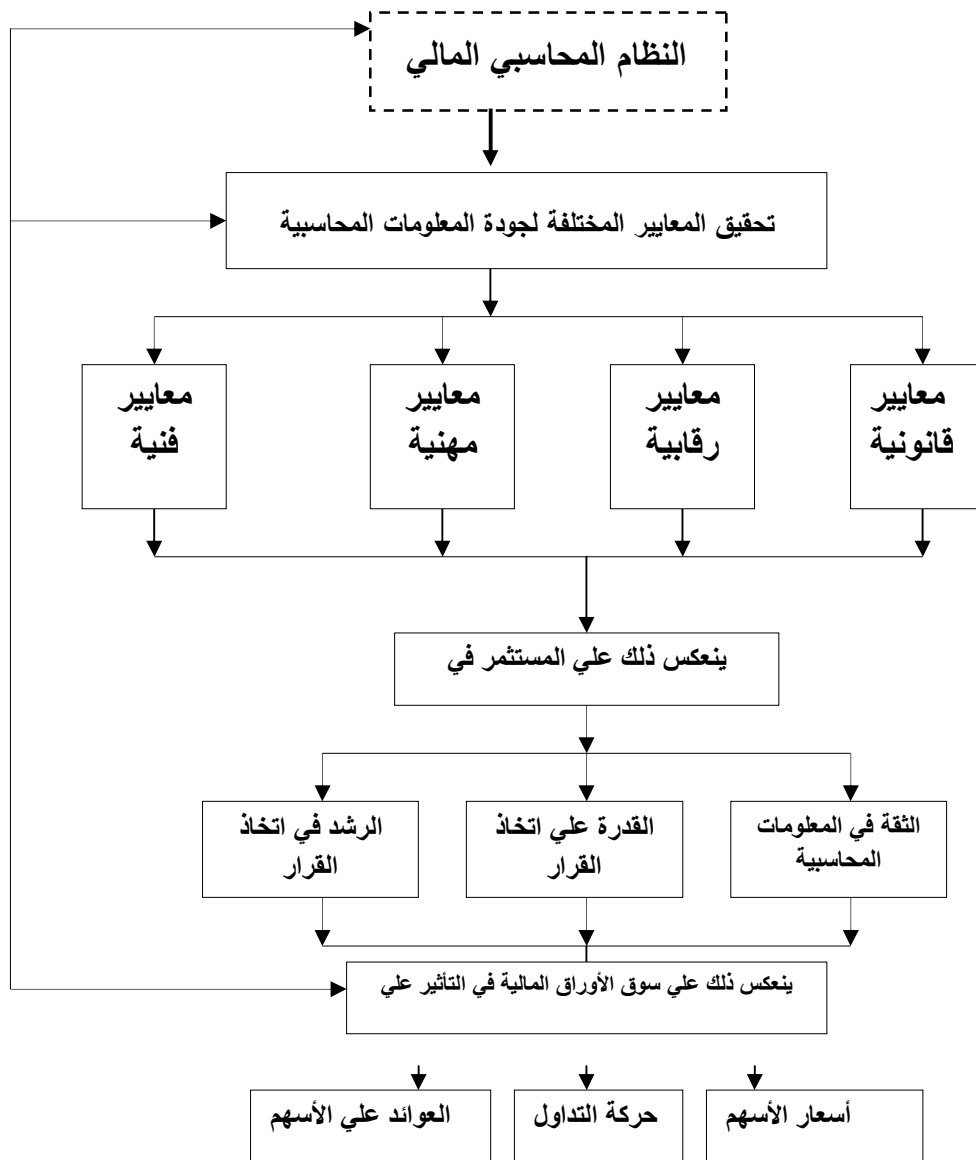
- إبراز أثر التحول في تطبيق السياسات والطرق المحاسبية من سنة لأخرى على النتيجة.

و الشكل الموالي يوضح العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية

¹- المرجع السابق ص 85.

²- نفس المرجع، ص 85.

الشكل رقم (3-8): النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية



ويتضح من الشكل أعلاه الأثر الواضح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية ، كما اتضح

أن توفر جودة المعلومات المحاسبية يساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات في القيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية.

VIII- إسهامات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية في

الجزائر:

من خلال ماتم التطرق إليه حول أهمية المعلومات المحاسبية ودورها المؤثر في حركة الأسواق المالية، بالخص أسعار الأسهم. يعتبر تطبيق مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي أمر ضروري اذا تعلق الأمر بالمتعاملين في سوق الأوراق المالية على اعتبار أن المستثمرين يركزون عليها بشكل أساسي في اتخاذ قراراتهم على ما توفر لديهم من معلومات مالية ومحاسبية ، كما تنعكس المعلومات المالية والمحاسبية المنشورة في أسعار أسهم الشركات المقيدة معبرة عن أداء تلك الشركات بكل شفافية ومصداقية. وبالتالي فإن الدور الذي يلعبه الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي على كفاءة سواق الأوراق المالية وكذا دور هذا الأخير في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة فيه .

VIII-1- الإفصاح المحاسبي و المالي:

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه أن " بأن تشتمل القوائم المالية وملحقاتها على كافة المعلومات التي تمكن مستخدم هذه القوائم الاعتقاد بأن هذه الأخيرة تمثل بعدالة مركز الشركة المالي ومصادر استخدامات الأموال فيها . كما تجعل القارئ يثق بأن ما عرض في القوائم المالية وملحقاتها هي معلومات تساعده في تقييم أداء الشركة التي يرغب في اتخاذ قرار بشأنها.¹

وعليه فإن الإفصاح* هو نشر الحقائق المالية والمحاسبية التي من شأنها أن تؤثر في رأي أو الحكم الشخصي لقارئها، باعتباره من المستثمرين الواعين أو الحاصلين على المعلومة informed. إذ تعتبر القوائم والتقارير المالية الأداة الأساسية التي يتم من خلالها إيصال المعلومات لهؤلاء المستثمرين والأطراف الخارجية بصفة عامة.

¹ - عيد محمود حميدة، تقييم فاعلية الإفصاح عن الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، 2001، ص281.

* - من الناحية التاريخية فقد طلبت سلطات بورصة نيويورك NYSE في سنة 1860 من الشركات المساهمة التي ترغب في التقييد في البورصة نشر المعلومات المحاسبية والمالية الضرورية للمستثمرين ، مركزة في ذلك على الميزانية و جدول حسابات النتائج .وحوالي سنة 1900 فرضت نفس السلطات على الشركات المقيدة الإفصاح السنوي الدوري للقوائم والتقارير المالية، والتي تم توحيدها حوالي سنة 1910. و الإفصاح نصف السنوي في 1914 وربع السنوي في بداية 1926.

وتتمثل المعلومات التي يجب على الشركات الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية والمحاسبية في:¹

1- **المعلومات العامة** مثل اسم الشركة وموطنها أو جنسيتها، الفترة التي تغطيها القوائم وتاريخ الميزانية،

الشكل القانوني لها وطبيعة نشاطها والعملية التي أعدت بها القوائم وغيرها من المعلومات التي من

شأنها أن تجعل تلك القوائم واضحة وسهلة الفهم،

2- **المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية**. تتكون بدورها من البنود التالية:

❖ معلومات عامة مثل القيد على ملكية الأصول والضمانات وطرق تمويل المعاشات؛

❖ المعلومات المتعلقة بالأصول طويلة الأجل بما في ذلك فصل بنودها واهلاكها؛

❖ المعلومات المتعلقة بالأصول المتداولة؛

❖ المعلومات المتعلقة بالالتزامات طويلة الأجل مثل القروض طويلة الأجل؛

❖ المعلومات المتعلقة بالالتزامات قصيرة الأجل مثل القروض قصيرة الأجل؛

❖ الالتزامات الأخرى والمخصصات مثل الضرائب المؤجلة والإيرادات المقدمة ومخصصات

المعاشات؛

❖ حقوق المساهمين التي تتمثل في كل ما يتعلق بالأسهم والاحتياطات والأرباح المحتجزة.

3- **المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول حسابات النتائج**: تتمثل في إيرادات المبيعات

والمصاريف التي تتحملها والفوائد التي تحصل عليها الشركة وإيرادات الاستثمار وغيرها من بنود هذه

القائمة التي تعكس في نهايتها صافي الدخل أو صافي الربح.

4- **المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة التدفقات النقدية**: هي كافة التدفقات النقدية الداخلة

والخارجة من وإلى الشركة، أي المدفوعات والمتحصلات النقدية للشركة خلال فترة معينة. فتشمل

المعلومات على أساس نقدي عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية لها، الأمر الذي يسمح

بالحكم على قدرة الشركة على توليد تدفقات صافية والوفاء بتعهداتها المالية.

1 - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة: عرض القوائم المالية، الجزء 2، الدار الجامعية، 2003، ص 141-142.

5- قائمة الأرباح المحتجزة، تحتوي على البيانات المتعلقة بالأرباح المحتجزة وتفاصيل بنودها، لاسيما أرباح السنة الحالية التي لم يتم توزيعها والأرباح المتراكمة للسنوات السابقة. ويضيف البعض لهذه القوائم والتقارير قائمة الأنشطة التشغيلية *activités d'exploitation*.

على العموم يجب أن تمتاز المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة ببعض الخصائص الأساسية مثل الملائمة (علاقة وطيدة بين المعلومة والغرض)، والمصدقية والقابلية للمقارنة والتوقيت المناسب وبساطة الفهم. فكلما توفرت هذه الخصائص في المعلومات كلما استفادت الأطراف الخارجية منها واستخدمت في الأغراض التي سبق التعرض لها بصورة أفضل. كما تترفق القوائم المحاسبية والمالية بملاحق توضيحية تتعلق بالسياسات المحاسبية، المخزون وتقويم الأصول واهتلاكها، الصفقات والأحداث الخاصة، الضرائب المؤجلة والدعاوى القضائية، ضمانات الديون وغيرها من المعلومات التي من شأنها أن تغير من موقف متخذي القرارات.

VIII-2- معايير المحاسبية الدولية و الإفصاح المحاسبي:

لقد ازدادت الحاجة إلى المعايير المحاسبية بمجرد توسع الشركات وتعدد ملاكها وزيادة التعامل فيما بينها على المستوى الدولي. أدت هذه الظروف وغيرها بالهيئات المهنية الوطنية والدولية إلى ضم جهودها لتوحيد الممارسات المحاسبية، الشيء الذي يسمح لمستعملي التقارير والقوائم المحاسبية والمالية من أخذ فكرة عن تقييم أداء تلك الشركات والنتائج المحققة بنفس الكيفية. لهذا الغرض أسست لجنة معايير المحاسبة الولية FASB في 1973 كهيئة مهنية مستقلة تعنى بتوحيد المبادئ المحاسبية وتحضيرها لتستعمل من قبل الشركات والهيئات من مختلف الدول بنفس الكيفية، وتفهم لدى هؤلاء المستعملين بنفس المعنى، وتستخدم لاتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض، مركزين على نفس الأسس المحاسبية والمالية. ولقد كان من مهام هذه اللجنة الوصول إلى المعايير المحاسبية لتشجيع الشركات على تحسين الإفصاح لديها بكل شفافية ومصداقية.

كما أدلت بعض الهيئات الدولية الأخرى بدلها في هذا المجال، وفي نفس السياق تقريبا. إذ أنشأ صندوق النقد الدولي المعايير الخاصة لنشر المعلومات *Special Data Dissemination Standards* والمعروفة اختصارا بـ SDDS في 1996 بغرض الرفع من كفاءة الأسواق المالية الدولية بواسطة النشر الواسع للمعلومات الاقتصادية والمالية في أوساط الجمهور من أفراد ومؤسسات. شملت هذه المعايير أهم القطاعات الاقتصادية والمالية، الخاصة والعمومية والداخلية والخارجية على حد سواء.

ومن بين أهم المعايير الدولية التي لها علاقة مباشر أو غير مباشرة بالأسواق المالية، وهي:¹

1- المعيار الدولي رقم 32، الأدوات المالية: الإفصاح والعرض:

قد صعب على الهيئات المحاسبية العالمية ليس فقط كيفية الإفصاح عن الأنشطة والصفقات المتعلقة بالأدوات المالية، وإنما صعب عليها أيضا فهم أنواعها المتعددة وتطورها الدقيق. يظهر ذلك جليا عندما يتعلق الأمر بالأدوات المشتقة من مستقبليات و عقود آجلة واختيارات و عقود مبادلة وغيرها.

وتمثلت قضايا الإفصاح عن الأدوات المالية في إطار المعيار 32 بالتركيز على مظاهر المخاطرة لمختلف أنواعها والإفصاح عن القيم العادلة بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول المالية والالتزامات المالية والأصول المسجلة بأكبر من القيمة العادلة وكذا إجراءات التحوط التي اتخذتها الشركة المعنية بالإفصاح. كما طلب المعيار الإفصاح عن حقوق الملكية من أسهم عادية وأسهم ممتازة وأن تفصح الشركة أيضا عن الديون طويلة الأجل وكل ما اتصل بها من معلومات قد تفيد المتعاملين في السوق المالية.

وتمثلت قضايا العرض وفقا للمعيار 32 في التفرقة بين الالتزامات وحقوق الملكية والأدوات المركبة أو الهجينة مثل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وكذا عرض الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر والمقاصة وغيرها من المعلومات التي من شأنها أن تغير من مواقف المتعاملين تجاه أسهم الشركة المعنية.

2- المعيار الدولي رقم 33، ربحية السهم:

تتاول هذا المعيار نصيب السهم الواحد من الأرباح (عائد السهم) الذي يستعمله المستثمرون الحاليون والمحتملون لقياس أداء الشركة بصفة عامة وربحياتها بصفة خاصة. كما اهتم المعيار بكيفية حساب هذا المؤشر من جهة، واستخدامه في حساب العديد من المؤشرات التي يركز عليها المتعاملون من جهة أخرى. من الأمثلة على ذلك مضاعف السعر أو كما يعرف أيضا بمضاعف الربحية Price Earning Ratio، المعروف اختصارا بـ PER ونسبة التوزيع وغيرها من المؤشرات. يحسب عائد السهم بقسمة إجمالي الأرباح القابلة للتوزيع

1 - Flandrin-Le Maire , *L'impact Macroeconomique de le Norme IAS 32, Analyses Economiques*, Revue d'économie financière, n°6, 2003.

- Flandrin-Le Maire Gwénaëlle. L'impact macroéconomique de la norme IAS 39. In: Revue d'économie financière, n°71, 2003. Juste valeur et évaluation des actifs . PP 123 -138
(http://www.persee.fr/doc/ecofi_0987-3368_2003_num_71_2_4850).

- Zelazny, G., Benyakhlef, M., Lemoigne, P., and Gueguen, T., Impact des Normes Comptables Internationales sur la Comptabilité Française, 2003

et :

- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة: عرض القوائم المالية ، مرجع سابق.

على عدد الأسهم العادية. يحسب ويفصح عن هذا المؤشر بالنسبة للشركات المقيدة في البورصة كما يحسب بالنسبة للشركات غير المقيدة لتلبية احتياجات المتعاملين من الحصول بسرعة على مؤشر دقيق لتقييم أداء تلك الشركات وربحياتها.

3- المعيار الدولي رقم 39 الأدوات المالية، الاعتراف والقياس:

يقضي هذا المعيار الذي وضع سنة 1997 تقييم وتسجيل الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة مع استبعاد الأصول المشتقة وأنشطة الوساطة البنكية في المراحل الأولى لتطبيقه والتوسع في استعمال القيمة العادلة بدل القيمة التاريخية، الأمر الذي جعله يحل محل المعيار رقم 25. ووفقا للمعيار 39 يستوجب على الشركات الاعتراف بأي أصل أو التزام مالي مصدر بمجرد أن تصبح طرفا في العقود التي تتم على الأصل المعني، أي تقييمه وتسجله في دفاترها وتفصح عنه.

كما عالج هذا المعيار المسائل المتعلقة بإعادة القياس اللاحقة *La réévaluation subséquente* للأصول والالتزامات المالية وعمليات إعادة التصنيف من وإلى فئة "المحتفظ به حتى الاستحقاق" وإعادة قياس الأصول المالية المندرجة تحت فئة "المتداولة" و "المتاحة للبيع" وكذا معالجة هبوط قيمتها والمعالجة المحاسبية للاستثمارات في أدوات الدين وتحويلها فيما بين المحافظ.¹

3-VIII- أهمية الإفصاح المالي والمحاسبي:

إزدادت أهمية الإفصاح للشركات المساهمة مع تفجر الفضائح المالية لكبريات الشركات الأمريكية مثل .. Enron, Worldcom, Worldcrossing وغيرها والتي أدت إلى انهيار أحد أعرق المكاتب المحاسبية العالمية هو مكتب Anderson للمحاسبة والدراسات الاقتصادية والمالية في سنتي 2002 و 2003. إذ جلبت تلك الفضائح والانهيارات خسائر ضخمة للمستثمرين والمتعاملين.

فالقصور في إعداد البيانات المالية والمحاسبية والإفصاح غير الدقيق والتلاعب في المعلومات أو حتى إخفاءها واحتكارها من قبل قلة من المتعاملين بمساعدة الإدارة، تجعل الشركة المعنية غير معروفة بدقة من قبل المتعاملين الذين سوف يتخذون قراراتهم الاستثمارية على أسس خاطئة، على عكس الفئة الأخرى من الداخلين *Insiders* التي تتخذ قراراتها انطلاقا من المعرفة الدقيقة للمعلومات، والتي قد يحصلون عليها بطريقة غير قانونية. تؤدي هذه الوضعية وغيرها من الممارسات كالإشاعات والأخبار المغرضة واستعمال العلاقات

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة: عرض القوائم المالية، الجزء 3، مرجع سابق، ص ص 493-494.

الشخصية في الصفقات المالية التي تعقد هنا وهناك، إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية الأمر الذي يجعلها تفقد نشاطها وتتهار.

بينما إذا ما تم الإفصاح المالي وفق القواعد والمعايير المتعارف عليها بحيث يعكس الوضعية المالية للشركات بصدق ودون مبالغة ، الشيء الذي يقلل من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاملة على المستويين الوطني والدولي، كأن يكون أحد الأطراف (المستثمرين) من بلد ما والطرف الآخر من بلد ثان. عندئذ يظهر عدم تماثل المعلومات أكثر ويحتاج المتعاملون إلى معلومات أدق وإفصاح أكثر مصداقية.

VIII-4- الإفصاح المالي وكفاءة الأسواق المالية (أثر الإفصاح على الأسواق المالية):

كلما ذكر الإفصاح مقترنا بالأسواق المالية إلا وذكر الموضوع الشائك المتمثل في كفاءة الأسواق المالية وعلاقتها بالمعلومة بصفة عامة. فالأسواق ذات الكفاءة سرعان ما تستجيب للمعلومات الواردة إليها ارتفاعا وانخفاضا حسب طبيعة تلك المعلومات، أي سواء كانت سارة أو غير سارة.

1- أشكال الكفاءة: تبعا لطبيعة المعلومة وتوقيت وصولها واستجابة الأسواق المالية لها تقسم أشكال الكفاءة إلى:¹

❖ الشكل الضعيف: وفيه تعكس أسعار الأسهم كافة المعلومات التاريخية التي سبق وأن استوعبتها الأسواق.

❖ الشكل كتوسط القوة: وهنا لا تعكس الأسعار المعلومات التاريخية فقط وإنما تعكس أيضا المعلومات المتاحة لعامة الناس.

❖ الشكل القوي: وفيه تعكس الأسعار كافة المعلومات المتاحة وغير المتاحة، أي المحتكرة من طرف الداخلين.

يلعب الإفصاح دورا أساسيا في تحسين كفاءة الأسواق المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فمن ناحية يؤدي الإفصاح ذو النوعية الجيدة إلى شفافية أكبر في التعامل، الأمر الذي يزيد من حركة رؤوس الأموال والاستقرار المالي على المستويين الوطني والدولي، لاسيما مع تواجد آليات رقابية فعالة. وعليه تتوقف كفاءة

1 - جبار محفوظ، كفاءة البورصة الجزائرية خلال الفترة 1999-2001، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3،

السوق المالية إلى حد كبير على نوعية الإفصاح وعلى كفاءة سوق المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات للشركات المقيدة بصفة خاصة.

ولقد سبق وأن أشرنا إلى أن "أسعار الأسهم في سوق ذات كفاءة تمتاز بالعشوائية بحيث يصعب (أو يستحيل) على أي مستثمر التنبؤ باتجاهها وتحقيق أرباح غير عادية على حساب بقية المستثمرين. عندئذ يتنافس عدد هائل من المتعاملين على تحليل المعلومات المحاسبية والمالية التي سرعان ما تنعكس في الأسعار، الشيء الذي يؤدي إلى تقييم الأصول المالية بقيمتها الحقيقية ..."¹.

ويعمل الإفصاح المالي الجيد أيضا على تخفيض تكاليف مصادر التمويل المختلفة، لاسيما رؤوس الأموال الخاصة ويجلب مستثمرين آخرين ويقلل من عدم تماثل المعلومات ويزيد من سيولة السوق، الأمر الذي يرفع حجم التداول ويقلل تكاليف الوكالة وبالتالي يحسن من كفاءة السوق باستمرار. من جهة أخرى لا يمكن للمتعاملين في البورصات والأسواق المالية أن يستغنوا عن المعلومات المحاسبية والمالية المعدة والمنشورة بكل شفافية لاستخدامها في تقييم أداء الشركات المقيدة وإدارتها والتنبؤ بالعوائد والمخاطر المستقبلية، وبالتالي تسعير الأدوات المالية بصورة أفضل وتزداد كفاءة السوق.

كما نتوقف كفاءة التخصيص، أي توجه رؤوس الأموال إلى المشاريع الأكثر مردودية، على كفاءة الإفصاح ومدى وصول المعلومات بالكيفية والنوعية المطلوبة إلى المتعاملين، أي على كفاءة نظام المعلومات.

1 - المرجع السابق، ص 84.

VIII-5- إستجابة بورصة الجزائر للمعلومات المالية والمحاسبية:

و يمكن حصر أهم إسهامات النظام المحاسبي المالي على أداء وكفاءة السوق المالي في جملة النقاط

التالية:¹

❖ محاولة ترقية السوق المالي من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.

❖ تقريب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية مما يسمح لنا بالعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر.

❖ التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية.

❖ الإعلان أكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية.

كما أخذ النظام المحاسبي الجديد على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

❖ تلافي بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام القديم (المخطط الوطني للمحاسبة) الذي يتلاءم والاقتصاد الاشتراكي لا اقتصاد الحديث الذي تلعب فيه البورصة الدور الفعال.

❖ محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية مما يسهل،

¹ - فورين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، مرجع سابق، ص 16.

أولاً قراءة المعطيات المالية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية و ثانيا ضمان عدم تغير واختلاف القواعد المحاسبية والمالية المعمول بها في الجزائر مع القواعد المعمول بها في بلده الأم.

❖ ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالي.¹

بالإضافة إلى ما سبق فإن تغير طرق المعالجة المحاسبية، و يؤدي إلى التنوع المحاسبي بين الدول مما ينجر عنه مشاكل عدة نذكر منها ما يلي:

❖ يتعلق المشكل الأول عند إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة الأم التي لها عدة فروع ومؤسسات تابعة لها في دول أجنبية، حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها الدولة الموجود فيها، وعلى المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لفرعها إلى قوائم وتقارير معدة حسب المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الأصلي للمؤسسة الأم، وهذا الأمر طبعاً يخلق نوع من الصعوبة لدى المستثمر في تقييم الأوراق المالية نظراً لتعدد القواعد والإجراءات المحاسبية.

❖ غياب مجال للمقارنة للمعلومة المالية بين مختلف المؤسسات في العالم مما يؤدي إلى عدم التجانس في المخرجات الموجهة إلى المستعملين مما يسبب ضعف جودة و نوعية المعلومات وهذا بالطبع له أثر مباشر على السوق المالي الذي يعتمد بشكل كلي على المعلومات المحاسبية والمالية التي تقدمها له مختلف الأنظمة المحاسبية، و من المعلوم أن أي قرار استثماري يعتمد على مجموعة من الخيارات التي يتم المقارنة بينها ، فعند صعوبة عملية المقارنة بسبب اختلاف الطرق والمعايير المحاسبية يرتفع معدل المخاطرة، لذا فإن استعمال معيار محاسبي دولي يسهل من عملية المقارنة بين مختلف القوائم والدفاتر المالية للمؤسسات الاقتصادية وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ قرار الاستثمار في البورصة .

❖ المشكل الثالث يكون خاص بأسواق رؤوس الأموال الأجنبية، فبعض المؤسسات تتوجه إلى الأسواق الخارجية للاستثمار في البورصات، وهذا يتطلب إعداد مجموعة من التقارير و القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المطبقة في الدول التي يتم الاستثمار فيها، و هذا يعتبر في غالب الأحيان مكلف خاصة عند الدخول إلى أسواق وبورصات متطورة بسبب الاختلاف وعدم التجانس بين التطبيقات المحاسبية بين الدول، نذكر هنا حالة المؤسسة الألمانية "دايملر بانز" (Daimler-Benz) الذي يوضح بالكامل التعقيد والاختلاف الجوهري بين الأنظمة المحاسبية الموجودة في العالم. ففي سبتمبر 1993، حققت هذه الشركة ربحاً قدر بـ 168 مليون مارك

¹ - ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 150.

حسب المحاسبة الألمانية، وأرادت بعدها الدخول إلى بورصة نيويورك وكانت النتيجة حسب المرجع المحاسبي الأمريكي هو خسارة بـ 949 مليون مارك، وهذا ما يطرح التساؤل حول نتيجة هذه المؤسسة هو هل حققت ربحاً أم خسارة؟¹

VIII-6- مميزات تطبيق النظام المحاسبي المالي على سوق الأوراق المالية:

- يسوق هذا النظام المالي الجديد مجموعة من الامتيازات للاقتصاد الجزائري يمكن سردها في ما يلي:²
- ❖ يقترح حلول تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط الوطني المحاسبي هذا المخطط الذي يتفق الجميع على أنه يتوافق الاقتصاد الاشتراكي ولا يتوافق مع الاقتصاد الحديث.
- ❖ يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صور صادقة لها بين المستثمرين.
- ❖ يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية مما يسهل العمل في السوق المالي.
- ❖ يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية وعلى رأسهم المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين.
- ❖ يشجع الاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين.
- ❖ يحسن المحفظة المالية للبنوك التي تعتبر من الركائز الأساسية للسوق المالية، من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية.
- ❖ يسهل رقابة الحسابات التي تستند من الآن فصاعداً على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح الأمر الذي يسمح بإعطاء صور صادقة للمؤسسات في السوق المالية.
- ❖ يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيراً أمنياً مالياً يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية.

¹ - Ahmed Mansour, Gaap 2001, Interview Paru Dans L'économiste Maghrébin, n°303 du 19/12/2001 au 02/01/2002, pp 46-47

² - فورين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، مرجع سابق، ص ص 15 - 16.

- ❖ التمكين من الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية بسبب ضمان النظام المحاسبي الجديد تقديم معلومات محاسبية ومالية صادقة.
- ❖ تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالي.
- ❖ إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق المالية العربية وحتى الدولية.
- ❖ توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.
- ❖ ضمان التقييم الجيد والصحيح للأسهم والسندات .

خاتمة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل من الآثار المترتبة من تطبيق النظام المحاسبي المالي على مؤشرات الأداء المالي فقد وجدنا أن النظام المحاسبي المالي يعطي للتحليل المالي أو المحلل المالي جملة من التغيرات الإيجابية على مؤشرات الأداء المالي، التي لم تكن موجودة في النظام السابق.

إن القوائم المالية بشكلها الرقمي المجرد تعتبر صماء خالية من أي مدلول في نظر المقيم ، إلا أنها وبالنسبة له تعتبر المادة الأولية لإجراء التحليلات عليها والقيام بربط أرقام بعضها البعض، ويكمن الهدف من حساب المؤشرات ؛ إصدار أحكاما وتعليقا وشرحا وافيا حول البنية المالية للمؤسسة، إذ يفقد المؤشر فحواه دونما تعليق.

وتعد المؤشرات مفاتيح استدلال - للمحلل المالي والمقيم على حد سواء - والنتقيب عن الوضع المبهم والغامض والظروف الكامنة، قصد التوصل إلى تفسير سليم يسمح بترشيد القرارات. ويمكن معاينة المؤشرات للكشف عن العلاقات إلى جانب أسس المقارنة التي تبيّن الظروف والاتجاهات التي لا يتم رصدها من فحص المكونات الفردية لمؤشر، ولأن مثل أدوات التحليل الأخرى ذات توجه مستقبلي، تستدعي أن يتمتع المحلل المالي بكفاءة تمكنه من معاينة العلاقات والنسب لمعرفة ما إذا كانت تتلاءم مع شكلها وحجمها المحتمل في المستقبل، وبالتالي فإن جدوى المؤشرات المالية يعتمد في تفسيرها على حسن استخدامها بدقة ونشرت نتائجها بعناية، ذلك أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال، وتستخدم هذه الدراسات للحصول على مؤشرات متنوعة على مدى أداء المؤسسة المالي ومدى كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات ومستوى النشاط فيها.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل التطبيقي حيث نريد أنما جاء به النظام المحاسبي المالي و ما تم التطرق له في الفصول النظرية يمكن أن يساهم في ترقية التحليل المالي و الأداء المالي من خلال جملة المؤشرات المالية.

الفصل التطبيقي:

إنعكاسات تطبيق النظام

المحاسبي المالي على الأداء

المالي للشركات المدرجة في

سوق الأوراق المالية

المدرجة في سوق الأوراق المالية

تمهيد:

بعد أن نتطرق في الفصل السابق إلى إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي، حاولنا في الفصل التطبيقي إسقاط ما تم الوصول إليه في الجانب النظري من جملة انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عينة من المؤسسات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر) للوقوف على أن التغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي لها أثر على الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة. من خلال اختبار قدرة المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تقييم الأداء المالي و الحكم على الأداء المالي للشركات محل الدراسة، وهذا باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) و كذا التحليل الى مركبات اساسية (ACP) .

ومن اجل إتمام الجانب التطبيقي للدراسة حاولنا بناء نموذج يسمح لنا بتمييز الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة من قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي و الوقوف على أهم المؤشرات التي تأثرت بتطبيق النظام المحاسبي المالي و أكثرها تأثيرا على الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة.

ولذلك فقد تقسيم الفصل التطبيقي إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام للسوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر) و مؤسسات الدراسة ؛

المبحث الثاني: تحليل انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في السوق الأوراق المالية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD)؛

المبحث الثالث: اختبار التميز في الأداء المالي للمؤسسات باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD)؛

المبحث الرابع: تحليل الأداء المالي باستخدام طريقة المحاور العاملة الأساسية (ACP).

المبحث الأول: تقديم عام سوق الأوراق المالية في الجزائر و مؤسسات الدراسة

المدرجة في سوق الأوراق المالية

I- نشأة سوق الأوراق المالية في الجزائر:

في ظل انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق برزت فكرة السوق المالي في الجزائر، اثر الإصلاحات الاقتصادية التي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1988 ، وعلى إثرها تم سن جملة من القوانين خاصة القانون 01/88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات، وقانون النقد والقرض، وتعديلات القانون التجاري، لقوانين الخاصة بإعادة تنظيم الشركات ، كتمهيد لإنشاء السوق الأوراق المالية، فهي تعتبر وسيلة جديدة من وسائل تمويل الاقتصاد وبذلك بتدعيم نظام التمويل دون التقليل من أهمية التمويل المصرفي، وهنا تم إصدار القانون رقم: 10/93 الصادر في 23 ماي 1993 و المتعلق ببورصة القيم المنقولة والذي تم تعديله بالقانون رقم: 04/03 الصادر في 17 فيفري 2003.

ويمكن تمييز ثلاث مرتحل أساسية في فكرة إنشاء بورصة الجزائر:

1- المرحلة الأولى 1990-1992: ماميز هذه المرحلة هو إمضاء العقد التأسيسي لشركة القيم المنقولة (S.V.M) ،من طرف صناديق المساهمة الثمانية التي تم إنشاؤها سنة 1992، و التحضير لتكوين بورصة الجزائر من خلال مراسيم 28 ماي 1991، وهي:

- المرسوم التنفيذي 91-169، و المتضمن تنظيم المعاملات الخاصة بالقيم المنقولة؛
- المرسوم التنفيذي 91-170،و الذي حدد أنواع وأشكال القيم المنقولة،وكذا شروط وصيغ إصدارها؛
- المرسوم التنفيذي 91-171، و الذي يتعلق بلجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة.

2- المرحلة الثانية ابتداء من سنة 1992: لقد مرت هذه الشركة بفترة حرجة نتيجة لضعف رأسمالها الاجتماعي وغموض الدور الذي يجب أن تلعبه، في فيفري 1992 رفع رأس مال الشركة إلى (9.320.000دج) كما أن اسم الشركة تغير وأصبح بورصة القيم المنقولة⁽²⁷⁾ والتي تأسست بالمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 03 ماي 1993، وبعد أن كانت صناديق المساهمة هي التي تمتلك أسهم الشركات، دخلت الجزائر مرحلة الخصخصة وأصبح الأفراد بإمكانهم اقتناء أسهم المؤسسات.

3- المرحلة الثالثة: 1993-1995 : حيث تم إصدار المرسومين التنفيذيين:

- المرسوم التنفيذي 94-175: المتعلق بتنظيم لجنة تنظيم البورصة من شروط تعيين أعضاء اللجنة و كذا الوضع القانوني؛

المدرجة في سوق الأوراق المالية

- المرسوم التنفيذي 94-176: تحديد فئات الأشخاص المعنوي التي يمكن أن تعتمد لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها بصفة انتقالية كوسطاء في عمليات البورصة.

والمادة 5 منه تنص على أنه لا يجوز إجراء أية مفاوضة في البورصة إلا داخل البورصة ذاتها وعن طريق وسطاء ماليين في عمليات البورصة.

- أدرج القانون 95-22 المؤرخ بتاريخ 26/08/1995 الرجوع إلى ميكانزمات البورصة كأسلوب للخصوصية.

- كما نجد أن الأمر 96-08 بتاريخ 10/01/1996 والمتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة قد عرف قواعد تشكيل وتشغيل تلك الهيئات. Les (Fonds Communs de Placement (FCP), Organismes de Placement Collectif en Valeurs Mobilières(OPCVM), Sociétés d'Investissement à Capital Variable (SICAV))

- أما فيما يتعلق بالهيئات العاملة ببورصة القيم المنقولة فتتمثل في الهيئتين التاليتين¹:

↪ لجنة تنظيم و مراقبة العمليات البورصية (COSOB) و هي تشكل سلطة سوق القيم المنقولة .

↪ شركة تسيير القيم (SGBV) مكلفة بالسهر على ضمان السير الحسن للعمليات المتداولة في

البورصة .

ولقد بدأت لجنة تنظيم و مراقبة العمليات البورصية (COSOB) سنة 1996 مباشرة مهامها، تخصص للجنة تنظيم عمليات تنظيم البورصة ومراقبتها . و تقوم بـ:

- التنظيم العملي لإدخال القيم المنقولة المقبولة في البورصة؛

- التنظيم المادي لجلسات التداول؛

- تسجيل عمليات التداول؛

- تنظيم عمليات مقاصة الصفقات على القيم المنقولة؛

- نشر المعلومات المتعلقة بالصفقات؛

- طبع نشرة رسمية لجدول التسعيرة.

وفي 25 ماي 1997 تم إنشاء شركة تسيير القيم المنقولة (SGBVM) كمرحلة أخيرة، وهي شركة ذات أسهم تقوم بتسيير المعاملات التي تجرى حول القيم المنقولة في البورصة يتمثل رأسمالها في الأسهم المخصصة لوسطاء في عملية البورصة ولا يصبح اعتمادا أي وسيط اعتمادا فعليا إلا بعد أن يكتب في قسط من رأس المال

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي رقم 93-10 العدد 34، الصادر بتاريخ 23 ماي 1993.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

هذه الشركة كما أنها تتلقى عمولات من العمليات التي تجرى في البورصة. ومن بين مهامها¹ وتتولى شركة تسيير القيم المنقولة SGBVM بـ:

- تقوم هذه اللجنة بتنظيم سير السوق القيم المنقولة بسن تقنيات لهم بما يأتي على الخصوص.
- رؤوس الأموال التي يمكن استثمارها في عمليات البورصة.
- اعتماده الوطاء في عمليات البورصة والقواعد المهنية التي تطبق عليهم.
- قبول القيم المنقولة لتفاوض بشأنها وشطبها وتعليق تحديد أسعارها.
- العروض العمومية للشراء القيم المنقولة.
- تنظيم عمليات المقاصة.

وظيفة المراقبة والرقابة تتأكد هذه اللجنة من أن الشركات المقبول تداول قيمها في السوق

المالية وتتقيد بالأحكام التشريعية والتنظيمية السارية عليها في مجال القيم المنقولة وعقد الجمعيات

العامّة وتشكيل أجهزة الإدارة والرقابة وعمليات نشر قانونية.

و بتاريخ 7 فيفري 2004 أتى القانون رقم 03-04 ليعطي:

أ- لجنة تنظيم ومراقبة البورصة الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

ب- وسع نطاق نشاط وطاء البورصة ليشمل عدة مجالات مثل تقديم النصيحة للمستثمرين.

ج- أدخل المؤتمن المركزي (Algérie Clearing) كهيئة جديدة للبورصة، حيث يفتح المؤتمن ويدير السندات الجارية لصالح ماسكي الحساب- الحافظين المنخرطين فيه- و يركز بذلك حفظ السندات ويسهل عملية توصيلها بين الوطاء من خلال القيام بتحويلات من حساب إلى حساب، كما ينفذ العمليات على السندات التي تقررها المؤسسات المصدرة، وينشر المعلومات المتعلقة بالسوق.

- القرار المؤرخ في 24 جانفي 2012 الذي يتضمن التصديق على نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها رقم 01/12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012، حيث أنّ هذا القرار يسلط الضوء عن كفيّة استفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التمويل عن طريق البورصة.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 11 الصادر في 17 جانفي 2003.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

II- تطور سوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر):

شهدت بورصة الجزائر منذ إنشائها سنة 1992 تسعير عدة مؤسسات، تنتمي منها أربعة إلى سوق الأسهم أما المؤسسات الأخرى فهي مسعرة في سوق السندات.

أما المراحل التي مر بها تسعير المؤسسات في البورصة نجد أننا 03 مؤسسات طرحت أسهما للاكتتاب العام وهي: رياض سطيف ERAID SETIF، مجمع صيدال GROUPE SAIDAL، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي EGH EL-AURASSI، حيث تم طرح ما نسبته 20% من الأسهم للاكتتاب العام، وفي نوفمبر 2010 طرحت أليانس للتأمينات ALLIANCE ASSURANCES ما نسبته 31% من رأس المال للاكتتاب العام، أي ما نسبته 1.44 مليار دينار مقسمة إلى 1.804.511 سهم.

وفي أبريل 2013 قامت شركة روبية NCA ROUIBA اكتمال بيع أسهمها من خلال اكتتاب عام لـ 25% من رأس المال، ما يقدر بـ 849.195.200 دينار جزائري مقسمة إلى 8491950 سهم.

كما شهد سوق السندات هو كذلك تطور من خلال قيام 04 مؤسسات عمومية باللجوء إلى السوق أسندي لطرح سنداتها وهي: المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار SONATRACH، الشركة الوطنية للكهرباء والغاز SONELGAZ، الخطوط الجوية الجزائرية AIR ALGERIE، واتصالات الجزائر. و الجدول التالي يوضح تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

الجدول رقم (4-1): تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر	03	04	04	04	03	03	03	05	05	06	07	08	07	07	06

المصدر: من خلال تقارير لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة السنوية.

1- أسواق بورصة الجزائر: تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين.

أ- تتكون سوق سندات رأس المال من:

- السوق الرئيسية: الموجهة للشركات الكبرى. ويوجد حالياً أربع (04) شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي:

- مجمع صيدال GROUPE SAIDAL: الناشط في القطاع الصيدلاني؛

المدرجة في سوق الأوراق المالية

- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي EGH EI-AURASSI: الناشطة في قطاع السياحة؛
- أليانس للتأمينات ALLIANCE ASSURANCES : الناشطة في قطاع التأمينات؛
- شركة رويبة NCA ROUIBA: الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية.

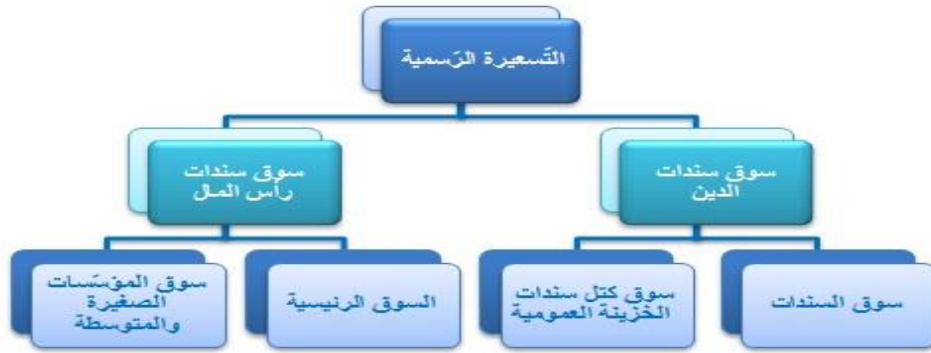
• **سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، المعدل والمتمم للنظام رقم 03-97 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة. (صادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو 2012)، ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم.

ب- تتكون سوق سندات الدين من:

- **سوق سندات الدين:** التي تصدرها الشركات ذات الأسهم والهيئات الحكومية والدولة. ويوجد سند واحد مدرج في تسعيرة هذه السوق، و هو خاص بمجموعة دهلي DAHLI التي من المقرر أن يحل تاريخ استحقاق سندها في سنة 2016.
- **سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT):** المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حالياً 26 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي أكثر من 400 مليار دينار جزائري. ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات إستحقاقها بين 7 و 10 و 15 عاماً، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع. ويمثل الشكل البياني التالي التسعيرة والرسمية لبورصة القيم:

المدرجة في سوق الأوراق المالية

الشكل رقم (4-1): التسعيرة الرسمية لبورصة القيم

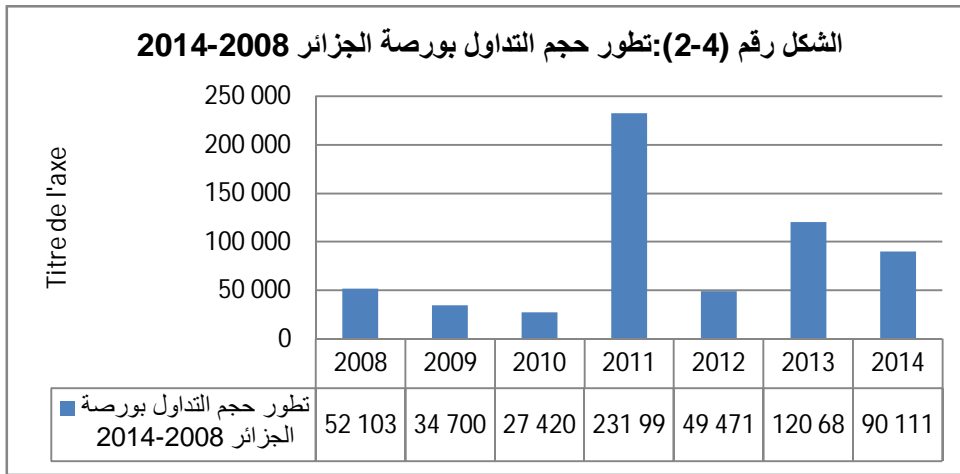


المصدر: La COSOB , Rapport Annuel 2014, P 40

III- تحليل تطور نشاط بورصة الجزائر:

1- السوق الثانوية:

1-1- حجم التداول:



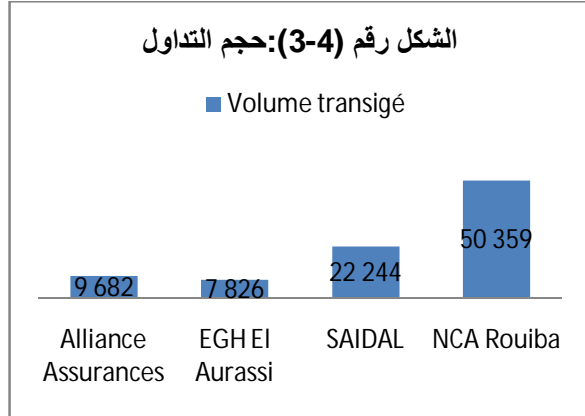
المصدر: La COSOB , Rapport Annuel 2014, P 43

ما يلاحظ عند تحليل تطور حجم التداول في بورصة الجزائر هو حجم التداول لسنة 2011 حيث بلغ 231997 تداول ويفسر بدخول شركة ALLIANCE ASSURANCES إلى سوق الأوراق المالية، وما يلاحظ ارتفاع حجم التداول لسنة 2013 لدخول شركة NCA-ROUIBA إلى السوق المالي.

أما من جانب آخر فقد سجلت بورصة الجزائر خلال سنة 2014 حجم تداول قدر بـ 90.111 تداول مقابل 120.681 في سنة 2013 وعليه فقد انخفض حجم التداول بمقدار 30.570 أي ما نسبته 25.33% . والشكل الموالي يمثل حجم التداول حسب المؤسسات .

المدرجة في سوق الأوراق المالية

Société	Volume transigé
Alliance Assurances	9 682
EGH EI Aurassi	7 826
SAIDAL	22 244
NCA Rouiba	50 359
Total	90 111



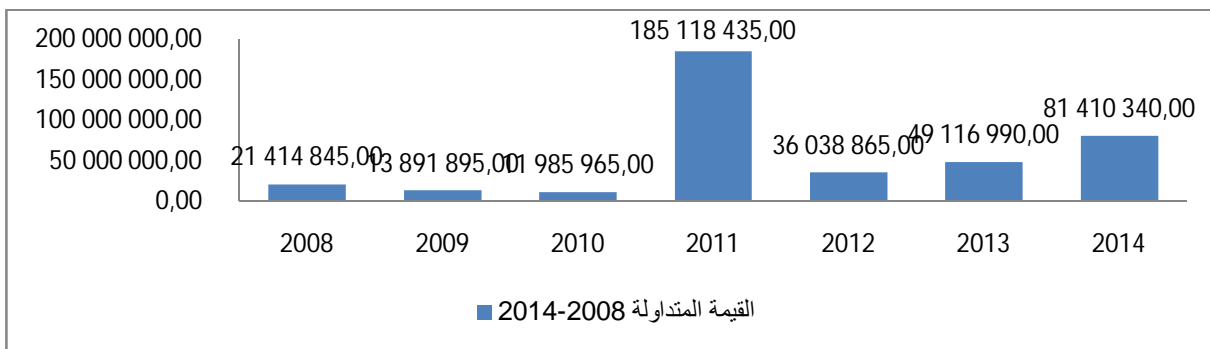
المصدر: La COSOB , Rapport Annuel 2014, P 43:

2-1- قيم التداول:

ما يميز القيم المتداولة أنها لا تتبع تغير ثابت بل هي متغيرة من سنة إلى أخرى حيث أن سنة 2011 هي سنة الذروة حيث بلغ إجمالي القيم المتداولة 185.118.435 دج وإذا ما قورنت بالسنة السابقة سنة 2010 (إجمالي القيم المتداولة 11.985.965 دج) نلاحظ زيادة في قيم التداول قدرت بـ 93.52 % ، و في نهاية 2014 القيمة الإجمالية المتداولة بـ 81.430.340 دج وهي تمثل زيادة في القيم المتداولة بما نسبته 65.74% إذا ما قورنت بالسنة 2013 و الذي قدر إجمالي القيم المتداولة بـ 32.293.350 دج.

وعليه يمكننا القول أن ما يميز القيم المتداولة في بورصة الجزائر هي أنها تتغير تغير عشوائي منذ عام 2010 ، وأن هذا التغير مرتبط أساسا بدخول متعامل جديد في السوق أو عقد سيولة جديد.¹

الشكل رقم (4-4): التسعيرة الرسمية لبورصة القيم



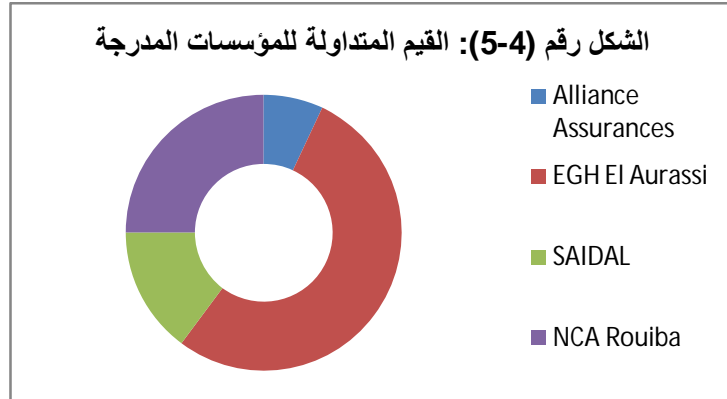
المصدر: La COSOB , Rapport Annuel 2014, P 42:

¹ - La COSOB , Rapport Annuel 2014, P 43.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

و الشكل الموالي يوضح قيم التداول للمؤسسات المدرجة لسنة 2014:

Société	Valeur transigé
Alliance Assurances	5660690
EGH El Aurassi	43339595
SAIDAL	12106480
NCA Rouiba	20303575
TOTAL	81410340



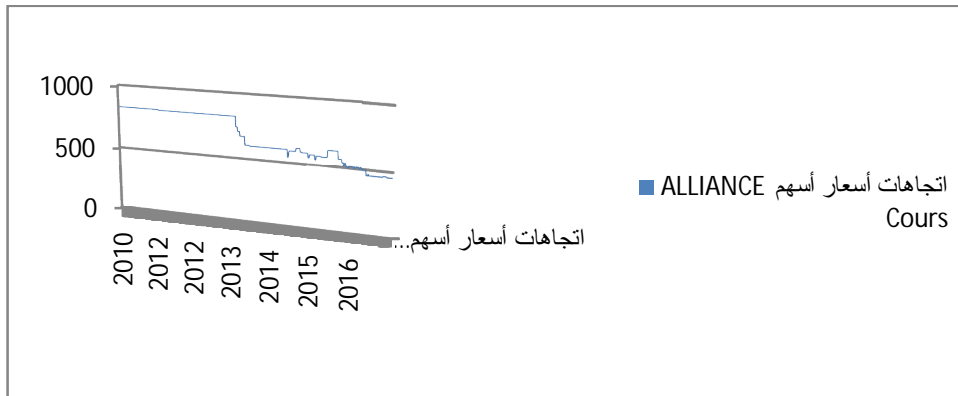
المصدر: La COSOB , Rapport Annuel 2014, P 42:

3-1- تطور سعر السهم:

أ- شركة Alliance Assurances :

ما يميز سهم Alliance Assurances خلال سنة 2014 أنه يلاحظ انخفاضاً مقارنة مع سعر الاكتتاب (830 دج) حيث وصل عند نهاية سنة 2014 إلى 595 دج . حيث أن سهم هذه الأخيرة تميز بالتقلب خلال سنة 2014 ما بين 595 دج و 610 دج كما يظهر على الشكل البياني أدناه الذي يمثل اتجاهات الأسعار أسهم Alliance Assurances لعام 2014.

الشكل رقم (4-6): اتجاهات الأسعار أسهم Alliance Assurances

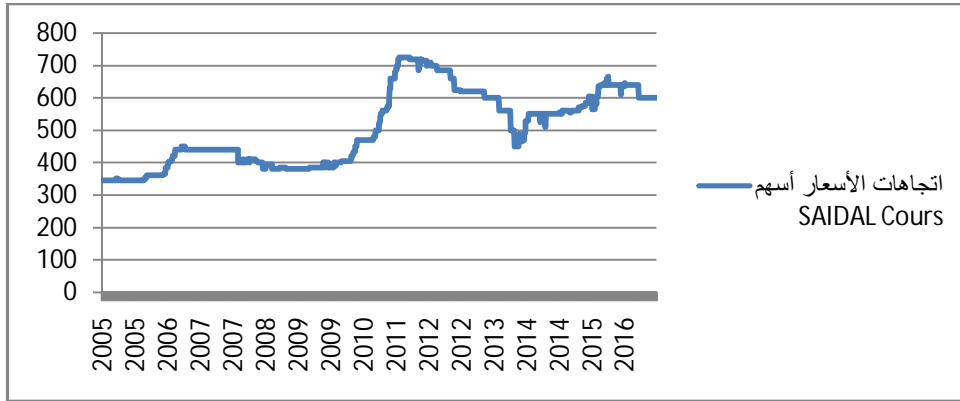


المصدر: La COSOB , Rapport Annuel 2014, P 44:

ب- شركة NCA ROUIBA :

في السنة الثانية من التداول وسجلت أسهم NCA ROUIBA انخفاضاً قدر بـ 35 دج مقارنة مع سعر الاكتتاب. ففي سنة 2014 تذبذب سعر سهم NCA ROUIBA بين 365 دج و 420 دج، ويبين الشكل التالي التغييرات في سعر السهم لـ NCA ROUIBA لسنة 2014.

الشكل رقم (4-9): اتجاهات الأسعار أسهم SAIDAL



المصدر: La COSOB , Rapport Annuel 2014, P 45:

4-1- الرسملة في البورصة Capitalisation boursière:

رسملة السوق في نهاية سنة 2014 قدر بـ 14.79 مليار دينار، بزيادة تقدر بما نسبته 7.04% مقارنة مع سنة 2013. وهذه الزيادة ترجع إلى تقلبات التصاعدية fluctuations à la hausse في أسعار الأسهم.¹

الشكل رقم (4-10): الرسملة في البورصة Capitalisation boursière



SAIDAL	2.000.000 actions
AURASSI	1.200.000 actions
Alliance ASSURANCES	1.804.511 actions
NCA ROUIBA	2.122.988 actions

المصدر: La COSOB , Rapport Annuel 2014, P 46:

2- السندات:

1-2- السندات المدرجة Titres cotés:

في نهاية 2014 نلاحظ وجود سند وحيد للتداول و يتمثل في سندات دين لشركة DAHLI و المستحقة سنة 2016 مع هامش مردودية في حدود 5.19% و المقدرة بـ 2.360.140.000 دج .

¹ - rapport annuel COSOB 2014

المدرجة في سوق الأوراق المالية

2-2- السندات المستحقة للتسديد Titres arrivés à échéance :

عرفة سنة 2014 خروج سندات SONELGAZ وهذا لبلوغ تاريخ استحقاقها و الجدول التالي يشرح ذلك:

الجدول رقم (4-2): السندات المستحقة للتسديد Titres arrivés à échéance

Année	volume ordres	nombre ordres	volume transigé	valeur échangée	nombre de transactions
2008	66 287	75	25 546	127 736 450	15
2009	118 959	330	42 554	212 770 000	112
2010	145 230	294	49 433	247 519 000	67
2011	133 064	347	14 607	73 045 310	49
2012	242 761	176	109 126	548 680 055	36
2013	24 992	112	3 044	15 241 000	16
2014	8 008	39	1 629	8 145 000	6
Total	739 321	1 373	245 995	1 233 138 825	301

المصدر: La COSOB , Rapport Annuel 2014, P 29

IV- تقديم وتوطئة عامة حول المؤسسات محل الدراسة المدرجة بورصة الجزائر

1- مجمع صيدال GROUPE SAIDAL¹:

تعود جذور صيدال إلى الصيدلة المركزية الجزائرية التي أنشئت سنة 1969 ، والتي أوكل لها مهمة ضمان، استيراد، تصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستعمال البشري عبر التراب الوطني، وفي سنة 1982 تم تحويل وحدة الإنتاج إلى مؤسسة وطنية للإنتاج الصيدلاني بعد إعادة الهيكلة التي مست الصيدلة المركزية الجزائرية، وتمثلت ممتلكات المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني في وحدات الإنتاج بالجزائر العاصمة، بالإضافة لمشروع المضادات الحيوية بالمدينة (أنتي بيوتيك) الذي كان بحوزة الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية الذي تم ضمه إليها رسميا سنة 1988 .

وفي سنة 1989 وفي إطار قانون استقلالية المؤسسات تم تغيير تسمية المؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية لتصبح تحت اسم " صيدال"، مؤسسة ذات أسهم، وهي مؤسسة عمومية ذات استقلالية في التسيير، حيث تخضع لمراقبة صندوق المساهمة بتركيمياء وصيدلة، وهي الفترة التي كان فيها لصناديق المساهمة دور في مراقبة المؤسسات العمومية، باعتبارها الجهة التي تمثل ملكية الدولة على المؤسسات الاقتصادية العمومية.

وفي سنة 1996 ، وفي إطار الإصلاح الذي مس المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال إنشاء الشركات القابضة التي حلت محل صناديق المساهمة، أصبحت المؤسسة العمومية القابضة كيمياء - صيدلة تملك رأسمال شركة صيدال بنسبة 100 % باعتبار أن المؤسسات القابضة المستحدثة تمثل ملكية الدولة للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

¹ -Notice d'information concernant EGH EL- AURASSI "Offre public de vente" du 15 au 15 Juillet 1999

المدرجة في سوق الأوراق المالية

وفي سنة 1998 خضعت مؤسسة صيدال إلى إعادة هيكلة تم بموجبها تحويلها إلى مجمع -Group- ليصبح اسمها "المجمع الصناعي صيدال" مؤسسة ذات أسهم برأسمال اجتماعي يقدر بـ 2.500.000.000 دج موزع على 10.000.000 سهم بقيمة اسمية تعادل 250 دج للسهم تخضع للقانون التجاري الجزائري متخصصة في الإنتاج الصيدلاني. حيث تتمثل مهمتها في الإنتاج والتجارة في كل ما يتعلق بالمواد الصيدلانية والكيمائية بأشكالها المختلفة .

وبقي مجمع صيدال على تلك الحالة من الإصلاح إلى غاية تاريخ 15 مارس 1999 ، والذي يعتبر حدثا هاما في تاريخ المجمع حيث تقرر فيه تسعيره ببورصة الجزائر - نظرا للصحة المالية التي يتمتع بها التي أهلتها لتوفير شروط الدخول إلى البورصة - عن طريق فتح رأسماله بنسبة 20% للاكتتاب العام عن طريق تقنية العرض العمومي للبيع OPV. وقد تم الدخول الفعلي إلى البورصة في تاريخ 17 جويلية 1999 من خلال التنازل عن 2.000.000 سهم بسعر إصدار يقدر بـ 800 دج للسهم، أما عن تاريخ أول تداول (تسعيرة) لسهم المجمع فقد كان في 20 سبتمبر 1999.

بطاقة فنية لمجمع صيدال GROUPE SAIDAL :

اسم المؤسسة	مجمع صيدال
رأس المال الاجتماعي	شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي 2.500.000.000 دينار جزائري
طبيعة العملية	العرض العمومي للبيع بأسعار ثابتة بنسبة 20% من رأسمالها الاجتماعي أي ما يعادل مليوني سهم.
طبيعة الأسهم	أسهم اسمية.
عدد المساهمين الجدد	19288 مساهم جديد
المساهم الرئيسي	الشركة العمومية القابضة كيمياء - صيدلة بنسبة 80%.
العملية المنجزة	عرض عمومي لبيع 2.000.000 سهم اسمي بقيمة 250 دج للسهم وبسعر إصدار 800 دج للسهم.
تاريخ العرض	من 15 فيفري إلى 15 مارس 1999 .
تأشيرة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة	التأشيرة رقم: 98-04 بتاريخ 24 ديسمبر 1998
تاريخ الدخول إلى البورصة	17 جويلية 1999.
تاريخ أول تسعيرة في البورصة	20 سبتمبر 1999.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

2- مؤسسة تسيير فندق الأوراسي EGH EL-AURASSI¹:

تنشط هذه المؤسسة في قطاع الخدمات، وبالتحديد في الفندقية وتم تحويل ملكية مؤسسة تسيير فندق الأوراسي إلى الشركة القابضة للخدمات في إطار عملية إعادة هيكلة المؤسسات من خلال إنشاء الشركات القابضة التي حلت محل صناديق المساهمة، إذ تم بموجب المرسوم رقم: 95-25 المتعلق بتسيير الأموال التجارية للدولة، وبموجب ذلك قامت المؤسسة برفع - رأسمالها لدعم قدرتها المالية، عن طريق إدماج فرق إعادة التقييم، حيث أصبح رأسمالها يقدر بـ 1.5 مليار دينار جزائري. وفي إطار برنامج الخصخصة المسطر من طرف الدولة والرامي إلى تنشيط بورصة الجزائر تقرر في بداية سنة 1999 طرح جزء من رأسمال المؤسسة، تمثل في نسبة 20% للاكتتاب العام، وفيما يلي بطاقة فنية للمؤسسة المسعرة في بورصة الجزائر،- تظهر أهم المعلومات المتعلقة بها وبدخولها إلى البورصة.

بطاقة فنية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي EGH EL-AURASSI:

اسم المؤسسة	مؤسسة تسيير فندق الأوراسي
رأس المال الاجتماعي	شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي يقدر بـ 1.5 مليار دج
طبيعة العملية	تمت بتقنية العرض العمومي للبيع OPV بسعر ثابت لما نسبته 20% من رأسمالها الاجتماعي، أي ما يعادل 1.200.000 سهم.
طبيعة الأسهم	أسهم اسمية.
عدد المساهمين الجدد	10800 مساهم جديد.
المساهم الرئيسي	الشركة العمومية القابضة للخدمات بـ 80 % من رأس المال
العملية المنجزة	عرض عمومي لبيع 1.2 مليون سهم بقيمة 250 دج وبسعر إصدار 400 دج
تاريخ العرض	من 15 جوان إلى 15 جويلية 1999.
تأشير لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة	التأشير رقم: 01-99 بتاريخ 24 ماي 1999
تاريخ الدخول إلى البورصة	20 جانفي 2000
تاريخ أول تسعيرة في البورصة	14 فيفري 2000.

¹ - Notice d'information concernant EGH EL- AURASSI "Offre public de vente" du 15 Juin au 15 Juillet 1999.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

3- مؤسسة أليانس للتأمينات ALLIANCE ASSURACES :

ALLIANCE ASSURACES هي شركة ذات أسهم تم إنشاؤها في جويلية 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين المحليين. برأس مال أولي يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري . و قد تم زيادة رأس مال الشركة إلى 800 مليون دينار جزائري سنة 2009.

وقد شهد العام 2010 زيادة في رأس مال الشركة إلى 2.2 مليار دينار جزائري وهذا للأعمال التأمين ضد الحوادث. وقد تحقق هذا زيادة رأس المال عن طريق الطلب العلني على الادخار. وتتدرج هذه العملية ضمن إطار المطابقة مع أحكام المرسوم التنفيذي رقم: 09-375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم: 95-344 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995 والمتعلق بالرأسمال الأدنى لمؤسسات التأمين.¹

بطاقة فنية لـ ALLIANCE ASSURACES :

اسم المؤسسة	أليانس للتأمينات
رأس المال الاجتماعي	شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي يقدر بـ 2.2 مليار دج
طبيعة العملية	تمت بتقنية العرض العمومي للبيع OPV بسعر ثابت لما نسبته 31% من رأسمالها الاجتماعي، أي ما يعادل 1.804.511 سهم.
طبيعة الأسهم	أسهم عادية
عدد المساهمين الجدد	5.646 مكتب
المساهم الرئيسي	مؤسسي الشركة وهم: خليفاتي حسان، خليفاتي رشيد، رحمون محمد، عيساتي محمد، عربات المغرب ش. ذ. أ، أورحمون عبد الكريم، إيترايا، شراة ذات المسؤولية المحدودة، إيجيترايا، شراة ذات المسؤولية المحدودة
العملية المنجزة	عرض عمومي لبيع 1.8 مليون سهم بقيمة 200 دج وبسعر إصدار 830 دج
تاريخ العرض	02 نوفمبر الى 01 ديسمبر 2010
تأشيرة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة	التأشيرة رقم: 2010/02 بتاريخ 08 أوت 2010
تاريخ الدخول إلى البورصة	07 مارس 2011
تاريخ أول تسعيرة في البورصة	

¹ - Notice d'information, concernant Alliance Assurances "Offre public de vente" du 02 novembre au 01 décembre 2010.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

4- شركة المصبرات الجديدة الجزائرية رويبة NCA ROUIBA¹:

شركة "المصبرات الجديدة الجزائرية" La nouvelle Conserverie Algérienne المتخصصة في الصناعات الغذائية والعصائر تحت علامة "رويبة"، ويعود تاريخ تأسيس شركة NCA ROUIBA لعام 1996 بمبادرة عائلية برأسمال قدره 849.195.000 دج ، ففي 2003 قامت الشركة بتغيير وضعها القانوني بحيث أصبحت شركة ذات أسهم (SPA). وفي سنة 2006 قامت الشركة بزيادة رأس مالها إلى 152.044.000 دج ، حيث تعتبر NCA ROUIBA من أهم الشركات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر الذي يعرف معدلات نمو قوية خلال السنوات الأخيرة بفضل زيادة الطلب المحلي بالإضافة لقدرة الشركة على تصدير سلسلة من منتجاتها إلى الأسواق المغاربية والأوروبية، حيث حققت الشركة رقم أعمال بلغ 50 مليون أورو سنة 2011 وتتوقع تحقيق 60 مليون أورو سنة 2012 وبعدد عاملين قفز إلى 450 عامل.

بطاقة فنية لشركة المصبرات الجديدة الجزائرية رويبة NCA ROUIBA

اسم المؤسسة	شركة المصبرات الجديدة الجزائرية رويبة NCA ROUIBA
رأس المال الاجتماعي	شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي يقدر بـ 849 195 000 دج
طبيعة العملية	تمت بتقنية العرض العمومي للبيع OPV بسعر ثابت لما نسبته 25% من رأسمالها الاجتماعي، أي ما يعادل 2.122.988 سهم.
طبيعة الأسهم	أسهم عادية
عدد المساهمين الجدد	لا يوجد لأن الأسهم الجديدة استحوذت عليها Africinvest Fund Ltd
المساهم الرئيسي	سليم عثمانى و Africinvest Fund Ltd
العملية المنجزة	عرض عمومي لبيع 2.1 مليون سهم وبسعر إصدار 400 دج
تاريخ العرض	من 07 الى 25 أفريل 2013
تأشيرة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة	التأشيرة رقم: 01 / 2013 بتاريخ 06 فيفري 2013
تاريخ الدخول إلى البورصة	03 جوان 2013
تاريخ أول تسعيرة في البورصة	

¹ - Notice d'information concernant NCA ROUIBA "Offre public de vente" du 15 Juin au 15 Juillet 1999.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

المبحث الثاني : تحليل انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في السوق الأوراق المالية باستخدام طريقة التحليل العالمي التمييزي (AFD)

I- عرض منهجية الدراسة:

سيتم في هذا المبحث عرض منهجية الدراسة، عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة وتفاصيل عن متغيرات الدراسة، وكذلك التعرف على طريقة التحليل العالمي التمييزي.

1- عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة:

من أجل القيام بهذه الدراسة فقد إعتدنا على أربع مؤسسات مدرجة في سوق الأوراق المالية (ALLIANCE ، GROUPE AURASSI، NCA ROUIBA،GROUPE SAIDAL ASSURANCE) ، حيث تم تشكيل سلسلة من المؤشرات المالية التي تم بناؤها انطلاقا من القوائم المالية للمؤسسات موضوع الدراسة، لنحصل في الأخير على 44 مشاهدة (ميزانية) ممتدة من الفترة 2000-2015. أما فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة، فقد تم الإعتماد على 17 نسبة مالية نعتقد أنها مفسرة للأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة ، وتنقسم هذه المؤشرات بدورها إلى مجموعات : مؤشرات هيكلية، مؤشرات المردودية، مؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة. والواقع أن اختيار هذه المؤشرات في الدراسة لم يكن عشوائيا ، بل بما يخدم أهداف الدراسة وانطلاقا من الدراسات السابقة حيث تم اختيار أهم المؤشرات التي تساعد على اختبار الفرضيات. والجدول التالي يوضح متغيرات المستخدمة في الدراسة:

الجدول رقم (4-3) : المؤشرات المالية المعتمدة في التحليل

التصنيف	عدد	الرمز	المؤشر	حسابه
السيولة و التوازن	1	R2	نسبة التداول (السيولة العامة)%	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
	2	R3	نسبة التداول الفورية (النقدية)%	(النقدية + الأصول شبه النقدية) / الخصوم المتداولة
	3	R4	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي التشغيلي / الخصوم المتداولة
المردودية المالية و الاقتصادية	4	R5	الهامش الصافي لدورة الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال
	5	R7	المردودية الاقتصادية%	النتيجة الاجمالية / الخصوم
	6	R8	المردودية المالية%	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
	7	R10	معدل نتيجة الاستغلال%	ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات

المدرجة في سوق الأوراق المالية

صافي الربح بعد الضريبة / معدل صافي حقوق المساهمين	معدل العائد على حقوق المساهمين % (ROE)	R11	8	ربحية السهم إنشاء القيمة
ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب / EBIT متوسط مجموع الموجودات	معدل العائد على الأصول (ROA) %	R12	9	
صافي الربح بعد الضريبة / معدل مجموع الموجودات	معدل العائد على الإستثمار % (ROI)	R13	10	
الرسملة البورصية / الأموال الخاصة	مضاعف الأموال الخاصة (PBR) %	R14	11	
(صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة) / عدد الأسهم العادية	العائد على السهم (EPS)	R15	12	
التوزيعات من الأرباح والمستلمة من قبل المساهمين العاديين / عدد الأسهم العادية المتداولة	توزيعات السهم العادي (DPS)	R16	13	
توزيعات السهم العادي / DPS العائد على السهم EPS	نسبة توزيع الأرباح	R17	14	
= DPS / P	ربح السهم العادي	R18	15	
(قيمة الأسهم العادية + احتياطي الأرباح) / عدد الأسهم	القيمة الدفترية للسهم الواحد	R19	16	
القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	R20	17	

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى الدراسات السابقة

وكتعقيب على متغيرات الدراسة يمكننا القول:¹

- CESA 1974: عدد المؤسسات المدروسة 99 مؤسسة 33 في قطاع النسيج عرفت عسر مالي في الخزينة .
- Y.Colongues 1976: المؤسسات الصناعية المتوسطة أولت أهمية للقيمة المضافة بالإضافة وزن لرقم الأعمال CA المصاريف المالية بالنسبة
- CNON & HOLDOR: حيث أخذ عينتين من أصل 95 مؤسسة مفلسة خلال فترة 1970 - 1975 حيث خلص إلى اختيار خمسة مؤشرات تقيس السيولة، هيكلية التمويل، أهمية المصاريف المالية، حصة مصاريف الأجور، في القيمة المضافة، ومدى قدرة المؤسسة على تحصيل القروض.
- M.BRDOS 1988: قدم "البنك الفرنسي" نموذجا جديدا لمؤسسات البناء والهندسة المدينة والفلاحة للفترة الممتدة بين 1975-1983 أخذ في الاعتبار المردودية، المصاريف المالية، الخزينة، مخاطر التدني في الأصول، كمية ديون الاستغلال المختلفة .

¹ - لاطلاع أكثر: دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 268.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

يتوقف قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على¹:

- دراسة العوامل المؤثر على المردودية المالية (الرافعة المالية، تكلفة الأموال الخاصة...الخ)
- تأثير السياسة المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- معدل النمو المقبول (الذاتي) الذي يضمن سياسة مالية ناجحة وكذا أرباح ايجابية؛
- مستوى النشاط الاستغلالي و المستوى الذي يحقق تغطية المصاريف والتكاليف؛

جدول رقم(4-4): يبين معايير القرار المالي

معايير القرار المالي	المؤشرات المناسبة
الخزينة، السيولة، المركز المالي	$\Delta FRN, TRN, \Delta TR, ETE$
المردودية والنتيجة	CAF, RESULTAT-C, RESULTAT-E, EBE
الملاءة المالية، الأموال الخاصة، الذمة والقيمة	CP, TAUX des oblg
النمو	AC, VA, CA
التوازن المالي	CAF, EBE, PLACEMENT Fin
النتائج المحولة	RE, ETE, IBS

المصدر: دادن عبد الغني، مرجع سابق، ص 269.

وقد تم تقسيم متغيرات الدراسة الى :

R_c المؤشرات المحاسبية؛ R_f المؤشرات المالية ؛ R_e المؤشرات الاقتصادية؛ R_b مؤشرات سوقية ؛
 EQ التوازن المالي ؛ LQ السيولة و العجز المالي؛ RE المردودية الاقتصادية ؛ RF المردودية المالية ؛
 Ve قيمة المؤسسة. وعليه:

$$f^E(R_c, R_b, R_e, R_f) = EQ$$

$$f^L(R_c, R_b, R_e, R_f) = LQ$$

$$f^{RE}(R_c, R_b, R_e, R_f) = RE$$

$$f^{RF}(R_c, R_b, R_e, R_f) = RF$$

¹ - دادن عبد الغني، مرجع سابق، ص 268.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

$$f^V(R_C, R_f, R_e, R_b) = VE$$

وعليه تكون دوال التمييز كمايلي:

$$ADF(R_C, R_f, R_e, R_b) = \left\{ \begin{array}{l} EQ1 \\ EQ2 \\ EQ3 \\ EQ4 \end{array} \right\} \text{ دالة التمييز من أجل التوازن المالي:}$$

$$ADF(R_C, R_f, R_e, R_b) = \left\{ \begin{array}{l} LQ1 \\ LQ2 \\ LQ3 \\ LQ4 \end{array} \right\} \text{ دالة التمييز من أجل السيولة:}$$

$$ADF(R_C, R_f, R_e, R_b) = \left\{ \begin{array}{l} RE1 \\ RE2 \\ RE3 \\ RE4 \end{array} \right\} \text{ دالة التمييز من أجل المردودية الاقتصادية:}$$

$$ADF(R_C, R_f, R_e, R_b) = \left\{ \begin{array}{l} RF1 \\ RF2 \\ RF3 \\ RF4 \end{array} \right\} \text{ دالة التمييز من أجل المردودية المالية:}$$

$$ADF(R_C, R_f, R_e, R_b) = \left\{ \begin{array}{l} VE1 \\ VE2 \\ VE3 \\ VE4 \end{array} \right\} \text{ دالة التمييز من أجل القيمة:}$$

وعليه يكون التفسير النوعي لمتغيرات الدراسة كمايلي:

المدرجة في سوق الأوراق المالية

MODALITE	التفسير النوعي للتوازن المالي
EQ_1	التوازن المالي للمؤسسة سيئ $BFR < 0$
EQ_2	التوازن المالي للمؤسسة حسن $BFR = 0$
EQ_3	التوازن المالي للمؤسسة مرتفع $BFR > 0$
EQ_4	التوازن المالي للمؤسسة ممتاز $BFR > 0$

MODALITE	التفسير النوعي للسيولة
LQ_1	سيولة المؤسسة سيئة $TR < BFR$
LQ_2	سيولة المؤسسة حسنة $BFR = TR$
LQ_3	سيولة المؤسسة مرتفعة $TR > BFR$
LQ_4	سيولة المؤسسة ممتازة $TR > BFR$

MODALITE	التفسير النوعي للتوازن المالي
EQ_1	التوازن المالي للمؤسسة سيئ $BFR < 0$
EQ_2	التوازن المالي للمؤسسة حسن $BFR = 0$
EQ_3	التوازن المالي للمؤسسة مرتفع $BFR > 0$
EQ_4	التوازن المالي للمؤسسة ممتاز $BFR > 0$

MODALITE	التفسير النوعي للمردودية
RE_1	مردودية المؤسسة سيئة
RE_2	مردودية المؤسسة حسنة
RE_3	مردودية المؤسسة مرتفعة
RE_4	مردودية المؤسسة ممتازة

MODALITE	التفسير النوعي لقيمة المؤسسة
V_1	قيمة المؤسسة سيئة
V_2	قيمة المؤسسة حسنة
V_3	قيمة المؤسسة مرتفعة
V_4	قيمة المؤسسة ممتازة

المدرجة في سوق الأوراق المالية

2- الهدف من اختيار المؤشرات :

- معرفة المؤشرات ذات التأثير السلبي والإيجابي؛
- تصنيف المؤشرات حسب درجة تجانسها وتأثيرها.

❖ التوازن المالي:

- ندرس تأثير المؤشرات المحاسبية على التوازن المالي للمؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير

$$\text{المؤشر المحاسبي} \quad \partial f^{EQ} = \frac{\partial f^{EQ}}{\partial Rc} \dots\dots\dots (1-1)$$

- ندرس تأثير المؤشرات الاقتصادية على التوازن المالي للمؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير

$$\text{المؤشر الاقتصادي} \quad \partial f^{EQ} = \frac{\partial f^{EQ}}{\partial R_E} \dots\dots\dots (2-1)$$

- ندرس تأثير المؤشرات المالية على التوازن المالي للمؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر

$$\text{المالي} \quad \partial f^{EQ} = \frac{\partial f^{EQ}}{\partial Rf}$$

- ندرس تأثير المؤشرات السوقية على التوازن المالي للمؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر

$$\text{السوقي} \quad \partial f^{EQ} = \frac{\partial f^{EQ}}{\partial Rb}$$

❖ السيولة :

- ندرس تأثير المؤشرات المحاسبية على سيولة المؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر

$$\text{المحاسبي} \quad \partial f^{LQ} = \frac{\partial f^{LQ}}{\partial Rc} \dots\dots\dots (1-2)$$

- ندرس تأثير المؤشرات الاقتصادية على سيولة المؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر

$$\text{الاقتصادي} \quad \partial f^{LQ} = \frac{\partial f^{LQ}}{\partial R_E} \dots\dots\dots (2-2)$$

- ندرس تأثير المؤشرات المالية على سيولة المؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر المالي

$$\partial f^{LQ} = \frac{\partial f^{LQ}}{\partial Rf}$$

- ندرس تأثير المؤشرات السوقية على سيولة المؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر السوقي

$$\partial f^{LQ} = \frac{\partial f^{LQ}}{\partial Rb}$$

المدرجة في سوق الأوراق المالية

❖ المردودية الاقتصادية :

- ندرس تأثير المؤشرات المحاسبية على مردودية المؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر

$$\text{المحاسبي} \quad \partial f^{RE} = \frac{\partial f^{RE}}{\partial R_C} \dots\dots\dots (1-3)$$

- ندرس تأثير المؤشرات الاقتصادية على مردودية المؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر

$$\text{الاقتصادي} \quad \partial f^{RE} = \frac{\partial f^{RE}}{\partial R_E} \dots\dots\dots (2-3)$$

- ندرس تأثير المؤشرات المالية على مردودية المؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر المالي

$$\partial f^{RE} = \frac{\partial f^{RE}}{\partial R_f}$$

- ندرس تأثير المؤشرات السوقية على مردودية المؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر

$$\text{السوقي} \quad \partial f^{RE} = \frac{\partial f^{RE}}{\partial R_b}$$

❖ القيمة

- ندرس تأثير المؤشرات المحاسبية على قيمة المؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر

$$\text{المحاسبي} \quad \partial f^V = \frac{\partial f^V}{\partial R_C} \dots\dots\dots (1-4)$$

- ندرس تأثير المؤشرات الاقتصادية على قيمة المؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر

$$\text{الاقتصادي} \quad \partial f^V = \frac{\partial f^V}{\partial R_E} \dots\dots\dots (2-4)$$

- ندرس تأثير المؤشرات المالية على قيمة المؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر المالي

$$\partial f^V = \frac{\partial f^V}{\partial R_f}$$

- ندرس تأثير المؤشرات السوقية على قيمة المؤسسة بالاشتقاق الجزئي من أجل متغير المؤشر السوقي

$$\partial f^V = \frac{\partial f^V}{\partial R_b}$$

II- تقديم طريقة التحليل العاملي التمييزي Analyse Factorielle Discriminante :

ترجع فكرة التحليل التمييزي إلى العالم الانجليزي "Pearson" في العشرينات من القرن الماضي، وطور الفكرة العالم Fisher في الثلاثينات من خلال ترجمة المسافة بين المجموعات إلى صورة خطية مركبة يستفاد منها في عملية التمييز، ولهذا يسمى التحليل التمييزي في بعض الأدبيات بالتحليل التمييزي لفيشر.¹

1- تعريف التحليل العاملي التمييزي:

وهو عبارة عن مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات أو البيانات المتعلقة بظاهرة معينة.² كما يعمل التحليل التمييزي على إيجاد العلاقة التبادلية بين المتغيرات المستقلة المختلفة إضافة إلى تقليل درجة التداخل بين المجموعات إلى أدنى درجة ممكنة أو تعظيم درجة التباعد بينهما.³ تهدف التحليل التمييزي فيما يلي:⁴

- ❖ ترتيب المشاهدات في أصناف متميزة، فيما بينها ويتجانس كل صنف بمفرده من حيث المحتوى؛
- ❖ قياس جودة تمايز الأصناف ؛
- وعلى هذا الأساس يقوم أسلوب التحليل بتعريف متغيرات جديدة، في الواقع هي توليفة خطية من المتغيرات الأصلية (المؤشرات المالية) والتي تتميز بـ:
- ❖ تقارب بأكبر قدر ممكن داخل الصنف، مما يعني قرب المسافة بين مركز ثقل الصنف (المجموعة) والمتغيرات التي يحويها؛
- ❖ تباعد بأكبر قدر ممكن بين الأصناف المتميزة، مما يعني بعد المسافة بين مراكز ثقل الأصناف، دلالة على تمايزها؛

¹ - دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 298.

² - جودة محفوظ، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر، 2008، ص 159.

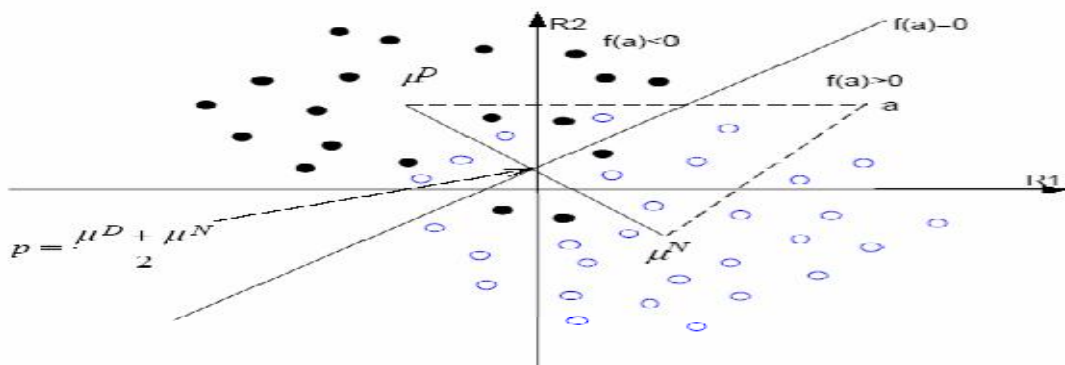
³ - نفس المرجع السابق، ص 117.

⁴ - دادن عبد الغني، مرجع سابق، ص 263.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

ويؤول هذا من حيث الإحصاء إلى تحديد دالة التمييز المبنية على أساس تدنيه التشتت الداخلي وتعظيم التشتت الخارجي. وتستخرج الدالة الأولى بحيث تزداد الفروق على هذه الدالة بين المجموعات، ثم يلي بعد ذلك استخراج دالة ثانية، بحيث تزيد الفروق بين المجموعات بالنسبة لهذه الدالة، شريطة استقلالية الدالة الثانية عن الأولى وهكذا، وتشير الجذور الكامنة (القيم الذاتية) المرتبطة بدوال التمييز، على قدرة الدوال على التمييز بين المجموعات، فكلما زادت قيمة الجذر الكامن كان التمييز أفضل بين الأصناف (المجموعات).

الشكل رقم(4-11) : يوضح قدرة الدالة في فصل المجموعتين



المصدر*: دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، مرجع سابق، ص 264

2- مسلمات التحليل التمييزي¹:

❖ المتغيرات الكمية خاضع للتوزيع الطبيعي $N(1,0)$

❖ تباين وتغاير المتغيرات التابعة في المجتمع ثابتة في جميع المستويات؛

❖ اختيار العينة بشكل عشوائي.

التحليل العملي التمييزي يختص بالإجابة على أربع تساؤلات التالية:

❖ هل هناك فروق دالة بين المجتمعات موضوع الدراسة ؟

❖ ما هي قاعدة التصنيف الجيدة كل مشاهدة إلى احد المجتمعات مع تدنئة تكاليف التصنيف الخاطئ ؟

* - للاطلاع أكثر :

Jean de lagarde INITIATION A L'ANALYSE DES DONNEES, Dunod ,Paris ,1983,P97.

¹ - دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 264.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

- ❖ هل الفئة الجزئية لمتغيرات التمييز تكفي للتصنيف بين المجتمعات ؟
- ❖ كيف تقوم دالة التمييز المقترحة بتصنيف مشاهدة جديدة ؟
- ❖ يقوم التحليل التمييزي على جملة من الفرضيات وهي كالتالي:¹
- ❖ أن المجتمعات الخاضعة للدراسة منفصلة إحصائيا وقابلة للتحديد وان كانت هناك درجات تداخل معينة فيما بينها؛
- ❖ يمكن وصف كل منفردة في كل مجتمع وتحديدتها بمجموعة من المقاييس المستقلة؛
- ❖ تقاس متغيرات التمييز (المتغيرات المستقلة) على أساس ومستوى محدد؛
- ❖ عدم وجود ارتباط بين متغيرات التمييز المستخدمة في النموذج والتي ينجم عنها مشكلة الازدواج الحظي المتعدد؛
- ❖ تتبع متغيرات التمييز توزيعا طبيعيا متعدددا في كل مجتمع من مجتمعات الدراسة؛
- ❖ تكون مصفوفة التباين المشترك (التغاير) لمجتمعات الدراسة غير متساوية، أي أن هذه المجتمعات لها كثافة متطابقة حول أوساطها مع الأخذ بعين الاعتبار التباينات والتغايرات بين كل متغيرين.

3- مبدأ التحليل التمييزي FISHER :

تكتب صيغة FISHER كما يلي :

$$f(x) = (m_N - m_p)w^{-1}(x - \frac{m_N + m_p}{2})$$

N صنف المؤسسات العسيرة (المؤسسات ذات الأداء المالي المتوسط أو الضعيف)؛

D صنف المؤسسات السليمة (المؤسسات ذات الأداء المالي الجيد أو الممتاز) ؛

حيث أن قيمة Score الخاصة بالمؤسسة ممثلة بالمتغيرة X ؛

m_N متوسط (مركز ثقل) صنف المؤسسات ذات الأداء المالي المتوسط أو الضعيف ؛

m_p متوسط (مركز ثقل) صنف المؤسسة ذات الأداء المالي الجيد أو الممتاز ؛

W مصفوفة التباين وتماثل التباين الداخلي.

إذا كان $f(x) > s$ فإن المؤسسة تصنف ضمن المجموعة N أو انها ضمن المجموعة D حيث تحدد

قيمة الذروة S بالنموذج.

¹- دادن عبد الوهاب، مرجع سابق ، ص299.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

ويمكن كتابة الدالة بمجموعة المؤشرات المالية والمحاسبية على النحو التالي:

$$f(x) = a_1(x_1 - p_1) + a_2(x_2 - p_2) + \dots + a_k(x_k - p_k)$$

حيث أن x هو خاصية المتغير x_i ذات المركبة $i^{ème}$ و a_i هي المركبة $i^{ème}$ لشعاع معاملات الدالة

$$a = (m_N - m_p)w^{-1}$$

p_i هي المركبة $i^{ème}$ للشعاع حيث $p = \frac{m_N + m_p}{2}$ يدعى بنقطة المحور $ai(xi-pi)$ هي مساهمة

المتغيرة i في دالة score¹.

المبحث الثالث: اختبار التميز في الأداء المالي للمؤسسات باستخدام طريقة التحليل التمييزي

تعتمد طريقة التحليل التمييزي AFD على تصنيف المشاهدات لاستخراج و تقدير دوال التمييز بين المجموعات التي يمكن من خلالها تقدير انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الاداء المالي لعينة الدراسة انطلاقا من مجموعة الخصائص التي تتميز بها مجموعات التصنيف ، وقد تم تقسيم هذا البيانات بناء على معيار تطبيق النظام المحاسبي حيث أعتبرت سنة 2010 سنة الأساس الذي تم فيه بين التمييز بين بيانات الدراسة (الميزانيات) وعليه تم تحديد المجموعتين كمايلي:

الجدول رقم (4-5) : يوضح تصنيف و تسمية المجموعات

المجموعة	الرمز	الرقم المعطى في التصنيف (DS)
المجموعة الاولى تضم مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات قبل تطبيق (SCF)	NB1....n	1
المجموعة الثانية تضم مؤشرات الأداء المالي الميزانيات بعد تطبيق (SCF)	NA1....n	2

حيث يرمز الحرف B الى الكلمة BEFORT أي قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي ، و الحرف A فيرمز لكلمة AFTER و تعني بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي. و لتحليل وضعية المؤسسات موضوع الدراسة سيتم الاعتماد ببرنامج الاحصائي SPSS نسخة 23 و هذا لإجراء بعض الاختبارات الإحصائية.

¹ - ونشير أن مبدأ scoring الذي ينحدر من طريقة AFD حسب تجربة البنك الفرنسي هو الأسلوب الأكثر استخداما للحكم على سلامة المركز المالي.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

I- اختبار BOX لتساوي مصفوفات التباين:

يستعمل هذا الاختبار لتبيان ما إذا كانت هنالك فروق إحصائية دالة في مصفوفة التباين المشتركة انطلاقاً من قيمة اللوغاريتم المحدد ، كلما ارتفعت قيمة محدد اللوغاريتم كلما دلت على الاختلاف في مصفوفات التباين (التباينات المشتركة) ، ومن ثم وجود فروق إحصائية بين المجموعات موضوع الدراسة ، أما عمود Rang فيشير الى عدد المتغيرات المنبئة في الدالة.

و استناداً إلى النتائج الواردة في الجدول أدناه ، وبالنظر إلى عمود Rang وجود **6 متغيرات** منبئة فقط من بين **17 متغيرة** مقترحة للدراسة ، وعليه فإن إرتفاع قيمة اللوغاريتم يشير إلى وجود فروق إحصائية دالة بين المجموعتين ، ذلك أن دالة التمييز الحاصلة سوف تحافظ على قوتها الإحصائية لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار البيانات ضعيفة البعد. وهو ما يسمح بإمكانية تمييز الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة.

جدول رقم (4-6) : جدول نتائج اختبار BOX تساوي مصفوفات التباين

Test de Box de l'égalité des matrices de covariance

Déterminants Log

طبيعة الميزانية	Rang	Déterminant Log
مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات قبل تطبيق (SCF)	6	-23,415
مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات بعد تطبيق (SCF)	6	-21,996
Intra-groupes combinés	6	-22,173

Les rangs et logarithmes naturels des déterminants imprimés sont ceux des matrices de covariance du groupe.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

ومن خلال نتائج الجدول رقم (2-3) أدناه يمكن اختبار فرضية تجانس المتغيرات عن طريق اختبار BOX's M، حيث يتم هذا الاختبار باستخدام توزيع F Fisher، فإذا كانت الدلالة أقل من 0.05 ما يشير إلى دلالة هذه الإحصاءات، معنى ذلك أنه يمكن إيجاد قاعدة إحصائية للتمييز بين مجموعات الدراسة، حيث يشير إختلاف مصفوفات التباين إلى إمكانية إختلاف الأداء المالي للمؤسسات قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

Résultats du test

Test de Box	19,517
F	Approx. ,784
ddl1	21
ddl2	6024,583
Sig.	,743

Teste l'hypothèse nulle de matrices de covariance à égales populations.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

II- استخلاص المتغيرات المميزة:

بعد أن قمنا بالتعرف في الإختبار السابق على عدد المتغيرات المنبئة و البالغ عددها ستة متغيرات، سنحاول التعرف على طبيعة ونوعية هذه المتغيرات، ومن أجل ذلك سنقوم باستخدام أسلوب التدرج Stepwise Statistique وهو أحد الأساليب المستعملة لقياس قدرة المتغيرات على التمييز بعد إستخراجها و التعرف عليها، وذلك إنطلاقاً من أقل قيمة لإحصاءة Wilks' Lambda، وأكبر قيمة لإحصاءة Fisher و الجدول التالي يبين نتائج أسلوب التدرج.

جداول رقم (4-7) : استخلاص المتغيرات المميزة بإستخدام أسلوب التدرج Stepwise Statistique

Lambda de Wilks

Pas	Nombre de variables	Lambd a	ddl1	ddl2	ddl3	F exact			
						Statistiqu es	ddl1		
1	1	,882	1	1	42	5,634	1		
2	2	,801	2	1	42	5,079	2		
3	3	,724	3	1	42	5,071	3		
4	4	,608	4	1	42	6,289	4		
5	5	,525	5	1	42	6,890	5		
6	6	,461	6	1	42	7,197	6		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

المدرجة في سوق الأوراق المالية

Lambda de Wilks

Pas	F exact	
	ddl2	Sig.
1	42,000	,022
2	41,000	,011
3	40,000	,005
4	39,000	,001
5	38,000	,000
6	37,000	,000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

Variables introduites/éliminées^{a,b,c,d}

Pas	Introduites	Lambda de Wilks					
		Statistiques	ddl1	ddl2	ddl3	F exact	
						Statistiques	ddl1
1	القيمة الدفترية للسهم الواحد	,882	1	1	42,000	5,634	1
2	DPS توزيعات السهم العادي	,801	2	1	42,000	5,079	2
3	(ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	,724	3	1	42,000	5,071	3
4	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	,608	4	1	42,000	6,289	4
5	(نسبة التداول) السيولة العامة	,525	5	1	42,000	6,890	5
6	ربح السهم العادي	,461	6	1	42,000	7,197	6

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

المدرجة في سوق الأوراق المالية

Variables introduites/éliminées^{a,b,c,d}

Pas	Lambda de Wilks	
	F exact	
	ddl2	Sig.
1	42,000	,022
2	41,000	,011
3	40,000	,005
4	39,000	,001
5	38,000	,000
6	37,000	,000

A chaque pas, la variable qui minimise le lambda de Wilks global est introduite.^{a,b,c,d}

- a. Le nombre maximum de pas est 34.
- b. Le F pour introduire partiel minimum est 3.84.
- c. Le F partiel maximum pour éliminer est 2.71.
- d. Seuil du F, tolérance ou VIN insuffisant pour la poursuite du calcul.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

Variables de l'analyse

Pas	Tolérance	F pour éliminer	Lambda de Wilks
1 القيمة الدفترية للسهم الواحد	1,000	5,634	
2 القيمة الدفترية للسهم الواحد	1,000	5,147	,902
DPS توزيعات السهم العادي	1,000	4,108	,882
3 القيمة الدفترية للسهم الواحد	,998	4,841	,812
DPS توزيعات السهم العادي	,570	8,557	,879
% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	,570	4,249	,801
4 القيمة الدفترية للسهم الواحد	,903	7,899	,731
DPS توزيعات السهم العادي	,484	13,721	,822
% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	,499	7,773	,729

المدرجة في سوق الأوراق المالية

	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	,775	7,480	,724
5	القيمة الدفترية للسهم الواحد	,867	9,500	,656
	DPS توزيعات السهم العادي	,425	18,644	,782
	% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	,336	14,264	,721
	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	,700	10,724	,673
	% (نسبة التداول) السيولة العامة	,652	6,041	,608
6	القيمة الدفترية للسهم الواحد	,712	14,201	,639
	DPS توزيعات السهم العادي	,380	23,294	,752
	% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	,260	20,371	,716
	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	,578	15,608	,656
	% (نسبة التداول) السيولة العامة	,639	6,762	,546
	ربح السهم العادي	,656	5,054	,525

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

إعتمادا على النتائج الواردة في الجداول أعلاه، نلاحظ أن هناك 34 خطوة قام البرنامج باستخدامها لإستخراج هذه المتغيرات الستة وهي مرتبة حسب قدرتها على التمييز كمايلي:

- R19 والممثلة في القيمة الدفترية للسهم الواحد ، والتي لديها قدرة كبيرة على التمييز حيث بلغت قيمة F Fisher فيها 5,634، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهو 0.000 .
- R16 والممثلة في توزيعات السهم العادي (DPS) ، والتي لديها قدرة كبيرة على التمييز حيث بلغت قيمة F Fisher فيها 5,079 ، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهو 0.000 .
- R11 والممثلة في معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) ، والتي لديها قدرة كبيرة على التمييز حيث بلغت قيمة F Fisher فيها 5,071 ، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهو 0.000 .
- R 20 والممثلة في نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية ، والتي لديها قدرة كبيرة على التمييز حيث بلغت قيمة F Fisher فيها 6,289 ، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهو 0.000 .

المدرجة في سوق الأوراق المالية

- R2 والممثلة في نسبة التداول (السيولة العامة) ، والتي لديها قدرة كبيرة على التمييز حيث بلغت قيمة F Fisher فيها 6,890 ، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهو 0.000 .
 - R18 والممثلة في ربح السهم العادي ، والتي لديها قدرة كبيرة على التمييز حيث بلغت قيمة F Fisher فيها 7,197 ، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهو 0.000 .
- أما باقي المتغيرات فقد تم استبعادها من النموذج لخروج مستويات دلالة إحصاءاتها F عن مجال القبول .
 وبلغت دلالة الاحصاء Exact F قيمة أقل من 0,05 وهذا يفسر القدرة العالية لهذه المتغيرات على التمييز وهي مجتمعة على التمييز .

III- إستخراج دوال التمييز بين المجموعات:

تبين النتائج الواردة في الجدول أدناه عدد الدوال التمييز، القيم الذاتية، نسبة التباين، ونسبة الارتباط القانوني، وبما أنه لدينا مجموعتان للتصنيف، فانه سوف تنتج لدينا دالة واحدة للتمييز على إعتبار أن عدد دوال التمييز المستخرجة تكون بعدد المجموعات مطروحا منها الواحد، وللحكم على قدرة هذه الدالة على التمييز، لابد من إختبارها إحصائيا .ومن بين الإختبارات نجد إختبار Wilks وفق المعامل λ ، حيث نلاحظ أن الدالة تقابلها قيمة ذاتية 1,167 بنسبة ارتباط قانوني 0,734 وبتشتت قدره % 100. حيث تعكس نسبة ارتباط القانوني لهذه الدالة قوة الارتباط المتغيرات الستة المدرجة في التحليل بهذه الدالة، بينما تشير القيم الذاتية المقابلة لها إلى مقدار التشتت ذات المتغيرات حول المحاور العاملة الممثلة بهذه الدالة.

جدول رقم (4-8) : القيمة الذاتية لدالة التمييز

Valeurs propres

Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	1,167 ^a	100,0	100,0	,734

a. Les 1 premières fonctions discriminantes canoniques ont été utilisées pour l'analyse.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

المدرجة في سوق الأوراق المالية

IV- اختبار دوال التمييز المستخرجة:

ويحدد هذا الاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين المجموعتين في المتغيرات المنبئة والمتمثلة في المؤشرات المالية المعتمدة في هذه الدراسة. في حين بلغت الدلالة Sig 0,000 مما يدل على إن هذا الاختبار دال عند مستوى 0,05، وهو يعبر على وجود فروق بين المجموعتين في المتغيرات ستة المنبئة.

كما يستعمل هذا الاختبار من أجل معرفة جودة التمييز للدالة وذلك من خلال استعمال إحصائية Wilks' Lambda لقياس مقدار التباين غير المفسر، أما اختبار Khi-deux فيدل على جودة التمييز للدالة و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-9): اختبار دوال التمييز المستخرجة

Lambda de Wilks

Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-deux	ddl	Sig.
1	,461	30,161	6	,000

Coefficients des fonctions discriminantes canoniques standardisées

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

تبين نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن أدنى قيمة Wilks' Lambda وصلت إلى قيمة 0.461 بالنسبة للدالة التمييزية الأولى و بقيمة لـ Khi-deux بقيمة 30,161، و بمستوى دلالة 0.000 وهو ما يشير إلى القدرة التمييزية للدالة. حيث كان لها الأثر الكبير في التمييز بين المجموعات حسب خصائص كل مجموعة. فكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما كان لدالة التمييز قوة تفسيرية أكبر للتباين في المتغير التابع.

V- دالة التمييز القانونية المعيارية:

تتكون دالة التمييز من معاملات لكل متغيرة من المتغيرات المنبئة في دراستنا ، إعتمادا على النتائج السابقة، يمكننا المقارنة بين تأثير المؤشرات المالية المستخرجة على النموذج في صياغة دوال يمكن من خلالها تقدير انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة ، والجدول التالي يوضح معاملات دالة التمييز القانونية المعيارية كمايلي:

المدرجة في سوق الأوراق المالية

جدول رقم (4-10) : معاملات دالة التمييز القانونية المعيارية

Coefficients des fonctions discriminantes
canoniques standardisées

	Fonction
	1
% (نسبة التداول) السيولة العامة	,670
% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	-1,593
DPS توزيعات السهم العادي	1,374
ربح السهم العادي	,583
القيمة الدفترية للسهم الواحد	-,850
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	,977

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

وعليه يمكن صياغة دالة التمييز على النحو التالي:

$$z_{SF1} = 0,670 R2 - 1.593 R11 + 1.375 R16 + 0.583 R18 - 0.850 R19 + 0.977 R20$$

-VI إحدائيات مركز ثقل المجموعات:

إعتمادا على النتائج الواردة في الجدول أدناه، نلاحظ أن كل المجموعتين تتمركز في نقاط معينة تدعى بمركز ثقل المجموعات وهي القيم الوسيطة التي تأخذها الدوال التمييزية في مراكز المجموعات، وتقع هذه القيم في إتجاهات مختلفة مثنى مثنى، وتحدد المسافة بين كل قيمتين بمجموعهما. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-11): يبين القيم الوسيطة التي تأخذها الدوال التمييزية في مراكز المجموعات

	Fonction
طبيعة الميزانية	1
(SCF) مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات قبل تطبيق	-1,156
(SCF) مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات بعد تطبيق	,963

Fonctions discriminantes canoniques non standardisées évaluées aux moyennes des groupes

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

المدرجة في سوق الأوراق المالية

VII- المصفوفة الهيكلية:

تقدم هذه المصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المنبئة بدالة التمييز ، كما تفيد هذه الارتباطات في إمكانية إيجاد تفسيرات لكل دالة تمييز، ثم تسمية كل دالة بالمتغيرات المرتبطة بها بشكل أعلى، و الجدول الموالي يبين المصفوفة الهيكلية:

الجدول رقم (4-12): المصفوفة الهيكلية

Matrice de structure

	Fonction
	1
القيمة الدفترية للسهم الواحد	-,339
DPS توزيعات السهم العادي	,305
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	,152
^a % (نسبة التداول الفورية (النقدية	,142
^a % المرودية الاقتصادية	,128
% (نسبة التداول (السيولة العامة	,109
^a % (ROA) معدل العائد على الأصول	,071
^a نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	-,058
^a نسبة توزيع الأرباح	-,049
^a الهامش الصافي لدورة الاستغلال	-,047
^a % (ROI) معدل العائد على الإستثمار	,046
% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	-,045
^a % معدل نتيجة الاستغلال	,040
^a % PBR مضاعف الأموال الخاصة	-,024
^a EPS العائد على السهم	,015
ربح السهم العادي	-,003
^a % المرودية المالية	-,002

المدرجة في سوق الأوراق المالية

Les corrélations intragroupes combinés entre les variables discriminantes et les variables des fonctions canoniques standardisées sont ordonnées par la taille absolue des corrélations à l'intérieur de la fonction.

a. Cette variable n'est pas utilisée dans l'analyse.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

من خلال الجدول يتم تسمية الدوال على أساس ارتباط معاملاتها بأكبر قيمة في الجدول نلاحظ من خلال الجدول بوجود قيم بلون مخالف وهي في الواقع القيم الكبرى بالقيمة المطلقة لمعاملات التصنيف المقابلة لها على مستوى الأسطر، و على أساس المؤشرات المالية ذات القيم الكبرى.

VIII - إستخراج دوال التصنيف

بعد أن تمكنا في الإختبارات السابقة من إستخراج دوال التمييز القانونية والمعيارية، وكذا معاملات الموافقة لكل دالة، سنحاول إستخراج دوال التصنيف (دوال التمييز الخطية لـ Fisher)، حيث تفيد هذه الدوال في إعادة تصنيف أفراد العينة في المجموعتين إعتقادا على القيمة الأكبر بين لمجموعتين لتصنف فيها.

الجدول رقم(4-13): معاملات دوال التمييز الخطية لـ Fisher

Coefficients de la fonction de classement

	طبيعة الميزانية	
	مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات قبل تطبيق (SCF)	مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات بعد تطبيق (SCF)
% (نسبة التداول) (السيولة العامة)	3,786	5,491
% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	-3,215	-5,634
DPS توزيعات السهم العادي	224,247	384,444
ربح السهم العادي	67,737	117,015
القيمة الدفترية للسهم الواحد	14,424	7,453
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	12,440	20,498
(Constante)	-20,645	-25,032

Fonctions discriminantes linéaires de Fisher

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

المدرجة في سوق الأوراق المالية

فحسب الجدول أعلاه تكون دوال التصنيف كمايلي:

- **الدالة الأولى :** و تعني تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة من الميزانيات قبل تطبيق (SCF) :

$$z_SF1 = - 20,645 + 3,786 R2 - 3,215 R11 + 224,247 R16 + 67,737 R18 + 14,424 R19 + 12,440R20$$

- **الدالة الثانية:** و تعني تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة من الميزانيات بعد تطبيق (SCF) :

$$z_SF2 = -25,032 + 5,491 R2 - 5,634 R11 + 384,444 R16 + 117,015 R18 + 7,453 R19 + 20,498 R20$$

-IX نتائج التصنيف:

بعد أن قمنا باستخراج دوال التصنيف تبقى إشكالية توافق التصنيف الفعلي مع لتصنيف المقترح، ومن أجل ذلك نقوم بقياس جودة تنبؤ بعضوية المتغيرة إلى المجموعة باستخدام التحليل التمييزي، و إستنادا إلى النتائج الواردة في الجدول أدناه، و بالنظر إلى معاملات القطر الرئيسي وحساب عدد المفردات التي تم تصنيفها بشكل صحيح من خلال نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم(4-14): نتائج التصنيف Résultats du classement

Résultats du classement^a

		Appartenance au groupe prévu		Total
		مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات قبل تطبيق (SCF)	مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات بعد تطبيق (SCF)	
Original	Effectif	مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات قبل تطبيق (SCF)	2	20
		مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات بعد تطبيق (SCF)	20	24
	%	مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات قبل تطبيق (SCF)	10,0	100,0
		مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات بعد تطبيق (SCF)	83,3	100,0

a. 86,4% des observations originales sont classées correctement.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

إستنادا إلى المتغيرات المعتمدة في التحليل والتي نعتقد انها مفسرة لتقييم للأداء المالي للشركات المدرجة ، نجد أن جودة التصنيف الإجمالية بلغت 86.4%، وهي نسبة مقبولة لإعتماد دوال التمييز المستخرجة كقاعدة إحصائية للتمييز بين الأداء المالي للميزانيات المستخدمة ، ويتبين من عناصر القطر الرئيسي أن الحالات المصنفة تصنيفا صحيحا .

المدرجة في سوق الأوراق المالية

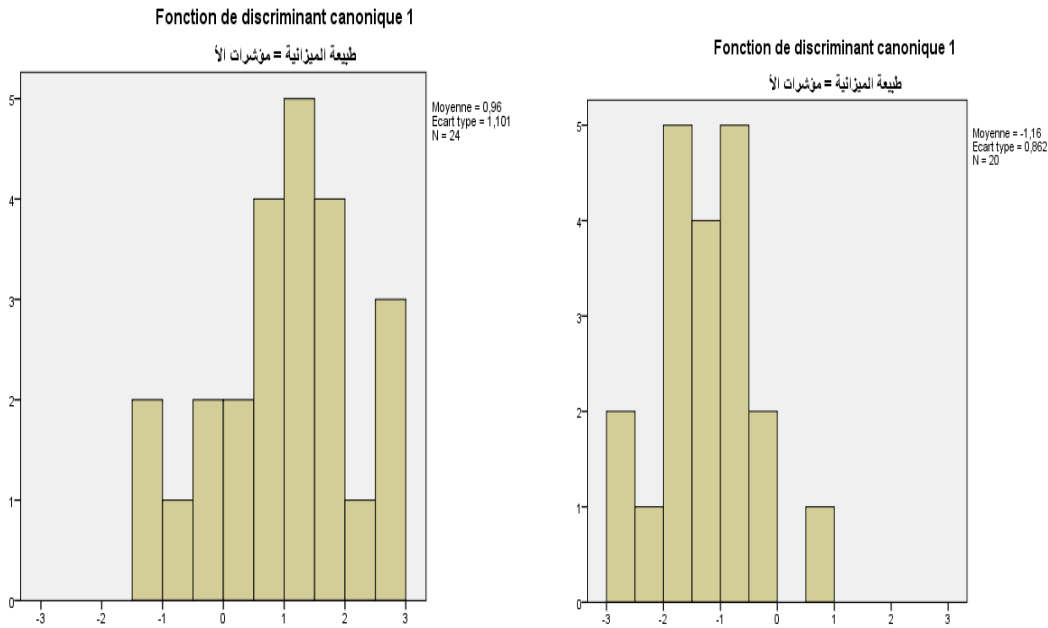
وعليه:

↪ 90.00% من الميزانيات المجموعة الأولى و البالغ عددها 18 ميزانية من أصل 20 ميزانية مصنفة بشكل جيد والباقي أعيد تصنيفها في المجموعة الثانية، و يعود السبب أن بعض مفردات المجموعة الأولى تحمل بعض خصائص المجموعات الثانية.

↪ 83,3% من الميزانيات المجموعة الأولى و البالغ عددها 20 ميزانية من أصل 24 ميزانية مصنفة بشكل جيد والباقي أعيد تصنيفها في المجموعة الأولى، و يعود السبب أن بعض مفردات المجموعة الأولى تحمل بعض خصائص المجموعات الثانية.

و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-12) : رسم بياني لكل مجموعة



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

المدرجة في سوق الأوراق المالية

المبحث الرابع: تحليل الأداء المالي باستخدام طريقة المحاور العاملة الأساسية (Principal Axis Factoring)

بعد إمكانية التمييز بين مجموعة الميزانيات للشركات محل الدراسة انطلاقاً من المؤشرات المالية حسب خصائص كل مجموعة باستخدام أسلوب التحليل التمييزي، نأتي إلى الخطوة الموالية وهي محاولة الكشف عن العوامل الخفية المتحركة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي والتحليل انطلاقاً من المتغيرات المقترحة، ونستخدم لهذا الغرض طريقة المحاور العاملة الأساسية.

I- تقديم طريقة التحليل العاملي:

تعود فكرة التحليل العاملي إلى العالم البريطاني Spearman في أوائل القرن العشرين، وطورت هذه الفكرة عن طريق إسهامات العديد من العلماء. فيعتمد جوهر هذا التحليل على تقليص عدد المتغيرات بحثاً عن بناء أكثر شمولية في تفسير الظاهرة محل الدراسة، إذ يمكن اختصار عدد كبير من المتغيرات المقترحة في دراسة ما إلى عدد أقل من المتغيرات المفسرة والممثلة لكافة المتغيرات.

II- تطبيق طريقة المحاور الأساسية على عينة الدراسة:

اعتماداً على نفس المعطيات القاعدية المستعملة في التحليل التمييزي، نستخدم طريقة التحليل العاملي وتحديدًا طريقة المحاور الأساسية لهدف الكشف على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) يساهم في تحسين تقييم الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي و بالخص مؤسسات محل الدراسة، ونحاول الاجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو الحد الأدنى من العوامل المفسرة للتباين المشترك بين متغيرات الدراسة ؟
- هل يمكن تصنيف متغيرات الدراسة في مجموعات جزئية متجانسة ؟
- إذا تحقق الأمر كذلك، ما هي المعاني التي تتضمنها هذه المجموعات؟

ننطلق في تفسير نتائج هذا التحليل من استخراج مصفوفة الارتباط، تمهيدا لحساب التباينات المشتركة والقيم الذاتية وارتباط المتغيرات بالعوامل المفسرة للظاهرة موضوع الدراسة والتحليل. ولهذا تم إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (4-15): مصفوفة معاملات الارتباط لـ Pearson (a)

Matrice de corrélation^a

	نسبة التداول (السيولة العامة) %	نسبة التداول الفورية (النقدية) %	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	الهامش الصافي لدورة الاستغلال	المردودية الاقتصادية %	المردودية المالية %	معدل نتيجة الاستغلال %	معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) %	معدل العائد على الأصول (ROA) %	معدل العائد على الاستثمار (ROI) %	مضاعف الأموال الخاصة % PBR	العائد على السهم EPS	توزيعات السهم العادي DPS	نسبة توزيع الأرباح	ربح السهم العادي	القيمة الدفترية للسهم الواحد	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	
Corrélation	نسبة التداول (السيولة العامة) %	1	0,354	0,54	0,448	0,172	0,547	0,206	0,465	-0,094	0,077	0,011	-0,144	0,177	-0,129	0,211	0,026	-0,054
	نسبة التداول الفورية (النقدية) %	0,354	1	0,122	-0,131	-0,331	-0,111	0,066	-0,126	0,427	-0,395	-0,102	0,221	-0,318	0,418	-0,193	-0,105	0,142
	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	0,54	0,122	1	0,671	0,353	0,828	0,436	0,839	-0,373	0,401	0,087	-0,159	0,441	-0,249	0,231	-0,081	0,073
	الهامش الصافي لدورة الاستغلال	0,448	-0,131	0,671	1	0,64	0,747	0,455	0,793	-0,414	0,642	-0,201	-0,241	0,593	-0,433	0,264	0,071	-0,055
	المردودية الاقتصادية %	0,172	-0,331	0,353	0,64	1	0,403	0,419	0,501	-0,362	0,83	-0,043	-0,122	0,783	-0,46	0,175	0,024	-0,222
	المردودية المالية %	0,547	-0,111	0,828	0,747	0,403	1	0,417	0,949	-0,589	0,548	-0,016	-0,194	0,525	-0,368	0,366	0,052	0,11
	معدل نتيجة الاستغلال %	0,206	0,066	0,436	0,455	0,419	0,417	1	0,523	-0,147	0,315	-0,187	-0,09	0,446	-0,271	0,109	-0,088	-0,045
	معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) %	0,465	-0,126	0,839	0,793	0,501	0,949	0,523	1	-0,565	0,58	-0,054	-0,207	0,606	-0,384	0,349	0,004	0,107
	معدل العائد على الأصول (ROA) %	-0,094	0,427	-0,373	-0,414	-0,362	-0,589	-0,147	-0,565	1	-0,356	-0,033	-0,029	-0,372	0,13	-0,199	-0,147	-0,06
	معدل العائد على الاستثمار (ROI) %	0,077	-0,395	0,401	0,642	0,83	0,548	0,315	0,58	-0,356	1	-0,023	-0,226	0,731	-0,559	0,173	0,123	-0,121
	مضاعف الأموال الخاصة % PBR	0,011	-0,102	0,087	-0,201	-0,043	-0,016	-0,187	-0,054	-0,033	-0,023	1	0,162	-0,011	0,067	-0,053	-0,183	-0,065
	العائد على السهم EPS	-0,144	0,221	-0,159	-0,241	-0,122	-0,194	-0,09	-0,207	-0,029	-0,226	0,162	1	-0,217	0,782	0,177	-0,041	-0,068
	توزيعات السهم العادي DPS	0,177	-0,318	0,441	0,593	0,783	0,525	0,446	0,606	-0,372	0,731	-0,011	-0,217	1	-0,628	0,133	-0,089	-0,133
	نسبة توزيع الأرباح	-0,129	0,418	-0,249	-0,433	-0,46	-0,368	-0,271	-0,384	0,13	-0,559	0,067	0,782	-0,628	1	0,077	0,023	0,133
	ربح السهم العادي	0,211	-0,193	0,231	0,264	0,175	0,366	0,109	0,349	-0,199	0,173	-0,053	0,177	0,133	0,077	1	0,241	-0,152
	القيمة الدفترية للسهم الواحد	0,026	-0,105	-0,081	0,071	0,024	0,052	-0,088	0,004	-0,147	0,123	-0,183	-0,041	-0,089	0,023	0,241	1	0,195
	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	-0,054	0,142	0,073	-0,055	-0,222	0,11	-0,045	0,107	-0,06	-0,121	-0,065	-0,068	-0,133	0,133	-0,152	0,195	1
Signification (unilatéral)	نسبة التداول (السيولة العامة) %		0,009	0	0,001	0,132	0	0,09	0,001	0,272	0,309	0,472	0,175	0,125	0,202	0,085	0,433	0,363
	نسبة التداول الفورية (النقدية) %	0,009		0,216	0,199	0,014	0,236	0,334	0,207	0,002	0,004	0,255	0,075	0,018	0,002	0,104	0,249	0,179
	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	0	0,216		0	0,009	0	0,002	0	0,006	0,004	0,287	0,151	0,001	0,052	0,066	0,3	0,319

الفصل التطبيقي إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية

الهامش الصافي لدورة الاستغلال	0,001	0,199	0	0	0	0,001	0	0,003	0	0,096	0,058	0	0,002	0,041	0,323	0,362
المردودية الاقتصادية %	0,132	0,014	0,009	0	0,003	0,002	0	0,008	0	0,392	0,214	0	0,001	0,127	0,44	0,074
المردودية المالية %	0	0,236	0	0	0,003	0,002	0	0	0	0,459	0,104	0	0,007	0,007	0,37	0,238
معدل نتيجة الاستغلال %	0,09	0,334	0,002	0,001	0,002	0,002	0	0,17	0,019	0,113	0,28	0,001	0,037	0,241	0,285	0,385
معدل العائد على حقوق المساهمين % (ROE)	0,001	0,207	0	0	0	0	0	0	0	0,363	0,089	0	0,005	0,01	0,491	0,245
معدل العائد على الأصول (ROA) %	0,272	0,002	0,006	0,003	0,008	0	0,17	0	0,009	0,416	0,426	0,006	0,201	0,097	0,17	0,35
معدل العائد على الإستثمار (ROI) %	0,309	0,004	0,004	0	0	0	0,019	0	0,009	0,44	0,07	0	0	0,131	0,214	0,216
مضاعف الأموال الخاصة PBR %	0,472	0,255	0,287	0,096	0,392	0,459	0,113	0,363	0,416	0,44	0,147	0,473	0,333	0,366	0,117	0,337
العائد على السهم EPS	0,175	0,075	0,151	0,058	0,214	0,104	0,28	0,089	0,426	0,07	0,147	0,078	0	0,126	0,395	0,331
توزيعات السهم العادي DPS	0,125	0,018	0,001	0	0	0	0,001	0	0,006	0	0,473	0,078	0	0,194	0,282	0,195
نسبة توزيع الأرباح	0,202	0,002	0,052	0,002	0,001	0,007	0,037	0,005	0,201	0	0,333	0	0	0,31	0,442	0,195
ربح السهم العادي	0,085	0,104	0,066	0,041	0,127	0,007	0,241	0,01	0,097	0,131	0,366	0,126	0,194	0,31	0,058	0,162
القيمة الدفترية للسهم الواحد	0,433	0,249	0,3	0,323	0,44	0,37	0,285	0,491	0,17	0,214	0,117	0,395	0,282	0,442	0,058	0,102
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	0,363	0,179	0,319	0,362	0,074	0,238	0,385	0,245	0,35	0,216	0,337	0,331	0,195	0,195	0,162	0,102

a. Déterminant = 4,99E-007

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

من أهم افتراضات هذا التحليل اختلاف القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط¹⁸ عن الصفر، وهو محقق في المصفوفة أعلاه، مما يدل على سلامة معطيات ونتائج التحليل.

¹⁸ - وهو ما نسميه بمعامل التحديد، وهو عبارة عن حاصل جداء كل القيم الذاتية.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

ندرج الجدول التالي لعرض نتائج اختبارين أساسيين في هذا التحليل وهما: اختبار Kaiser-Meyer-

Olkin (K-M-O) لمدى كفاية العينة واختبار Bartlett لمدى وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة .

الجدول رقم (4-16): نتائج اختبار KMO و Bartlett

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,681
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	529,657
	ddl	136
	Signification	,000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

يبين هذا الجدول نتائج اختبار KMO وهو يشير إلى مدى تحقق إحدى فرضيات هذا التحليل وهي

تجاوز قيمة لنسبة 68 % وهذا ما يبدوا محققا حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 0,681 ، مما يدل على كفاية

العينة موضوع الدراسة والتحليل. كما تظهر نتيجة اختبار Bartlett دالة، ويعد هذا مؤشرا لاختلاف مصفوفة

الارتباط عن مصفوفة الوحدة، بمعنى أنه توجد تباينا مشتركة بين متغيرات الدراسة تشكل مجموعة من العوامل

الخفية، وهو ما نسعى إلى الكشف عنه.

نحصل نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال قيم من مصفوفة معاملات الارتباط الصورية

Matrices anti-images وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-17): مصفوفة المعاملات الصورية Matrices anti-images

Matrices anti-images

	نسبة التداول (السوية العامة) %	نسبة التداول الفورية (النقدية) %	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	الهامش الصافي لدورة الاستغلال	المردودية الاقتصادية %	المردودية المالية %	معدل نتيجة الاستغلال %	معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) %	معدل العائد على الأصول (ROA) %	معدل العائد على الإستثمار (ROI) %	مضاعف الأموال الخاصة PBR %	السهم
Covariance anti-image	نسبة التداول (السوية العامة) %	نسبة التداول الفورية (النقدية) %	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	الهامش الصافي لدورة الاستغلال	المردودية الاقتصادية %	المردودية المالية %	معدل نتيجة الاستغلال %	معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) %	معدل العائد على الأصول (ROA) %	معدل العائد على الإستثمار (ROI) %	مضاعف الأموال الخاصة PBR %	السهم
	0,275	-0,115	0,028	-0,025	-0,087	-0,06	0,069	0,031	-0,088	0,103	-0,077	0,044
	نسبة التداول الفورية (النقدية) %	0,329	-0,066	0,01	0,024	0,003	-0,07	0,004	-0,112	-0,006	0,115	-0,00
	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	-0,066	0,189	-0,022	-0,02	-0,022	0,004	-0,02	-0,039	0,024	-0,119	0,035
	الهامش الصافي لدورة الاستغلال	0,01	-0,022	0,234	-0,043	-0,003	0,029	-0,026	-0,023	-0,001	0,122	-0,01
	المردودية الاقتصادية %	0,024	-0,02	-0,043	0,112	0,035	-0,068	-0,011	0,073	-0,088	0,005	-0,00
	المردودية المالية %	0,003	-0,022	-0,003	0,035	0,037	8,36E-05	-0,029	0,052	-0,037	0,01	-0,02
	معدل نتيجة الاستغلال %	-0,07	0,004	0,029	-0,068	8,36E-05	0,52	-0,044	-0,069	0,067	0,09	-0,04
	معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) %	0,004	-0,02	-0,026	-0,011	-0,029	-0,044	0,048	-0,005	0,011	0,001	0,024
	معدل العائد على الأصول (ROA) %	-0,112	-0,039	-0,023	0,073	0,052	-0,069	-0,005	0,302	-0,084	0,001	-0,01
	معدل العائد على الإستثمار (ROI) %	-0,006	0,024	-0,001	-0,088	-0,037	0,067	0,011	-0,084	0,122	-0,024	0
	مضاعف الأموال الخاصة PBR %	0,115	-0,119	0,122	0,005	0,01	0,09	0,001	0,001	-0,024	0,688	-0,08
	العائد على السهم EPS	-0,007	0,035	-0,011	-0,004	-0,023	-0,049	0,024	-0,013	0	-0,08	0,193
	توزيعات السهم العادي DPS	-0,026	-0,007	0,029	-0,05	0,011	0,016	-0,024	0,021	0,001	0,016	-0,08
	نسبة توزيع الأرباح	-0,051	-0,022	0,012	-0,008	0,018	0,042	-0,017	0,042	0,008	0,027	-0,12
	ربح السهم العادي	0,138	0,033	0,033	-0,039	-0,033	0,042	-0,014	-0,149	0,053	0,051	-0,01
	القيمة الدفترية للسهم الواحد	-0,008	0,004	-0,035	0,041	0,018	-0,036	0,017	0,124	-0,087	0,088	0,008
	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	-0,031	0,049	0,042	-0,012	-0,029	0,054	-0,018	-0,071	0,041	-0,016	0,089
Corrélation anti-image	نسبة التداول (السوية العامة) %	-0,384	0,12	-0,097	-0,498	-0,592	0,183	0,267	-0,305	0,561	-0,177	0,192
	نسبة التداول الفورية (النقدية) %	,617 ^a	-0,263	0,037	0,126	0,031	-0,168	0,035	-0,354	-0,03	0,243	-0,02
	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	-0,263	,867 ^a	-0,106	-0,136	-0,266	0,014	-0,214	-0,163	0,158	-0,33	0,183

الفصل التطبيقي

انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية

الهامش الصافي لدورة الاستغلال	-0,097	0,037	-0,106	,923 ^a	-0,266	-0,029	0,084	-0,245	-0,085	-0,006	0,305	-0,05
المردودية الاقتصادية %	-0,498	0,126	-0,136	-0,266	,645 ^a	0,543	-0,283	-0,149	0,396	-0,754	0,016	-0,02
المردودية المالية %	-0,592	0,031	-0,266	-0,029	0,543	,669 ^a	0,001	-0,678	0,495	-0,544	0,063	-0,27
معدل نتيجة الاستغلال %	0,183	-0,168	0,014	0,084	-0,283	0,001	,782 ^a	-0,279	-0,173	0,266	0,151	-0,15
معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) %	0,267	0,035	-0,214	-0,245	-0,149	-0,678	-0,279	,819 ^a	-0,04	0,144	0,005	0,244
معدل العائد على الأصول (ROA) %	-0,305	-0,354	-0,163	-0,085	0,396	0,495	-0,173	-0,04	,585 ^a	-0,437	0,002	-0,05
معدل العائد على الاستثمار (ROI) %	0,561	-0,03	0,158	-0,006	-0,754	-0,544	0,266	0,144	-0,437	,662 ^a	-0,083	-0,00
مضاعف الأموال الخاصة PBR %	-0,177	0,243	-0,33	0,305	0,016	0,063	0,151	0,005	0,002	-0,083	,295 ^a	-0,21
معدل العائد على السهم EPS	0,192	-0,028	0,183	-0,051	-0,028	-0,273	-0,154	0,244	-0,052	-0,002	-0,219	,456 ^a
توزيعات السهم العادي DPS	-0,002	-0,105	-0,036	0,139	-0,348	0,127	0,052	-0,249	0,088	0,008	0,046	-0,44
نسبة توزيع الأرباح	-0,058	-0,269	-0,152	0,073	-0,071	0,285	0,175	-0,229	0,235	0,068	0,101	-0,82
ربح السهم العادي	0,027	0,33	0,104	0,094	-0,161	-0,234	0,081	-0,09	-0,375	0,208	0,085	-0,03
القيمة الدفترية للسهم الواحد	-0,195	-0,017	0,011	-0,088	0,15	0,113	-0,061	0,092	0,275	-0,303	0,129	0,021
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	0,249	-0,068	0,139	0,108	-0,043	-0,19	0,093	-0,101	-0,161	0,146	-0,024	0,252

a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

تفيد هذه المصفوفة في التحقق من فرضية كفاية العينة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وإذا تتبعنا الأرقام في القطر الرئيسي لمصفوفة المعاملات الصورية نجد أن 75 % من المتغيرات ذات معامل (a) المؤشر عليها بالحرف ارتباط صوري يساوي أو يفوق 0.50 ، مما يدل على استيفاء هذه النسبة من المتغيرات لفرضية كفاية العينة لكل متغير. كما سبق الذكر، تحاول هذه الطريقة إيجاد حد أدنى من المتغيرات يمثل كافة المتغيرات الأولية المقترحة، والسؤال المطروح، ما مدى جودة التمثيل لهذه المتغيرات ؟

المدرجة في سوق الأوراق المالية

يبين الجدول الآتي جودة تمثيل المتغيرات انطلاقاً من معاملات الارتباط المتعدد وكذا مقدار التباينات المشتركة بين المتغيرات.

الجدول رقم (4-18): جودة تمثيل المتغيرات

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
% (نسبة التداول) السيولة العامة	1,000	,787
% (نسبة التداول الفورية) النقدية	1,000	,826
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	1,000	,851
الهامش الصافي لدورة الاستغلال	1,000	,790
% المردودية الاقتصادية	1,000	,814
% المردودية المالية	1,000	,933
% معدل نتيجة الاستغلال	1,000	,635
% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	1,000	,934
% (ROA) معدل العائد على الأصول	1,000	,703
% (ROI) معدل العائد على الإستثمار	1,000	,780
% PBR مضاعف الأموال الخاصة	1,000	,771
EPS العائد على السهم	1,000	,922
DPS توزيعات السهم العادي	1,000	,798
نسبة توزيع الأرباح	1,000	,932
ربح السهم العادي	1,000	,733
القيمة الدفترية للسهم الواحد	1,000	,699
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	1,000	,818

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

يشير العمود الأول في هذا الجدول Initiales إلى مربع قيمة الارتباط المتعدد بين المتغير من جهة وبقيّة المتغيرات من جهة أخرى ، بينما يبين العمود الثاني Extraction حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة .وعليه تبدوا متغيرات الدراسة ذات جودة عالية للتمثيل.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

-III استخراج القيم الذاتية:

ينطلق التحليل حسب هذه الطريقة من البحث عن القيم الذاتية والنسب المرتبطة بالمحاور العاملة الأساسية، حيث تشير القيمة الذاتية إلى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي. ولهذا الغرض ندرج الجدول الآتي والذي يبين القيم الذاتية ونسب التشتت.

الجدول رقم (4-19): القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملة

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements					
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance				
1	6,192	36,423	36,423	6,192	36,423				
2	2,196	12,917	49,340	2,196	12,917				
3	1,655	9,737	59,077	1,655	9,737				
4	1,436	8,445	67,522	1,436	8,445				
5	1,216	7,151	74,673	1,216	7,151				
6	1,032	6,072	80,745	1,032	6,072				
7	,776	4,565	85,310						
8	,626	3,680	88,989						
9	,525	3,091	92,080						
10	,380	2,236	94,315						
11	,278	1,634	95,950						
12	,201	1,182	97,132						
13	,188	1,107	98,238						
14	,154	,909	99,147						
15	,073	,428	99,575						
16	,051	,301	99,877						
17	,021	,123	100,000						

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

المدرجة في سوق الأوراق المالية

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي، حيث تم تحديد ستة (6) عوامل أساسية، بناء على أحد الاتجاهات المتعلقة بقيمة الارتباط الذي ينبغي أخذها بعين الاعتبار وهي:¹⁹

❖ **الاتجاه الأول:** وهو الأكثر شيوعاً ويتمثل في قبول الارتباط إذا تجاوز 0.3 ؛

❖ **الاتجاه الثاني:** وهو اتجاه متحفظ يوصي به Ford et al حيث يتم إهمال أي ارتباط يقل عن 0.4 باعتبارها ارتباطات ضعيفة؛

❖ **الاتجاه الثالث:** يقوم على صيغة رياضية قدمها كل من Norman & Streiner شريطة أن لا يقل حجم العينة عن 100 وهي كالتالي:

$$Min_{loading} = \frac{5.152}{\sqrt{N - 2}}$$

و يتكون جدول القيم الذاتية من ثلاثة أقسام، يتمثل القسم الأول في التقديرات الأولية القائمة على أساس طريقة التحليل إلى مركبات أساسية. ويختلف القسم الثاني عن الأول في كونه ناتج عن استخدام طريقة المحاور الأساسية. ونظراً لاستخدمنا لهذه الأخيرة في التحليل، فإن اهتمامنا سينصب على القسمين الثاني والثالث، حيث يتمثل القسم الثالث، في القيم الذاتية بعد عملية تدوير المحاور²⁰ ، على عكس قيم القسم الثاني.

يتبين أن المحاور العاملية المأخوذة، وعددها ستة، تفسر % 80,745 من الظاهرة محل الدراسة، وهي نسبة عالية ومقبولة لأخذ هذه المحاور كعوامل مفسرة للكشف على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) يساهم في تحسين تقييم الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي، فنلاحظ أن النسب الإجمالية للتباين المفسر قبل عملية التدوير مساوية لتلك المحسوبة بعد عملية التدوير، ولا يكمن الاختلاف إلا في توزيع تلك النسب على العوامل الستة المستخرجة.

¹⁹ - داندن ص 329.

²⁰ - تهدف عملية التدوير إلى تحويل مصفوفة الارتباطات الأولية إلى مصفوفة ارتباطات مكافئة لها تتسم بقدر كبير من الوضوح، وذلك من خلال تعظيم الارتباطات الكبرى وتجميع الارتباطات الصغرى. ويكون تدوير المحاور على أحد النوعين: المتعامد أو المائل، ولكل نوع عدة أوجه:

- طريقة Varimax وهي مصطلح مختصر لتعظيم التباين، وترجع هذه الطريقة إلى إسهامات العالم "كايزر" وتعمد على تقليل عدد المتغيرات المرتبطة بعامل ما، أي أنها تميل إلى اختصار وتبسيط بنية المتغيرات بالنسبة للعوامل، وبالتالي تيسر تعيين متغير ما في أحد العوامل المستخرجة. وتعد هذه الطريقة الأكثر شيوعاً واستخداماً.
- طريقة Quartimax وهي طريقة معاكسة للسابقة ، حيث تعمل على تقليل عدد العوامل اللازمة لتفسير تباين المتغيرات، ويشير هذا إلى أنها تميل إلى تبسيط بنية العوامل بالنسبة إلى المتغيرات،
- طريقة Equamax وهي طريقة وسطية بين السابقتين

كما أن التدوير المائل تختلف ت عن السابق في كونه يفترض ارتباط العوامل، وله نوعا هما : التدوير المائل المباشر والبروماكس ، حيث يتصف الأخير بأنه أكثر فاعلية في التعامل مع البيانات كبيرة الحجم. وتعد طرائق التدوير المتعامد التي تفترض عدم ترابط العوامل الأنسب في حقل العلوم الاجتماعية، على اعتبار أن استخدام التدوير المائل يتسبب في صعوبة التمييز بين العوامل. أنظر بخصوص هذا الشأن : داندن عبد الغني، مرجع سابق، ص 330.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

و توجد عدة أساليب لتحديد عدد العوامل (المحاور الأساسية)، ومن بينها أسلوب التباين المفسر، حيث يتجه بعض المحللين إلى إدراج العوامل التي تفسر نسبة محددة من التباين . غير أننا سنعتمد في دراستنا هذه على:

- أسلوب Kaiser Criterion (1960) وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً، حيث يعتمد على تحديد عدد العوامل تبعاً لقيمها الذاتية، فإذا بلغت هذه الأخيرة الواحد الصحيح أو أكثر، فإنه يتم إدراج العامل في النموذج، وإذا كانت القيمة الذاتية أقل من ذلك فإنه يتم استبعاد العامل من النموذج.²¹
- أسلوب الرسم البياني Scree Plot ابتكر هذه الطريقة العالم Cattell سنة 1966 ، وتعتمد على إجراء رسم بياني للعوامل، فإذا اتسم العامل بدرجة انحدار قوية، بمعنى أنه يميل إلى الاتجاه العمودي النازل، فإنه يدرج في النموذج، وتستبعد العوامل التي تميل إلى الانحدار التدريجي، أي التي تميل إلى الاتجاه الأفقي.

يتبين من جدول أدناه القيم الذاتية بعد التدوير أن نسبة التشتت الإجمالي للعوامل المستخرجة كانت 80,745% ، حيث تتوزع هذه النسب على تلك العوامل كما يلي:

الجدول رقم (4-20):مجموع مربعات العوامل المستخرجة للتدوير

Variance totale expliquée

Composante	Sommes extraites du carré des chargements	Sommes de rotation du carré des chargements		
	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	36,423	4,146	24,386	24,386
2	49,340	3,673	21,609	45,995
3	59,077	1,881	11,062	57,057
4	67,522	1,483	8,725	65,782
5	74,673	1,300	7,644	73,427
6	80,745	1,244	7,318	80,745
7				
8				
9				
10				
11				

²¹ - دادن عبد الغني،ص330.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

12				
13				
14				
15				
16				
17				

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

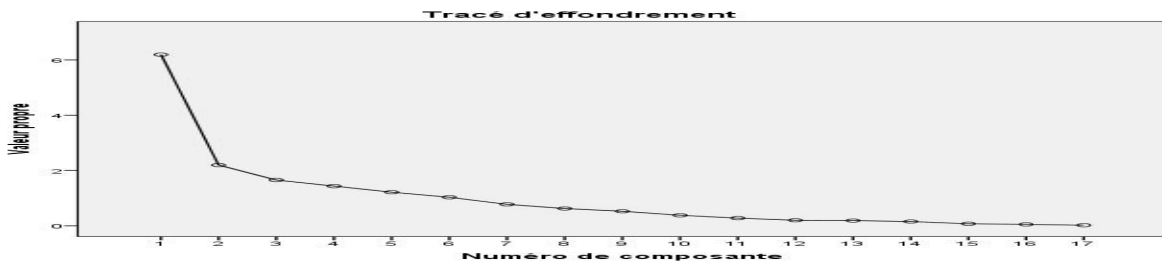
وعليه يظهر الجدول:

- المحور العامل الأول، يفسر حوالي 24,386% من التشتت الإجمالي وتقابله أعلى قيمة ذاتية وهي 4,146 ؛
- المحور العامل الثاني، يفسر حوالي 21,609 % من التشتت الإجمالي، وتقابله القيمة الذاتية وهي 3,673 ؛
- المحور العامل الثالث، يفسر حوالي 11,062 % من التشتت الإجمالي، وتقابله القيمة الذاتية وهي 1,881 ؛
- المحور العامل الرابع، يفسر حوالي 8,725 % من التشتت الإجمالي، وتقابله القيمة الذاتية وهي 1,483 ؛
- المحور العامل الخامس، يفسر حوالي 7,644 % من التشتت الإجمالي، وتقابله القيمة الذاتية وهي 1,300 ؛
- المحور العامل السادس، يفسر حوالي 7,318 % من التشتت الإجمالي، وتقابله أدنى قيمة ذاتية وهي 1,244.

ونلاحظ أنه تبعا لأسلوب Kaiser تستبعد العوامل ذات القيم الذاتية أقل من الواحد الصحيح. والواقع أن عدد المحاور العاملة المأخوذة بعين الاعتبار لوصف ظاهرة ما مرتبط بطبيعة وهدف البحث والدقة المطلوبة.

ويبين الشكل البياني الآتي القيم الذاتية التي يمكن أخذها وتلك التي يمكن استبعادها حسب أسلوب Cattell

الشكل رقم (4-13): التمثيل البياني للقيم الذاتية حسب طريقة Cattell



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

المدرجة في سوق الأوراق المالية

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه، أن القيم الذاتية ذات الانحدار الشديد تكون في المجال [1-6] للعوامل، وبذلك نجد أن عدد القيم الذاتية المقابلة للعوامل المستخرجة (المحاور العاملة) هو ستة (6)، بعدها تميل بقية القيم إلى الانحدار الأفقي، وهي بذلك مستبعدة من النموذج. وبفضل عملية التدوير للمحاور الأساسية، وباستخدام أسلوب Kaiser في تحديد عدد العوامل تبعا لقيمتها الذاتية، تحصلنا على مصفوفة العوامل بعد التدوير والتي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (4-21): مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور^a (Matrice des composantes)

	Composante					
	1	2	3	4	5	6
% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	,908	,294	,025	-,059	-,126	,060
% المردودية المالية	,870	,350	,051	-,109	-,190	-,055
الهامش الصافي لدورة الاستغلال	,866	,121	-,040	-,041	,147	,005
DPS توزيعات السهم العادي	,797	-,303	-,018	,212	,044	,157
% (ROI) معدل العائد على الإستثمار	,784	-,359	,129	,048	,086	,098
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	,752	,471	-,122	,082	-,203	-,018
% المردودية الاقتصادية	,751	-,325	,133	,231	,230	,146
نسبة توزيع الأرباح	-,608	,557	,433	,115	,091	,206
% (ROA) معدل العائد على الأصول	-,557	-,021	-,491	,164	,316	-,160
% معدل نتيجة الاستغلال	,553	,142	-,211	,173	,321	,363
% (نسبة التداول الفورية) (النقدية)	-,286	,690	-,436	,135	,221	,103
% (نسبة التداول) (السيولة العامة)	,440	,571	-,274	,055	,042	-,433
EPS العائد على السهم	-,331	,395	,626	,388	,155	,300
ربح السهم العادي	,318	,244	,554	-,060	,294	-,419
القيمة الدفترية للسهم الواحد	,047	,005	,338	-,700	,248	-,177
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	-,061	,273	-,100	-,608	-,364	,477
% PBR مضاعف الأموال الخاصة	-,076	,000	,197	,454	-,687	-,217

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.^a

a. 6 composantes extraites.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

تتسم هذه المصفوفة بالوضوح في إمكانية ملاحظة المتغيرات المرتبطة بكل عامل من العوامل المستخرجة، مما يسهل عملية تفسير المحاور العاملة والكشف عن المعاني التي تتضمنها. وتوجد عدة أساليب لتعريف (تسمية) العوامل المستخرجة منها²²:

• **الوصف**: وهو استخدام مفاهيم مختصرة متعارف عليها تعكس بوضوح طبيعة المتغيرات التي تتضمنها العامل.

• **السببية**: وهي طريقة تتجاوز الوصف إلى البحث عن المؤثرات التي تسببت في تشكيل العامل الذي النحو الذي تشكل به، بمعنى أن هذا الأسلوب يحاول الإجابة على السؤال التالي: **لماذا تضمن العامل متغيرات معينة؟**

وسنعمد في تحليلنا على الأسلوبين معا، ذلك أن متغيرات الدراسة عبارة عن نسب مالية تسمح بالوصف كما تسمح بتحديد السبب انطلاقا من تفسيراتها الاقتصادية والمالية. فينبغي أن يأخذ التفسير السببي بعين الاعتبار:

- طبيعة المتغيرات التي ارتبطت بالعامل؛
- الإلمام بالظروف ذات الصلة بالظاهرة محل الدراسة؛
- الاعتماد على النظريات والاتجاهات السائدة في المجال الذي تنتمي إليه الظاهرة.

IV- تسمية المحاور العاملة المستخرجة :

انطلاقا من مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور، يمكن تلخيص العوامل الستة والمتغيرات المرتبطة بها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-22): تلخيص العوامل

Rotation de la matrice des composantes^a

	Composante					
	1	2	3	4	5	6
% المردودية الاقتصادية	,857	,165	-,065	,003	,097	-,196
% (ROI) معدل العائد على الإستثمار	,831	,184	-,201	,109	,009	-,055
DPS توزيعات السهم العادي	,821	,255	-,196	-,117	,015	-,082
% (نسبة التداول الفورية) النقدية	-,561	,338	,260	-,374	,436	-,006
% (ROA) معدل العائد على الأصول	-,528	-,270	-,140	-,316	,335	-,346

²² - دادن عبد الغني، ص 333.

المدرجة في سوق الأوراق المالية

% معدل نتيجة الاستغلال	,481	,364	,074	-,256	,448	,011
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	,294	,859	-,024	-,094	-,059	,122
% (نسبة التداول) السيولة العامة	-,151	,831	-,123	,027	,080	-,226
% المردودية المالية	,435	,817	-,082	,164	-,091	,184
% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	,539	,772	-,061	,089	-,012	,190
الهامش الصافي لدورة الاستغلال	,582	,617	-,144	,121	,188	-,010
EPS العائد على السهم	-,060	-,116	,946	-,003	-,071	-,072
نسبة توزيع الأرباح	-,482	-,122	,821	,052	,007	,086
القيمة الدفترية للسهم الواحد	-,043	-,039	-,070	,787	,200	,179
ربح السهم العادي	,143	,340	,271	,637	-,046	-,340
% مضاعف الأموال الخاصة PBR	-,067	,069	,098	-,254	-,824	-,088
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	-,177	,075	-,017	,044	,086	,878

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.^a

a. Convergence de la rotation dans 11 itérations.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

و التي نلخصها في الجدول التالي:

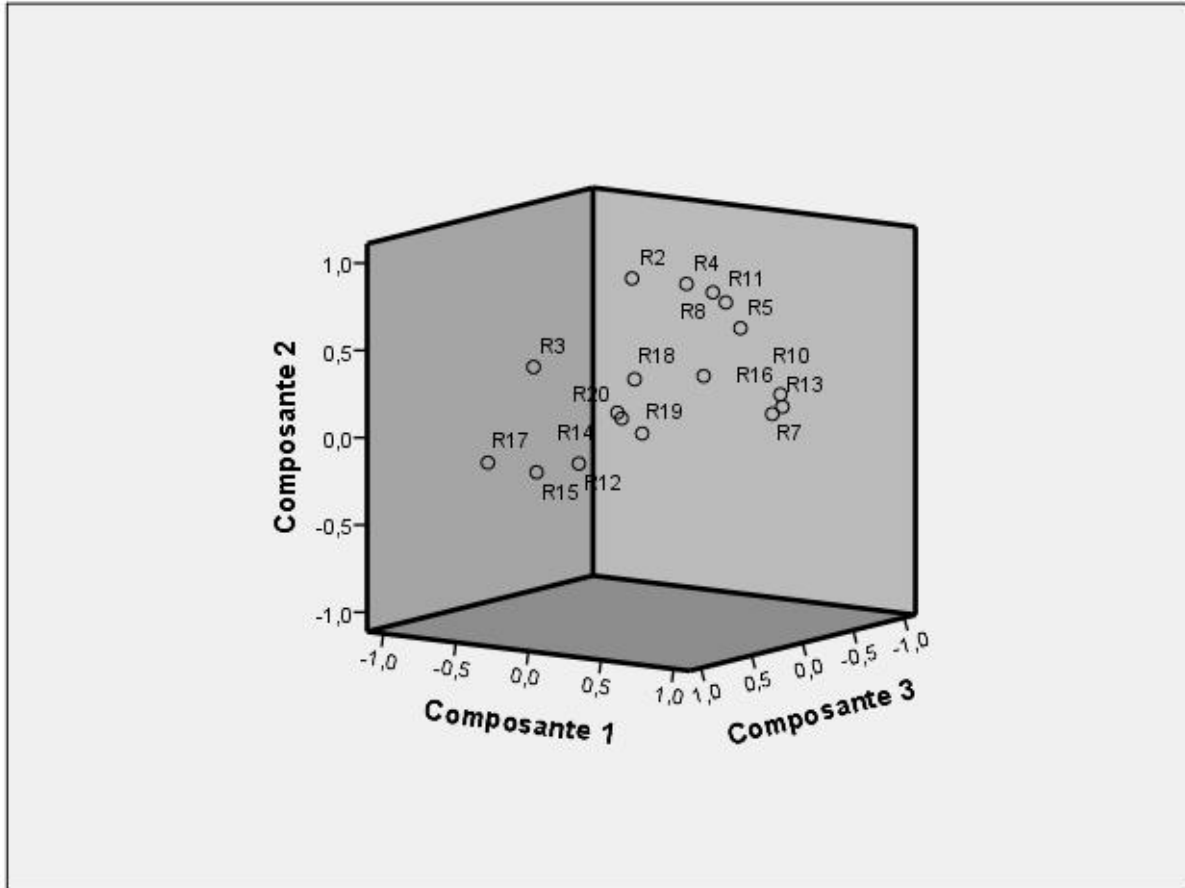
الجدول رقم (4-23): تلخيص العوامل

وصف العامل	ترتيب المتغيرات حسب درجة الارتباط (من اليمين إلى اليسار)					نسبة التباين المفسر	ترتيب العوامل حسب قيمها الذاتية
	R11	R8	R12	R13	R7		
مؤشرات متعلقة بالمردودية	R11	R8	R12	R13	R7	36,42%	العامل الأول
مؤشرات متعلقة بالسيولة	R5	R8	R2	R4	R3	12,92%	العامل الثاني
مؤشرات سوقية (بورصية) متعلقة بربحية السهم EPS	***	***	***	R17	R15	9,74%	العامل الثالث
مؤشرات سوقية (بورصية) متعلقة بربحية السهم EPS	***	***	***	R18	R19	8,45%	العامل الرابع
مؤشرات متعلقة بمردودية مضاعف الاموال الخاصة و علاقته بربحية السهم	***	***	***	R14	R19	7,15%	العامل الخامس
مؤشرات سوقية (بورصية) متعلقة بالقيمة السوقية للسهم	***	***	***	***	R20	6,07%	العامل السادس

المدرجة في سوق الأوراق المالية

الشكل رقم (4-14): توزيع العوامل بعد تدوير المحاور

Tracé des composantes dans l'espace après rotation



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS23

خاتمة الفصل:

اهتمت دراستنا بـ 04 مؤسسات مسعرة في بورصة الجزائر ، بعدد مشاهدات قدر بـ 44 مشاهدة ،تمكنا من استخراج دالة لتمييز لأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي مختصرة في 06 مؤشرات بدلا من 17 مؤشر التي أجريت عليها الدراسة، ونكون بذلك حققنا إحدى أهداف التحليل التمييزي وهو الإيجاز العلمي و الاختصار و بناء على دراستنا لموضوع إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، من خلال الآثار المترتبة على مؤشرات الأداء المالي، فقد توصلنا للنتائج الآتية:

1- الآثار المترتبة من تطبيق النظام المحاسبي المالي على على تحليل السيولة و التوازن المالي يظهر مؤشر السيولة العامة في دالة التمييز بـ 5,491 و هو يعتبر مؤشر مميز للأداء المالي للشركات المدرجة. وعليه فاعتماد النظام المحاسبي المالي جدول تدفقات الخزينة لإعطاء صورة أكثر مصداقية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل السيولة والتوازن المالي الذي هو أساس الذي تقوم عليه قرارات المؤسسة الاستثمارية و التمويلية، كما إن جدول تدفقات الخزينة قائمة مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج. كما يحتوي جدول تدفقات الخزينة على جملة من المؤشرات التي يمكن استخلاصها وتساهم في تحليل السيولة والتوازن المالي و التي بإمكانها تحديد وضعية المؤسسة المالية.

2- كما يظهر أثر النظام المحاسبي المالي على تحليل المردودية(مؤشرات المردودية) للمؤسسات محل الدراسة من خلال معدل العائد على حقوق المساهمين ROE بـ 5,634 و هو عنصر مميز في الدالة و تظهر أهمية النظام المحاسبي المالي على مؤشرات المردودية من خلال العناصر التالية:

- إعادة تقييم التثبيبات المادية؛
- انخفاض قيم الأصول؛
- الضرائب المؤجلة؛
- معالجة المخزونات.

3- أما الآثار المترتبة من تطبيق النظام المحاسبي المالي على أداء سوق الأوراق المالية ممثلة في المؤشرات ذات الطبيعة السوقية التي ظهرت في دالة التمييز وهي (توزيعات السهم العادي DPS بقيمة 384,444 ، ربح السهم العادي بـ 117,015، القيمة الدفترية للسهم الواحد بقيمة 7,453، ونسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية بـ 20,498). وعليه يمكننا القول أن النظام المحاسبي المالي يمكن أن يساهم ترقية السوق الأوراق المالية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الأداء المالي لمختلف المؤسسات الاقتصادية. كما يساهم في تلبية احتياجات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالي.

الخاتمة

I- الخلاصة العامة:

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الاداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، الوقوف على معالجة الإشكالية التي تتمحور حول مدى انعكاسات النظام المحاسبي المالي على تحسين تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

وقد سعت الجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي لأهمية المعلومات المحاسبية و الأنظمة المحاسبية للنهوض بالاقتصاد الوطني وكذا بسوق الاوراق المالية الذي أصبح من المكونات الأساسية لاقتصاديات مختلف الدول ، من خلال تقديم معلومات محاسبية تتميز بالشفافية والمصدقية و المقارنة لتبيان الوضعية المالية لهاته المؤسسات. ومن جهة أخرى محاولة تقريب الممارسة المحاسبية الوطنية مع الاحتياجات الدولية من خلال تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات الدولية، كأحد الأساليب لتسهيل المعاملات الدولية، التي تفق اختلاف الطرق المحاسبية حجر عثرة أمامها، وعليه فالجزائر سعت الى تبني نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبية الدولية تمكن من تحقيق الشفافية والمصدقية للمعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من طرفة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الموجهة خاصة للأطراف الخارجي ولعل أهمها الأسواق المالية التي تعتبر المعلومات المحاسبية الصادقة والشفافة من بين المدخلات الأساسية وعلى مدى صحتها وسلامتها تتوقف مصداقية السوق المالية أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

وما يميز الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي اهتمامها بالمعلومات المحاسبية و المالية وأهميتها لمستعمليها في اتخاذ القرارات. كما تعتبر المعلومات المحاسبية من أهم العوامل المؤثرة في حركة الأسواق المالية، فهي تمثل المحرك الأساسي لتوجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية و تحقيق التخصيص الكفاء للموارد، لاسيما أسعار الأسهم. وهذا ما سعت اليه الجزائر من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي لقرارها بأن الافصاح عن القوائم المالية و المعلومات المحاسبية بطريقة سليمة، كما ونوعا، ستتعكس على أسعار أسهم الشركات المقيدة معبرة عن أداء تلك الشركات وبالاخص أداءها المالي بكل شفافية ومصداقية. ومن جهة أخرى سيساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل سليم من خلال المفاضلة بين البدائل الاستثمارية.

كما يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي ذا أهمية للمسيرين و المستثمرين اذا تعلق الأمر بالمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية لأنه يساهم في توفير المؤشرات المالية التي تخدم عملية إتخاذ القرار. ويمثل التحليل المالي أداة لتشخيص للوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال

القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة و الحالية، بإعتبار القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات أساسية لعملية التحليل المالي، و تمثل القوائم المالية تمثل نتاج الدورة المحاسبية، وبداية الطريق لعملية التحليل المالي للحصول على المؤشرات المالية التي تمثل نقطة الانطلاق في عملية تقييم ، لذلك لا يكفي إعداد القوائم المالية والكشوف المحاسبية وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها.

كما تهدف الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي تطوير سوق الأوراق المالية من خلال التقليل من تباين المعلومات *asymétrie de l'information* بين هؤلاء الملاك والإداريين من جهة وبين الأطراف الخارجية المستعملة لتلك المعلومات من جهة أخرى. لالمامها بأهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية في تقييم أداء هاته الشركات. عكس ما كان في النظام السابق الذي كان موجهها بالدرجة الأولى إلى المصالح الضريبية لتأتي بعد ذلك الأطراف الأخرى.

وحاولت الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي الى تقريب الممارسة المحاسبية، وهذا لإعطاء صورة أقرب حول والوضع الفعلي لتلك الشركات ومركزها المالي وأدائها المالي الحالي والمستقبلي، مما يساعد المسيرين و المستثمرين من الاستفادة من تلك المعلومات في عملية تقييم الأداء المالي، وما يترتب من عملية التقييم من قرارات خاصة فيما يتعلق بالإستثمار في سوق الأوراق المالية.

II- نتائج البحث واختبار الفرضيات:

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، وهذا ما مكننا من نفي أو إثبات كل فرضية تم وضعها في مستهل البحث. وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

أولاً: النتائج النظرية:

انطلاقاً من طريقة المعالجة التي اعتمدها الباحث والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة، ومحاولة تقييم الواقع المحاسبي من خلال الدراسة الميدانية، توصل الباحث أثناء اختبار الفروض إلى مايلي:

1- بخصوص اختبار الفرضية الأولى على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي و تحسين تقييم التوازن المالي مقاسه بالاحتياج في رأس المال العامل (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية) فقد خلصت النتائج النظرية الى أن عملية تحليل التوازن المالي تكتسي أهمية كبيرة في عملية تقييم أداء المؤسسات، فمن خلال تحليل التوازن المالي يمكن اشتقاق مجموعة من المؤشرات

الكمية التي بدورها تساهم في تحديد مراكز الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال استعمال أدوات تحليل التوازن، و الذي يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى و باستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة.و يعتبر التحليل المالي الوظيفي من المداخل الحديثة التي جاءت من أجل تجاوز القصور الذي خلفه تطبيق أسس التحليل المالي التقليدي المبني على السيولة والاستحقاق، وأعطى مجموعة من الحلول للمشاكل التي لم يستطع التحليل السابق معالجتها. حيث يقوم التحليل المالي الوظيفي بدراسة الميزانية.

كما أن النظام المحاسبي المالي جاء بجملة من التغيرات التي لم تكن موجودة في النظام السابق وهذا لاعتماد على الميزانية المحاسبية فقط، وما يميزها أنها لا تستجيب للأهداف المالية، و للحصول على الميزانية المالية يجب تحويل و تعديل بعض عناصر الأصول و الخصوم. وما توصلت إليه الدراسة في جانبها النظري أن عرض الميزانية الذي جاء به النظام المحاسبي المالي يساهم بشكل أو بآخر في تحليل التوازن المالي وذلك من خلال:

- تصنيف عناصر الأصول و الخصوم إلى أصول و خصوم غير جارية و أصول و خصوم جارية، و المقياس في ذلك هو المدى الزمني المقدر بالسنة.
- حساب ومتابعة "رأس المال العامل الصافي"، الممثل للحصة من الأصول المتداولة الممولة بواسطة الأموال الدائمة. هذه الأموال الدائمة المشكلة من مجموع الأموال الخاصة و الديون الطويلة و المتوسطة الأجل، هذا الحساب يكمل عادة بحساب بعض النسب التي تسهل المقارنة العمودية و الأفقية.
- حساب بعض نسب دوران عناصر الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة (المخزونات، الحقوق على العملاء، و ديون الموردين). ويمكن أن تتمثل في:
- ❖ يمكن تحديد الإنتاج المباع حسب النظام المحاسبي المالي من خلال جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة وهذا ما لم يتوفر في المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يعتمد على المحاسبة التحليلية في تحديد الإنتاج المباع.
- ❖ استهلاكات المواد خلال الفترة يمكن أن تحدد من خلال جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

❖ تظهر ديون الموردين لنشاط الاستغلال حسب النظام المحاسبي المالي مباشرة بعد ديون الاستثمار، كما حدد ديون الموردين ضمن الخصوم الجارية بينما وضع ديون موردي الاستثمارات ضمن الخصوم غير الجارية.

❖ يصنف النظام المحاسبي المالي القيم القابلة للتداول ضمن الأصول الجارية و القيم غير القابلة للتداول في حدود السنة ضمن الأصول غير الجارية ككتيبيات مالية.

- الاعتراف بالأصول محل عقد قرض إيجاري فحسب النظام المحاسبي المالي فانه لا يشترط الملكية القانونية لها للاعتراف بها، بل يؤخذ في الاعتبار فقط مراقبة الأصول من طرف المؤسسة من خلال القدرة على الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية التي توفرها هذه الأصول.

- الاعتراف بالأصول غير الملموسة و المتمثلة في مصاريف البحث و التطوير، الامتيازات، البراءات و الرخص و العلامات؛ شهرة المحل.

2- أما بخصوص اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي و تحسين تقييم السيولة مقاسه بمؤشر السيولة العامة (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية). فنجد جملة من النتائج الايجابية بتطبيق النظام المحاسبي المالي على تقييم السيولة . إن من ايجابيات النظام المحاسبي المالي هو اعتماده جدول تدفقات الخزينة، فإعداد القوائم وفقا لأساس الاستحقاق لوحده غير مجدي لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة لأنها ببساطة لا تظهر في واقع الأمر عن حقيقة التدفقات النقدية لأنشطة المؤسسة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية . كما يمكن اعتباره أداة تحليل متميزة وهامة تتجاوز نقائص التحليل الذمي، وتقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية.

وعليه فاعتماد النظام المحاسبي المالي جدول تدفقات الخزينة لإعطاء صورة أكثر مصداقية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل السيولة والتوازن المالي الذي هو أساس الذي تقوم عليه قرارات المؤسسة الاستثمارية و التمويلية، كما إن جدول تدفقات الخزينة قائمة مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج من خلال:

❖ الأخذ بأساس الاستحقاق في إعداد جدول حسابات النتائج يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وهذا الأمر يسبب صعوبات جمة في استخدام رقم

الأرباح والخسائر لتقدير سيولة المؤسسة، لذا قد تتعرض بعض المؤسسات لخطر العسر المالي

الفني على الرغم من تحقيقها للأرباح في قائمة الدخل ؛

❖ يمثل جدول حسابات النتائج عمليات المؤسسات خلال الدورة الحالية وكذا الدورة السابقة ويظهر

اثر ذلك في شكل ربح أو خسارة، ولا يسمح بإظهار وضعية المؤسسة المالية؛

❖ ان النتيجة التي تظهرها الميزانية وجدول حسابات النتائج، نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية

الخاضعة للاجتهاد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات الاهتلاك وتسعير بضاعة آخر المدة

وتحديد الديون المشكوك فيها . أما قائمة التدفقات النقدية فهي تبين المقبوضات والمدفوعات

النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة

خلال الفترة المالية من خلال المقارنة بين رصيد النقدية أول المدة وآخر المدة.

من خلال النقاط السابقة فقد أصبح إعداد جدول تدفقات الخزينة أمراً ضرورياً عند نشر البيانات

المالية للمؤسسة، حيث يمكن لهذه القائمة سد الفجوات التي كان يعاني منها التحليل المالي وفق

المخطط الوطني المحاسبي ،فقد أعطى جدول تدفقات الخزينة ميزات أخرى للتحليل المالي .

وقد أظهرت النتائج النظرية أن تحليل السيولة و التوازن المالي وفق النظام المحاسبي المالي

بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة،يستوجب أخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار يمكن أن

تؤثر على حجم وطبيعة التدفقات النقدية للمشروع .وعليه فالمؤسسات التي هي في مرحلة النضج

بإمكانها الاعتماد على التدفقات الاستغلال لتمويل احتياجاتها الاستثمارية و التمويلية، وعلى

العكس من ذلك فالمؤسسات التي هي في طور النمو فإنها تعاني من تدفقات نقدية سالبة من

الأنشطة التشغيلية ، وبالتالي تعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لتمويل احتياجاتها

النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية.

كما يحتوي جدول تدفقات الخزينة على جملة من المؤشرات التي يمكن استخلاصها وتساهم في

تحليل السيولة والتوازن المالي و التي بإمكانها تحديد وضعية المؤسسة المالية مثل:

❖ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الاستثمار في رأس المال العامل تعطي صورة عن

قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية لتستخدمها في أنشطتها التشغيلية .

❖ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بعد الاستثمار في رأس المال العامل تساعد في تقييم

قدرة المؤسسة على إدارة رأس المال العامل وإمكانية التوسع والمحافظة على الطاقة الإنتاجية .

❖ التدفقات النقدية الحرة المتوفرة للمقرضين تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها

المتمثلة بالفوائد وأصل القروض .

❖ التدفقات النقدية الحرة المتوفرة لحملة الأسهم تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .

3- أما بخصوص اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على انه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية تطبيق النظام المحاسبي المالي و تحسين تقييم المردودية مقاسه بمؤشر ROI و ROE (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية). وعليه فقد ظهر أثر المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي على مؤشرات المردودية من خلال العناصر التالية: إعادة تقييم التثبيات المادية ،الاهتلاكات ،انخفاض قيم الأصول.

وعليه فأظهرت النتائج النظرية الاختلافات العميقة ما بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني والمتعلقة باستخدام القيمة العادلة (juste valeur) لحساب النتيجة وإعداد الميزانية. إن تطبيق القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية من شأنه أن يوفر التقارير المالية أكثر وضوحا لتلبية الاحتياجات من المعلومات للمستثمرين. في المقابل، فإن مبدأ التكلفة التاريخية مرتبط (يرتبط) مع مبدأ الحيطة و الحذر و الذي بدوره لا يسمح المحاسبة من ترجمة الواقع الاقتصادي للمؤسسة وكذا استمرار تطور الأسواق المالية. كما أن البيانات المالية المعدة بموجب النظام المحاسبي المالي تهدف إلى تقديم معلومات عن قيمة أصول و الخصوم المؤسسة بالقيمة العادلة. بهدف مساعدة المستثمرين في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة من العمليات، فإنه يمكن مقارنة الاستثمار في المستقبل (معلومات المتخلفة عموما في إعداد التقارير المالية) لتحديد التدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن استخدامها في رأس المال المستثمر .

4- ما بخصوص اختبار الفرضية الرابعة والتي تنص على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي و تحسين الأداء المالي من خلال إنشاء القيمة مقاسة بمؤشرات ذات طبيعة مالية . وأظهرت النتائج النظرية أن النظام المحاسبي المالي اهتم بقرارات المستثمرين من خلال الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي ، مما يدل على أن قرارات المستثمرين الحاليين والمحتملين ذات أهمية من خلال توفير المعلومات المحاسبية التي ترشد قراراتهم من خلال تحليلهم للعائد على الاستثمار، مثل أرباح، والتغيرات في الأسعار السوقية للأوراق المالية، أو دفع أصل الدين والفائدة. وتستند توقعاتهم على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للمؤسسات من حيث المبلغ، وتاريخ الانتهاء. وبالتالي فإنها تحتاج إلى المعلومات التي هي مفيدة لتقييم أفاق صافي التدفقات النقدية المستقبلية التي تولدها المؤسسة . كما أن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي ينص على توفير المعلومات لمساعدة المستثمرين، المقرضين والدائنين الحاليين أو المحتملين، لتقدير قيمة الشركة.

- والنتيجة العامة أن النظام المحاسبي المالي قدم العديد من الإسهامات ومن المرجح أن تحسين نوعية البيانات المحاسبية للمستثمرين والحد من تباين المعلومات. و يمكن تلخيصها في الإسهامات التالية:
- ❖ من خلال مبدأ القيمة العادلة، يمكننا أن نرى كيف يتم استخدام المعلومات المحاسبية و توقع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة. وعليه فإن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي سيجعل البيانات المالية المتاحة للمستثمرين ذات مصداقية لتلبية احتياجاتهم من المعلومات.
 - ❖ إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم في التقليل من التحيز المنهجي للمعلومات *image fidèle* *systématiquement l'information* وهذا من أجل مبدأ الصورة الصادقة وهذا ما يجب على إنشاء القيمة البحث عنه.
 - ❖ يساعد النظام المحاسبي المالي مصدري البيانات المالية بإنشاء القيمة للمساهمين، وجذب انتباه المستثمرين إلى الاختلاف بين معايير القيمة السوقية التي تم إنشاؤها و(أو) المؤشر الأداء الاقتصادي المحتفظ به كمعيار للإدارة من أجل المساهمة.
 - ❖ يلزم النظام المحاسبي المالي اعتماد منهجية ثابتة وصریحة مما يتيح بأن تكون المؤشرات المستخدمة هي نفسها من سنة واحدة إلى أخرى حتى تكون المعلومة أكثر ملائمة لمستخدميها.
 - ❖ البيانات المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي يجب أن تسمح لإعادة بناء المؤشرات &EVA MVA أو market-to-book من البيانات المالية (القوائم).

ثانيا: النتائج التطبيقية

من خلال هذا البحث نستخلص النتائج التالية:

- 1- باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي، حاولنا تبيان إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي على المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية ، حيث بلغت جودة التصنيف الإجمالية بلغت 86.4%، وهي نسبة مقبولة لإعتماد دوال التمييز المستخرجة كقاعدة إحصائية للتمييز بين الأداء المالي للميزانيات المستخدمة.
- 2- توصل التحليل إلى الحصول على دالة التمييز القانونية المعيارية، للتمييز بين الأداء المالي للمؤسسات ما قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ،حيث بدت ستة متغيرات فقط لها قدرة كبيرة على التمييز وهي: نسبة التداول (السيولة العامة) ،معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) ، توزيعات السهم العادي DPS، ربح السهم العادي، القيمة الدفترية للسهم الواحد، نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية.

وهي:

$$z_SF1= 0,670 R2 - 1.593 R11 + 1.375 R16 + 0.583 R18 - 0.850 R19 + 0.977 R20$$

3- كما توصل التحليل إلى استخراج دالتين خطيتين للتصنيف (الدوال الخطية لفيشر) وهي كما يلي:

الدالة الأولى : و تعني تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة من الميزانيات قبل تطبيق (SCF) :

$$z_SF1= - 20,645 + 3,786 R2 - 3,215 R11 + 224,247 R16 + 67,737 R18 + 14,424 R19 + 12,440R20$$

الدالة الثانية: و تعني تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة من الميزانيات بعد تطبيق (SCF) :

$$z_SF2= -25,032+ 5,491 R2 -5,634 R11 + 384,444 R16 + 117,015 R18 + 7,453 R19 + 20,498 R20$$

4- بناء على نتائج اختبار جودة التصنيف الإجمالية بلغت 86.4%، فإن:

⇐ 90.00% من الميزانيات المجموعة الأولى و البالغ عددها 18 ميزانية من أصل 20 ميزانية مصنفة بشكل جيد والباقي أعيد تصنيفها في المجموعة الثانية، و يعود السبب أن بعض مفردات المجموعة الأولى تحمل بعض خصائص المجموعات الثانية.

⇐ 83.3% من الميزانيات المجموعة الأولى و البالغ عددها 20 ميزانية من أصل 24 ميزانية مصنفة بشكل جيد والباقي أعيد تصنيفها في المجموعة الأولى، و يعود السبب أن بعض مفردات المجموعة الأولى تحمل بعض خصائص المجموعات الثانية.

5- باستخدامنا طريقة المحاور العاملة الأساسية، ولمعرفة الحد الأدنى من المتغيرات المفسرة للظاهرة موضوع الدراسة ، تم الحصول على ستة (06) عوامل رئيسية انطلاقاً من المتغيرات الأصلية تساهم في الكشف عن العوامل الخفية المتحركة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي والتحليل انطلاقاً من المتغيرات المقترحة باستخدام طريقة التحليل العاملي. وهي: التوازن و السيولة، المردودية، القيمة. وبذلك نكون قد اختصرنا عدد المتغيرات المتحركة في الظاهرة من 17 إلى 6 متغيرات.

6- يتبين أن المحاور العاملة المأخوذة، وعددها ستة، تفسر 80,745% من الظاهرة محل الدراسة، وهي نسبة عالية ومقبولة لأخذ هذه المحاور كعوامل مفسرة للكشف على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) يساهم في تحسين تقييم الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي، فنلاحظ أن النسب الإجمالية للتباين المفسر قبل عملية التدوير مساوية لتلك المحسوبة بعد عملية التدوير، ولا يكمن الاختلاف إلا في توزيع تلك النسب على العوامل الستة المستخرجة.

7- يتبين من جدول أدناه القيم الذاتية بعد التدوير أن نسبة التشنت الإجمالي للعوامل المستخرجة كانت 80,745%، حيث تتوزع هذه النسب على تلك العوامل كما يلي:

- ❖ المحور العامل الأول، يفسر حوالي 24,386% من التشنت الإجمالي وتقبله أعلى قيمة ذاتية وهي 4,146 ؛
- ❖ المحور العامل الثاني، يفسر حوالي 21,609 % من التشنت الإجمالي، وتقبله القيمة الذاتية وهي 3,673 ؛
- ❖ المحور العامل الثالث، يفسر حوالي 11,062 % من التشنت الإجمالي، وتقبله القيمة الذاتية وهي 1,881 ؛
- ❖ المحور العامل الرابع، يفسر حوالي 8,725 % من التشنت الإجمالي، وتقبله القيمة الذاتية وهي 1,483 ؛
- ❖ المحور العامل الخامس، يفسر حوالي 7,644 % من التشنت الإجمالي، وتقبله القيمة الذاتية وهي 1,300 ؛
- ❖ المحور العامل السادس، يفسر حوالي 7,318 % من التشنت الإجمالي، وتقبله أدنى قيمة ذاتية وهي 1,244 .

8- انطلاقا من مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور، يمكن تلخيص العوامل الستة والمتغيرات المرتبطة كالآتي:

وصف العامل	ترتيب المتغيرات حسب درجة الارتباط (من اليمين إلى اليسار)					نسبة التباين المفسر	ترتيب العوامل حسب قيمها الذاتية
	R11	R8	R12	R13	R7		
مؤشرات متعلقة بالمردودية	R11	R8	R12	R13	R7	36,42%	العامل الأول
مؤشرات متعلقة بالسيولة	R5	R8	R2	R4	R3	12,92%	العامل الثاني
مؤشرات سوقية (بورصية) متعلقة ببريحية السهم EPS	***	***	***	R17	R15	9,74%	العامل الثالث
مؤشرات سوقية (بورصية) متعلقة ببريحية السهم EPS	***	***	***	R18	R19	8,45%	العامل الرابع
مؤشرات متعلقة بمردودية مضاعف الاموال الخاصة و علاقته بريحية السهم	***	***	***	R14	R19	7,15%	العامل الخامس
مؤشرات سوقية (بورصية) متعلقة بالقيمة السوقية للسهم	***	***	***	***	R20	6,07%	العامل السادس

9- بناء على النتائج السالفة الذكر في سبيل تحقيق أهداف البحث، نكون قد أثبتنا صحة الفرضيات المتبنات في مستهل البحث، وأن هنالك فروق ذات دلالة احصائية ما بين الأداء المالي للشركات المدرجة قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ممثلة في جملة المؤشرات المحاسبية و المالية و السوقية المستخرجة.

III- إقتراحات هذه الدراسة:

بناء على النتائج السابقة قمنا باقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة تكييف نصوص القانون التجاري والجبائي مع مختلف التحديثات التي جاء بها الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي؛
- ضرورة تطوير المؤسسات الجزائرية لأنظمة معلوماتها و بالأخص نظام معلومات محاسبي حتى يساعد الشركات على التحكم في مختلف نشاطاتها و يلبي إحتياجات الأطراف المستخدمة للمعلومات؛

- ضرورة تبني التكنولوجيات الحديثة من أجل تحسين كفاءة نظام المعلومات المحاسبي بجعله نظام معلومات فعال يسمح بانتقال المعلومات بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبها من الحصول عليها في الوقت المناسب؛
- ضرورة إيجاد أرضية لإنشاء نظام معلومات للأسعار أو للإقتصادي الوطني لأن التقييم وفق متطلبات القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة؛
- ضرورة التوسع في الإفصاح من أجل تطوير سوق الأوراق المالية من خلال تلبية احتياجات المستثمرين و المتعاملين في سوق الأوراق المالية ، وعليه يتوجب على لجنة مراقبة و تنظيم البورصة الإفصاح عنها سواء تلك المعلومات المتعلقة بأسماء الجهات المصدرة للأوراق المالية وأسماء أعضاء السوق بالإضافة إلى البيانات الدورية المتضمنة لحركة التداول والمؤشرات المالية الرئيسية؛
- ضرورة نشر الشركات المدرجة لتقاريرها المالية (ميزانية ، حساب أرباح وخسائر ، جدول تدفقات الخزينة ،....، الخ) بشكل دوري في فترة لا تتجاوز الشهر؛
- على لجنة مراقبة و تنظيم البورصة التأكيد من أن القوائم المالية المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة تتبع تبويب محاسبي صحيح في طريقة تقديم القوائم المالية (العناوين الرئيسية والفرعية ، تسلسل وترتيب عرض العناصر ، المجاميع الفرعية والكلية،...الخ) لجعل التقارير المالية سهلة القراءة ، مفهومة ، غير مضللة ، وقابلة للتحليل المالي؛
- ضرورة تكييف القوانين التي تسيير سوق الأوراق المالية بما يتماشى مع إحتياجات النظام المحاسبي المالي لدور هذا الأخير في وتوفير البيانات و المعلومات الأساسية لتحليل وتقييم سعر السهم في البورصة. فمن المعروف أن أداء الربح الفعلي بالسهم ربيعاً مقارنة مع هو متوقع من قبل المحللين الماليين في السوق يعتبر من أهم عوامل تحديد سعر السهم في السوق؛
- ضرورة قيام الشركات المدرجة بنشر مجموعة موحدة من النسب المحاسبية و المالية مع التقارير الربع سنوية والسنوية حتى يتمكن المستثمر من تقييم أداء هذه الشركات قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع في الأسهم؛
- ضرورة تشجيع الجزائر و سوق الأوراق المالية على تأسيس شركات الوساطة المالية و بيوت خبرة تعمل في صناعة التحليل المالي والاستثماري وتقييم نوعية الأوراق المالية التي تصدرها الشركات؛

- ضرورة الاستفادة من الخبرات الأكاديميين و الممارسين المحليين و الأجانب من خلال تبادل الخبرات وهذا في منتديات وملتقيات هدفها تطوير النظام المحاسبي المالي بما يساهم في تطوير سوق الاوراق المالية؛
- ضرورة التعاون ما بين كل الأطراف المهمة (المؤسسات،المجلس الوطني للمحاسبة،مهنيين،مصالح الضرائب، سوق الأوراق المالية،...ألخ) مع الجامعات لتطوير أساتذة ومناهج التعليم والتدريب في مواضيع الاقتصاد والمحاسبة والتمويل والاستثمار والمصارف والأسواق المالية والتمويل الدولي؛
- ضرورة انضمام الجزائر إلى مختلف الهيئات الدولية من أجل تبادل الخبرات الدولية في مجال المحاسبة و الأسواق المالية؛
- ضرورة تشجيع الباحثين على القيام بمزيد من الدراسات والبحوث الميدانية في المجال المحاسبي وهذا لتطويره بما يتماشى مع احتياجات سوق الأوراق المالية و الاقتصاد الوطني.

IV- آفاق البحث:

تناولت هذه الأطروحة، موضوع إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي. ولأن السوق الأوراق المالية له دور فعال في تحريك عجلة الاقتصاد ، فقد اهتمت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي له أن يساهم بالنهوض بسوق الأوراق المالية من خلال توفير معلومات محاسبية تمتاز بالملائمة و الشفافية والمصدقية في تبيان الوضعية المالية الحقيقية من خلال المؤشرات المالية التي يمكن إستخلاصها من القوائم المالية.

ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح الإستفادة من المؤشرات المستخرجة و المفسرة لأداء المؤسسة ما بعد و قبل تطبيق النظام المحاسبي في تطوير برمجيات تساهم في تحليل الأداء المالي للشركات المدرجة.

ويمكن توسيع حجم المؤشرات المستخدمة في تحليل أداء المؤسسات و السوق المالية بإضافة مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية من أجل الوصول إلى نتائج أفضل حول أداء المؤسسات و سوق الأوراق المالية.

المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أولاً - قائمة الكتب:

1. رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
2. حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالات دراسة، دار الثقافة الأردن، 1999.
3. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
4. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق معايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، منشورات كليك، الجزائر، 2010.
5. هوام جمعة، المحاسبة المعقدة وفقاً للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية ISA/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2010.
6. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، Pages Bleus، 2010.
7. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
8. عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.
9. محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، 2008.
10. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: دروس و تطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
11. احمد نور، المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
12. وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
13. مدحت محمد أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2008.
14. كاضم جاسم العيساوي، الاقتصاد الإداري، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
15. عبد السلام أبو قحف، أساليب التنظيم و الإدارة، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.
16. مجيد محمود الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
17. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات لأعمال. دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
18. شريف باشا، أحمد عيسون حامد، تقييم الأداء وزيادة الكفاءة الإنتاجية، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، مارس، 1983.
19. نصر حمود مزان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009.

20. عبد الحليم كراجه، علي ربابعة، ياسر السكران، موسى مطر، الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، الطبعة الثانية دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2006.
21. مبارك لسوس ، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .
22. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
23. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
24. حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
25. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
26. منير صالح هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1991
27. السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال التحديات و الرهانات، دار المريخ، الرياض، 2000.
28. زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، التسيير المالي ، د.م. ج الطبعة الثانية، 2010.
29. دريد درغام، أساسيات الإدارة المالية الحديثة ، دار الرضا للنشر، القاهرة، 2000.
30. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، 2006 .
31. حسين القاضي و مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2004.
32. مجمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
33. يوحناال آدم وصالح الرزق، المحاسبة المالية: أصول وخصوم وقوائم مالية، دار حامد، عمان، 2000.
34. طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية: القياس والتقييم المحاسبي، الجزء الخامس، الدار الجامعية، 2003.
35. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
36. أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
37. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي: شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009.
38. الداعي عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
39. أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية تحليل و إدارة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2004 .
40. محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2005.
41. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة: عرض القوائم المالية، الجزء 2، الدار الجامعية، 2003.
42. ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003.

1. كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009.
2. شنوف شعيب ، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، الجزائر ، 2006.
3. عقاري مصطفى، المعايير المحاسبية: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 05، 2005 .
4. شعيب شنوف، مدى توافق المخطط المحاسبي الجديد للمؤسسات في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 4.
5. ارواحي عبد الناصر، أهمية تقييم المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 06، 2006.
6. مرزاقه صالح، بوهرين فتحة، المعيار الدولي رقم 07، مجلة الاقتصاد و المجتمع، عدد 06، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
7. عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الاول، جوان 2007.
8. عبد المليك مزهوده، الأداء بين الكفاءة و الفاعلية: مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
9. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
10. دادن عبد الغني، قراءة في الاداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
11. حمزة علي خوالدة، نسيم فارس برهم، دراسة للعوامل المؤثرة على القيمة المضافة للصناعات ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجامعة الأردنية ، العدد 42، 2015.
12. هاشمي عباسية، الدور المحوري لتسيير الموارد البشرية في خلق القيمة لجميع الاطراف الأخذة ، أبحاث اقتصادية ، العدد 03، جوان 2008، جامعة محمد خيضر بسكرة.
13. محمد مطر ، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ودورها في التنبؤ بالقيمة السوقية المضافة (MVA) دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، مجلة أفاق اقتصادية ، المجلد 27 العدد 106 اتحاد غرفة التجارة والصناعة، الإمارات، 2004.
14. عبد الناصر نور و السبتي علاء الدين، مدى ملائمة القيمة الاقتصادية المضافة لقياس نجاح الشركات الصناعية الأردنية ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 30، العدد 2 الجامعة الأردنية، عمان، 2003 .
15. تائر عدنان قديمي، قيس أديب الكيلاني، أسماء ابراهيم العمارنة، أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم أي القيمة الاقتصادية المضافة EVA أم معايير الأداء التقليدية، قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان، الأردن ، البحث رقم (DRGS-2011-5).
16. عبد الحسين توفيق شبلي، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 23 ، المجلد السادس ، 2009.

17. جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013.
18. إبراهيم عبد موسى السعبري، القيمة العادلة العادلة وتأثير استعمالها استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 8، العدد 25، 2012.
19. بالرقي تيجاني، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، 2008.
20. كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009.
21. مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009.
22. كروش نور الدين، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: دراسة حالة بورصة الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية. قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 11، جانفي 2014.
23. محفوظ جبار، كفاءة البورصة الجزائرية خلال 1999-2001، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 03، جامعة سطيف، 2004.
24. سليمان محمد مصطفى، القياس المحاسبي للعلاقة بين أسعار الأسهم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في ضوء محددات النظرية الايجابية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، السنة العاشرة، العدد الأول، 2000.
25. عيد محمود حميدة، تقييم فاعلية الإفصاح عن الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، 2001.

ثالثا - الملتقيات العلمية:

1. بورنان إبراهيم، مخلوف الطاهر مداخلة تحت عنوان، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/ISA)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة-الجزائر، 13-15 أكتوبر 2009.
2. ناصر مراد، مداخلة تحت عنوان: النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني: دراسة مقارنة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية، الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 17-18 جانفي 2010.
3. مسعود درواسي و اخرون، مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بمعايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، 29 و 30 نوفمبر 2011.
4. أحمد قايد نور الدين، مداخلة تحت عنوان: الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 05-06 ماي، جامعة الوادي، 2013.

5. هوارى سويسى، بدر الزمان خمقاتي،مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي،ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي وفي مواجهة معايير المحاسبة الدولية ISA/IFRS، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سعد دحلب البليدة، 2011.
6. يحيوي مفيدة، عريف عبد الرزاق، مداخلة تحت عنوان: أثر المعايير المحاسبية الدولية ias/ifrs على التحليل المالي بالمؤسسة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي و المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب، آفاق، 17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي، ص07.
7. نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف، مداخلة بعنوان جدول تدفقات الخزينة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (FRS/AIS) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سعد دحلب البليدة- الجزائر، 13-15 أكتوبر، 2011.
8. عبدالقادر دشاش و حود منيسة جمال، مداخلة تحت عنوان: قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 07) (بناء و تحليل جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مطاحن الواحات)، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.
9. دادن عبد الغني و آخرون، دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع المالي كإستراتيجية للنمو الداخلي، الندوة التدريبية الدولية حول. تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، 25 - 28 ماي 2003 .
10. أشرف الشراوي، مداخلة تحت عنوان، العلاقة بين القيمة المضافة وعوائد الأسهم ،المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر (مؤتمر أسواق الأوراق المالية و البورصات-آفاق و تحديات)،كلية الشريعة و القانون ،جامعة الامارات العربية المتحدة الامارات، 2006.
11. مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن الواحات، ملتقى دولي النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (ISA-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.
12. عبد القادر دشاش، حود ميسة جمال، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع ISA 7 بناء و تحليل جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مطاحن الواحات، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.
13. عمورة جمال، مداخلة تحت عنوان الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)، ملتقى النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة،جامعة سعد دحلب البليدة 2011.
14. عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، أهمية المعلومات المالية و المحاسبية و أثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي، الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و 30 نوفمبر 2011 ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة.
15. جبار محفوظ، استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية (دراسة حالة بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2004) ، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية

الدولية ، 22/21 نوفمبر 2007 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية ، جامعة باجي مختار، عنابة.

رابعا - المنشورات والمراسيم والإصدارات:

1. الأمر رقم 75-59 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 1975، الذي يتضمن القانون التجاري.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد التاسع عشر، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2005، تحتوي القرار الموافق 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الحادي عشر، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2003، المتضمنة القانون رقم 03-04 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل والمتمم.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الرابع والثلاثون، الصادرة بتاريخ 23 ماي 1993، المتضمنة للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل والمتمم.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الرابع والسبعون، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، تحتوي القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد السابع والعشرون، الصادرة في 26 ماي 2008، تتضمن المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد السابع، الصادرة بتاريخ 20 فيفري 2011، والمتضمنة المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011، الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره.
8. وزارة المالية، التعليمات الوزارية رقم (02)، الصادرة بتاريخ: 2009/10/29، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010.
9. وزارة المالية، قرار إنشاء لجنة متابعة تنفيذ النظام المحاسبي المالي، الصادر بتاريخ 01 جانفي 2009.

خامسا - الأطروحات والرسائل العلمية:

1. مدني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
2. : دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
3. بن بلقاسم سفيان، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.
4. بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

5. تيجاني بالريقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة، مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
6. يحيوي نعيمة، أدوات مراقبة التسيير بين النظرية و التطبيق دراسة حالة قطاع صناعة الحليب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.
7. بكاري بلخير، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، 2008.
8. هواربي سويبي، تقييم المؤسسة و دوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008.
9. العمرو، حسن عبدالرحمن، تأثير الانفتاح التجاري على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2012.
10. رفيق مزاهدية، كفاءة سوق الأوراق المالية ودورها في تخصيص الاستثمارات دراسة حالة سوق الأسهم السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2007.
11. أكلي تودرت، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.
12. مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2006.
13. سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (07)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.
14. - زهية عبد الرحمان، دراسة تغيرات مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الاوراق المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.
15. عبيدات، أحمد نواف، بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة عمان للدراسات العليا. عمان، الأردن، 2006.

II. المراجع باللغة الفرنسية:

1- Les ouvrages :

1. Jacques Richard et Christine Collette, **Comptabilité générale : Système français et normes IFRS**, 8^{ème} édition ,Dunod, Paris, 2008.
2. Hubert de La Bruslerie, **Analyse financière :Information financière diagnostic et évaluation**, 4^{ème} édition ,Dunod, Paris, 2010.
3. Charlotte Disle et Bouvier, **Introduction à la comptabilité**, édition Dunod, Paris, 2008.
4. Brigitte Doriath et autres, **Comptabilité et gestion des organisations**, 7^{ème}, édition Dunod , Paris, 2010.
5. Cyrille Mandou, **Comptabilité générale de l'entreprise**, De Boeck université, Bruxelles, 2003.
6. E. Ducasse et autre, **normes comptables internationales IAS/IFRS**, Traduit vers l'Arabe par BEHAR Hasna. Pages Bleues Internationales, Algérie. 2009.

7. Stéphan Brun, **l'essentiel des normes comptables internationales**, Gualino éditeur, Paris, 2004.
8. Hervé Stolowy, Yuan Ding, Georges Langlois, **Comptabilité et analyse financière: Une perspective globale**, 3^{ème} édition, De Boeck Supérieur, Paris, 2013.
9. Bernard Apothéloz et autre , **Maitrise l'information comptable**, volume 2, 4^{ème} édition, presses polytechniques et universitaires romandes, Lausanne, 2008.
10. Dominique Rou , Daniel Soulie, **Gestion**, Presses universitaires de France, 2^{ème} édition, 1996.
11. .Boukhezar, P. Conso, **La Gestion Financière**, OPU. 1996.
12. G.Raimbault, **Comptabilité Générale et Analyse Financiere**, Chihab-Eyrolles, 1994.
13. J-Y.Eglem, A.Philipps, Raulet, **Analyse comptable et financière**, 8^{ème} édition ,Dunod, 2000.
14. Georges Legros, **Mini Manuel de Finance d'entreprise**, édition Dunod, Paris, 2010.
15. E.Ducasse et autre, **Normes comptable internationales IAS/IFRS**, DE BOECK, Paris, 2005.
16. Bruno BACHY et Michel SION, **Analyse financière des compte consolidés normes IFRS**, 2^{ème} édition, Dunod, Paris, 2009.
17. - Georges Legros, **Mini Manuel de Finance d'entreprise**, édition Dunod, Paris, 2010.
18. A.Kaddouri et A.Mimeche : **Cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007**, ENAG éditions, algerie, 2009.
19. P.Vernimmen, **Finance d'entreprise**, 6^{ème} édition, Dalloz, paris, 2005.
20. Pierre Conso et Farouk Hemici, **Gestion financière de l'entreprise**, 10^{ème} édition ,Dunod, Paris, 2002.
21. Jean Pierre Lahille, **Analyse financière** ,édition DOLLOZ ,Paris, 2001.
22. Stéphane Griffiths, **Comptabilité financière**, Vuibert, 5^{ème} édition, Paris, 2006.
23. sylvie saint-onge et victor haines, **Gestion des performances au travail**, de boeck, bruxelles ,2007.
24. Bernard Martory, Christine Delay, Fabien Siguier, **Piloter les performances RH : La création de valeur par les ressources humaines** ,Liaisons, Paris, 2008.
25. Bernard Martory, **Contrôle de gestion sociale**, 2^{ème} édition, Vuibert, Paris, 1999.
26. P.Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance**, 3^{ème} édition, Éditions d'Organisation, Paris, 2003.
27. Françoise GIRAUD et autre , **Contrôle de Gestion et Pilotage de la Performance**, 2^{ème} édition, Gualino éditeur, 2005.
28. Marcel Laflame **Le management: approche systémique**. gaetan Morin éditeur, 3^{ème} édition CANADA, 1981.
29. Georges Depallens, Jean-Pierre Jobard , **Gestion financière de l'entreprise** , 11^{ème} édition, Sirey, Paris , 1996.
30. P. Conso, R. Lavaud, **Fonds de roulement et politique financière**, Dunod, Paris, 1982.
31. Josette Peyrard, **Analyse Financière**, 8^{ème} édition, Librairie Vuibert, Paris, 1999.
32. Patrice vizzavona, **Gestion financière**, 9^{ème} édition, BERTI éditions , alger, 2004.
33. Pierre Conso, Farouk Hemici **Gestion Financière De L'entreprise**, 10^{ème} Edition ,Dunod ,Paris, 2002.
34. Pierre Romage, **Analyse Et Diagnostic Financiere**, Editions D'organisation ,Paris, 2001.
35. Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera , **Comptabilité financière en IFRS**, 3^{ème} édition, PEARSON, Paris, 2012.
36. J.Saulquin et C.H.d'Arcimol, **Gestion Financière**, édition VUIBERT, 1993.
37. Barreau Jean et Jacqueline Delahaye, **Gestion financière de l'entreprise, Manuel & application**, DUNOD, 9^{ème} édition., Paris, 2000.
38. Pierre Vernimmen, **Finance d'entreprise**, DALLOZ, 3^{ème} édition., Paris, 1998.
39. L'art de diriger, **Gestion Financiere**, tome 2, Édition Dunod, Paris, 1995.
40. ECOSIP, Pierre-Laurent Bescos , **Dialogue Autour de la Performance en Entreprise**, éditions Harmattan, Paris, 1999.
41. J. Caby et G. Hirigoyen , **La création de valeur de l'entreprise**, 2^{ème} éd ,Economica, Paris, 2001.
42. Robert Obert , **Pratique des normes IAS/IFRS**, édition Dunod, Paris, 2003.

43. Hervé Hutin, La gestion Financière, éditions d'Organisation, Paris,2000.
44. H. de la Bruslerie, **Analyse Financière**, Dunod, , 3^{ème} édition, Paris 2008.
45. P. Amadiou et V.Bessière, **Analyse de l'information financière**, Economica, Paris, 2007.
46. Christian et Mireille Zambotto, **Gestion financière en 23 fiches**, Dunod,7^{ème} édition, Paris, 2006.
47. Jacqueline Delahaye et Florence Delahaye, **Finance d'entreprise :Manuel et applications**, Dunod, Paris, 2007.
48. Jean Barreau et Jacqueline Delahaye, **Gestion financière: manuel et applications**, 9^{ème} édition, Dunod, Paris, 2001.
49. Alain Capiez, **Elément de Gestion Financière**,4^{ème} édition, Masson, , Paris, 1994.
50. A.Burlaud, J.Y.Eglen, P. Mykita, **Dictionnaire de Gestion** ., Editions Foucher, Paris, 1995.
51. -Brian freidrich, Laura freidrich, **Norme comptable international 16, immobilisations corporelles**, CGA, Canada, 2009.
52. Catherine Deffains ,Crapsky ,**comptabilité générale**,4 edition bréal,2006.
53. Eri Dumalanéde, **Comptabilité Général**, Edition Berti, Alger, 2009.
54. Tazdait Ali, **Maitrise du système comptable financier**, 1^{er} Edition, édition ACG, Algérie, 2009.
55. Karine Cerrada, Yves De Ronge, Michel De Wolf & Michel Gatz, **Comptabilité et analyse des états financiers : principes et applications**, 1^{er} édition, De Boeck, Bruxelles, 2006.
56. Amar kadouri, Ahmed mimiche, **cours de la comptabilité financière selon les normes, IA/IFRS et le SCF**, ENAG edition, Alger, 2009.
57. Système comptable et financier, **Actifs incorporelles, Institut spécialisé en gestion et finances**, INTEC, Paris, 2008.
58. B.Colasse , **Cadres comptables conceptuels**, Encyclopédie de comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica, 2000.

2- Articles :

1. Ould Amer Smail , **La normalisation comptable en Algérie : Présentation du nouveau système comptable et financier**, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, Sétif ,N°10 ,2010.
2. Hicham Attouch, **La performance globale de l'entreprise revisitée**, REVUE Des économiesnord Africaines N°5.
3. Simon PARIENTE , **Rendement boursier, création de valeur et données comptables ,une étude sur le marché français**, Finance Contrôle Stratégie , Volume 3, N° 3, septembre 2000.
4. Zekri Ines , **L'impact de la décision de finencement sur la performance de l'entreprise musérée par la valeur économique Ajoutée (EVA)**.
5. Hubert Tondeur, jean luc peyret, **suivi et modification des plans d'amortissement selon les norms IAS-IFRS**, revue française de comptabilité, R.F.C 361, Paris, décembre 2003.
6. Danjou Philippe. **Normes comptables et création de valeur**. Revue d'économie financière, n°106, 2012.
7. Tayeb SAADI , **Création de Valeur : L'impact des normes IFRS sur le contenu informationnel du résultat net cas de la France** , La place de la dimension européenne dans la Comptabilité e Contrôle Audit, May 2009, Strasbourg, France .
8. Martinez I,**Le contenu informatif des chiffres comptables : vers de nouvelles amélioration méthodologique**, Comptabilité, Contrôle, Audit. Tome 10, vol2, 2004 .
9. Flandrin-Le Maire , **L'impact Macroeconomique de le Norme IAS 32, Analyses Economiques**, Revue d'économie financière, n°6, 2003.
10. Zelazny, G., Benyakhlef, M., Lemoigne, P., and Gueguen, T., **Impact des Normes Comptables Internationales sur la Comptabilité Française**, 2003.
- 11.

3- Séminaires et journées des études :

1. Colasse B, **Réflexions sur l'harmonisation comptable internationale : De la résistant ascension de L'IASC/IASA**, communication à la conférence prononcée à l'école des sciences de la gestion de l'université du Québec A Montréal Le, Octobre 2003.
2. Y. Pesqueux, **la notion de performance globale**, 5ème forum international sur La Performance Globale de l'Entreprise, Université Tunis Carthage, 1er - 2 Décembre, 2004.
3. H .Bergeron, **Les indicateurs de performance en contexte PME, quel modèle appliquer** , 21ème Congrès de l'Association Française de Comptabilité, Angers.2000.
4. Abderrazak Gabssi, **Support pédagogique, IAS19 Avantages du personnel**, Institut des hautes étude commerciales, Carthage, Tunisie, 2005.

4- Thèses :

1. Marouani Samir, **le projet de nouveau système comptable et financier** ,mémoire magistère non publié.ESC d'Alger.

5- Les rapports :

1. Conseil National de la Comptabilité, Ministère de finance " Note méthodologique, les stock ", 2009.
2. AAA, **report of the committee on- foundation of accounting measurement**, The Accounting Review supplement, Voml 46, 1971.
3. Commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse (COSOB), **Rapport annuel COSOB 2010**.
4. Conseil National De La Comptabilité, **Rapport sur l'avancement des travaux de la commission PCN**, Alger, 2000.
5. Conseil National De La Comptabilité, **Synthèse d'évaluation du plan comptable national**, Alger, 2000.
6. Ministère de Finance, **Procès-verbal de la réunion du 24/12/2009 du comité du suivi de la mise en œuvre du SCF**.
7. Ministère de Finance, **Rapport d'évaluation des travaux du comité de la mise en place du SCF**, 24 Mars 2010.
8. Journal officiel de l'union Européenne, **Normes comptables internationales IAS19**, 2003.

III. المراجع باللغة الإنجليزية :

1. Petre rose, **Commercial Bank Management** , irwin McGraw-hill,london,1999.
2. Robert simons, **Performance Measurement–Control Systems for Implementing strategy**,prentice hall,Washington,2000.
3. A.Oskan,**Determinants of capital structure &Adjustment to long run target:evidence from UK company panal data** ,Journal of business financial & accounting,Vol 28, 2001.
4. Jiambalov, James, **Managerial Accounting**, 3th Edition, Jhon wiley & sons, Inc, New York, 2007.
5. Spero, Thburg , **Getting EVA Right**, TMA journal, vol 17, issue 6, 1997.
6. SHAKED I. , MICHEL A. et LEROY. P, **Pourquoi l'EVA s'est imposée** ,L'expansion Management Review, Septembre 1998.

7. Kam, Vernon. **Accounting Theory** Second Edition, John Wiley and Sons, Inc, 1990.
8. Wild, Subramanian, Halsey, **Financial Statement Analysis**, 8th edition, New York, McGraw - Hill Companies, Inc, 2003.
9. Robinson, Minter, Grant, **Financial Statement Analysis: A global Perspective**, Pearson Education, USA, Inc, 2004.
10. Friedlob, T, and Schneider, **Essentials of Financial Analysis**. New Jersey, Wiley, 2003.
11. Healy, Bernard, **Business Analysis & Valuation: Using Financial Statements**. New York, 2004.
12. Stickney, and Brown, **Financial Reporting and Statement Analysis: A Strategic Perspective's**, USA Harcourt Brace & Company, 1999.
13. W.H. Beaver, **Financial reporting an accounting revolutions**, Prentice Hall International, 3^{ème} edition, 1998.
14. Besley Scott and Brigham Eugene, **Principles of finance**, London, south – western, 2003.
15. Bassam, Azab, **The Performance of the Egyptian Stock Market**, Working Paper, The University of Birmingham, The Birmingham Business School, 2002.
16. Elory Dimson, Massoud Mussavian, **A Brief History of Market Efficiency**, WP Published in European Financial Management, London Business Schools, Vol. 4, N° 1, 1998.
17. M. Wirght & R. Ken, Venture capitalists, unquoted equity investment appraisal and the role of accounting information, Accounting and Business Research, Spring 1996.
18. K, Kwaku Opong, **The Information Content of interim financial reports: UK evidence**, Journal of Business Finance & Accounting, 1995.
19. A. Rippington Frederick & J. Richard Taffler, **The information content of firm financial disclosures**, Journal of Business Finance & Accounting, 1995.
20. G. A. Ndubizu, **Accounting disclosure methods and economic development: a criterion for globalizing capital markets**. The International Journal of Accounting, 27, 1992.
21. Barth, M. E., **Fair Value Accounting Evidence From Investment Securities and Market Valuation of Bank**, The Accounting Review, January, 1994.
22. E. Fama, **Market efficiency, long-term returns and behavioural finance**, journal of finance Economics, 1998.

III. المواقع الإلكترونية :

1. <http://www.iasplus.com>.
2. <http://www.Focusifrs.com>
3. <http://www.fasb.org>
4. <http://www.zonecours.hec.ca>
5. <http://www.cnc.dz/reglement.asp>
6. <http://www.cosob.org>

الملاحق

الملحق رقم (01): بعض من القوائم المالية المستخدمة



Matricule Fiscal : 000 516 097 144 217
Article Imposition : 16.233.714.102

COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2011 - PAR NATURE -

SCF	RUBRIQUES	OPERATIONS BRUTES N	CESSION ET RETROCESSION N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
70	PRIMES EMISES SUR OPERATIONS DIRECTES	3 903 520 914,63	703 144 336,18	3 200 376 578,45	2 676 145 625,97
70	PRIMES ACCEPTEES EN REASS : DOMMAGES		0,00	0,00	753 180,97
71	PRIMES EMISES REPORTEES	48 879 745,05	-12 705 896,45	61 585 641,50	-261 545 183,89
71	PRIMES ACCEPTEES REPORTEES	0,00	0,00	0,00	0,00
	I - PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	3 952 400 659,68	690 438 439,73	3 261 962 219,95	2 415 353 623,05
60	PRESTATIONS (SINISTRES) S/OPERATIONS DIRECTES	-2 752 141 726,58	-327 777 581,56	-2 424 364 145,02	-1 401 291 827,47
60	PRESTATIONS (SINISTRES) S/ACCEPTATIONS	0,00	0,00	0,00	0,00
	II - PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	-2 752 141 726,58	-327 777 581,56	-2 424 364 145,02	-1 401 291 827,47
72	COMMISSIONS RECUES EN REASSURANCE	0,00	-181 115 803,98	181 115 803,98	184 753 371,53
72	COMMISSIONS VERSEES EN REASSURANCE	0,00		0,00	-150 636,20
	III - COMMISSIONS DE REASSURANCE	0,00	-181 115 803,98	181 115 803,98	184 602 735,33
	IV - MARGE D'ASSURANCE NETTE	1 200 258 933,10	181 545 054,18	1 018 713 878,91	1 198 664 530,91
61 + 62	SERVICES EXTERIEURS & AUTRES CONSOMMATIONS	-413 782 161,40		-413 782 161,40	-408 976 552,52
63	CHARGES DE PERSONNEL	-471 827 740,24		-471 827 740,24	-370 077 967,24
64	IMPOTS, TAXES & VERSEMENTS ASSIMILES	-92 479 567,63		-92 479 567,63	-81 296 558,04
75	AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS	8 335 314,59		8 335 314,59	15 053 257,65
65	AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES	-25 917 834,61		-25 917 834,61	-12 612 575,45
78	REPRISE SUR PERTES DE VALEUR & PROVISIONS	19 954 112,18		19 954 112,18	11 704 107,05
68	DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS, PROVISIONS & PERTES DE VALEUR	-560 995 781,10		-560 995 781,10	-101 386 598,99
	S/TOTAUX	-1 536 713 658,21	0,00	-1 536 713 658,21	-947 592 887,54
	V - RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	-1 536 713 658,21	0,00	-1 536 713 658,21	-947 592 887,54
76	PRODUITS FINANCIERS	20 859 105,76		20 859 105,76	33 475 135,88
66	CHARGES FINANCIERES	-5 692 951,59		-5 692 951,59	-20 518 330,88
	VI - RESULTAT FINANCIER	15 166 154,17	0,00	15 166 154,17	12 556 805,00
	VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS	-1 521 547 504,04	0,00	-1 521 547 504,04	-935 036 082,54
695	IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTAT ORDINAIRE			0,00	-65 618 538,77
692/693	IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTAT ORDINAIRES	138 060 633,17		138 060 633,17	
	TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES	4 090 730 080,33	0,00	4 090 730 080,33	2 737 131 307,52
	TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES	-4 273 958 018,10		-4 273 958 018,10	2 341 421 799,28
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-183 227 937,77	181 545 054,18	-364 772 991,95	198 009 909,60
77	ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) A PRECISER	210 264,85		210 264,85	
67	ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) A PRECISER	52 281,58		52 281,58	
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRES	157 983,27	0,00	157 983,27	0,00
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0,00	0,00	-364 615 008,67	198 009 909,60

BILAN AU 31 DECEMBRE 2011

ACTIF						PASSIF					
DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)	DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)		
ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES					
Écart d'acquisition - Goodwill (part) courtoisif		0,00	0,00	0,00		Capital émis	P 1	2 220 794 000,00	2 201 714 200,00		
- Immobilisations incorporelles	A 1	38 795 403,44	11 969 204,08	26 777 146,96	33 469 206,13	Capital non appelé		0,00	0,00		
IMMOBILISATIONS CORPORELLES				0,00	0,00	Primes et réserves (réserves consolidées 2)	P 2	32 134 837,31	30 700 179,70		
- Terrains	A 2	79 949 130,00	0,00	79 949 130,00		Écart de réévaluation		0,00	0,00		
- Bâti/mobilier	A 3	107 428 208,26	24 968 029,75	482 487 179,11	154 043 845,43	Écart d'équivalence 1		0,00	0,00		
- Autres immobilisations corporelles	A 4	174 512 838,77	136 451 920,12	238 058 918,25	190 082 528,89	Résultat net (résultat net part du groupe 1)	P 3	-354 625 008,47	201 069 309,60		
- Immobilisations en cours	A 5	196 359 228,73	0,00	196 359 228,73	129 837 407,50	Autres écarts/autres réserves - départ à nouveau	P 4	35 125 839,01	-14 388 223,62		
Immobilisations financières				0,00	0,00	<i>Part de la société consolidée 1</i>					
- Titres mis en espérance						<i>Part des sous-traitants 1</i>					
- Autres participations et valeurs mobilières	A 6	82 042 706,19		82 042 706,19	79 649 832,38	TOTAL P		2 969 968 667,85	2 969 289 190,90		
- Autres titres immobilisés	A 7	1 476 307 407,00		1 476 307 407,00	1 603 307 407,00	ACTIF NON COURANT					
- Meubles et autres actifs financiers non courants	A 8	11 405 364,23		11 405 364,23	16 349 840,43	Emprunts et dettes financières	P 5	115 073 440,35	150 894 380,44		
- Impôts différés actifs	A 9	137 365 831,00		137 365 831,00	0,00	Impôts (différés et provisionnés)		178 929,29			
- Autres charges et produits différés	A 10	102 440 072,97	0,00	102 440 072,97	129 253 429,30	Autres dettes non courantes		0,00	0,00		
- Fonds ou valeur déposés chez les clients		0,00	0,00	0,00	0,00	Provisions réglementées	P 6	236 247 668,79	241 328 658,79		
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 976 099 372,38	179 419 235,15	2 802 680 137,73	1 599 702 620,38	Provisions et produits comptabilisés d'incance	P 7	0,00	0,00		
ACTIF COURANT						DETTES COURANT					
Provisions techniques d'assurances				0,00	0,00	Fonds ou valeurs reçus des assurés	P 8	676 168 629,20	489 082 888,81		
- Part de la caducité de prime	A 11	471 815 931,23	0,00	471 815 931,23	437 347 308,29	TOTAL B PASSIF COURANT		887 868 667,85	761 389 127,56		
- Réserves et emplois assimilés				0,00	0,00	DETTES COURANT					
Consommations & éléments débiteurs	A 12	128 409 434,21	0,00	128 409 434,21	8879 700,88	Réserves techniques d'assurances	P 9	3 781 188 276,94	1 751 371 124,64		
- Assurances et réserves d'assurance et comptes rattachés	A 13	2 104 309 085,49	-20 207 892,10	1 756 792 203,19	1 121 923 621,10	Équations diverses		0,00	0,00		
- Autres débiteurs	A 14	444 230 894,63	0,00	444 230 894,63	329 821 614,30	Assurance		0,00	0,00		
- Impôts et cautions	A 15	46 294 057,11	0,00	46 294 057,11	4 885 089,13	Dettes et ressources rattachées	P 10	73 432 211,94	174 862 178,86		
- Autres créances et emplois assimilés		0,00	0,00	0,00	0,00	Assurés et intermédiaires d'assurance	P 11	277 328 127,20	31 079 252,17		
Disponibilités et assimilés				0,00	0,00	Impôts	P 12	317 912 002,89	325 886 328,29		
- Récupérés et autres actifs financiers courants	A 16	123 236 061,16		123 236 061,16	107 902 727,36	Autres dettes	P 13	317 495 348,27	321 059 027,40		
- Trésorerie	A 17	475 424 629,13		475 424 629,13	1 579 289 412,12	Trésorerie passif		-3 112 626,13			
TOTAL ACTIF COURANT		4 288 099 834,28	129 217 892,10	4 207 718 722,08	3 889 049 006,38	TOTAL B PASSIF COURANT		3 614 028 296,31	3 609 210 680,60		
TOTAL GENERAL ACTIF		7 264 199 206,66	308 637 127,25	7 000 498 288,69	5 488 751 626,76	TOTAL GENERAL PASSIF		6 584 028 964,16	6 578 499 871,50		

**TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE (METHODE INDIRECTE)
EXERCICE 2011**

	NOTE	EXERCICE (N)	EXERCICE (N-1)
FLUX DE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES OPERATIONNELLES			
RESULTAT DE L'EXERCICE	1	-329 399 149,66	181 701 085,78
AJUSTEMENT POUR :			
- AMORTISSEMENTS & PROVISIONS	2	541 032 426,09	98 812 612,52
- VARIATION DES IMPOTS DIFFERES			
- VARIATION DES PROVISIONS TECHNIQUES (PRIMES & SINISTRES)	3	965 035 652,57	602 488 225,60
- VARIATION DES CREANCES SUR ASSURES ,INTERMEDIAIRES			
- D'ASSURANCE, CEDANTS,CESSIONNAIRES ET AUTRES	4	-1 110 940 916,97	-380 146 387,29
- VARIATION DES DETTES SUR ASSURES,INTERMEDIAIRES			
- D'ASSURANCE, CEDANTS,CESSIONNAIRES ET AUTRES	5	218 240 345,89	106 848 638,57
- PLUS OU MOINS VALUE DE CESSION,NETTES D'IMPOTS			
FLUX DE TRESORERIE GENERES PAR L'ACTIVITE - (A)		283 968 357,92	609 704 175,18
FLUX DE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENTS			
- DECAISSEMENTS SUR ACQUISITIONS D'IMMOBILISATIONS	6	-873 717 883,68	-661 101 299,77
- ENCAISSEMENTS SUR CESSIONS D'IMMOBILISATIONS			
- INDICE DES VARIATIONS DE PERIMETRE DE CONSOLIDATION (1)			
FLUX DE TRESORERIE LIES AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENTS - (B)		-873 717 883,68	-661 101 299,77
- DIVIDENDES VERSES AUX ACTIONNAIRES+ BONUS +TANTIEMES	7	131 906 508,62	-41 599 611,35
- AUGMENTATION DE CAPITAL EN NUMERAIRE	8		1 200 213 514,00
- EMISSION D'EMPRUNTS	9	35 820 938,89	150 894 380,44
- REMBOURSEMENTS D'EMPRUNTS			
FLUX DE TRESORERIE LIES AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT - (C)		-96 085 569,73	1 309 508 283,09
VARIATION DE TRESORERIE DE LA PERIODE (A+B+C)		-685 835 095,49	1 258 111 158,50
TRESORERIE D'OUVERTURE	10	1 681 182 160,18	423 071 001,68
TRESORERIE DE CLOTURE	11	995 347 064,69	1 681 182 160,18
VARIATION DE TRESORERIE		-685 835 095,49	1 258 111 158,50

BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

ACTIF						PASSIF				
DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENT S OUI PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)	DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)	(n-2)
ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES				
Ecart d'acquisition « Goodwill positif ou négatif »		0.00	0.00	0.00		Capital émis	P 1	2 205 714 180.00	2 205 714 180.00	
Immobilisations incorporelles	A 1	40 422 989.84	19 328 289.62	21 094 704.22	26 777 148.86	Capital non appelé		0.00	0.00	
Immobilisations corporelles						Primes et réserves (Réserves consolidées 1)	P 2	92 134 837.14	92 134 837.14	
• Terrains	A 2	78 948 100.00	0.00	78 948 100.00	78 948 100.00	Ecart de réévaluation		0.00	0.00	
• Bâiments	A 3	683 919 708.86	37 436 510.26	646 483 198.60	482 487 179.11	Ecart de réévaluation 2		0.00	0.00	
• Autres immobilisations corporelles	A 4	411 378 801.37	184 636 162.36	226 742 639.01	238 036 516.23	Résultat net (Résultat net part du groupe 1)	P 3	232 934 936.67	-364 613 008.67	
• Immobilisations en cours	A 5	69 357 942.23	0.00	69 357 942.23	196 359 228.73	Autres capitaux propres - Report à nouveau	P 4	-329 399 149.66	35 215 859.02	
Immobilisations financières						Part de la société consolidante 1				
• Titres mis en équivalence						Part des minoritaires 1				
• Autres participations et créances rattachées	A 6	52 941 788.48		52 941 788.48	52 941 788.48	TOTAL I		2 201 384 804.15	1 968 449 867.48	
• Autres titres immobilisés	A 7	1 023 000 000.00		1 023 000 000.00	1 476 307 487.00	PASSIF NON COURANT				
• Prêts et autres actifs financiers non courants	A 8	11 398 604.71		11 398 604.71	81 403 384.23	Emprunts et dettes financières	P 5	86 636 335.79	117 073 441.35	
• Impôts différés actif	A 9	0.00		0.00	137 963 831.00	Impôts (différés et provisionnés)		0.00	378 929.39	
• Autres charges et produits différés	A 10	67 626 714.64	0.00	67 626 714.64	101 440 071.97	Autres dettes non courantes		0.00	0.00	
• Fonds ou valeurs déposés chez les cédants		0.00	0.00	0.00	0.00	Provisions réglementées	P 6	183 133 601.48	106 947 668.79	
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 470 789 644.15	241 400 892.24	2 229 388 751.91	2 802 680 137.73	Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 7	2 042 612.00	0.00	
ACTIF COURANT						Fonds ou valeurs reçus des assureurs	P 8	568 892 876.40	678 169 628.30	
Provisions techniques d'assurances						TOTAL II PASSIF COURANT		838 847 445.62	997 968 667.82	
• Part de la coassurance cédée		0.00	0.00	0.00		PASSIF COURANT				
• Part de la réassurance cédée	A II	464 926 368.82	0.00	464 926 368.82	471 321 301.82	Provisions techniques d'assurances				
• Créances et emplois assimilés						• Opérations directes	P 9	2 532 719 976.66	2 741 289 279.39	
• Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	21 884 910.85	0.00	21 884 910.85	116 503 532.81	• Acceptations		0.00	0.00	
• Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A 13	2 464 631 196.00	317 089 922.39	1 847 541 273.67	1 796 702 283.19	Dettes et ressources rattachées				
• Autres débiteurs	A 14	210 492 468.72	0.00	210 492 468.72	444 281 864.84	• Cessionnaires, cédants et comptes rattachés	P 10	119 158 336.47	79 433 211.84	
• Impôts et assimilés	A 15	24 879 262.91	0.00	24 879 262.91	40 294 607.51	• Assurés et intermédiaires d'assurance	P 11	208 964 322.28	1 77 203 127.32	
• Autres créances et emplois assimilés		0.00	0.00	0.00	0.00	Impôts	P 12	430 3 75 465.04	317 911 001.83	
Disponibilités et assimilés						Autres dettes	P 13	243 510 269.40	337 493 344.27	
• Placements et autres actifs financiers courants	A 16	1 373 972 237.64		1 373 972 237.64	523 235 061.26	Trésorerie passif	P 14	-9 662 738.79	-9 312 626.10	
• Trésorerie	A 17	281 926 571.31		281 926 571.31	475 424 629.93					
TOTAL ACTIF COURANT		4 842 409 071.25	517 089 922.39	4 325 319 148.86	3 827 756 731.95	TOTAL III PASSIF COURANT		3 514 475 651.06	3 664 018 334.38	
TOTAL GENERAL ACTIF		7 313 198 715.40	758 490 814.57	6 556 708 333.85	6 630 436 869.68	TOTAL GENERAL PASSIF		6 554 207 900.83	6 630 436 869.68	

COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2012

RUBRIQUES	NOTES	TOUTES GARANTIES COMPOSÉES - N	TOUTES GARANTIES COMPOSÉES - (N-1)
Primes dérivées sur opérations directes	1.1	0.00	0.00
Primes dérivées récapitulées	1.2	275 427 078.87	0.00
Primes dérivées sur opérations directes	1.3	1 809 549 124.05	2 352 045 526.59
I - Marge sur opérations directes		2 084 976 202.92	2 352 045 526.59
Primes dérivées	1.4	0.00	0.00
Primes dérivées récapitulées	1.5	0.00	0.00
Primes dérivées sur acceptations	1.6	0.00	0.00
Commissions versées sur acceptations	1.7	0.00	0.00
II - Marge sur opérations directes		0.00	0.00
Primes cédées	1.8	586 748 041.47	854 046 546.13
Primes cédées récapitulées	1.9	70 589 053.43	0.00
Primes dérivées sur cédants	1.10	0.00	253 433 312.87
Commissions reçues sur cédants	1.11	0.00	338 889 273.03
III - Marge sur cédants		812 289 096.89	854 046 546.13
Primes cédées à des	1.12	0.00	0.00
Primes cédées à des réassureurs	1.13	0.00	0.00
Commissions reçues sur réassureurs	1.14	0.00	0.00
IV - Marge sur réassureurs		0.00	0.00
Subventions d'exploitation d'assurance	1.15	0.00	0.00
V - Marge d'assurance nette		2 897 265 300.81	3 206 092 072.72
Charges courantes & autres consommations	1.16	788 482 082.34	613 742 142.40
Charges des primes	1.17	329 246 037.64	471 627 182.14
Impôts, taxes et redevances assimilés	1.18	76 878 182.88	82 476 107.57
Production immobilisée	1.19	0.00	0.00
Autres produits opérationnels	1.20	0.00	207 597.69
Autres charges opérationnelles	1.21	32 740 216.09	20 467 046.83
Experte sur pertes de débiteurs et provisionnés	1.22	0.00	32 876 348.75
Distributions aux assurés/assurés, provisions et pertes de cédants	1.23	603 039 099.12	580 198 792.21
VI - Résultat technique opérationnel		2 083 986 218.66	2 548 885 760.96
Produits financiers	1.24	30 140 41 5.89	31 889 776.29
Charges financières	1.25	39 457 758.13	3 692 952.59
VII - Résultat financier		-9 316 342.24	28 196 823.70
VIII - Résultat opérationnel avant impôts (VI + VII)		1 974 669 876.42	2 577 082 584.66
Impôts exigibles sur résultats consolidés	1.26	88 790 727.09	0.00
Impôts différés (Provisions sur résultat consolidé)	1.27	2 07 548 913.72	0.00
TOTAL DES PRODUITS CONSOLIDÉS		1 885 879 149.33	2 577 082 584.66
TOTAL DES CHARGES CONSOLIDÉES		4 899 624 844.28	4 822 289 837.04
IX - Résultat net des activités ordinaires		-2 913 745 694.95	-2 245 207 252.38
Éléments extra-financiers (Produits) à poster	1.28	0.00	237 0178.84
Éléments extra-financiers (Charges) à poster	1.29	1 26 151.67	0.00
X - Résultat extraordinaire		126 866.17	237 0178.84
XI - Résultat net de l'exercice		-2 886 879.78	-2 245 207 252.38
Part dans les résultats nets des sociétés liées en équivalence (1)			
II - Résultat net de l'exercice consolidé (2)			
- Dont part des minoritaires (1)			
- Part du groupe (1)			



Matricule Fiscal : 000 506 097 144 217
Article Inscription : 16 233 714.102

COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2014 - PAR NATURE

SCF	RUBRIQUES	OPERATIONS BRUTES N	CESSION ET RETROCESSION N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
70	PRIMES EMISES SUR OPERATIONS DIRECTES	4 417 170 343,21	562 465 895,45	3 844 684 648,75	3 554 333 589,76
70	PRIMES ACCEPTÉES EN REASSURANCE - DOMMAGES	0,00	0,00	0,00	0,00
71	PRIMES EMISES REPORTÉES	-48 412 437,31	11 361 505,24	-59 773 942,55	-59 451 007,85
71	PRIMES ACCEPTÉES REPORTÉES	0,00	0,00	0,00	0,00
	I - PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	4 378 758 107,90	563 847 400,70	3 784 910 707,20	3 484 904 581,87
60	PRESTATIONS (SINISTRES) S/OPERATIONS DIRECTES	-2 127 265 835,82	-47 348 633,45	-2 079 917 202,36	-1 690 197 250,51
60	PRESTATIONS (SINISTRES) S/ACCEPTATIONS	0,00	0,00	0,00	0,00
	II - PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	-2 127 265 835,82	-47 348 633,45	-2 079 917 202,36	-1 690 197 250,51
72	COMMISSIONS RECUES EN REASSURANCE	0,00	-155 268 932,51	155 268 932,51	159 050 634,71
72	COMMISSIONS VERSEES EN REASSURANCE	0,00	0,00	0,00	0,00
	III - COMMISSIONS DE REASSURANCE	0,00	-155 268 932,51	155 268 932,51	159 050 634,71
	IV - MARGE D'ASSURANCE NETTE	2 251 492 272,09	351 229 834,73	1 900 262 437,35	1 963 763 965,07
61 + 62	SERVICES EXTERIEURS & AUTRES CONSOMMATIONS	-852 001 372,12		-852 001 372,12	-728 385 185,73
63	CHARGES DE PERSONNEL	-652 243 530,49		-652 243 530,49	-571 747 502,75
64	IMPOTS, TAXES & VERSEMENTS ASSIMILES	-96 186 516,65		-96 186 516,66	-87 987 081,45
75	AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS	15 807 364,09		15 807 364,09	12 613 409,34
65	AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES	-17 175 357,67		-17 175 357,67	-109 594 081,50
78	REPRISE SUR PERTES DE VALEUR & PROVISIONS	485 413 032,50		485 413 032,50	501 357 029,36
68	DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS, PROVISIONS & PERTES DE VALEUR	-363 312 869,90		-363 312 869,90	-551 112 775,78
	S/TOTAUX	-1 479 699 200,25	-351 229 834,73	-1 479 699 200,25	-1 504 853 301,33
	V - RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL			380 563 237,10	458 910 664,72
76	PRODUITS FINANCIERS	65 720 646,45		65 720 646,45	55 982 345,78
66	CHARGES FINANCIERES	-14 225 156,15		-14 225 156,15	-14 373 382,76
	VI - RESULTAT FINANCIER	51 495 500,30	0,00	51 495 500,30	41 609 003,02
	VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS	51 495 500,30	0,00	432 058 741,40	500 514 627,74
605	IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTAT ORDINAIRE	77 247 850,00		77 247 850,00	133 374 614,06
692/693	IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTAT ORDINAIRE	0,00		0,00	0,00
	TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRE	4 994 111 638,25	-202 617 565,97	5 196 729 204,22	4 373 367 895,95
	TOTAL DES CHARGES ORDINAIRE	-4 248 070 917,12	563 847 400,70	-4 841 918 317,82	-4 006 229 085,21
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRE	746 040 721,13	351 229 834,73	354 810 886,39	367 139 813,72
77	ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) A PRECISER	718 450,74		718 450,74	231 284,40
67	ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) A PRECISER	-159 417,85		-159 417,85	-45 297,32
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	559 032,89	0,00	559 032,89	185 987,08
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0,00		355 369 919,28	367 325 800,82



ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31/12/2014


2014

	NOTE	CAPITAL SOCIAL	PRIME D'EMISSION	ECART D'EVALUATION	ECART DE REEVALUATION
SOLDE AU 31 DECEMBRE N-2	1	2 205 714 180,00			
CHANGEMENT DE METHODE COMPTABLE					
CORRECTIONS D'ERREURS SIGNIFICATIVES					
REEVALUATION DES IMMOBILISATIONS					
PROFITS OU PERTES NON COMPTABILISES					
DANS LE COMPTE DE RESULTAT					
DIVIDENDES PAYES EN 2012	2	0,00			
AUGMENTATION DE CAPITAL	3	0,00			
RESULTAT NET DE L'EXERCICE au 31 Décembre 2013	4	367 325 800,82			
SOLDE AU 31 DECEMBRE N-1	5	2 205 714 180,00			
CHANGEMENT DE METHODE COMPTABLE					
CORRECTIONS D'ERREURS SIGNIFICATIVES					
REEVALUATION DES IMMOBILISATIONS					
PROFITS OU PERTES NON COMPTABILISES					
DANS LE COMPTE DE RESULTAT					
DIVIDENDES PAYES EN 2014	6	174 135 330,00			
AUGMENTATION DE CAPITAL		0,00			
RESULTAT NET DE L'EXERCICE au 31 Décembre 2014	7	355 369 919,28			
SOLDE AU 31 DECEMBRE N	8	2 205 714 180,00			



ANNEXE AU TFF AU 31/12/2014

ANNEXE AU TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE		
NOII	LIBELLÉ	MONNAIES
	- RESULTAT NET AU 31/12/2014 report à nouveau Créateur :	355 369 919,28
	AMORTISSEMENT & PROVISIONS	
	- Amortissements + provisions	-198 166 871,68
	Variation impôts différé	0,00
	Variation des provisions techniques (primes et sinistres)	104 705 630,07
	Variation des créances sur assurés ,intermédiaires d'assurances ,cédants , cessionnaires et autres	241 631 369,02
	Variation des dettes sur assurés ,intermédiaires d'assurances ,cédants , cessionnaires et autres	11 560 636,20
	Flux de trésorerie générés par l'activité (A)	517 100 680,89
	Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements	
	Décaissements sur acquisition d'immobilisations	-186 543 860,99
	Encaissements sur cessions d'immobilisations	-197 144 855,17
	Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissements (B)	-383 688 716,16
	Tantièmes	12 865 925,42
5	Dividendes versés aux actionnaires	-174 135 330,00
	Augmentations de capital en numéraire	
	Emission d'emprunts	
	Remboursements d'emprunts	28 417 085,76
	Flux de trésorerie liés aux opérations de Fiancements (C)	-215 418 341,18
	VARIATION DE TRESORERIE DE LA PERIODE (A+B+C)	-82 006 376,45
11	- Trésorerie d'ouverture	1 662 254 879,03
12	- Trésorerie de clôture	1 580 248 502,58
13	- Variation de trésorerie	-82 006 376,45

		Matricule Fiscal : 000 516 097 144 217 Article Imposition : 16.233.714.102			
COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2014 - PAR NATURE					
SCF	RUBRIQUES	OPERATIONS BRUTES N	CESSION ET RETROCESSION N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
70	PRIMES EMISES SUR OPERATIONS DIRECTES	4 427 170 545,21	582 485 895,46	3 844 684 649,75	3 554 355 589,76
70	PRIMES ACCEPTEES EN REASS : DOMMAGES	0,00	0,00	0,00	
71	PRIMES EMISES REPORTEES	-48 412 437,31	11 361 505,24	-59 773 942,55	-59 451 007,89
71	PRIMES ACCEPTEES REPORTEES	0,00	0,00	0,00	0,00
	I - PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	4 378 758 107,90	593 847 400,70	3 784 910 707,20	3 494 904 581,87
60	PRESTATIONS (SINISTRES) S/OPERATIONS DIRECTES	-2 127 265 835,82	-47 348 633,46	-2 079 917 202,36	-1 690 197 250,51
60	PRESTATIONS (SINISTRES) S/ACCEPTATIONS	0,00	0,00	0,00	
	II - PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	-2 127 265 835,82	-47 348 633,46	-2 079 917 202,36	-1 690 197 250,51
72	COMMISSIONS RECUES EN REASSURANCE	0,00	-155 268 932,51	155 268 932,51	159 058 634,71
72	COMMISSIONS VERSEES EN REASSURANCE	0,00	0,00	0,00	0,00
	III - COMMISSIONS DE REASSURANCE	0,00	-155 268 932,51	155 268 932,51	159 058 634,71
	IV - MARGE D'ASSURANCE NETTE	2 251 492 272,08	391 229 834,73	1 860 262 437,35	1 963 765 966,07
61 + 62	SERVICES EXTERIEURS & AUTRES CONSOMMATIONS	-852 001 372,12		-852 001 372,12	-728 385 185,73
63	CHARGES DE PERSONNEL	-652 243 530,49		-652 243 530,49	-571 747 502,79
64	IMPOTS, TAXES & VERSEMENTS ASSIMILES	-96 186 516,66		-96 186 516,66	-87 987 081,45
75	AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS	15 807 364,09		15 807 364,09	12 613 403,34
65	AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES	-17 175 357,67		-17 175 357,67	-169 594 081,30
78	REPRISE SUR PERTES DE VALEUR & PROVISIONS	485 413 082,50		485 413 082,50	591 357 923,36
68	DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS, PROVISIONS & PERTES DE VALEUR	-363 312 869,90		-363 312 869,90	-551 112 776,78
	S/TOTAUX	-1 479 699 200,25	-391 229 834,73	-1 479 699 200,25	-1 504 855 301,35
	V - RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL			380 563 237,10	458 910 664,72
76	PRODUITS FINANCIERS	65 720 646,45		65 720 646,45	55 982 345,78
66	CHARGES FINANCIERES	-14 225 138,15		-14 225 138,15	-14 378 382,76
	VI - RESULTAT FINANCIER	51 495 508,30	0,00	51 495 508,30	41 603 963,02
	VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS	51 495 508,30	0,00	432 058 745,40	500 514 627,74
695	IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTAT ORDINAIRE	-77 247 859,00		-77 247 859,00	-133 374 814,00
692/693	IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTAT ORDINAIRE	0,00		0,00	0,00
	TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES	4 994 111 638,25	-202 617 565,97	5 196 729 204,22	4 373 367 896,95
	TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES	-4 248 070 917,12	593 847 400,70	-4 841 918 317,82	-4 006 228 083,21
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	746 040 721,13	391 229 834,73	354 810 886,39	367 139 813,72
77	ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) A PRECISER	718 450,74		718 450,74	231 284,40
67	ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) A PRECISER	-159 417,85		-159 417,85	-45 297,32
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRES	559 032,89	0,00	559 032,89	185 987,08
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0,00		355 369 919,28	367 325 800,82

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

BILAN GROUPE AU 31/12/2014 « MISE EN EQUIVALENCE »

DESIGNATIONS	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	31/12/2013
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	58 268 550,00	0,00	58 268 550,00	58 268 550,00
Immobilisations incorporelles	201 799 344,60	199 768 823,00	12 030 521,60	13 511 340,16
Immobilisations corporelles	0,00	0,00		
Terrains	4 514 492 053,87	0,00	4 514 492 053,87	4 525 499 753,97
Bâtiments	7 032 781 737,47	5 289 783 014,71	1 762 997 822,76	1 909 285 170,47
Autres immobilisations corporelles	15 300 746 959,15	13 695 697 460,20	1 604 049 460,07	2 003 175 109,47
Immobilisations en concession	87 528 246,00	1 266 904,74	86 261 341,26	10 346 779,38
Immobilisations en cours	2 502 907 388,68	0,00	2 502 907 388,68	470 133 457,73
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	
Titres mis en équivalences – entreprises/ associées	1 846 291 841,31	0,00	1 846 291 841,31	1 776 264 616,78
Autres participations et créances rattachées	102 167 575,00	53 136 586,28	49 030 988,72	75 281 129,79
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants	103 321 318,61	0,00	103 321 318,61	100 092 009,30
Impôts différés actif	403 577 177,79	0,00	403 577 177,79	357 001 232,62
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	32 213 883 092,48	19 210 653 719,01	13 003 229 373,47	11 308 739 239,87
ACTIFS COURANTS	0,00	0,00		
Stocks et encours	7 103 810 877,97	1 498 894 537,00	5 606 916 340,97	5 534 355 055,31
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00		
Clients	5 136 249 341,15	1 637 454 939,36	3 448 794 401,79	3 830 960 856,37
Autres débiteurs	1 036 790 150,80	0,00	1 036 790 150,80	1 865 186 534,90
Impôts	501 389 838,47	345 347 828,24	256 042 010,23	115 898 709,75
Autres actifs courant	18 795 412,47	0,00	18 795 412,47	12 500 000,00
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	
Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 089,19	0,00	3 018 559 089,19	2 018 559 089,19
Trésorerie	5 281 852 295,08	33 275 568,07	5 198 576 727,01	5 413 372 967,30
TOTAL ACTIFS COURANTS	22 197 447 905,13	3 612 972 872,67	18 584 475 032,46	18 790 834 132,82
TOTAL GENERAL ACTIF				30 099 573 372,69
	54 411 330 997,61	22 823 626 591,68	31 587 704 405,93	

BILAN GROUPE AU 31/12/2014 « MISE EN EQUIVALENCE »

DESIGNATIONS	31/12/2014	31/12/2013
Chiffre d'affaires	9 789 025 905,91	11 461 847 581,90
Variation stocks produits finis et en cours	47 596 284,29	782 030 567,10
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 836 622 190,20	12 243 878 149,00
Achats consommés	-3 017 970 352,54	-3 556 475 260,95
Services extérieurs et autres consommations	-815 279 475,31	-740 255 739,42
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-3 833 249 827,85	-4 296 731 000,37
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	6 003 372 362,35	7 947 147 148,63
Charges de personnel	-3 222 199 202,24	-3 848 442 866,21
Impôts, taxes et versements assimilés	-205 064 473,74	-211 018 083,50
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 576 108 686,37	3 887 686 198,92
Autres produits opérationnels	85 434 154,80	123 256 224,16
Autres charges opérationnelles	-204 467 978,10	-135 200 827,62
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 130 374 262,15	-1 431 299 339,58
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	292 035 551,31	501 957 026,14
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 618 736 152,23	2 946 399 282,02
Produits financiers	106 709 251,37	73 629 153,44
Charges financières	-157 011 457,30	-221 326 017,88
VI - RESULTAT FINANCIER	-50 302 205,93	-147 696 864,44
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 568 433 946,30	2 798 702 417,58
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-309 812 391,00	-500 440 495,49
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-90 261 226,37	4 662 574,50
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 320 801 147,68	12 942 720 552,74
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-8 971 918 366,01	-10 649 121 205,15
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 348 882 781,67	2 293 599 347,59
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		-21 476,75
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-21 476,75
X - RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE	1 348 882 781,67	2 293 577 870,84
Résultat minoritaires	14 686 721,26	70 792 332,18
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	114 182 050 ;29	293 777 123,74
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 477 751 553,22	2 658 147 326,76

**L'ASSEMBLEE GENERALE ORDINAIRE
DU GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL
Du 10 juin 2015**

L'An deux mil quinze et le dix du mois de juin à dix heures, à l'Hôtel El- Aurassi, les actionnaires de la société par Actions dénommée Groupe Industriel SAIDAL, au Capital Social de 2.500.000.000 DA se sont réunis en Assemblée Générale Ordinaire annuelle sur convocation qui leur a été faite par le Conseil d'Administration par communiqué de presse du 13 Mai 2015

Première résolution : Examen des comptes sociaux de la Société Mère

L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de l'EPE Spa, Groupe SAIDAL après avoir pris connaissance des rapports du Conseil d'Administration et des Commissaires aux Comptes, ainsi que des explications complémentaires exposées verbalement relatives à l'examen.

- Adopte le rapport du Conseil d'Administration de l'exercice 2014
- Approuve les états financiers de l'exercice 2014, avec un total passif / actif net du bilan de **28 863 818 266.13 DA** et un résultat net bénéficiaire pour un montant de **1 385 942 685.96 DA**.
- Donne quitus de leur mandat aux Administrateurs de l'exercice 2014.
- Mandate le Conseil d'Administration, à l'effet de prendre en charge sur l'exercice 2015 les recommandations formulées par Messieurs les Commissaires aux Comptes.

Deuxième résolution : Affectation des résultats de l'exercice 2014 de la Société Mère

L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de l'EPE Spa GROUPE SAIDAL décide d'affecter le résultat net bénéficiaire d'un montant de : **1 385 942 685.96 DA** comme suit:

• Dividendes	400 000 000,00 DA
• Tantièmes (3 fois le jeton de présence)	3 180 000.00 DA
• Intéressement des travailleurs (60 000.00 DA net par agent)	198 660 000.00 DA
• Réserves facultatives	784 102 685.96 DA

HÔTEL EL AURASSI BILAN ACTIF ARRÊTÉ AU 31/12/2014

ACTIF	NOTE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif		0,00		0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		49 176 815,31	45 943 500,82	3 233 314,49	3 627 969,12
Immobilisations corporelles		10 407 606 006,83	3 437 922 622,82	6 969 686 383,01	8 196 509 441,76
Terrains		543 672 000,00		543 672 000,00	543 672 000,00
Bâtimens		5 322 806 163,27	1 653 979 744,07	3 668 825 419,20	4 686 694 413,44
Autres immobilisations corporelles		4 541 131 842,56	1 783 942 878,75	2 757 188 963,81	2 966 143 028,32
Immobilisations en concession		0,00		0,00	0,00
Immobilisations en cours		722 059 300,13		722 059 300,13	719 626 364,46
Equipements neufs en stocks		50 795 480,89		50 795 480,89	61 873 537,68
Immobilisations financières		188 937 742,12	163 302 200,00	25 635 542,12	21 483 477,34
Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
Autres participations & créances rattachées		22 625 000,00	1 802 200,00	20 822 800,00	1 8 130 400,00
Autres titres immobilisés		0,00		0,00	0,00
Prêts & autres actifs non courant		166 312 742,12	161 500 000,00	4 812 742,12	3 353 077,34
Impôts différés actif		77 754 967,78		77 754 967,78	55 340 857,37
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		11 486 333 362,06	3 647 166 323,64	7 849 166 028,42	9 060 463 677,93
ACTIFS COURANTS					
Stocks & encours		692 747 953,88	32 583 508,96	660 164 444,92	457 855 207,64
Créances & emplois assimilés		1 198 584 113,49	98 698 201,63	1 099 885 911,86	971 743 335,29
Clients		561 193 944,51	98 698 201,63	462 495 742,88	355 185 427,29
Autres débiteurs		491 485 310,28		491 485 310,28	431 791 772,20
Impôts et assimilés		145 904 858,70		145 904 858,70	184 766 135,80
Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités & assimilés		1 098 960 000,82	6 604 809,57	1 092 355 191,25	832 805 624,92
Placements & autres actifs financiers courants		0,00		0,00	0,00
Trésorerie		1 098 960 000,82	6 604 809,57	1 092 355 191,25	832 805 624,92
TOTAL ACTIFS COURANTS		3 890 292 068,19	137 886 520,16	3 462 405 548,03	2 262 404 167,86
TOTAL GENERAL ACTIF		15 086 625 420,25	3 785 054 843,80	11 301 670 676,45	11 322 867 845,78

HÔTEL EL AURASSI BILAN PASSIF ARRÊTÉ AU 31/12/2014

PASSIF	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou comptes d'exploitation)		1 500 000 000,00	1 500 000 000,00
Capital non appelé			
Primes & réserves (Réserves consolidées (1))		2 229 414 857,46	2 354 979 857,46
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		773 289 993,48	364 491 091,34
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-474 188 428,65	-352 711 625,15
Part de la société consolidante (1)		4 028 516 422,29	3 866 759 323,65
Parts de minoritaires (1)			
TOTAL I		4 028 516 422,29	3 866 759 323,65
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		5 815 321 338,38	6 212 743 971,57
Impôts (différés et provisionnés)		21 905 526,55	21 905 526,55
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		310 103 863,30	236 871 859,41
Compte de liaison		-304 679 621,36	-247 464 716,16
TOTAL II		5 842 651 106,87	6 224 058 641,37
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs & comptes rattachés		134 208 229,19	96 578 538,47
Impôts		139 261 372,98	43 306 514,80
Autres dettes		1 140 702 480,64	1 075 936 307,99
Trésorerie passif		16 230 964,48	16 230 519,50
TOTAL III		1 430 403 047,29	1 232 051 880,76
TOTAL PASSIF (I+ II + III)		11 301 570 576,45	11 322 867 845,78

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

HÔTEL EL AURASSI COMPTE DE RÉSULTATS ARRÊTÉ AU 31/12/2014

INTITULE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		2 995 047 710,68	2 069 054 019,23
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 995 047 710,68	2 069 054 019,23
Achats consommés		-454 422 324,83	-348 511 550,45
Services extérieurs et autres consommations		-120 082 467,26	-135 849 806,39
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-574 504 792,09	-482 361 356,84
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)		2 420 542 918,59	1 586 692 662,39
Charges de personnel		-586 155 207,66	-402 708 431,25
Impôts et taxes et versements assimilés		-75 230 987,26	-53 763 416,44
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 759 156 723,67	1 130 220 814,70
Autres produits opérationnels		26 979 309,36	34 742 830,47
Autres charges opérationnelles		-80 785 109,82	-106 921 815,47
Dotations aux amortissements provision pertes de valeur		-749 501 811,73	-654 874 054,99
Reprise sur pertes de valeur et provisions		40 285 606,19	57 049 657,06
V - RESULTAT OPÉRATIONNEL		986 134 717,67	460 217 431,77
Produits financiers		12 342 156,84	160 409 823,37
Charges financières		-28 880 611,59	-215 515 822,02
VI - RESULTAT FINANCIER		-16 538 454,75	-55 105 998,65
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V + VI)		979 596 262,92	405 111 433,12
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-86 694 817,89	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-119 611 451,44	-40 620 341,78
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		3 074 654 763,07	2 321 256 330,13
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		-2 301 364 789,48	-1 966 765 238,79
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		773 289 973,59	354 491 091,34
Éléments extraordinaires (produits) (*)			
Éléments extraordinaires (Charges) (*)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		773 289 973,59	354 491 091,34

HÔTEL EL AURASSI TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE ARRÊTÉ AU 31/12/2014

INTITULE	NOTE	EXERCICE N	EXERCICE N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 190 707 725,66	2 338 814 462,89
Encaissement autres tiers		19 427 985,66	52 139 249,79
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 551 553 224,14	-1 321 221 102,96
Décaissement autres tiers		-9 078 151,47	-40 938 471,89
Intérêts et autres frais financiers payés		-14 069 949,63	-9 586 603,52
Impôts sur les résultats payés		-3 078 835,00	-13 557 209,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		1 632 355 551,06	1 005 650 325,29
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		1 632 355 551,06	1 005 650 325,29
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-255 030 413,49	-287 137 870,14
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			557 734,70
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-2 059 664,78	-77 313,92
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		547 669,03	
Intérêts encaissés sur placements financiers		100 000,00	100 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		- 256 442 410,24	- 286 557 449,36
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-96 026 145,00	-54 095,00
Encaissements provenant d'emprunts		288 816 978,77	5 016 066 287,49
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-719 794 813,76	-5 046 785 602,83
Subventions (74;131;132)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		10 639 960,50	3 104 580,06
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-516 364 019,49	-27 668 830,28
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		859 549 121,35	691 424 045,65
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		-823 179 914,99	-131 835 869,34
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		-1 682 729 036,34	-823 179 914,99
Variation de trésorerie de la période		859 549 121,35	691 344 045,65
Résultat comptable		773 299 993,59	364 491 091,34
Rapprochement avec le résultat comptable		86 259 127,76	326 852 954,31

HÔTEL EL AURASSI TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES ARRÊTÉ AU 31/12/2014

INTITULE	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat	Total Capitaux Propres
Solde au 31 Décembre N-2		1 500 000 000,00	0,00	0,00	0,00	2 214 593 611,06	3 714 593 611,06
Changement de méthode comptable							
Correction d'erreurs significatives						- 212 325 378,75	- 212 325 378,75
Réévaluation des immobilisations							
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat							
Dividendes payés							
Augmentation de capital							
Résultat net de l'exercice						364 491 091,34	364 491 091,34
Solde au 31 Décembre N-1		1 500 000 000,00	0,00	0,00	0,00	2 366 759 323,65	3 866 759 323,65
Changement de méthode comptable							
Correction d'erreurs significatives						-364 978 324,81	-364 978 324,81
Réévaluation des immobilisations							
Profit ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat						-100 989 570,03	-100 989 570,03
Dividendes payés						-125 565 000,00	-125 565 000,00
Augmentation de capital							0,00
Résultat net de l'exercice						773 289 993,48	773 289 993,48
Solde au 31 Décembre N		1 500 000 000,00	0,00	0,00	0,00	2 526 516 422,29	4 026 516 422,29

INCA-ROUBA s.p.a		ETATS FINANCIERS 31.12.2012			
BILAN ARRÊTÉ AU 31.12.2012					
CHIFFRES EXPRIMÉS EN DOLLARS					
ACTIF	NOTE	2012 BRUT	2012 AMO&PROV	2012 NET	2011 NET
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	43 778 891	23 647 482	20 131 409	20 452 898
Immobilisations corporelles	4.2	4 753 369 011	1 623 217 678	3 129 951 333	2 384 789 181
Terrains		308 571 250	0	308 571 250	308 571 250
Bâiments		447 364 117	333 351 465	114 012 652	312 422 369
Autres immobilisations corporelles		3 750 501 126	1 523 056 213	2 227 444 913	1 596 960 017
Immobilisations en construction		0	0	0	0
Immobilisations incertaines		146 102 518	0	146 102 518	77 705 136
Immobilisations financières	4.3	40 855 673	0	40 855 673	34 476 096
Autres participations et créances rattachées		0	0	0	0
Autres titres immobilisés		0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 050 000	0	3 050 000	5 810 080
Impôts/dépôts actif		37 705 473	0	37 705 473	30 966 096
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 827 803 874	1 646 867 160	3 180 936 714	2 880 488 176
ACTIF COURANT					
Stocks et avances	4.4	1 117 849 330	43 334 478	1 074 514 852	967 497 687
Créances et emplois assimilés		1 895 373 405	177 784 358	1 657 609 047	1 663 847 811
Comptes	4.5	628 152 214	117 712 328	510 439 886	680 918 960
Autres débiteurs	4.6	172 850 498	0	172 850 498	162 783 364
Impôts et assimilés	4.7	70 409 485	0	70 409 485	187 775 815
Autres créances et emplois assimilés	4.8	24 031 248	0	24 031 248	32 363 872
Disponibilités et assimilés		174 263 852	0	174 263 852	182 961 752
Placements et autres actifs financiers courants		4 758 000	0	4 758 000	0
Taxes et	4.9	140 575 402	0	140 575 402	1 82 861 712
TOTAL ACTIF COURANT		2 892 886 467	269 041 926	2 623 844 541	2 154 111 219
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF		7 720 690 341	1 915 909 086	5 806 782 205	5 034 599 395

BILAN ARRETE AU 31.12.2013
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

PASSIF	NOTE	31.12.2013	31.12.2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		849 195 000	849 195 000
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves		676 833 846	564 163 334
Ecart de réévaluation		-	-
Résultat net		228 869 539	168 602 699
Autres capitaux propres		-	3 511 463
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	5.1	1 754 898 385	1 585 472 496
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	5.2	1 494 706 743	708 679 792
Impôts (différés et provisionnés)		3 645 260	-
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	5.3	8 224 687	120 141 415
TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS		1 506 576 690	828 821 207
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	5.4	1 334 090 677	1 121 817 918
Impôts	5.5	172 217 368	171 100 746
Autres dettes	5.6	516 970 256	386 693 528
Tresorerie passif	5.7	197 829 368	300 891 630
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 221 107 669	2 180 505 842
TOTAL GENERAL PASSIF		5 482 582 945	4 594 799 546

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE PERIODE DU 01.01.2013 AU 31.12.2013
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

	NOTE	31.12.2013	31.12.2012
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Resultat net		128 869 539	168 602 699
Ajustement pour :			
* Amortissements immobilisations	7.1	330 436 106	233 084 672
* Autres Amortissements et provisions		(162 468 980)	98 412 160
* Variation des impôts différés		(+ 184 316)	(6 207 327)
* variation des Stocks	7.2	(98 424 742)	(130 603 510)
* Variation des clients et autres créances	7.3	22 752 621	(140 030 145)
* Variation des Fournisseurs et autres dettes	7.4	248 927 286	35 364 539
* Plus ou moins-values de cession nettes d'immobilisations		(683 675)	(6 077 040)
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)		565 223 837	252 546 648
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations	7.5	(1 103 629 047)	(621 995 474)
Encaissements sur cession d'immobilisations		683 675	6 077 040
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	7.6	1 950 000	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		-	(750 000)
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)		(1 100 995 372)	(616 668 434)
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement			
Dividendes versés aux actionnaires		(79 794 384)	(54 982 261)
Augmentation du capital en numéraire		-	-
Encaissements des subventions d'investissement	7.7	-	-
Emission d'emprunts	7.8	1 058 164 542	91 963 453
Remboursements d'emprunts	7.9	(152 822 601)	(120 351 246)
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)		825 547 557	(83 370 054)
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)			
		289 776 022	(447 492 440)
Trésorerie au début de l'exercice			
		(318 029 897)	129 462 542
Trésorerie à la clôture de l'exercice			
		(28 253 876)	(318 029 897)
Variation de trésorerie			
		289 776 022	(447 492 440)

NCA-ROUBA
SPA

ETATS FINANCIERS 31.12.2013



COMPTE DE RESULTATS PERIODE DU 01.01.2013 AU 31.12.2013
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

	NOTE	31.12.2013	31.12.2012
Chiffre d'affaires	6.1	6 032 294 441	5 669 617 136
Variation stocks produits finis et en-cours	6.2	14 506 722	366 504 084
Production manufaciurée		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		6 046 801 162	5 836 321 248
Achats consommés	6.3	(3 562 949 876)	(3 666 401 030)
Services extérieurs et autres consommations	6.4	(949 381 739)	(828 314 668)
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(4 512 331 615)	(4 494 715 700)
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		1 534 469 547	1 341 605 548
Charges de personnel	6.5	(640 131 682)	(528 326 838)
Impôts taxes et versements assimilés	6.6	(1 15 074 294)	(91 220 592)
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		779 263 571	722 058 118
Autres produits opérationnels	6.7	7 804 438	39 643 564
Autres charges opérationnelles	6.8	(117 308 540)	(143 668 297)
Dotations aux amortissements et aux provisions	6.9	(317 623 594)	(360 894 725)
Reprise sur postes de valeur et provisions		61 275 430	29 397 806
RÉSULTAT OPERATIONNEL		382 611 302	356 137 127
Produits financiers	6.10	22 102 744	15 091 358
Charges financières	6.11	(1 4 208 627)	(1 3 076 392)
RÉSULTAT FINANCIER		(92 394 600)	(97 985 034)
RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		290 216 702	258 152 093
Impôts exigibles sur résultat ordinaire		(65 829 216)	(75 736 721)
Impôts différés sur résultat ordinaire		4 184 316	6 207 327
Total des produits des activités ordinaires		6 187 791 814	5 820 454 062
Total des charges des activités ordinaires		(5 968 823 276)	(5 751 851 362)
RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		218 968 539	68 602 699
Éléments extraordinaires (produits)		-	-
Éléments extraordinaires (charges)		-	-
RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		218 968 539	68 602 699

NCA-ROUBA
SPA

ETATS FINANCIERS 31.12.2013



TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES
Période du 01/01/2013 au 31/12/2013

	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2011		849 195 000	137 687 166	-	-	489 987 631
Changement de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	(60 000 000)
Augmentation de capital		-	-	-	-	-
Résultat net de l'exercice		-	-	-	-	168 602 700
Solde au 31 décembre 2012		849 195 000	137 687 166	-	-	598 590 330
Réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Changement de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	(59 443 650)
Augmentation de capital		-	-	-	-	-
Résultat net de l'exercice		-	-	-	-	228 869 339
Solde au 31 décembre 2013		849 195 000	137 687 166	-	-	768 016 219

الملحق رقم (02): جدول المشاهدات

العام	الشركة	مؤشرات Viriditas																		
		R2	R3	R4	R5	R7	R8	R9	R11	R12	R13	R14	R15	R16	R17	R19	R20			
	Les entreprises	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas		
	Les entreprises	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas	مؤشرات Viriditas		
1	GROUPE SABBAL	2065	1.942	0.659	0.237	0.657	0.671	0.467	0.202	0.771	0.655	0.679	171.261	0.022	0.879	0.866	1.295	0.679		
2		2066	2.221	0.774	1.868	0.115	0.627	0.657	0.627	2.418	0.861	0.624	113.178	0.024	0.843	0.826	1.628	0.959		
3		2067	2.672	1.655	2.279	0.189	0.627	1.264	0.627	4.072	0.650	0.672	171.113	0.040	0.875	0.873	1.220	0.789		
4		2068	3.457	1.153	2.297	0.472	0.627	1.250	0.627	4.778	0.114	0.664	128.168	0.040	0.284	0.660	1.428	0.679		
5		2069	1.116	0.671	0.844	0.012	0.126	0.672	0.127	0.419	0.126	0.624	151.113	0.049	0.582	0.624	1.750	0.437		
6		2070	1.916	0.428	0.256	0.257	0.627	1.449	0.129	2.242	0.722	0.683	16.883	0.049	0.174	0.659	1.895	0.687		
7		2071	2.217	0.809	1.742	0.144	0.627	0.624	0.627	4.207	0.129	0.693	171.767	0.106	0.873	0.845	1.250	0.706		
8		2072	2.213	0.635	1.632	0.185	0.627	0.764	0.627	4.944	0.673	0.689	143.734	0.049	0.589	0.643	1.810	0.784		
9		2073	3.526	1.139	2.276	0.292	0.627	1.613	0.225	3.770	0.116	0.699	182.271	0.049	0.229	0.694	1.576	0.285		
10		2074	1.809	1.676	0.641	0.044	0.164	0.194	0.664	0.198	0.194	0.194	32.809	0.114	2.302	0.680	1.689	0.683		
11		2075	1.700	1.809	0.618	0.018	0.194	0.194	0.652	0.028	0.182	0.112	39.212	0.112	3.211	0.680	1.110	0.809		
12		2065	1.200	1.140	0.814	0.114	0.686	0.846	0.682	0.076	0.182	0.112	39.212	0.112	3.211	0.666	1.385	0.700		
13		2066	1.690	1.118	0.710	0.411	0.116	0.167	0.691	0.198	0.186	0.182	28.371	0.162	1.261	0.113	1.680	0.760		
14		2067	1.480	1.669	0.688	0.164	0.194	0.118	0.681	0.122	0.129	0.187	19.126	0.189	1.384	0.113	1.682	0.610		
15		2068	2.042	1.652	0.244	0.696	0.129	0.673	0.374	0.643	0.129	0.126	122.110	0.129	1.762	0.033	1.270	0.409		
16	2069	1.810	0.635	0.295	0.086	0.477	0.194	0.129	0.129	0.141	0.141	111.879	0.443	0.288	0.687	1.488	0.405			
17	2070	1.218	0.692	0.234	0.115	0.126	0.173	0.127	0.180	0.126	0.664	22.110	0.624	0.299	0.666	1.273	0.480			
18	2071	1.853	0.468	0.252	0.071	0.645	0.127	0.148	0.224	0.176	0.143	111.879	0.443	0.295	0.447	1.267	0.487			
19	2072	0.879	0.879	0.129	0.129	0.194	0.194	0.129	0.195	0.163	0.163	32.929	0.163	1.811	0.684	1.819	0.653			
20	2073	1.910	0.675	0.624	0.444	0.149	0.194	0.652	0.109	0.169	0.165	121.020	0.122	0.996	0.843	1.670	0.979			
21	2074	1.882	1.881	0.889	0.847	0.109	0.642	0.126	0.166	0.181	0.167	174.840	0.194	1.280	0.687	1.626	0.909			
22	2075	1.811	0.842	0.809	0.809	0.667	0.447	0.125	0.149	0.181	0.167	134.840	0.494	0.245	0.666	1.823	0.986			
23	2065	1.119	0.842	0.809	0.111	0.118	0.162	0.113	0.117	0.178	0.193	289.972	0.124	0.939	0.647	1.876	0.861			
24	2066	0.869	0.888	0.642	0.661	0.166	0.118	0.117	0.189	0.166	0.166	222.339	0.114	1.521	0.617	1.689	0.809			
25	2067	0.810	0.809	0.110	0.642	0.169	0.167	0.129	0.147	0.189	0.163	141.410	0.122	0.922	0.666	1.220	0.869			
26	2068	2.015	2.012	0.112	0.668	0.209	0.173	0.202	0.177	0.168	0.131	212.210	0.168	1.421	0.666	1.483	0.863			
27	2069	2.010	0.710	0.710	0.688	0.177	0.691	0.219	0.210	0.210	0.124	141.410	0.119	1.085	0.664	1.260	0.871			
28	2070	2.023	2.023	0.234	0.196	0.109	0.653	0.284	0.322	0.259	0.229	141.410	0.126	0.974	0.668	1.846	0.889			
29	2071	2.029	0.638	0.294	0.688	0.653	0.693	0.239	0.230	0.230	0.126	94.483	0.622	0.299	0.668	1.280	0.285			
30	2072	2.228	0.629	0.123	0.212	0.229	0.253	0.289	0.149	0.193	0.193	172.929	0.642	0.271	0.668	1.310	0.285			
31	2073	2.053	0.888	0.652	0.652	0.652	0.223	0.113	0.113	0.181	0.183	194.417	0.640	0.252	0.447	1.676	0.189			
32	2074	0.869	0.869	0.129	0.659	0.629	0.203	0.113	0.195	0.193	0.189	194.417	0.167	0.299	0.664	1.689	0.624			
33	2075	2.067	1.026	0.646	0.676	0.666	0.647	0.125	0.162	0.129	0.126	289.972	0.124	1.484	0.644	1.220	0.959			
34	2065	1.810	0.829	0.619	0.616	0.677	0.626	0.147	0.148	0.141	0.126	122.269	0.122	0.783	0.689	1.884	0.667			
35	2066	1.816	0.829	0.848	0.117	0.125	0.129	0.127	0.180	0.129	0.153	141.410	0.122	0.641	0.166	1.880	0.809			
36	2067	1.624	0.828	0.752	0.752	0.665	0.165	0.165	0.668	0.176	0.184	212.210	0.134	0.651	0.447	1.882	0.886			
37	2068	2.800	1.426	0.641	0.641	0.113	0.185	0.652	0.107	0.129	0.124	141.410	0.124	1.184	0.664	1.879	0.245			
38	2069	1.540	1.250	0.428	0.428	0.613	0.613	0.613	0.126	0.124	0.124	212.210	0.124	1.817	0.644	1.868	0.811			
39	2070	1.210	1.189	0.814	0.113	0.678	0.736	0.673	0.626	0.173	0.113	94.483	0.129	0.789	0.666	1.273	0.920			
40	2071	1.100	1.228	0.290	0.421	0.115	0.629	0.762	0.286	0.286	0.274	172.290	0.124	0.285	0.644	1.276	0.640			
41	2072	2.210	1.610	0.388	0.626	0.683	0.113	0.113	0.124	0.129	0.193	141.417	0.124	0.217	0.644	1.819	0.640			
42	2073	4.800	1.616	0.641	0.641	0.629	0.283	0.629	0.629	0.254	0.169	174.417	0.124	0.716	0.174	1.814	0.210			
43	2074	1.610	1.510	0.489	0.489	0.693	0.645	0.642	0.642	0.144	0.129	142.210	0.124	0.682	0.487	1.857	0.819			
44	2075	1.810	1.810	0.814	0.111	0.683	0.629	0.682	0.128	0.242	0.122	182.942	0.124	0.382	0.666	1.826	0.429			

الملحق رقم (03): نتائج التحليل الاحصائي (نتائج التحليل العاملي التمييزي (AFD))

DISCRIMINANT

/GROUPS=D(0 2)

/VARIABLES=R2 R3 R4 R5 R7 R8 R10 R11 R12 R13 R14 R15 R16 R17 R18 R19 R20

/ANALYSIS ALL

/METHOD=WILKS

/FIN=3.84

/FOUT=2.71

/PRIORS EQUAL

/HISTORY

/STATISTICS=MEAN STDDEV UNIVF BOXM COEFF TABLE

/PLOT=COMBINED SEPARATE MAP

/CLASSIFY=NONMISSING POOLED MEANSUB.

Discriminant

Remarques

Sortie obtenue		
Commentaires		
Entrée	Données	
	Jeu de données actif	
	Filtre	
	Pondération	
	Fichier scindé	
	N de lignes dans le fichier de travail	
	Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante
	Observations utilisées	
Syntaxe		

Ressources	Temps de processeur	
	Temps écoulé	

Remarques

Sortie obtenue		07-SEP-2016 15:37:33
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Documents and Settings\CAAT\Mes documents\ETUDE HAMZA.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	44
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes pendant la phase d'analyse.
	Observations utilisées	Lors de la phase d'analyse, les observations dépourvues de valeurs système manquantes ou de valeurs manquantes de l'utilisateur pour les variables de prédicteur sont utilisées. Les observations dotées de valeurs système manquantes, de valeurs manquantes de l'utilisateur et de valeurs hors plage pour la variable de regroupement sont toujours exclues.

Syntaxe	DISCRIMINANT	
	/GROUPS=D(0 2)	
	/VARIABLES=R2 R3 R4 R5 R7 R8 R10 R11 R12 R13 R14 R15 R16 R17 R18 R19 R20	
	/ANALYSIS ALL	
	/METHOD=WILKS	
	/FIN=3.84	
	/FOUT=2.71	
	/PRIORS EQUAL	
	/HISTORY	
	/STATISTICS=MEAN STDDEV UNIVF BOXM COEFF TABLE	
	/PLOT=COMBINED SEPARATE MAP	
	/CLASSIFY=NONMISSING POOLED MEANSUB.	
Ressources	Temps de processeur	00:00:05,26
	Temps écoulé	00:00:16,14

Récapitulatif de traitement des observations d'analyse

Observations non pondérées	N	Pourcentage
Valides	44	100,0
Exclues		
Codes de groupes hors plage ou manquants	0	,0
Au moins une variable discriminante manquante	0	,0

Codes de groupes hors plage ou manquants et au moins une variable discriminante manquante	0	,0
Total	0	,0
Total	44	100,0

Statistiques de groupe

طبيعة الميزانية	Moyenne	Ecart type	N valide (liste)	
			Non pondérées	Pondérées
مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات قبل تطبيق (SCF)	1,683450	,7389492	20	20,000
% (نسبة التداول) السيولة العامة	1,007545	,4399835	20	20,000
% (نسبة التداول الفورية) النقدية	,572605	,6816059	20	20,000
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	,091255	,0814485	20	20,000
الهامش الصافي لدورة الاستغلال	,047520	,0412313	20	20,000
% المردودية الاقتصادية	,300460	,4119006	20	20,000
% المردودية المالية	,138685	,0768686	20	20,000
% معدل نتيجة الاستغلال	,827450	1,4048157	20	20,000
% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	,157455	,0531541	20	20,000
% (ROA) معدل العائد على الأصول	,040570	,0248124	20	20,000
% (ROI) معدل العائد على الإستثمار	,049145	,0195103	20	20,000
% PBR مضاعف الأموال الخاصة	186,268465	62,9423659	20	20,000
EPS العائد على السهم	,023630	,0122993	20	20,000
DPS توزيعات السهم العادي	1,033240	,6878938	20	20,000
نسبة توزيع الأرباح	,046205	,0251066	20	20,000
ربح السهم العادي	1,395965	,2836505	20	20,000
القيمة الدفترية للسهم الواحد				

	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	,613045	,2811944	20	20,000
مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات بعد تطبيق (SCF)	% (نسبة التداول) (السيولة العامة)	1,876821	,9037894	24	24,000
	% (نسبة التداول الفورية) (النقدية)	,973088	,5134687	24	24,000
	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	,575863	,6059968	24	24,000
	الهامش الصافي لدورة الاستغلال	,088075	,0768965	24	24,000
	% المردودية الاقتصادية	,066883	,0664492	24	24,000
	% المردودية المالية	,232946	,2758525	24	24,000
	% معدل نتيجة الاستغلال	,140088	,0792902	24	24,000
	% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	,693312	1,3882387	24	24,000
	% (ROA) معدل العائد على الأصول	,179817	,0732485	24	24,000
	% (ROI) معدل العائد على الإستثمار	,040958	,0257193	24	24,000
	% PBR مضاعف الأموال الخاصة	,055825	,0222555	24	24,000
	EPS العائد على السهم	183,145913	81,7033959	24	24,000
	DPS توزيعات السهم العادي	,035387	,0218819	24	24,000
	نسبة توزيع الأرباح	,788821	,7774961	24	24,000
	ربح السهم العادي	,046058	,0250809	24	24,000
	القيمة الدفترية للسهم الواحد	1,210154	,2358237	24	24,000
	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	,695854	,2348865	24	24,000
Total	% (نسبة التداول) (السيولة العامة)	1,788925	,8292613	44	44,000
	% (نسبة التداول الفورية) (النقدية)	,988750	,4762994	44	44,000
	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	,574382	,6338073	44	44,000
	الهامش الصافي لدورة الاستغلال	,089520	,0780808	44	44,000
	% المردودية الاقتصادية	,058082	,0566398	44	44,000
	% المردودية المالية	,263634	,3417969	44	44,000
	% معدل نتيجة الاستغلال	,139450	,0772925	44	44,000

% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	,754284	1,3810905	44	44,000
% (ROA) معدل العائد على الأصول	,169652	,0651545	44	44,000
% (ROI) معدل العائد على الإستثمار	,040782	,0250177	44	44,000
% مضاعف الأموال الخاصة PBR	,052789	,0210819	44	44,000
EPS العائد على السهم	184,565255	72,9629863	44	44,000
DPS توزيعات السهم العادي	,030043	,0189216	44	44,000
نسبة توزيع الأرباح	,899920	,7399871	44	44,000
ربح السهم العادي	,046125	,0247992	44	44,000
القيمة الدفترية للسهم الواحد	1,294614	,2721334	44	44,000
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	,658214	,2572706	44	44,000

Tests d'égalité des moyennes de groupes

	Lambda de Wilks	F	ddl1	ddl2	Sig.
% (نسبة التداول) السيولة العامة	,986	,587	1	42	,448
% (نسبة التداول الفورية) النقدية	,999	,056	1	42	,814
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	1,000	,000	1	42	,987
الهامش الصافي لدورة الاستغلال	1,000	,018	1	42	,895
% المردودية الاقتصادية	,970	1,283	1	42	,264
% المردودية المالية	,990	,420	1	42	,521
% معدل نتيجة الاستغلال	1,000	,004	1	42	,953
% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	,998	,101	1	42	,752
% (ROA) معدل العائد على الأصول	,970	1,294	1	42	,262
% (ROI) معدل العائد على الإستثمار	1,000	,003	1	42	,960
% مضاعف الأموال الخاصة PBR	,975	1,098	1	42	,301

EPS العائد على السهم	1,000	,020	1	42	,890
DPS توزيعات السهم العادي	,902	4,561	1	42	,039
نسبة توزيع الأرباح	,972	1,196	1	42	,280
ربح السهم العادي	1,000	,000	1	42	,985
القيمة الدفترية للسهم الواحد	,882	5,634	1	42	,022
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	,974	1,134	1	42	,293

Analyse 1

Test de Box de l'égalité des matrices de covariance

Déterminants Log

طبيعة الميزانية	Rang	Déterminant Log
مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات قبل تطبيق (SCF)	6	-23,415
مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات بعد تطبيق (SCF)	6	-21,996
Intra-groupes combinés	6	-22,173

Les rangs et logarithmes naturels des déterminants imprimés sont ceux des matrices de covariance du groupe.

Résultats du test

Test de Box	19,517
F	Approx. ,784
ddl1	21
ddl2	6024,583
Sig.	,743

Teste l'hypothèse nulle de matrices de covariance à égales populations.

Statistiques pas à pas

Variables introduites/éliminées^{a,b,c,d}

Pas	Introduites	Lambda de Wilks							
		Statistiques	ddl1	ddl2	ddl3	F exact			
						Statistiques	ddl1		
1	القيمة الدفترية للسهم الواحد	,882	1	1	42,000	5,634	1		
2	توزيعات السهم العادي DPS	,801	2	1	42,000	5,079	2		
3	معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) %	,724	3	1	42,000	5,071	3		
4	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	,608	4	1	42,000	6,289	4		
5	نسبة التداول (السيولة) % (العامه)	,525	5	1	42,000	6,890	5		
6	ربح السهم العادي	,461	6	1	42,000	7,197	6		

Variables introduites/éliminées^{a,b,c,d}

Pas	Lambda de Wilks	
	F exact	
	ddl2	Sig.
1	42,000	,022
2	41,000	,011
3	40,000	,005
4	39,000	,001

5	38,000	,000
6	37,000	,000

A chaque pas, la variable qui minimise le lambda de Wilks global est introduite.^{a,b,c,d}

- a. Le nombre maximum de pas est 34.
- b. Le F pour introduire partiel minimum est 3.84.
- c. Le F partiel maximum pour éliminer est 2.71.
- d. Seuil du F, tolérance ou VIN insuffisant pour la poursuite du calcul.

Variables de l'analyse

Pas	Tolérance	F pour éliminer	Lambda de Wilks
1	1,000	5,634	
2	1,000	5,147	,902
	1,000	4,108	,882
3	,998	4,841	,812
	,570	8,557	,879
	,570	4,249	,801
4	,903	7,899	,731
	,484	13,721	,822
	,499	7,773	,729
	,775	7,480	,724
5	,867	9,500	,656
	,425	18,644	,782
	,336	14,264	,721
	,700	10,724	,673
	,652	6,041	,608

6	القيمة الدفترية للسهم الواحد	,712	14,201	,639
	DPS توزيعات السهم العادي	,380	23,294	,752
	% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	,260	20,371	,716
	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	,578	15,608	,656
	% (نسبة التداول) السيولة العامة	,639	6,762	,546
	ربح السهم العادي	,656	5,054	,525

Matrice de structure

	Fonction
	1
القيمة الدفترية للسهم الواحد	-,339
DPS توزيعات السهم العادي	,305
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	,152
^a % (نسبة التداول الفورية) النقدية	,142
^a % المردودية الاقتصادية	,128
% (نسبة التداول) السيولة العامة	,109
^a % (ROA) معدل العائد على الأصول	,071
^a نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	-,058
^a نسبة توزيع الأرباح	-,049
^a الهامش الصافي لدورة الاستغلال	-,047
^a % (ROI) معدل العائد على الإستثمار	,046
% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	-,045
^a % معدل نتيجة الاستغلال	,040
^a % PBR مضاعف الأموال الخاصة	-,024
^a EPS العائد على السهم	,015
ربح السهم العادي	-,003
^a % المردودية المالية	-,002

Les corrélations intragroupes combinés entre les variables discriminantes et les variables des fonctions canoniques standardisées

sont ordonnées par la taille absolue des corrélations à l'intérieur de la fonction.

a. Cette variable n'est pas utilisée dans l'analyse.

Résultats du classement^a

طبيعة الميزانية	Appartenance au groupe prévu		Total
	مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات قبل تطبيق (SCF)	مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات بعد تطبيق (SCF)	
Original Effectif	مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات قبل تطبيق (SCF)	2	20
	مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات بعد تطبيق (SCF)	20	24
%	مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات قبل تطبيق (SCF)	10,0	100,0
	مؤشرات الأداء المالي من الميزانيات بعد تطبيق (SCF)	83,3	100,0

a. 86,4% des observations originales sont classées correctement.

الملحق رقم (04): نتائج التحليل الإحصائي (نتائج التحليل إلى عوامل أساسية ACP)

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
% (نسبة التداول) السيولة العامة	1,000	,787
% (نسبة التداول الفورية) النقدية	1,000	,826
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	1,000	,851
الهامش الصافي لدورة الاستغلال	1,000	,790
% المردودية الاقتصادية	1,000	,814

% المرادوية المالية	1,000	,933
% معدل نتيجة الاستغلال	1,000	,635
% (ROE) معدل العائد على حقوق المساهمين	1,000	,934
% (ROA) معدل العائد على الأصول	1,000	,703
% (ROI) معدل العائد على الإستثمار	1,000	,780
% مضاعف الأموال الخاصة PBR	1,000	,771
EPS العائد على السهم	1,000	,922
DPS توزيعات السهم العادي	1,000	,798
نسبة توزيع الأرباح	1,000	,932
ربح السهم العادي	1,000	,733
القيمة الدفترية للسهم الواحد	1,000	,699
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	1,000	,818

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements					
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance				
1	6,192	36,423	36,423	6,192	36,423				
2	2,196	12,917	49,340	2,196	12,917				
3	1,655	9,737	59,077	1,655	9,737				
4	1,436	8,445	67,522	1,436	8,445				
5	1,216	7,151	74,673	1,216	7,151				
6	1,032	6,072	80,745	1,032	6,072				

7	,776	4,565	85,310				
8	,626	3,680	88,989				
9	,525	3,091	92,080				
10	,380	2,236	94,315				
11	,278	1,634	95,950				
12	,201	1,182	97,132				
13	,188	1,107	98,238				
14	,154	,909	99,147				
15	,073	,428	99,575				
16	,051	,301	99,877				
17	,021	,123	100,000				

Variance totale expliquée

Composante	Sommes extraites du carré des chargements	Sommes de rotation du carré des chargements		
	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	36,423	4,146	24,386	24,386
2	49,340	3,673	21,609	45,995
3	59,077	1,881	11,062	57,057
4	67,522	1,483	8,725	65,782
5	74,673	1,300	7,644	73,427
6	80,745	1,244	7,318	80,745

Matrice de covariance des coefficients des composantes

Composante	1	2	3	4	5	6
1	1,000	,000	,000	,000	,000	,000

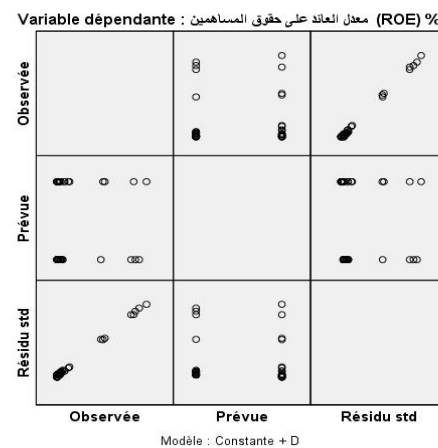
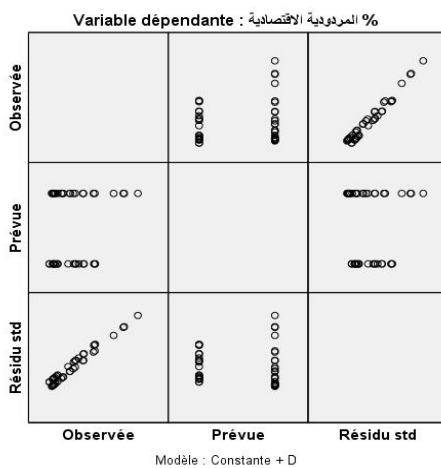
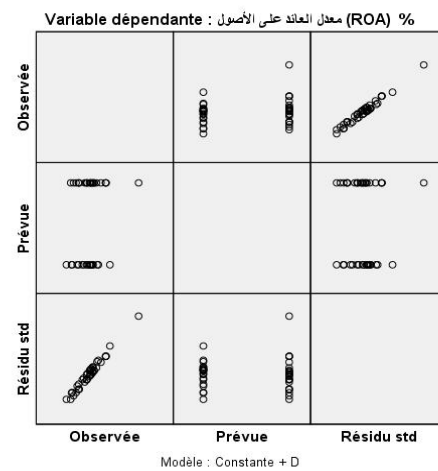
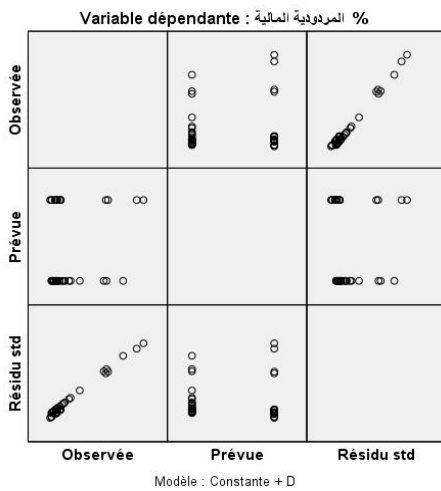
2		,000	1,000	,000	,000	,000	,000
3		,000	,000	1,000	,000	,000	,000
4		,000	,000	,000	1,000	,000	,000
5		,000	,000	,000	,000	1,000	,000
6		,000	,000	,000	,000	,000	1,000

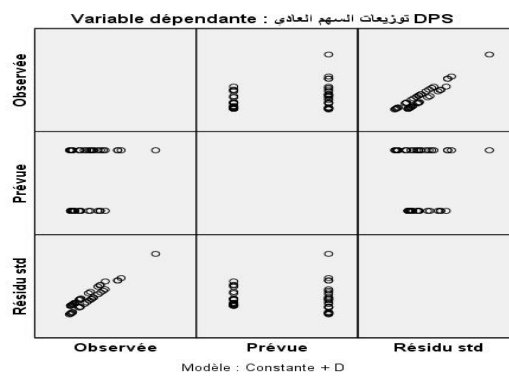
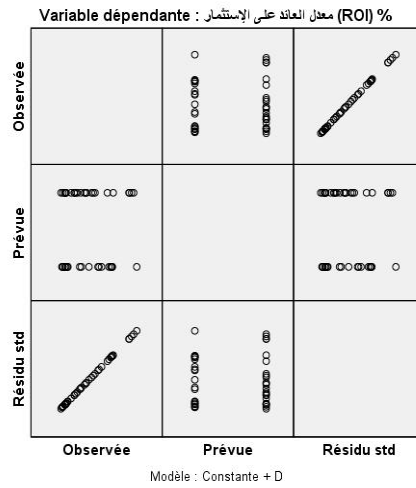
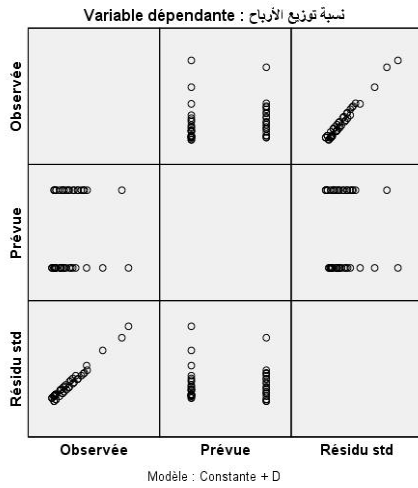
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.

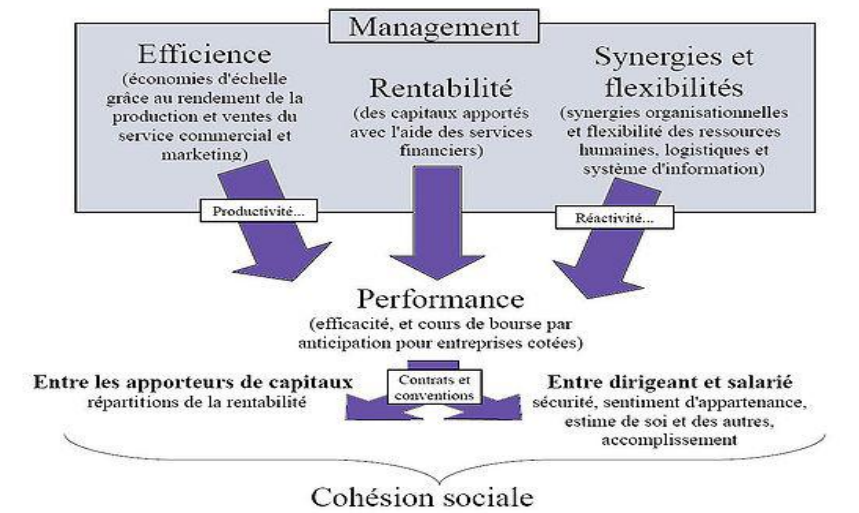
Scores des composantes.

الملحق رقم (05): نتائج التحليل الإحصائي (الرسوم البيانية)

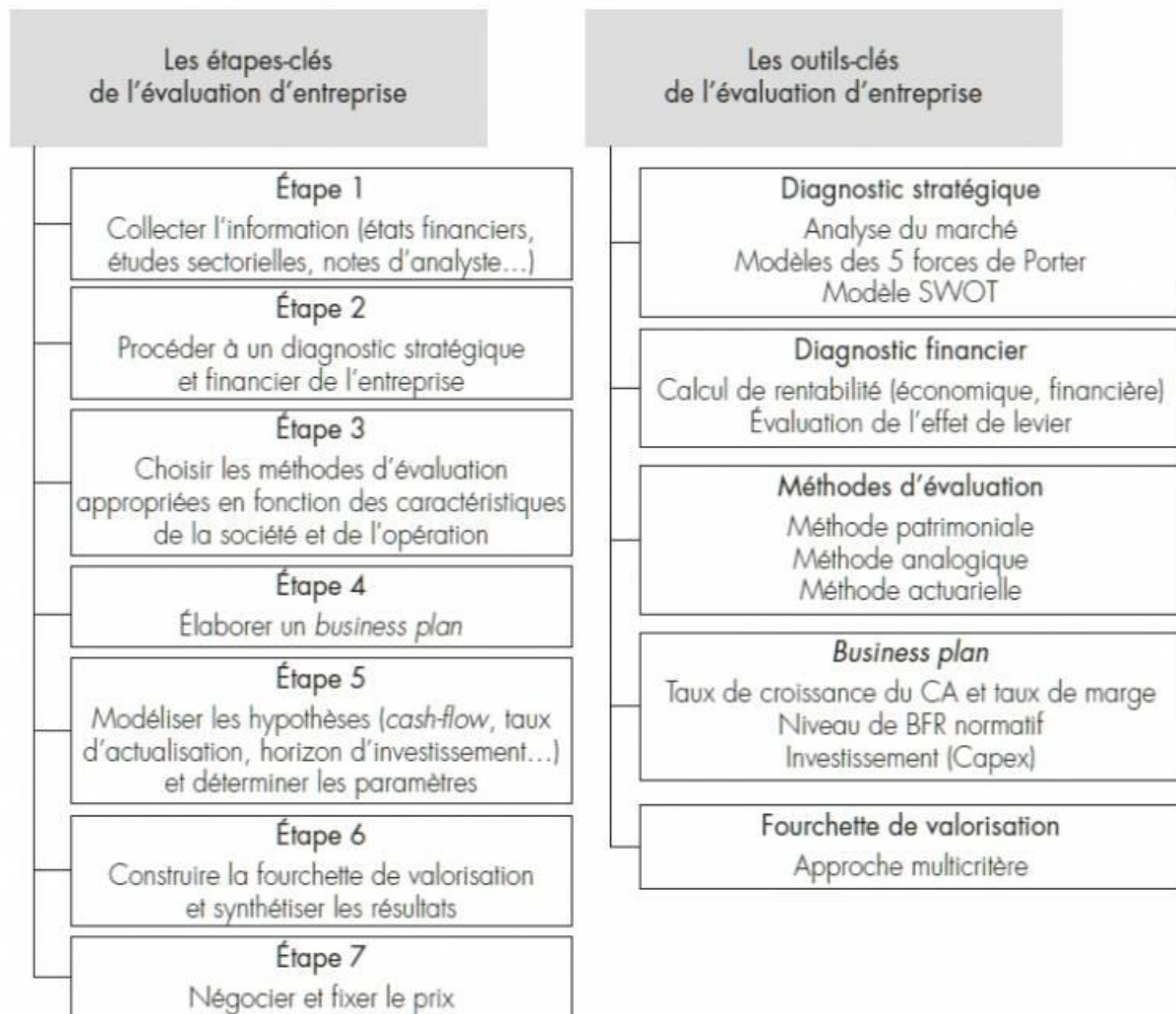


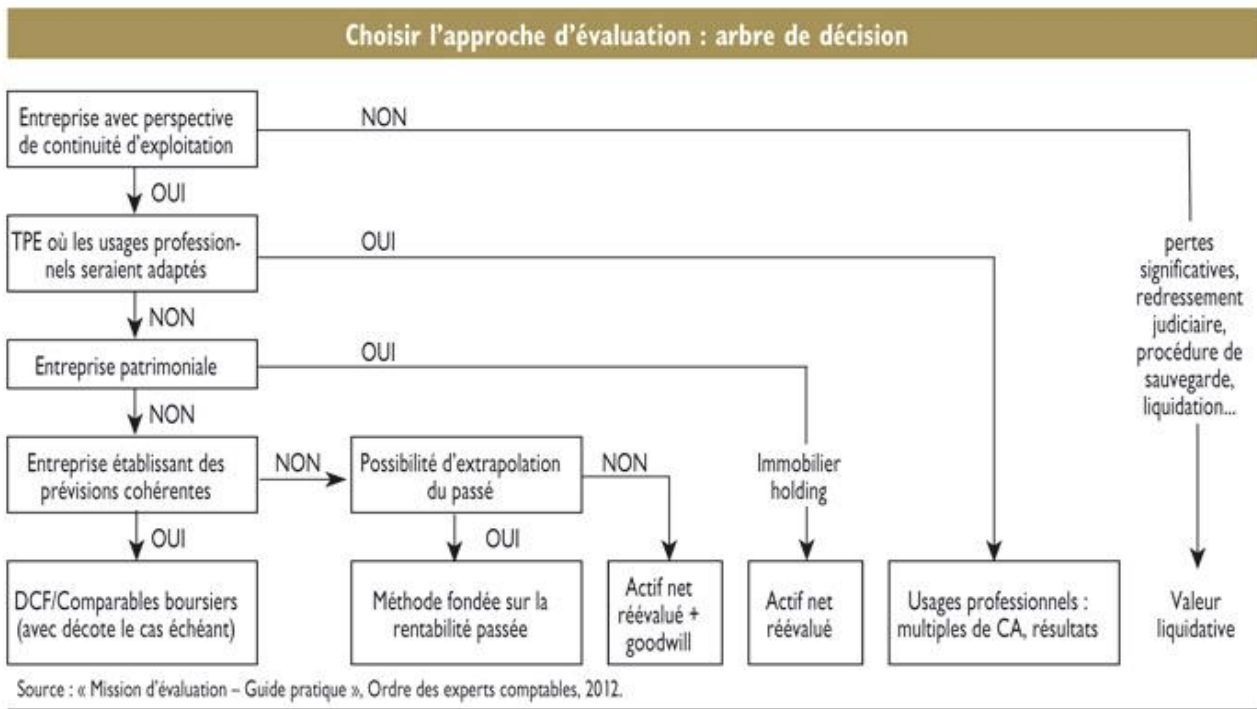


الملحق رقم(06): إضافات أخرى

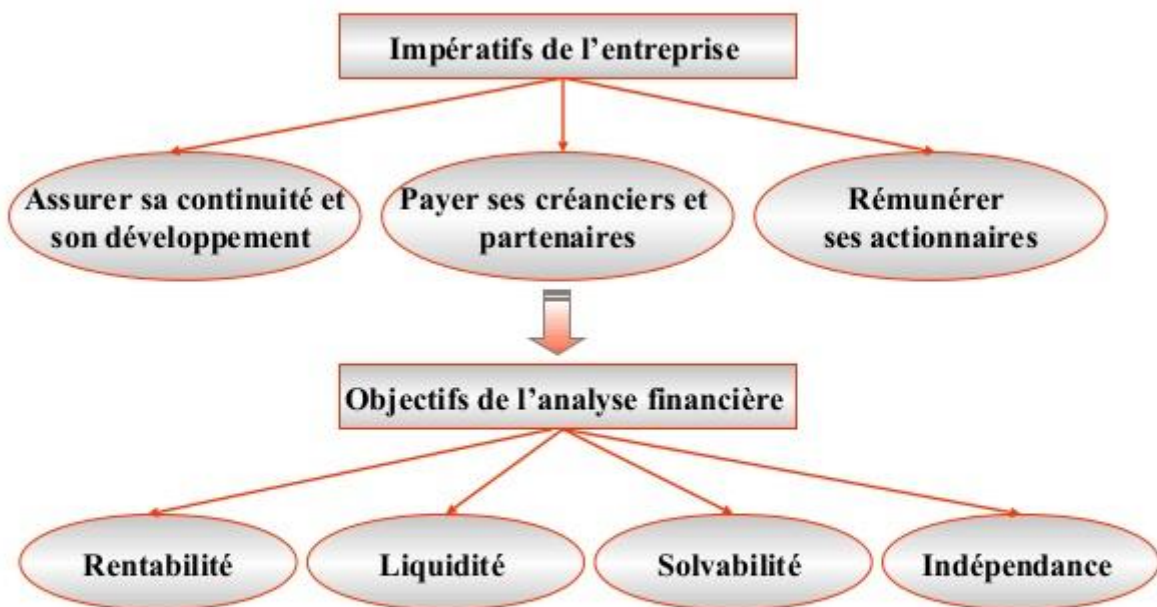


Étapes et outils-clés du processus d'évaluation





Objectifs de l'analyse financière :



Il ressort de cette analyse que les différents acteurs s'intéressant à la santé de l'entreprise auront des objectifs et des intérêts divergents

Approche fonctionnelle :

L'analyse financière actuelle est basée sur l'analyse fonctionnelle des opérations réalisées par l'entreprise. On distingue essentiellement trois fonctions : exploitation, investissement, financement.

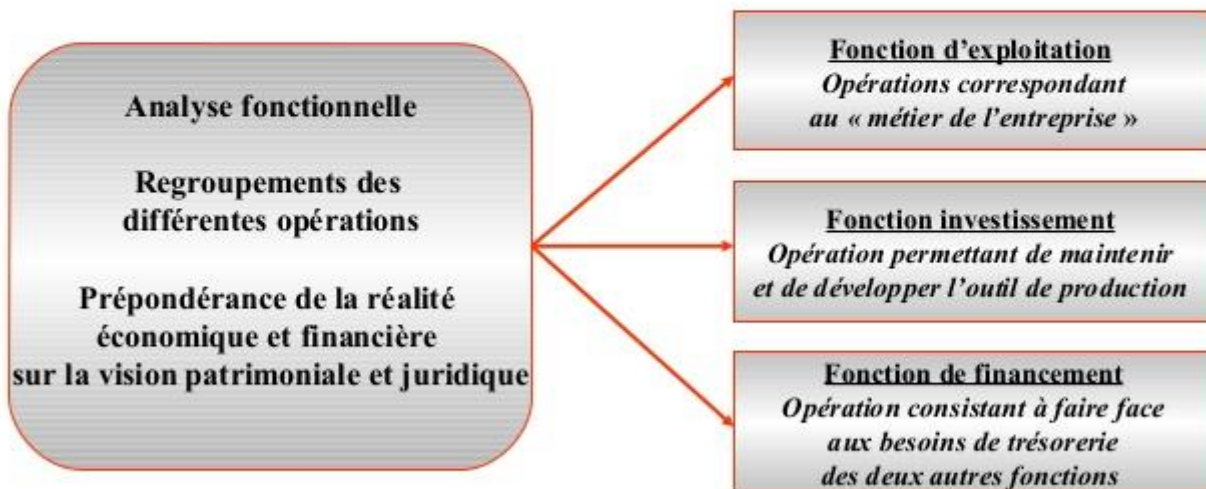
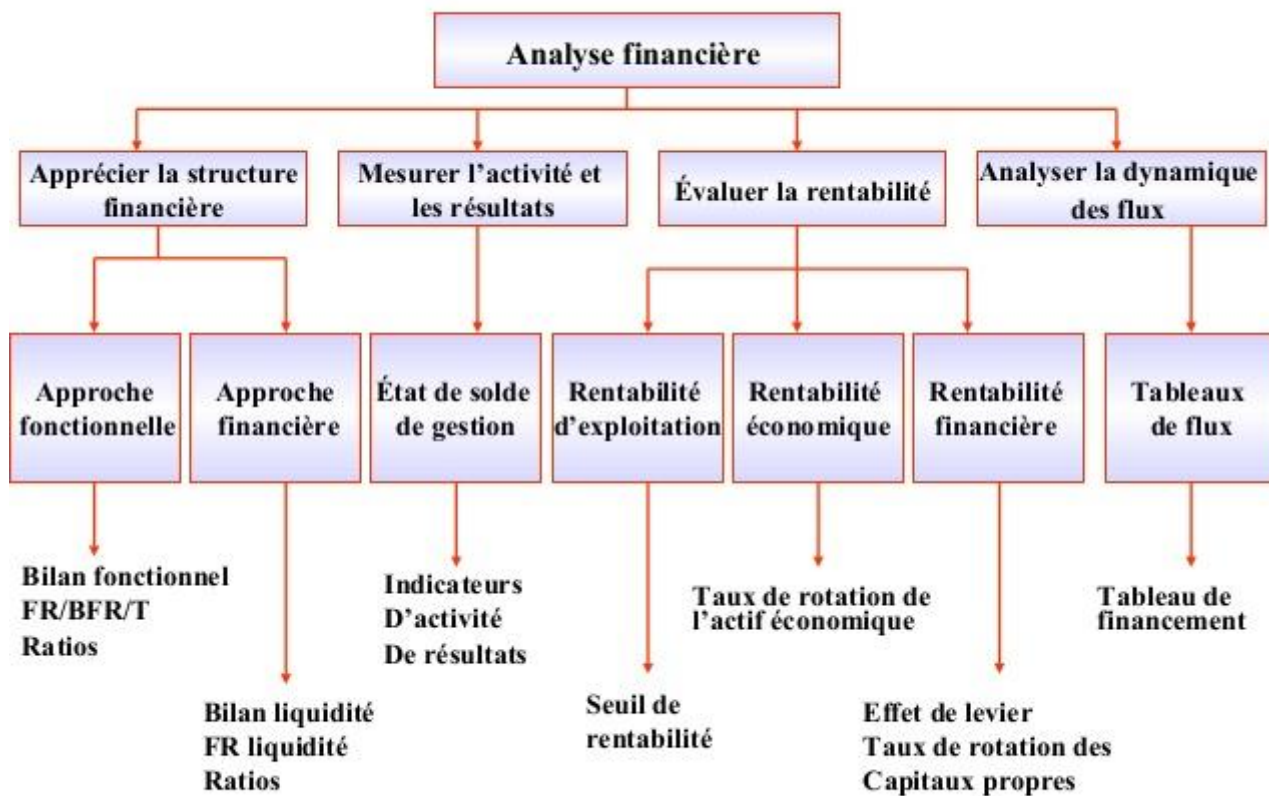
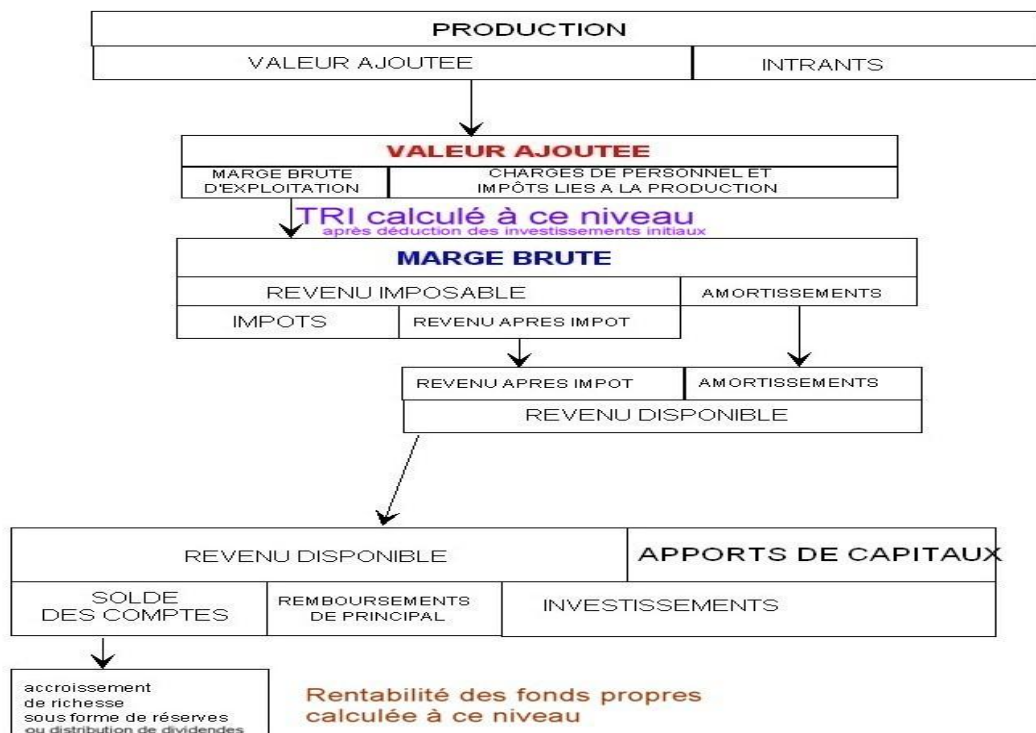


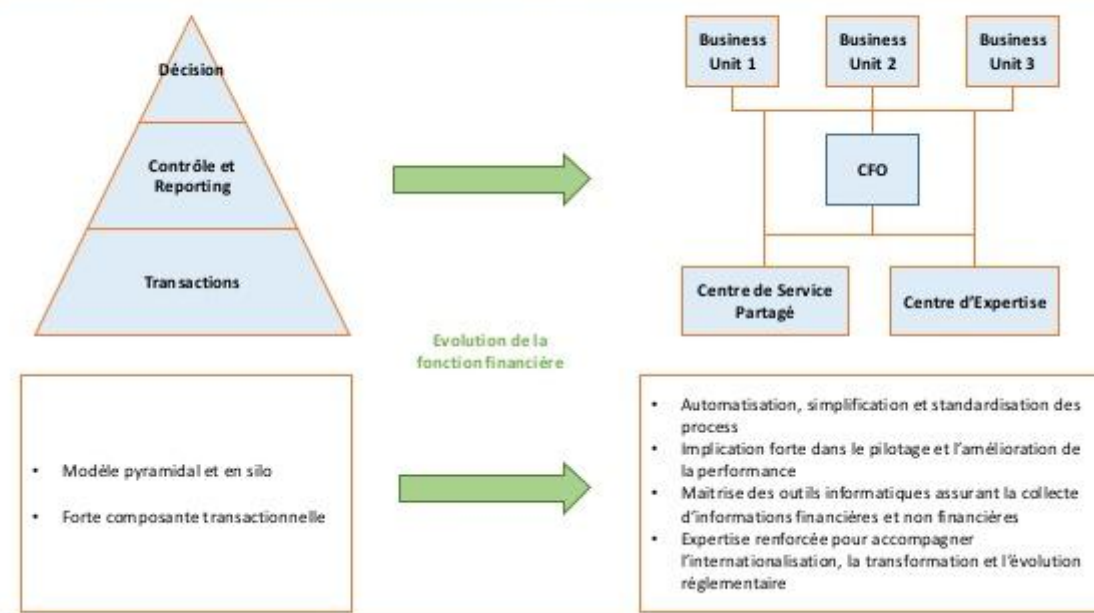
Schéma d'ensemble des outils de l'analyse financière :



STRUCTURE DES COMPTES D'UNE ENTREPRISE



Evolution de la Fonction Financière



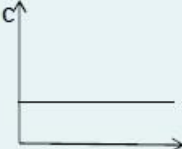
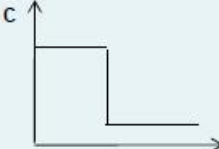
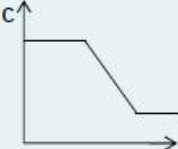
Les objectifs de la Fonction Financière



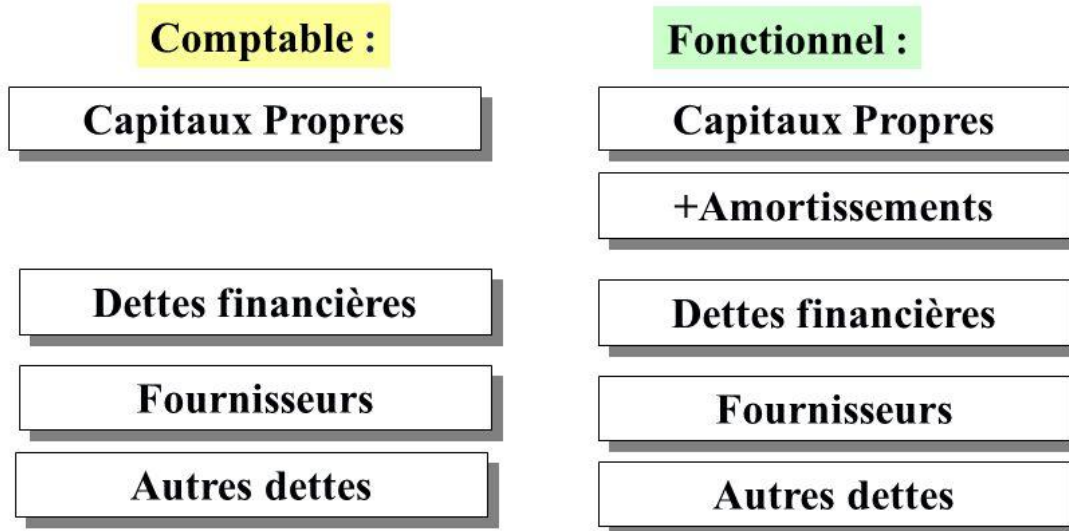
Soldes intermédiaires de gestion

CHARGES	PRODUITS	Soldes intermédiaires de gestion
Charges d'exploitation	Produits d'exploitation	Marge commerciale
Variations de stock Autres achats et charges	Stock	Valeur ajoutée
Impôts, taxes Salaires et charges sociales	Subventions d'exploitation	Excédent brut d'exploitation
Dotations amortissements et provisions	Reprise sur provisions et amortissements	Résultat d'exploitation
Charges financières	Produits financiers	Résultat courant avant impôt
Charges exceptionnelles Impôts sur bénéfice	Produits exceptionnels	Résultat de l'exercice

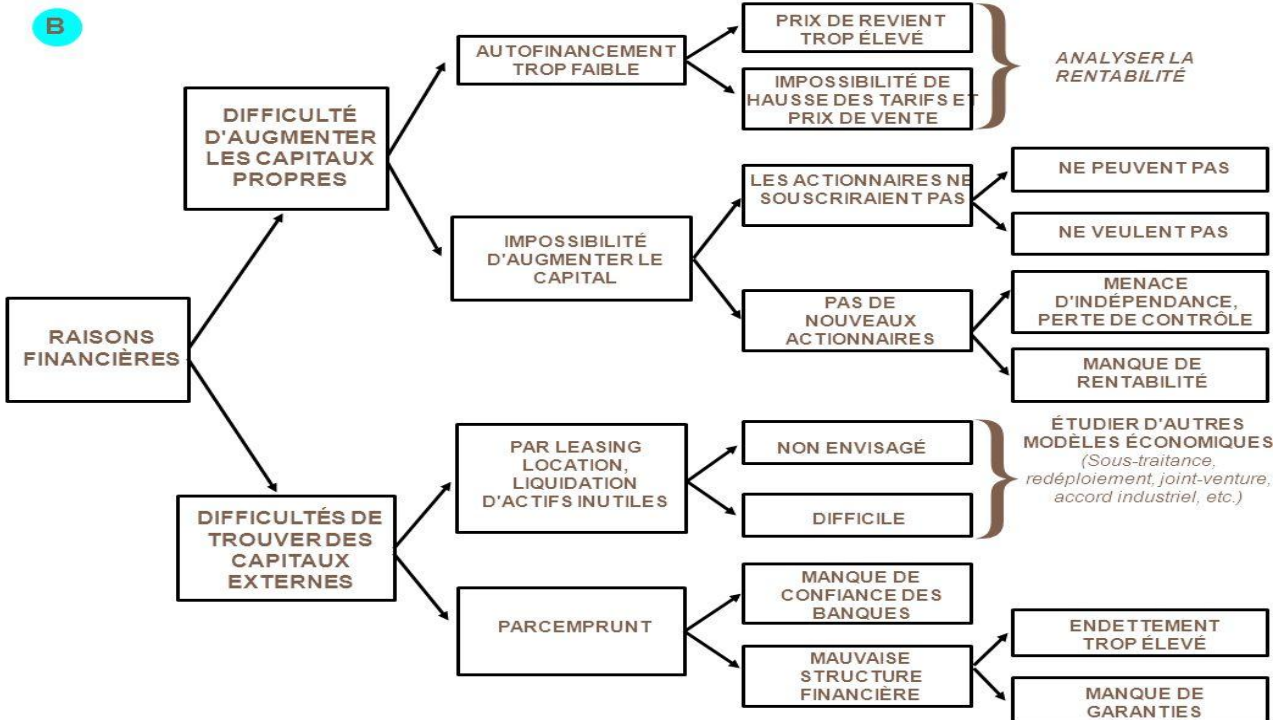
Flux de trésorerie actualisé (DCF)

	DCF des fonds propres	DCF de l'entreprise	
Flux de trésorerie :	FCFE Flux de trésorerie disponibles attribuables aux fonds propres	FCFF Flux de trésorerie disponibles attribuables aux fonds propres et fonds étrangers	
Taux d'actualisation :	Coût des fonds propres <u>Base</u> : des investissements plus risqués impliquent un coût plus élevé des fonds propres <u>Modèle</u> : CAPM : taux d'intérêt sans risque + bêta * (prime de risque)	Coût moyen pondéré du capital (CMPC) $CMPC = k_e * (E/(D+E)) + k_d * (D/(D+E))$ $k_d = \text{Coût de la dette} (1-t)$ E, D : valeur de marché E et D	
Profil de croissance :	Croissance stable 	en 2 étapes 	en 3 étapes 

Le bilan fonctionnel - passif



NB : Intégration du crédit bail et distinction des éléments exploitation et hors exploitation



Le bilan fonctionnel - passif

Comptable :

Capitaux Propres

Dettes financières

Fournisseurs

Autres dettes

Fonctionnel :

Capitaux Propres

+Amortissements

Dettes financières

Fournisseurs

Autres dettes

NB : Intégration du crédit bail et distinction des éléments exploitation et hors exploitation

